تقرير

مجلـــس الأمـن

١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٥ ـ ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٦

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والعشرون

الملحق رقم ٢ (A/6302)

الامـم المتحدة

Digitized by UNOG Library

تقرير

مجلـــس الأمـن

١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٥ ـ ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٦

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والعشرون

الملحق رقم ٢ (A/6302)

الامـــم المتحـــدة

نيويورك ، ١٩٦٧

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــة

تتألف وثائق الامم المتحدة من حـروف وارقـــــــام
ويعنـي ايـراد احد هـذه الرمـــوز الاحالـــــة
الى احدى وثائق الامم المتحدة

Digitized by UNOG Library

الفهرست

	النبذات	الصفحة
المقدمة		١
الباب الاول		
المسائل التي نظر فيها مجلس الامن بمقتضى مسئوليته عن صيانة السلم والامن الدوليين		
الفصل الاول ــ الرسالة المؤرخة في ١ أيار (مايو) ١٩٦٥ والموجهة من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى رئيس مجلس الامن		٤
الفرع الاول ــ تقارير الامين العام المؤرخة في ١٦ و ٢١ و ٢٢ تموز (يوليه) ١٩٦٥	١ ــ ٣	٤
الفرع الثاني ــ الرسائل الواردة من منظمة الدول الامريكية	٤ ــ ٦	٥
الفرع الثالث ــ النظر في المسألة في الجلسات ١٢٢٩ ــ ١٢٣٣ (٢٠ ــ ٢٦ تموز (يوليه) ١٩٦٥)	٧ ــ ٤٨	٦
الفرع الرابع ــ تقرير الامين العام الى مجلس الامن عن الفترة الممتدة من ٢٢ تموز (يوليه) الى ١٧ آب (اغسطس) ١٩٦٥	٤٩ ــ ٥٠	١٦
الفرع الخامس ــ الرسائل الواردة الى مجلس الامن من منظمة الدول الامريكية بين ٢٢ تموز (يوليه) و ١٧ آب (أغسطس) ١٩٦٥	٥١ ــ ٥٧	١٦
الفرع السادس ــ تقرير الامين العام عن الفترة الممتدة من ١٧ آب (أغسطس) الى ٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥	٥٨ ــ ٥٩	١٧
الفرع السابع ــ الرسائل الواردة الى مجلس الامن من منظمة الدول الامريكية بين ١٧ آب (اغسطس) و ٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥	٦٠ ــ ٦٦	١٨
الفرع الثامن ــ تقارير الامين العام عن الفترة الممتدة من ٢ أيلول (سبتمبر) الى ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥	٦٧ ــ ٧٢	٢٠
الفرع التاسع ــ الرسائل الواردة الى مجلس الامن من منظمة الدول الامريكية بين ٤ أيلول (سبتمبر) و ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥	٧٣ ــ ٧٩	٢٢
الفرع العاشر ــ الرسائل الاخرى الواردة الى مجلس الامن من منظمة الدول الامريكية خلال الفترة المنتهية في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥	٨٠	٢٤

Digitized by UNOG Library

النبـــــذات		الصفحـــة
الفرع الحادى عشر ـ تقرير الامين العام المقدم الى مجلس الامن والمؤرخ في ٢٥ تشرين الثانـــي (نوفمبر) ١٩٦٥ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠	٨١	٢٤
الفرع الثاني عشر ـ تقارير الامين العام المقدمة الى مجلـــس الامن خلال شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠	٨٢ ـ ٨٤	٢٥
الفرع الثالث عشـــر ـ الرسالتان الواردتان الى مجلس الامـــن من منظمة الدول الامريكية خلال شهـــر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ٠ ٠ ٠ ٠	٨٥	٢٦
الفرع الرابع عشـــر ـ تقارير الامين العام المقدمة الى مجلـــس الامن خلال شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦	٨٦ ـ ٩١	٢٦
الفرع الخامس عشر ـ الرسائل الواردة الى مجلس الامـــــن من منظمة الدول الامريكية خـــــــلال شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ٠ ٠	٩٢	٢٧
الفرع السادس عشر ـ تقارير الامين العام المقدمة الى مجلـــس الامن عن شهر شباط (فبراير) ١٩٦٦	٩٣ ـ ٩٨	٢٨
الفرع السابع عشـــر ـ الرسائل الواردة الى مجلس الامن مـــن منظمة الدول الامريكية خلال شهـــــر شباط (فبراير) ١٩٦٦ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠	٩٩	٢٩
الفرع الثامن عشـــر ـ تقارير الامين العام المقدمة الى مجلـــس الامن عن شهر آذار (مارس) ١٩٦٦ ٠ ٠	١٠٠ ـ ١٠٣	٢٩
الفرع التاسع عشـــر ـ تقارير الامين العام المقدمة الى مجلـــس الامن عن شهر نيسان (ابريل) ١٩٦٦	١٠٤ ـ ١١٠	٣٠
الفـــرع العشرون ـ الرسائل الواردة الى مجلس الامن مـــن منظمة الدول الامريكية خلال شهـــــرى آذار (مارس) ونيسان (ابريل) ١٩٦٦	١١١	٣٢
الفرع الحادى والعشرون ـ تقارير الامين العام المقدمة الـــى مجلس الامن خلال شهر أيـــــار (مايو) ١٩٦٦ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠	١١٢ ـ ١٢١	٣٢
الفرع الثاني والعشرون ـ الرسائل الواردة الى مجلس الامن من منظمة الدول الامريكية خـــلال شهر أيار (مايو) ١٩٦٦ ٠ ٠ ٠	١٢٣ ـ ١٢٥	٣٤

Digitized by UNOG Library

	النبـــــذات	الصفحـــة
الفرع الثالث والعشرون ـــ تقارير الامين العام المقدمة الى مجلس الامن خلال شهر حزيران (يونيه) ١٩٦٦	١٢٦ ـــ ١٤٢	٣٥
الفرع الرابع والعشرون ـــ الرسائل الواردة الى مجلس الامن من منظمة الدول الامريكية خـــلال شهر حزيران (يونيه) ١٩٦٦	١٤٣ ـــ ١٤٦	٣٨
الفرع الخامس والعشرون ـــ تقرير الامين العام المقدم الى مجلس الامن والمؤرخ في ٢ تمـــــــوز (يوليه) ١٩٦٦	١٤٧	٣٩
الفصل الثاني ـــ الرسالة المؤرخة في ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ والموجهة من ممثل قبرص الدائم الى رئيس مجلس الامن		٤٠
الفرع الاول ـــ الرسائل والتقارير الواردة بين ١٦ تموز (يوليه) و ٢ آب (اغسطس) ١٩٦٥	١٤٨ ـــ ١٥٦	٤٠
الفرع الثاني ـــ النظر في المسألة في الجلسات ١٢٣٤ ـــ ١٢٣٦ (٣ ـــ ١٠ آب (اغسطس) ١٩٦٥)	١٥٧ ـــ ١٨١	٤٢
الفرع الثالث ـــ الرسائل والتقارير الواردة بين ١٠ آب (اغسطس) و ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥	١٨٢ ـــ ١٩٢	٤٧
الفرع الرابع ـــ النظر في المسألة في الجلســـــة ١٢٥٢ (٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥) . . .	١٩٣ ـــ ٢٠٣	٤٩
الفرع الخامس ـــ الرسائل والتقارير الواردة بين ٦ تشريـــــن الثاني (نوفمبر) و ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥	٢٠٤ ـــ ٢١١	٥١
الفرع السادس ـــ النظر في المسألة في الجلســـــة ١٢٧٠ (١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥) . .	٢١٢ ـــ ٢٢٩	٥٣
الفرع السابع ـــ الرسائل الواردة بين ١ كانون الثاني (يناير) و ١٠ آذار (مارس) ١٩٦٦	٢٣٠ ـــ ٢٤٣	٥٧
الفرع الثامن ـــ النظر في المسألة في الجلستين ١٢٧٤ و ١٢٧٥ (١٥ و ١٦ آذار (مارس) ١٩٦٦) .	٢٤٤ ـــ ٢٥٨	٥٩
الفرع التاسع ـــ الرسائل الواردة بين ١٧ آذار (مـــارس) و ١٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٦	٢٥٩ ـــ ٢٦٨	٦٢

Digitized by UNOG Library

	النبـــذات	الصفحـــة
الفـرع العاشـر ـ نظر المجلس في المسألة في الجلســـــة ١٢٨٦ (١٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٦) . . .	٢٦٩ ـ ٢٨٤	٦٤
الفرع الحادى عشر ـ الرسائل الواردة بين ١٧ حزيـــران (يونيه) و ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٦ . . .	٢٨٥ ـ ٢٨٧	٦٨
الفصل الثالث ـ المسألة الهندية ـ الباكستانية		٦٩
الفرع الاول ـ تقرير الامين العـام	٢٨٨ ـ ٢٩١	٦٩
الفرع الثاني ـ النظر في المسألة في الجلســـات ١٢٣٧ ـ ١٢٤٢ (٤ ـ ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥)	٢٩٢ ـ ٣٧١	٧١
الفرع الثالث ـ تقارير الامين العام والنظر في المسألة فـي الجلستين ١٢٤٤ و ١٢٤٥ (٢٢ و ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥)	٣٧٢ ـ ٣٨٥	٩١
الفرع الرابـع ـ تقارير الامين العام والنظر في المسألة فـي الجلسات ١٢٤٧ ـ ١٢٤٩ (٢٥ ـ ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥)	٣٨٦ ـ ٤٠٨	٩٥
الفرع الخامس ـ النظر في المسألة في الجلســـة ١٢٥١ (٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥)	٤٠٩ ـ ٤١٩	١٠٠
الفرع السادس ـ التقارير والرسائل الواردة حتى ٣١ كانـون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥	٤٢٠ ـ ٤٢٥	١٠٤
الفرع السابـع ـ تطور الحالة حتى ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٦٦	٤٢٦ ـ ٤٢٩	١٠٦
الفرع الثامـن ـ الرسائل الواردة في الفترة الممتدة مـــن ٢٦ شباط (فبراير) الى ١٥ تموز (يوليـه) ١٩٦٦	٤٣٠ ـ ٤٣٦	١٠٨
الفصل الرابـع ـ المسألة المتعلقة بالحالة القائمة في الاقاليـم الواقعة تحت الادارة البرتغالية: الرسالتـان المؤرختان في ٢ و ٣٠ آب (أغسطـس) ١٩٦٣ والموجهتان الى رئيس مجلس الامن من ممثلـي اثنتين وثلاثين دولة من الدول الاعضاء . . .		١١٠
الفرع الاول ـ طلب اجتماع مجلس الامن	٤٣٧ ـ ٤٣٨	١١٠
الفرع الثاني ـ النظر في المسألة في الجلسات ١٢٥٠، و١٢٥٣ ـ ١٢٥٦، و ١٢٦٦ ـ ١٢٦٨ (٤ ـ ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥)	٤٣٩ ـ ٤٩٧	١١٠

Digitized by UNOG Library

		النبـــــذات	الصفحـة
الفرع الثالث	ـ الرسائل اللاحقة	٤٩٨ ـ ٥٠٦	١٢٨
الفصل الخامس	ـ المسألة المتعلقة بالحالة القائمة في رود يسيا الجنوبية : الرسالتان المؤرختان في ٢ و٣٠ آب (اغسطس) ١٩٦٣ والموجهتان الى رئيس مجلس الامن باسم ممثلي اثنتين وثلاثين دولة من الدول الاعضاء		١٣١
الفرع الاول	ـ الرسائل الواردة في الفترة الممتدة من ١٦ تموز (يوليه) الى ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥	٥٠٧ ـ ٥٠٨	١٣١
الفرع الثاني	ـ نظر المجلس في المسألة في الجلسات ١٢٥٧ ـ ١٢٦٥ (١٢ ـ ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥)	٥٠٩ ـ ٥٧٦	١٣١
الفرع الثالث	ـ الرسائل الواردة في الفترة الممتدة من ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ الى ٦ نيسان (ابريل) ١٩٦٦	٥٧٧ ـ ٥٧٩	١٥٣
الفرع الرابع	ـ النظر في المسألة في الجلستين ١٢٧٦ و ١٢٧٧ (٩ نيسان (ابريل) ١٩٦٦)	٥٨٠ ـ ٦١٨	١٥٦
الفرع الخامس	ـ الرسائل الاخرى الواردة بعد ٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٦	٦١٩ ـ ٦٢٧	١٧٠
الفرع السادس	ـ النظر في المسألة في الجلسات ١٢٧٨ ـ ١٢٨٥ (١٧ ـ ٢٣ أيار (مايو) ١٩٦٦)	٦٢٨ ـ ٦٦٨	١٧٢
الفصل السادس	ـ الرسالة المؤرخة في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ والموجهة من ممثل الولايات المتحدة الامريكية الدائم الى رئيس مجلس الامن . . .		١٩٢
الفرع الاول	ـ الرسائل الواردة بين ٣٠ تموز (يوليه) ١٩٦٥ و٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦	٦٦٩ ـ ٦٧٦	١٩٢
الفرع الثاني	ـ النظر في المسألة في الجلسات ١٢٧١ و١٢٧٢ و ١٢٧٣ (١ ـ ٢ شباط (فبراير) ١٩٦٦)	٦٧٧ ـ ٧١٦	١٩٥
الفرع الثالث	ـ الرسائل اللاحقة	٧١٧ ـ ٧٣١	٢٠٤

Digitized by UNOG Library

	النبـــــذات	الصفحـــة
البـــاب الثانـي		
المسائل الاخرى التي نظر فيها المجلـــس		
الفصل السابع ــ قبول الاعضاء الجدد		٢٠٨
الفرع الاول ــ طلب جزر ملديف	٧٣٢ ــ ٧٣٤	٢٠٨
الفرع الثاني ــ طلب سنغافورة	٧٣٥ ــ ٧٣٧	٢٠٨
الفرع الثالث ــ طلب غيانـــا	٧٣٨ ــ ٧٤١	٢٠٩
الفصل الثامن ــ انتخاب اعضاء محكمة العدل الدولية		٢١٠
الفرع الاول ــ تحديد موعد لاجراء انتخاب لملء منصب شاغـــر في محكمة العدل الدولية	٧٤٢	٢١٠
الفرع الثاني ــ اجراء انتخاب لملء منصب شاغر في محكمـــــة العدل الدوليـــة	٧٤٣ ــ ٧٤٤	٢١٠
البـــاب الثالث		
لجنـــة الاركـــان العسكريـــة		
الفصل التاسع ــ اعمال لجنة الاركان العسكرية	٧٤٥	٢١٤
البـــاب الرابـــع		
المسائل التي لفـت نظـر مجلس الامن اليها ولـم يناقشهـا خلال الفـترة المستعرضة		
الفصل العاشر ــ الرسالتان المتعلقتان بجمهورية الكونغو الديموقراطية	٧٤٦ ــ ٧٥٠	٢١٦
الفصل الحادى عشر ــ مسألة النزاع العنصرى في افريقيا الجنوبيـــة الناشيء عن سياسة الفصل العنصرى الـــتي تتبعهـا حكومة جمهورية افريقيا الجنوبيـــة		٢١٨
الفرع الاول ــ تقرير اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصـــل العنصرى التي تتبعهـا حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية الصادر في ١٠ آب (اغسطس) ١٩٦٥	٧٥١ ــ ٧٥٩	٢١٨

Digitized by UNOG Library

		النبـــــذات	الصفحـــة
الفرع الثاني	ـ طلب اجتماع مجلس الامن	٧٦٠ ـ ٧٦٢	٢٢٠
الفرع الثالث	ـ القرار ٢٠٥٤ (الدورة ٢٠) الذى اتخذته الجمعية العامة في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥	٧٦٣	٢٢١
الفرع الرابع	ـ تقرير الامين العام عن برنامج الامم المتحدة لتعليم وتدريب ابناء افريقيا الجنوبية في الخارج المنشأ عملا بقرار مجلس الامن ١٩١ المتخذ في ١٨ حزيران (يونيه) ١٩٦٤ .	٧٦٤ ـ ٧٧٠	٢٢٢
الفرع الخامس	ـ تقرير اللجنة الخاصة المؤرخ في ٢٧ حزيران (يونيه) ١٩٦٦	٧٧١ ـ ٧٨٥	٢٢٣
الفصل الثاني عشر	ـ الرسائل المتصلة بالتطورات المتعلقة باليمن	٧٧٧ ـ ٧٨٥	٢٢٦
الفصل الثالث عشر	ـ الرسائل المتعلقة بشكاوى اليونان ضد تركيا وشكاوى تركيا ضد اليونان	٧٨٦ ـ ٧٨٨	٢٢٨
الفصل الرابع عشر	ـ الرسائل المتعلقة بمسألة افريقيا الجنوبية الغربية	٧٨٩ ـ ٧٩١	٢٣٠
الفصل الخامس عشر	ـ الرسالة المتعلقة بمسألة باسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند	٧٩٢	٢٣١
الفصل السادس عشر	ـ الرسالة الواردة بشأن العلاقات بين هايتي والجمهورية الدومينيكية	٧٩٣	٢٣٢
الفصل السابع عشر	ـ التقارير الواردة عن اقليم جزر المحيط الهادىء الاستراتيجي المشمول بالوصاية	٧٩٤ ـ ٧٩٥	٢٣٣
الفصل الثامن عشر	ـ الرسائل المتصلة بالشكاوى المتعلقة بالاعمال العدوانية المرتكبة ضد اقليم كمبوديا وسكانها المدنيين	٧٩٦ ـ ٨٠٤	٢٣٤
الفصل التاسع عشر	ـ الرسائل المتعلقة بالعلاقات بين كمبوديا وتايلند	٨٠٥ ـ ٨٢٤	٢٣٦
الفصل العشرون	ـ الرسائل المتعلقة بالمسألة الفلسطينية	٨٢٥ ـ ٨٥٣	٢٤٠

Digitized by UNOG Library

النبـــــــذات		الصفحـة
الفصل الحادى والعشرون ـ الرسالة المتعلقة بتنظيم التسلـــح وتخفيض الاسلحة عموما والمعلومـــات عن القوات المسلحة التابعة للامـــم المتحدة	٨٥٤	٢٤٧
الفصل الثاني والعشرون ـ الرسالة المتصلة بالعلاقات بـــين جمهورية الكونغو (برازافيل) وجمهورية الكونغو الديموقراطية	٨٥٥	٢٤٨
الفصل الثالث والعشرون ـ الرسالة المتعلقة بزيارة قداسة البابا بولس السادس للامم المتحدة	٨٥٦	٢٤٩
الفصل الرابع والعشـرون ـ الرسائل المتعلقة بالحالة القائمـــة في عدن	٨٥٧ — ٨٦٢	٢٥٠
الفصل الخامس والعشـرون ـ الرسائل الواردة بشأن "المؤتمـــر الاول لتضامن شعوب آسيا وافريقيـــا وامريكا اللاتينية" المعقود في هافانـــا	٨٦٣ — ٨٦٨	٢٥٢
الفصل السادس والعشرون ـ الرسائل المتعلقة بمسألة عضويـــة الامم المتحدة		٢٥٥
الفرع الاول ـ رسالة ممثل بلغاريا الدائم التي يطلب فيهـــا تعميم طلب جمهورية المانيا الديموقراطية الانضمام الى عضوية الامم المتحدة والرسائل الاخـــرى المؤيدة لطلب الانضمام	٨٦٩ — ٨٧٧	٢٥٥
الفرع الثاني ـ الرسالة الواردة من فرنسا والمملكة المتحـــدة والولايات المتحدة والقائلة بعدم أهلية ما يسمـــى بجمهورية المانيا الديموقراطية لنيل عضوية الامـــم المتحدة غير المباحة الا للدول	٨٧٨ — ٨٨٠	٢٥٨
الفصل السابع والعشرون ـ الرسالتان المتعلقتان بالحادث الذى وقع لطائرة تحمل اسلحة نووية فـــوق الساحل الاسباني	٨٨١ — ٨٨٢	٢٥٩
الفصل الثامن والعشـرون ـ الرسالتان المتصلتان بالعلاقـــات بين غانا وغينيا	٨٨٣ — ٨٨٥	٢٦١

Digitized by UNOG Library

النبـــــــذات		الصفحـة
الفصل التاسع والعشرون ــ الرسالتان المتصلتان بالعلاقـــــات بين نيكاراغوا وكوبا	٨٨٦ ــ ٨٨٧	٢٦٢
الفصـــل الثلاثـــــون ــ الرسالتان المتصلتان بالعلاقات بـــين البرتغال وجمهورية الكونغو (برازافيل)	٨٨٨ ــ ٨٨٩	٢٦٣
تذييـــلات		
التذييـــل الاول ــ الممثلون والممثلون المساعدون والممثلون المناوبون والممثلون بالنيابة المعتمدون لدى مجلس الامـــن		٢٦٥
التذييل الثاني ــ رؤوســـاء مجلـــس الامـــن		٢٦٨
التذييل الثالث ــ جلسات مجلس الامن خلال الفترة الممتدة مـــن ١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٥ الى ١٥ تموز (يوليـــه) ١٩٦٦		٢٦٩

Digitized by UNOG Library

مقـــدمـة

يرفع مجلس الامن تقريره هذا (١) الى الجمعية العامة وفقا للفقرة ٣ من المادة ٢٤ والفقرة ١ من المادة ١٥ من الميثاق .

والتقرير في جوهره دليل موجز يبين الخطوط الكبرى للمناقشات التي دارت في مجلس الامن، وليس المقصود من وضعه ان يقوم مقام محاضر جلسات المجلس ، فهذه المحاضر وحدها هي التي تؤلف المرجع الشامل الموثوق لمداولاته .

ويجدر بنا ان نشير فيما يتعلق بعضوية المجلس اثناء الفترة المستعرضة ، الى ان عدد اعضاء مجلس الامن قد زيد من احد عشر الى خمسة عشر عضوا ، ابتداء من ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦، وذلك نتيجة لتعديل في المادة ٢٣ من الميثاق بدأ نفاذه في ٣١ آب (اغسطس) ١٩٦٥ .

وقد قامت الجمعية العامة ، في جلستيها العامتين ١٣٩٢ و ١٣٩٣ المنعقدتين في ١٠ و ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، بانتخاب الاعضاء غير الدائمين في مجلس الامن لملء المقاعد التي ستشغر في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ بانتهاء مدة عضوية كل من بوليفيا وساحل العاج وماليزيا ، ولملء المقاعد الشاغرة الاضافية الناشئة عن تعديل المادة ٢٣ . فوافقت الجمعية اول الامر، حسب الاتفاق الذى اعلنه رئيس الجمعية العامة في ٣٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ ، على تمديد مدة عضوية الاردن الى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ . ثم قامت الجمعية بانتخاب الارجنتين وبلغاريا ومالي لمدة سنتين ، وفقا للنمط المقرر في القرار ١٩٩١ ألف (الدورة ١٨) المتخذ في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ لملء المقاعد الثلاثة الشاغرة . وانتخبت بعد ذلك نيجيريا واوغندا ونيوزيلندا واليابان لملء المقاعد الاضافية غير الدائمة في مجلس الامن ؛ وقررت اخيرا ان تكون مدة عضوية نيجيريا واليابان في المجلس سنتين ، وان تكون مدة عضوية كل من اوغندا ونيوزيلندا سنة واحدة .

وتمتد الفترة التي يتناولها هذا التقرير من ١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٥ الى ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٦ . وقد عقد المجلس ٥٩ جلسة اثناء هذه الفترة .

---

(١) تؤلف هذه الوثيقة التقرير السنوى الحادى والعشرين المرفوع من مجلس الامن الى الجمعية العامة . وقد رفعت التقارير السابقة بالرموز التالية : A/93، و A/366 ، و A/620، و A/945، و A/1361، و A/1873 ، و A/2167 ، و A/2437، و A/2712، و A/2935، و A/3137، و A/3648، و A/3901 ، و A/4190، و A/4494 ، و A/4867 ، و A/5202 ، و A/5502، و A/5802 ؛ و A/6002 .

Digitized by UNOG Library

Blank page

Page blanche

Digitized by UNOG Library

الباب الاول

المسائل التي نظر فيها مجلس الامن بمقتضى مسئوليته عن صيانة السلم والامن الدوليين

الفصل الاول

الرسالة المؤرخة في ١ ايار (مايو) ١٩٦٥ والموجهة من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى رئيس مجلس الامن

— ٠ —

الفرع الاول

تقارير الامين العام المؤرخة في ١٦ و ٢١ و ٢٢ تموز (يوليه) ١٩٦٥

١ — في ١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٥، قدم الامين العام الى مجلس الامن تقريرا (S/6530) يتضمن معلومات وردت من ممثله السيد خوسيه انطونيو مايوبرى عن الحالة في الجمهورية الدومينيكية خلال الفترة الممتدة من ١٩ حزيران (يونيه) الى ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٥ . واشار التقرير الى الاستمرار في مراعاة وقف اطلاق النار، بالرغم من وقوع بعض الحوادث المتفرقة، والى اضطلاع اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الدول الامريكية بالمفاوضات الرامية الى ايجاد تسوية سياسية، وذلك على اساس الاقتراحات المقدمة في ١٨ حزيران (يونيه) ١٩٦٥ الى الطرفين المتنازعين، وهما "الحكومة الدستورية" و "حكومة البناء القومي" . ومضى الامين العام يقول في تقريره ان الحالة خارج سانتو دومينغو التي كانت تنذر بالانفجار منذ شهر ايار (مايو) لأسباب اهمها تدهور الاحوال الاقتصادية، وعدم فعالية السلطات المدنية واعمال القمع التي ترتكبها قوات الجيش والشرطة، قد تفاقمت اثر انتفاضة فاشلة قام بها بعض المدنيين المسلحين في سان فرانسيسكو دى ماكوريس في ٢٥ حزيران (يونيه) وعقب الاعتداء على مركز للشرطة في رامون سانتانا في ٢ تموز (يوليه) . وذكر انه وردت شكاوى عديدة عن انتهاك حقوق الانسان في سانتو دومينغو فضلا عن المقاطعات، منها مايتضمن دعاوى بوقوع اعدامات، واعتقالات تحكمية، واختفاء اشخاص يقال انهم معتقلون ولكن لا يعرف مكان اعتقالهم . وجاء في التقرير انه قد عثر في بعض المناطق على جثث تبين انها جثث الاشخاص المفقودين، ولكن تعذر في بعض الحالات الاخرى الحصول على اية معلومات عنهم رغم الاستفسارات التي وجهتها لجنة حقوق الانسان المشتركة بين البلدان الامريكية بشأنهم بصورة متكررة . ولفت الامين العام الانظار كذلك الى خطورة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية الدومينيكية . فذكر ان الجمود يسيطر على النشاط الاقتصادى في القطاع العام، وان الايرادات العامة قد هبطت، وان الصناعات قد خفضت انتاجها الى ٤٠ في المائة من طاقتها، وان القطاع

Digitized by UNOG Library

الزراعي قد تأثر بشكل خطير نتيجة لانهيار وسائل النقل والتسويق والتمويل . واضاف ان القطاع العام قد نال شيئا من العون بعد ان قامت منظمة الدول الامريكية بدفع الرواتب والاجور لموظفي القطاع العام من اموال اتاحتها حكومة الولايات المتحدة . الا ان جماعة كامانيو رفضت تسلم هذه الاموال . وبين التقرير ان من الاهمية بمكان التعجيل بايجاد حل سياسي من شأنه تخفيف حدة التوتر وازالة اسباب الخوف على سلامة الفرد الشخصية ، على ان يقترن هذا الحل ببرنامج طوارىء للمساعدة المالية والتقنية الخارجية التي لا تستهدف فقط حل المشاكل الخطيرة الناشئة عن الازمة الحالية ، بل وتستهدف كذلك تقويم العيوب الاساسية في الهيكل الاقتصادي للبلد . ومتى تم ذلك ، يجب وضع خطة اقتصادية وانمائية وانشاء الجهاز الملائم لتنفيذها .

٢ — وفي ٢١ تموز (يوليه) ، اعلم الامين العام مجلس الامن (S/6542) ان منطقة كامانيو قد تعرضت في ٢٠ تموز (يوليه) لاثنتين وعشرين صلية بنيران مدافع الهاون من عيار ٨١ مليمترا صدرت ، كما يستدل من التحقيق الذي قام به ممثله الخاص ، من منطقة واقعة تحت سيطرة قوات امبرت . وقد اسفرت هذه النيران عن اصابة ثلاثة اشخاص توفي احدهم .

٣ — واعلم الامين العام مجلس الامن ، في تقرير مؤرخ في ٢٢ تموز (يوليه) (S/6553) ، عن الحالة في المقاطعات الجنوبية الغربية من الجمهورية الدومينيكية التي زارها مراقبو الامم المتحدة ، فقال ان هؤلاء المراقبين لم يجدوا في المنطقة اى اثر ظاهر لوجود اضطراب سياسي او اعمال قمع صادرة عن قوات الجيش اوالشرطة ، كما انهم لاحظوا ان الاحوال كانت عادية بصورة عامة .

الفرع الثاني

الرسائل الواردة من منظمة الدول الامريكية

٤ — ارسل الامين العام المساعد لمنظمة الدول الامريكية لعلم مجلس الامن برقية مؤرخة في ١٧ تموز (يوليه) ١٩٦٥ (S/6536 و Corr.1) احال بها نص رسالة من منظمة الدول الامريكية تفيد ان الدوريات المشتركة بين قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية والشرطة القومية قد اذن لها بدخول الممر الذى تسيطر عليه الولايات المتحدة في سانتو دومينغو ابتداء من ١٤ تموز (يوليه) ، وذلك بسبب اعتداءات المدنيين غير المثارة على افراد الشرطة القومية ، وبغية المحافظة على النظام العام وفقا لوثيقة سانتو دومينغو .

٥ — وارسل الامين العام المساعد لمنظمة الدول الامريكية لعلم المجلس برقيات مؤرخة في ١٦ و ١٧ و ١٩ و ٢٠ تموز (يوليه) ١٩٦٥ (S/6532 و S/6535 و S/6540 و S/6541) احال بها تقارير صادرة عن قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية عن انتهاكات وقف اطلاق النار في سانتو دومينغو وتقارير عن نشاطات لجنة حقوق الانسان المشتركة بين البلدان الامريكية .

Digitized by UNOG Library

٦ — كذلك احال الامين العام لمنظمة الدول الامريكية الى مجلس الامن تقريرا (S/6522) قدمته لجنة الخبراء التقنية التابعة للمنظمة والمعينة للتحقيق في الاعدام المزعوم للمسجونين السياسيين في سانتو دومينغو . وذكر التقرير ، في نتائجه، ان ثمة دلائل مقنعة على ان حبس السجناء ونقلهم واعدامهم جرى على ايدى عناصر ضبطية وعسكرية ، وانه تبين ان بعض الجثث التي عثرت عليها اللجنة هي جثث اشخاص اعتقلوا او اعدموا رميا بالرصاص وتركت جثثهم بلا دفن ، وان جميع الجثث التي عثر عليها كانت في مناطق تسيطر عليها "حكومة البناء القومي" ؛ هذا بالاضافة الى ان الظروف التي اكتنفت ارتكاب هذه الاعمال وزمن ارتكابها لا تدل فقط على انها عسكرية في منشئها ، بل وتدل كذلك على انها وليدة سياسة للقضاء على الخصوم باعدامهم سريعا دون محاكمة وترك جثثهم بلا دفن لتكون عبرة للآخرين .

الفرع الثالث

النظر في المسألة في الجلسات ١٢٢٩ — ١٢٣٣
(٢٠ — ٢٦ تموز (يوليه) ١٩٦٥)

٧ — استأنف مجلس الامن النظر في المسألة الدومينيكية في خمس جلسات عقدها بين ٢٠ و ٢٦ تموز (يوليه) ١٩٦٥ .

٨ — وفي الجلسة ١٢٣٠ التي عقدها المجلس في ٢٠ تموز (يوليه) ، دعا الرئيس ممثل كوبا ، بناء على طلبه ، الى الاشتراك في المناقشة دون ان يكون له حق الاقتراع . كذلك دعا المجلس السيد روبين براتشي والسيد غواروا فيلاسكيس الى مخاطبة المجلس وفقا للقرار المتخذ في الجلسة ١٢٢٩ .

٩ — وفي بداية الجلسة ، لفت الرئيس النظر الى برقية مؤرخة في ١٤ تموز (يوليه) وردت من السيد كورى ، وزير خارجية " الحكومة الدستورية للجمهورية الدومينيكية " ، يطلب فيها دعوة المجلس الى عقد اجتماع عاجل ؛ كما لفت النظر الى برقيات اخرى وردت من السيد كورى بين ١٤ و ١٨ تموز (يوليه) .

١٠ — وتكلم السيد روبين براتشي ، فقال ان حكومته طلبت عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن لأن " حكومة البناء القومي " المزعومة ، التي تؤيدها وتسلحها حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، تواصل حملتها الوحشية الرامية الى قمع السكان المدنيين . واضاف ان قوات التدخل ، المؤلفة في معظمها من الامريكيين الشماليين ، قامت كذلك باكمال تطويق المنطقة التي تحتلها الحكومة الدستورية وتشديد الخناق عليها ، كما عززت قواتها العسكرية الموجودة في الممر الدولي وفي منطقة الامن وفي الجزء الشمالي من المدينة على ضخامة عدد تلك القوات . وذكر انه لم يؤبه لطلب

Digitized by UNOG Library

الحكومة الدستورية بتأمين انسحاب القوات الغازية، وفقا لأحكام وقف اطلاق النار، الى المراكز التي كانت تحتلها قبل عمليات القصف التي جرت في ١٥ — ١٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٥ .

١١ — ومضى يقول ان حكومته قد شكت مرارا من الاعتقالات التحكمية واعمال التعذيب وغير ذلك من انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبتها قوات حكومة البناء القومي المزعومة . واردف قائلا ان التقرير الذى قدمته لجنة الاخصائيين في علم الاجرام التابعة لمنظمة الدول الامريكية يتضمن الدليل على ان تدخل الولايات المتحدة العسكرى زاد من تفاقم حكم الارهاب في الجمهورية الدومينيكية . واتهم منظمة الدول الامريكية بالاشتراك في اعمال القمع التي ارتكبتها الشرطة العاملة في خدمة حكومة البناء القومي ، وطالب بالسحب الفورى لقوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية بوصف ذلك الضمان الوحيد لاستتباب السلم في البلد .

١٢ — وتكلم السيد غواروا فيلاسكيس ، فقال ان حكومة البناء القومي ، وهي الحكومة الشرعية الوحيدة في الجمهورية الدومينيكية ، قد اوعزت اليه بأن يعرض للمجلس موقفها من المسألة الدومينيكية. ثم تلا نص برقية واردة من حكومته ، مما جاء فيها ان قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية تمنع قوات الشرطة النظامية من العمل في القطاع الذى يحتله المتمردون ، وان حكومة البناء القومي ، القادرة على ضمان السلم والامن في جميع انحاء البلد ، تطالب لذلك بسحب قوة السلم من الجمهورية الدومينيكية ؛ كما ان حكومة البناء القومي ترى ان موقف قوة السلم يشكل تدخلا في الشئون الداخلية للبلد ، وذلك خرقا لأحكام الفقرتين ٤ و ٧ من المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة . وقال ان منظمة الدول الامريكية قد تجاهلت الاحتجاجات التي وجهتها اليها حكومته بهذا الشأن ، كما تجاهلتها قوة السلم ، وذلك خلافا لميثاق تلك المنظمة . واضاف ان حكومة البناء القومي تعتقد بأن استمرار وجود مركز للتمرد يتمتع بحماية قوة السلم يشكل حالة تنذر بالانفجار في الجمهورية الدومينيكية .

١٣ — وتابع يقول ان ماورد في تقرير لجنة الاخصائيين في علم الاجرام التابعة لمنظمة الدول الامريكية من اتهامات تنسب الى قوات الشرطة والجيش الحكومية ارتكاب اعمال قمعية هي اتهامات كاذبة بكليتها ، اذ ان الاعدامات المذكورة في التقرير قد وقعت قبل ٢١ ايار (مايو) ، عندما كانت المنطقة المعنية خاضعة لسيطرة قوات التمرد . واضاف ان السلطات المدنية الدومينيكية تعاونت تعاونا ايجابيا في التحقيق في هذه الاعمال الوحشية ، وان في نية الحكومة الدومينيكية معرفة ومعاقبة المذنبين ، علما بأن هؤلاء لم يرد ذكرهم في تقرير الاخصائيين في علم الاجرام .

١٤ — وتكلم ممثل كوبا ، فقال ان مجلس الامن مطالب بمواجهة مسئولياته مادامت تحتل الجمهورية الدومينيكية دولة كبرى ، مخالفة بذلك ميثاق منظمة الدول الامريكية وميثاق الامم المتحدة مخالفة صارخة .

Digitized by UNOG Library

١٥ — ومضى يقول انه بات من الواضح في الشهر الذى انقضى منذ ان عقد المجلس آخر جلسة له لبحث المسألة الدومينيكية ، ان الازمة القائمة في الجمهورية الدومينيكية لا يمكن ان تحل في الظروف الحالية ، وان قوات التدخل قد تقوم في اية لحظة بمحاولة للقضاء على المدافعين عن الدستورية الدومينيكية . وقال ان الحكومة الدستورية لم تقبل بأجزاء هامة من الصيغة التي اقترحتها البعثة المسماة بعثة بانكر ، ولا سيما اقتراحها بأن تبقى القوات الغازية في الجزيرة ؛ وهذا يعني ان الولايات المتحدة تضغط عسكريا ، كما كانت الحال عليه في السابق ، على الحكومة الدستورية بواسطة اداتين اثنتين من ادواتها ، هما القوة المزعومة المشتركة بين البلدان الامريكية وقوات امبرت .

١٦ — وتابع الممثل كلامه قائلا ان الدور الذى تقوم به قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية في الاقليم الدومينيكي يزيد كل يوم من مسئولية دول امريكا اللاتينية تجاه التاريخ ، اذ ان اصواتها الخانعة هي التي جعلت انشاء هذه القوة ممكنا . واضاف ان بيان الجنرال البرازيلي الذى يتولى القيادة الاسمية للقوة ، ومفاده ان وقف اطلاق النار لا يسرى على القوة المذكورة ، يزيد في ابعاد هذه القوة عن نطاق الشرعية الدولية ، ويعتبر مثلا لما يمكن لحكومات امريكا اللاتينية وشعوبها ان تتوقعه في المستقبل ان هي اذعنت لضغط الولايات المتحدة لانشاء قوة من هذا النوع على اساس دائم .

١٧ — وتطرق الممثل الى قوات امبرت ، فقال ان مسئوليتها عن الاستفزازات وعن انتهاكات وقف اطلاق النار مثبتة بكل وضوح في تقرير الامين العام ؛ كما ان الدوريات المشتركة بين قوات الاحتلال التابعة للولايات المتحدة وشرطة امبرت العاملة في الممر الذى تحتله الولايات المتحدة دليل ، ان كان ثمة حاجة الى دليل ، على الروابط الوثيقة القائمة بين امبرت وبين الولايات المتحدة .

١٨ — وتكلم الرئيس بوصفه ممثلا للاتحاد السوفياتي ، فقال ان تدخل الولايات المتحدة المسلح في الجمهورية الدومينيكية مستمر على وجه يشكل تحديا صريحا للاحكام الرئيسية لميثاق الامم المتحدة ، تلك الاحكام التي تحظر استعمال القوة ضد السلامة الاقليمية للدول وضد استقلالها . واشار الى ان الولايات المتحدة تريد بتدخلها ، كما سبق ان ذكر وفده ، ان تفرض على الجمهورية الدومينيكية دكتاتورية عسكرية يمجها الشعب الدومينيكي ، وقال ان البيان الذى القاه السيد براتشي قبيل ذلك يظهر عواقب هذا التدخل ، الامر الذى يبرر كل التبرير طلب الحكومة الدستورية بأن يتخذ مجلس الامن تدابير ملموسة لحماية سيادة الجمهورية الدومينيكية .

١٩ — واستطرد الممثل السوفياتي قائلا ان اعمال الولايات المتحدة في الجمهورية الدومينيكية تمثل عودة الى دبلوماسية المدافع ؛ هذا بالاضافة الى ان الولايات المتحدة ، بضغطها المكشوف ، قد جعلت من بعض دول امريكا اللاتينية ومن منظمة الدول الامريكية شركاء في اعمالها غير القانونية التي تشكل خرقا صارخا لميثاق الامم المتحدة ، ولا سيما المادة ٥٣ منه التي تحظر على المنظمات الاقليمية اتخاذ اى تدبير قهرى دون اذن مجلس الامن .

Digitized by UNOG Library

٢٠ — ومضى يقول ان تدخل قوات الولايات المتحدة هو وحده الذى منع الشعب الدومينيكي من تحقيق اهداف ثورته ، وان هذه القوات اعيدت تسميتها فيمابعد فدعيت قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية اخفاء لمآربها الحقيقية ؛ الا ان البيان الذى القاه السيد براتشي والوثائق العديدة المتاحة للمجلس وتحليل الحالة الوارد في تقرير الامين العام تبين جميعا نوع السلم الذى فرضته هذه القوات على الشعب الدومينيكي ؛ وها هو مجلس الامن يجابه بانتهاكات مستمرة لاتفاق وقف اطلاق النار ترتكبها قوات التدخل ، وبمحاولات لفرض نظام تقبل به واشنطن على الشعب الدومينيكي ، واعمال ارهاب وقمع متزايدة ، وفوضى اقتصادية مستفحلة في البلد .

٢١ — وقال ان وفده يرى ان ضمان استقلال الجمهورية الدومينيكية وسلامتها الاقليمية وتأمين حماية حقوق الانسان والحريات لشعب الجمهورية الدومينيكية يقتضيان تنفيذ التدابير التالية : اولا ، ينبغي سحب قوات الولايات المتحدة وقوات التدخل الاخرى جميعا من الجمهورية الدومينيكية؛ وثانيا ، يجب تأمين الالتزام الدقيق لقرارى مجلس الامن المتخذين في ١٤ و ٢٢ ايار (مايو) ١٩٦٥، وينطوى ذلك على المراعاة الدقيقة لوقف اطلاق النار والتوقف فورا عن حشد القوات وعن اتخاذ الاستعدادات لشن حملة على القوات الوطنية ؛ وثالثا ، ينبغي وقف كل الاعدامات الجماعية وكل قمع لحقوق الانسان ، وازالة الجو الارهابي ؛ ورابعا ، ينبغي لممثل الامين العام في الجمهورية الدومينيكية ان يقوم على نحو ايجابي بالمسئوليات المسندة اليه في قرارى ١٤ و ٢٢ ايار (مايو) ، وان يعلم مجلس الامن بصورة منتظمة عن الحالة في الجمهورية الدومينيكية ، مع العلم ان التحقيق في انتهاكات وقف اطلاق النار ليست سوى جزء من مهمة اعلام المجلس ، وان الضرورة تقتضي زيادة الموظفين التابعين لممثل الامين العام ؛ وخامسا ، على مجلس الامن حماية سيادة الجمهورية الدومينيكية واستقلالها ، ومن واجبه تتبع الحالة عن كثب والا يقبل بقمع القوات الوطنية او يتغاضى عنه .

٢٢ — واضاف الممثل قائلا انه يمكن تسهيل تحقيق هذه الاهداف اذا عقد مجلس الامن سلسلة من الجلسات في سانتو دومينغو ، حيث ان ذلك يساعد اعضاء المجلس على اكتساب معرفة اوفى بالحالة في الجمهورية الدومينيكية كما انه يتفق مع احكام الميثاق .

٢٣ — وختم الممثل السوفياتي كلامه قائلا ان سحب القوات الاجنبية جميعا لا يزال الشرط الرئيسي لاعادة الاحوال الطبيعية الى الجمهورية الدومينيكية ، وان من الضرورى ان يمنح الشعب الدومينيكي اخيرا فرصة تقرير مصيره .

٢٤ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة فقال انه ليس ثمة ، على حد علمه ، اى تطور يبرر دعوة المجلس الى الانعقاد ، وان المزاعم الواردة في رسائل السيد كورى الى رئيس مجلس الامن مخالفة كليا للواقع . واضاف ان اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الدول الامريكية غادرت الجمهورية الدومينيكية لتوافي اجتماع التشاور العاشر لتلك المنظمة المنعقد في واشنطن بالمعلومات اللازمة

Digitized by UNOG Library

حضورا . واشار الى ان المنظمة كان يمثلها اثناء غياب اللجنة امين المنظمة العام الدكتور خوسيه مورا والموظفون التابعون له . وبين ان قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية لم تعزز قواتها او معداتها في الجمهورية الدومينيكية ، بل الواقع انه تم سحب زهاء ٦٠٠ من افرادها . ومضى قائلا ان قوة السلم المشتركة لا تعمل الا في منطقة السلامة الدولية وفي ممر المواصلات ، وان الاشخاص المعدودين الذين اعتقلتهم هذه القوة داخل هاتين المنطقتين كانوا قد ارتكبوا جرائم كانت ستؤدي الى اعتقالهم في اية مدينة بالعالم ، وانه لم ترتكب اية اعمال قمع ضد السكان المدنيين .

٢٥ — وقال ان حكومته تأسف لانتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبت بالتأكيد في الجمهورية الدومينيكية ، كما انها تشجبها ؛ وان منظمة الدول الامريكية قد اتخذت التدابير اللازمة لمنع تكرار مثل هذه الاعمال . وبين ان لجنة حقوق الانسان المشتركة بين البلدان الامريكية ممثلة في الجمهورية الدومينيكية منذ شهر ايار (مايو) ، وقد وعدها الفريقان بالتعاون التام . واضاف قائلا ان فريقا من الخبراء في علم الاجرام قد اجرى تحقيقا في هذا الشأن وقدم تقريره ؛ وان الفضل يعود الى منظمة الدول الامريكية في كشف القناع عن انتهاكات حقوق الانسان وعرضها على الرأى العام العالمي ، الامر الذى يعتبر خير ضمان لعدم تكرارها .

٢٦ — وتطرق الممثل الى مسألة المطالبة بسحب قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية ، فقال ان كلا من الفريقين المتنازعين في الجمهورية الدومينيكية قد بين بجلاء انه يريد انسحاب القوة لكي يكون مطلق اليد في بسط سيطرته على البلد كله ؛ ولما كان من الواضح انه لن يذعن اى الفريقين للآخر بصورة سلمية ، فان السبيل الوحيد لمنع استئناف الحرب الاهلية هو بالمحافظة على وجود قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية في الجمهورية الدومينيكية .

٢٧ — وانتقل الى الحالة الاقتصادية ، فقال انه اذا استثنينا مدينة سانتو دومينغو ، فان البلد لم يتعرض لتدهور اقتصادى يذكر نتيجة للازمة السياسية . واضاف ان وضع برنامج للمعونة الاقتصادية التقنية لتشجيع انعاش الجمهورية الدومينيكية ومساعدتها على حل اشد مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية كان ولا يزال يمثل ناحية هامة من نواحي اقتراح منظمة الدول الامريكية لحل الازمة الدومينيكية . واشار الى ان هذه المنظمة قدمت حتى الآن مايزيد على ٤٢ مليون دولار كمساعدة طوارئ ، وهي تنظر في تقديم معونة اضافية .

٢٨ — وختم ممثل الولايات المتحدة كلامه قائلا انه بالرغم من الظروف البالغة العسر والمشقة ، فان اللجنة الخاصة تواصل بذل جهودها لايجاد حل يقبل به الفريقان ، والامل في نجاح جهودها كبير . واشار الى ان الشعب الدومينيكي يتوق الى اعادة الاحوال الطبيعية الى البلد ، وانه من الجدير بالمجلس ان يؤازر الشعب الدومينيكي ومنظمة الدول الامريكية في جهودهما المشتركة لتحقيق تلك الاماني .

Digitized by UNOG Library

٢٩ — وتكلم **الرئيس**، ممارسة منه لحقه في الرد بوصفه ممثلا للاتحاد السوفياتي، فقال ان الولايات المتحدة امتنعت، مرة ثانية عن الاجابة على السؤال الذى غالبا ما طرحه وفده، الا وهو: بأى حق تدخلت الولايات المتحدة وتواصل التدخل، في ظل علم منظمة الدول الامريكية، في الشئون الداخلية للجمهورية الدومينيكية؟ واستطرد قائلا ان ميثاق الامم المتحدة يحظر اى تدخل من قبل المنظمات الاقليمية دون اذن مجلس الامن، وان الولايات المتحدة لا تستطيع التهرب من المسئولية السياسية والادبية والشرعية المترتبة عليها نتيجة لتدخلها المسلح في ذلك البلد؛ ولن يخدع احد بما ساقته الولايات المتحدة الآن من مزاعم مفادها ان انسحاب قوات الولايات المتحدة سيسبب الفوضى ويؤدى الى استئناف الحرب الاهلية في الجمهورية الدومينيكية. واضاف ان تدخل مشاة البحرية الامريكية في الجمهورية الدومينيكية يرجع الى الفشل التام الذى منيت به المؤامرة التي تزعمتها الدوائر العسكرية الدومينيكية وانتصار الحزب الذى يمثل الشعب الدومينيكي، وان هذا التدخل قد رجح كفة اعداء الشعب الدومينيكي في ميزان القوى؛ وما نشاطات اللجنة الخاصة المزعومة التابعة لمنظمة الدول الامريكية سوى ستار من الدخان حاولت واشنطن من ورائه فرض ارادتها على الشعب الدومينيكي.

٣٠ — واشار الى ان ممثل الولايات المتحدة تحدث عن سخاء المساعدة التي يقدمها المعتدى الى ضحيته، فعلق قائلا ان الولايات المتحدة ملزمة بتلبية طلبات الشعب الدومينيكي للتعويض عن الاضرار الهائلة الناجمة عن تدخلها، وانه بالرغم من محاولة ممثل الولايات المتحدة ان يرسم في بيانه صورة للرفاه والطمأنينة في الجمهورية الدومينيكية، فالكل يدرك فداحة تكاليف سياسة الولايات المتحدة الرامية الى خنق حركات التحرر القومي في مختلف انحاء العالم.

٣١ — وفي الجلسة ١٢٣١ التي عقدها مجلس الامن في ٢٢ تموز (يوليه)، اعرب ممثل الاردن عن قلق وفده ازاء الانتهاكات الثابتة لوقف اطلاق النار في الجمهورية الدومينيكية، تلك الانتهاكات التي ارتكبت جميعا، كما يدل تقرير الامين العام المؤرخ في ١٦ تموز (يوليه)، من قبل قوات الجنرال امبرت، باستثناء واحد منها نسب الى قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية. واضاف ان تقرير الامين العام، من الناحية الاخرى، لم يؤكد ايا من تقارير منظمة الدول الامريكية عن انتهاكات وقف اطلاق النار من قبل قوات كامانيو، هذا فضلا عن انه اشار الى ان جوا من الخوف يسود منطقة سان فرانسيسكو دى ماكوريس بسبب اعمال القمع التي ترتكبها الشرطة والحرمان من الحقوق المدنية. وقال ان وفده يرجو ان يأخذ المجلس بعين الاعتبار، في مداولاته الحالية، تقرير لجنة الاخصائيين في علم الاجرام الذى يصف اعمال العنف التي ترتكبها قوات الامن التابعة للجنرال امبرت ضد الخصوم الحقيقيين او الوهميين، كما انه يود الاعراب عن امتنانه للسيد مايوبرى لتقريره عن الحالة القائمة في الجمهورية الدومينيكية في الفترة المستعرضة.

Digitized by UNOG Library

٣٢ — وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان تقرير الامين العام المؤرخ في ١٦ تموز (يوليه) يبرر كل التبرير ، بصرف النظر عن اى اعتبار آخر ، قيام مجلس الامن ببحث المسألة الدومينيكية من جديد . واضاف ان وفده يود ، في هذا الصدد ، ان يعرب عن تقديره للنزاهة والموضوعية اللتين ابداهما السيد مايوبرى في ادائه لمهمته .

٣٣ — واشار ممثل فرنسا الى ان عددا من الشخصيات البارزة في امريكا اللاتينية قد اكدت ما نشرته الصحف على نطاق واسع من انباء الفظائع المرتكبة في منطقة سانتو دومينغو . واضاف انه لا يمكن الشك في واقع ارتكاب مثل تلك الاعمال ولا فيمن هو المسئول عن ارتكابها . وبين ان وفده يرى لزاما عليه ان يسجل ان وجود قوات التدخل لم يحل دون وقوع احداث لا يسع المجلس الا ان يشجبها . وقال انه بالرغم من انعدام الاعمال العدائية الصريحة في ذلك الوقت ، فان تقرير الامين العام يظهر ان وقف اطلاق النار قد انتهك مرات عديدة ، وانه لا يزال مقلقلا ، وان الاحوال في المقاطعات آخذة في التدهور ؛ ونظرا الى هذه الحالة ، فان وجود ممثل الامين العام في سانتو دومينغو لا يزال مفيدا ، كما ان الحاجة الى انشاء حكومة مؤقتة تمثل الشعب الدومينيكي الى اقصى حد ممكن تزداد الحاحا .

٣٤ — وتكلم ممثل الاوروغواى ، فأثنى على الامين العام وعلى ممثله في الجمهورية الدومينيكية لما يبذلانه من جهود لاعلام مجلس الامن تباعا عن التطورات الحاصلة في ذلك البلد . وقال انه من الجلي ان الاحداث التي اشار اليها الامين العام في تقريره ، بما في ذلك حركة القوات وتوزيعها ، تشكل خرقا لما امر به مجلس الامن من المراعاة الدقيقة لوقف اطلاق النار ، وهو امر يسرى على كل القوات العسكرية في الجمهورية الدومينيكية .

٣٥ — وقال ان تقرير لجنة الاخصائيين في علم الاجرام التابعة لمنظمة الدول الامريكية يشير جلاء الى ان سلطات حكومة البناء القومي هي المسئولة عن الفظائع المرتكبة . واضاف ان وفده يود الاعراب عن شجبه لتلك الفظائع وعن اعتقاده بأن المجلس لا يسعه الوقوف مكتوف اليدين ازاء هذه الانتهاكات لحقوق الانسان ، وبأنه سيجد الصيغة اللازمة للتعبير عن قلقه بشأنها .

٣٦ — وفي الجلسة نفسها ، تكلم السيد روبين براتشي فدحض اتهامات السيد غواروا فيلاسكيس التي تفيد ان الاعدامات المشار اليها في تقرير لجنة الاخصائيين في علم الاجرام وقعت عندما كانت المنطقة المعنية خاضعة لسيطرة القوات الدستورية . واشار الى ان التقرير بذاته يوضح ان المنطقة المذكورة خاضعة لسيطرة حكومة البناء القومي .

٣٧ — وتطرق الى الاسباب التي تبرر دعوة المجلس الى الانعقاد ، فقال ان على ممثل الولايات المتحدة ان يسلم بأن انتهاكات حقوق الانسان التي لا تزال ترتكب في الجمهورية الدومينيكية تبرر اجتماع المجلس اعظم التبرير ، وخاصة في نظر الدومينيكيين الذين وقعوا ضحية لجريمة ابادة الاجناس .

Digitized by UNOG Library

٣٨ — وختم كلامه قائلا ان حكومته تطلب مرة ثانية الى المجلس استعمال كامل سلطته ومكانته لتأمين انسحاب مايسمى قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية ، اذ لا يمكن ان يستتب السلم في الجمهورية الدومينيكية مادامت هذه القوة فيها .

٣٩ — وفي الجلسة ١٢٣٢ التي عقدها المجلس في ٢٦ تموز (يوليه) ، تكلم ممثل هولندا ، فقال ان المباحثات الجارية لتشكيل حكومة مؤقتة في الجمهورية الدومينيكية تدعو الى شيء من التفاؤل . واضاف ان وفده يود ضم صوته الى اصوات المتكلمين السابقين الذين اعربوا عن تقديرهم للطريقة التي يؤدي ممثل الامين العام بها مهمته في الجمهورية الدومينيكية ؛ الا ان وفده قد لاحظ انتهاكات وقف اطلاق النار بعين القلق ، وهو يرى انه اذا اريد الوصول الى اي حل للمشكلة الدومينيكية ، فلابد من المراعاة الدقيقة لوقف اطلاق النار ومن الحيلولة دون اراقة المزيد من الدماء .

٤٠ — واستطرد قائلا ان الوفد الهولندي قد اقلقته التطورات الاخيرة ، كالاعتقالات التحكمية واطلاق النيران بلاتمييز ، وانه يود ان يعلن شجبه لانتهاكات حقوق الانسان هذه . وبعد ان اشار الى ان التقارير التي تلقاها المجلس ، ولا سيما تقرير لجنة الاخصائيين في علم الاجرام ، تدل على انتهاك حقوق الانسان الاساسية انتهاكا صارخا في الجمهورية الدومينيكية ، اعرب عن امل وفده الصادق في ان يصار الى منع تكرار مثل هذه الاعمال في المستقبل .

٤١ — وتكلم السيد براتشي ، فقال انه يشعر بالاسى والسخط العميقين اذ يجد نفسه مضطرا الى اعلام المجلس بأن اعمال القمع التي ترتكبها قوات حكومة البناء القومي مستمرة في المناطق التي تحتلها قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية ، وان اعمال القمع في الاجزاء الداخلية من البلد قد بلغت من الشدة درجة تساوي ماكانت عليه في اسوأ سني عهد تروخيو او تزيد . واضاف ان هذا الواقع ، مع خطورة الحالة الاقتصادية ، يشكل حالة تهدد بالانفجار ، وانه لم يعد في الامكان تأجيل ايجاد حل سريع عادل للمشكلة السياسية . واردف قائلا ان انسحاب قوة التدخل ، اي قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية ، يمكن الشعب الدومينيكي من ان يمارس حقه في تقرير المصير ومن ان يحقق بنفسه الحكم الديموقراطي الذي ينتظره منذ زمن طويل .

٤٢ — وتكلم السيد غواروا فيلاسكيس ، فأكد قائلا ان حكومة البناء القومي هي الحكومة الحقيقية للجمهورية الدومينيكية ، في حين ان الحكومة الدستورية المزعومة التي لاتحتل سوى بضعة شوارع من المدينة القديمة هي حكومة وهمية . وتطرق الى انتهاكات وقف اطلاق النار ، فقال ان تقارير الامين العام تدل بجلاء على ان معظمها ارتكبته قوات التمرد سعيا منها الى نشر التمرد الى سائر انحاء البلاد . وبين ان حكومة البناء القومي ترى فضلا عن ذلك ، انه لم يتم قبول او تنظيم اي وقف لاطلاق النار بالطريقة العادية ، وان اي وقف لاطلاق النار كان يمكن ان يكون له وجود قد انتهى ، على اية حال ، بسبب الانتهاكات المستمرة التي ارتكبتها جماعة المتمردين .

Digitized by UNOG Library

واستطرد قائلا انه لا يجوز للامم المتحدة ولا لمنظمة الدول الامريكية ، بمقتضى احكام الفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الاولى واحكام المادة ١٧ من ميثاق الثانية ، ان تتدخل في الحالة القائمة في الجمهورية الدومينيكية ، وذلك لأنها حرب اهلية ، وبالتالي فانها مسألة داخلية .

٤٣ — وتناول الانتهاكات المزعومة لحقوق الانسان ، فقال ان تقرير الاخصائيين في علم الاجرام يبدو ، اذا درس دراسة دقيقة ، ناقصا ومبهما ومتناقضا ، ولذلك فلا يمكن اتخاذه اساسا لتحديد المسئوليات والجزاءات ؛ والواقع ان رئيس اللجنة ، الدكتور دانيال شوايتزر ، قد صرح بأنه يخالف عددا من البيانات الواردة في التقرير لأنه يعتبرها متصفة بالتحيز . واضاف قائلا ان حكومة البناء القومي تطلب رسميا الى مجلس الامن اتخاذ الترتيبات اللازمة لارسال لجنة تحقيق الى الجمهورية الدومينيكية تتألف من شخصيات بارزة ديموقراطية حقا من خارج القارة الامريكية ، وانها تكرر المطالبة بسحب قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية فورا من الجمهورية الدومينيكية .

٤٤ — وفي الجلسة ١٢٣٣ التي عقدها مجلس الامن في ٢٦ تموز (يوليه) ١٩٦٥ ، قال الرئيس انه اعد بيانا يجمل الآراء التي اتفق عليها اعضاء المجلس ، وهي : (١) تشهد المعلومات الواردة للمجلس ، كما يشهد تقريرا الامين العام المؤرخان في ١٦ و ٢١ تموز (يوليه) ، بوقوع انتهاكات لوقف اطلاق النار بالرغم من قرارى المجلس ٢٠٣ (١٩٦٥) المتخذ في ١٤ ايار (مايو) و ٢٠٥ (١٩٦٥) المتخذ في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٦٥ . وقد جرى لفت نظر المجلس الى اعمال القمع الموجهة ضد السكان المدنيين وغيرها من انتهاكات حقوق الانسان ، وكذلك الى البيانات المتعلقة بتدهور الحالة الاقتصادية في الجمهورية الدومينيكية . (٢) شجب اعضاء المجلس الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان في الجمهورية الدومينيكية ، واعربوا عن رغبتهم في ان يصار الى وقفها ، واشاروا مرة اخرى الى ضرورة المراعاة الدقيقة لوقف اطلاق النار وفقا لقرارى المجلس . (٣) رأى اعضاء المجلس ان من الضرورى ان يواصل المجلس مراقبة الحالة عن كثب في الجمهورية الدومينيكية وان يواصل الامين العام اعلامه عنها .

٤٥ — وفي الجلسة نفسها ، تكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان وفده يؤيد بيان الرئيس . واضاف قائلا ان من الاساسي تأمين المراعاة الدقيقة لوقف اطلاق النار الذى طالب به المجلس في قراريه المتخذين في ١٤ و ٢٢ ايار (مايو) . وبين ان انتهاكات وقف اطلاق النار لا يقتصر امرها على خرق هذين القرارين ، بل انها تعرقل كذلك المفاوضات المسيرة الرامية الى ايجاد تسوية سياسية والتي تجريها الآن اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الدول الامريكية برئاسة السفير بانكر . واردف قائلا ان وفده يرجو صادقا بأن تتكلل جهود منظمة الدول الامريكية بالنجاح سريعا . واشار الى ان تقرير لجنة الاخصائيين في علم الاجرام يبرز الحاجة الماسة العاجلة الى انهاء الحرب الاهلية في الجمهورية . وبعد ان نوه بضرورة استمرار المجلس في

Digitized by UNOG Library

مراقبة الحالة عن كثب ، ختم كلامه معربا عن تقدير وفده للمساعدة التي يقدمها في هذا الشأن الامين العام وممثله في الجمهورية الدومينيكية .

٤٦ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان بيان الرئيس يشير الى النواحي الرئيسية التي ابدى اعضاء المجلس اهتمامهم بها فيما يتعلق بالحالة في الجمهورية الدومينيكية . واضاف ان وفده يرى ، من جهة اخرى ، ان من الاهمية بمكان ان يشير الى ان منظمة الدول الامريكية ، الممثلة في الجمهورية الدومينيكية بكل من قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية واللجنة الخاصة ولجنة حقوق الانسان التابعتين للمنظمة ، تعالج بهمة ، وبنجاح على وجه الاجمال ، المشاكل التي تعتبر موضع اهتمام رئيسي من مجلس الامن ، الا وهي المحافظة على وقف اطلاق النار والتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان ومنع ارتكابها . واضاف ان فريق الاخصائيين في علم الاجرام ، الذى شكلته لجنة حقوق الانسان المشتركة بين البلدان الامريكية للتحقيق في الاتهامات المتعلقة بارتكاب الفظائع ، قد زودت مجلس الامن تباعا بالمعلومات الوافية عن نشاطاتها ؛ كما ان منظمة الدول الامريكية ، ولا سيما لجنتها الخاصة ، تعمل بهمة ، وبالتعاون مع مختلف العناصر والفئات السياسية في الجمهورية الدومينيكية ، على متابعة بذل الجهود اللازمة لتسهيل ايجاد تسوية سياسية يقبل بها الشعب الدومينيكي في مجموعه وتكفل اقرار السلم والنظم الديموقراطية في البلد .

٤٧ — وتكلم الرئيس بوصفه ممثلا للاتحاد السوفياتي ، فقال ان وفده لا يعارض في قيام الرئيس ، بموافقة بقية اعضاء المجلس ، بصياغة بعض النتائج التي خلص اليها اعضاء المجلس في مناقشتهم للحالة في الجمهورية الدومينيكية في الجلسات المعقودة بين ٢٠ و ٢٦ تموز (يوليه) . واضاف ان وفده يرى ، في الوقت نفسه ، ان القرارين اللذين اتخذهما المجلس في ١٤ و ٢٢ ايار (مايو) والنص المعتمد الآن والقاضي بتوسيع احكامهما لا تؤدى ، بالرغم من فائدتها ، الى ازالة اهم المشاكل التي يتوقف عليها حل المسألة الدومينيكية بصورة حاسمة ؛ فهذه المشاكل فضلا عن مسألة الحالة في الجمهورية الدومينيكية بكليتها ، لا تزال معروضة على المجلس .

٤٨ — ومضى يقول ان وفده لا يمكنه ان يقبل برواية الاحداث الواقعة في الجمهورية الدومينيكية كما عرضها ممثل الولايات المتحدة في تلك الجلسة ؛ فمن المعروف ، مثلا ، ان متدخلي الولايات المتحدة قد جرّوا منظمة الدول الامريكية الى التدخل معهم في الجمهورية الدومينيكية ، مما ينطوى على خرق احكام اساسية من احكام ميثاق الامم المتحدة تحظر على المنظمات الاقليمية اتخاذ التدابير القهرية دون اذن مجلس الامن . وختم كلامه قائلا انه لا بد حتما من سحب قوات التدخل على الفور من اقليم الجمهورية الدومينيكية ، اذ لن يتمكن هذا البلد من تقرير مصيره بنفسه دون ذلك .

Digitized by UNOG Library

الفرع الرابع

تقرير الامين العام الى مجلس الامن عن الفترة الممتدة من ٢٢ تموز (يوليه) الى ١٧ آب (اغسطس) ١٩٦٥

٤٩ — قدم الامين العام تقريرا يتناول الفترة الممتدة من ٢٢ تموز (يوليه) الى ١٧ آب (اغسطس) ١٩٦٥ (S/6615)، انهى فيه الى المجلس ان وقف اطلاق النار ظل قيد المراعاة فيما عدا بضعة حوادث طفيفة، وان اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الدول الامريكية تواصل اجراء المفاوضات الرامية الى ايجاد تسوية سياسية على اساس اقتراحات جديدة قدمها الطرفان الدومينيكيان المتنازعان في ٩ آب (اغسطس) ١٩٦٥ .

٥٠ — وذكر الامين العام في تقريره انه بالرغم من ان ممثله لا يزال يتلقى شكاوى تتعلق باعتقالات تحكمية تنسب الى قوات "حكومة البناء القومي"، فان الحالة المتعلقة بحقوق الانسان قد تحسنت، كما ان "حكومة البناء القومي" عمدت الى الافراج عن عدد من المسجونين السياسيين من المدنيين؛ ولكن لم يقم اى من الطرفين حتى الآن بالافراج عن المسجونين من العسكريين .

الفرع الخامس

الرسائل الواردة الى مجلس الامن من منظمة الدول الامريكية بين ٢٢ تموز (يوليه) و١٧ آب (اغسطس) ١٩٦٥

٥١ — ارسل الامين العام المساعد لمنظمة الدول الامريكية برقية مؤرخة في ٩ آب (اغسطس) ١٩٦٥ (A/6608) احال بها الى الامين العام للامم المتحدة نصوص اقتراحات جديدة لايجاد تسوية سياسية للأزمة الدومينيكية، قدمتها اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الدول الامريكية الى "حكومة البناء القومي" والى "الحكومة الدستورية" في ٩ آب (اغسطس) ١٩٦٥ . وقد وردت الاقتراحات في وثيقتين عنوانهما "وثيقة المصالحة في الجمهورية الدومينيكية" و "وثيقة القانون الاساسي" . ونشرت هاتان الوثيقتان مع "اعلان للشعب الدومينيكي" صادر عن اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الدول الامريكية، وذلك في سانتو دومينغو .

٥٢ — وتتضمن "وثيقة المصالحة في الجمهورية الدومينيكية" احكاما عن قبول الطرفين بحكومة مؤقتة يرأسها الدكتور هكتور غارسيا غودوى، وعن العفو الشامل عن المسجونين السياسيين والافراج عنهم، وتسليم جميع الاسلحة التي هي في حوزة المدنيين، وعودة القوات العسكرية الى ثكناتها، وعودة العسكريين المنضمين الى الجانب الدستورى الى وحداتهم، والبدء في المفاوضات بشأن كيفية انسحاب قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية وموعد انسحابها .

Digitized by UNOG Library

٥٣ — ومما تنص عليه " وثيقة القانون الاساسي " ان تجرى الحكومة المؤقتة انتخابات في غضون تسعة اشهر من تاريخ نفاذ الوثيقة ، وان تسلم مقاليد السلطة الى الحكومة المنتخبة خلال مدة ثلاثين يوما بعد الانتخابات ؛ وبعد تسلم الحكومة الجديدة مقاليد السلطة بأربعة اشهر ، تدعو الى عقد جمعية تأسيسية تبت في المشكلة الدستورية .

٥٤ — وتؤكد اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الدول الامريكية ، في اعلانها المسمى " اعلان للشعب الدومينيكي " ، ضرورة استتباب السلم ووحدة الصفوف في الجمهورية الدومينيكية ، وتناشد الشعب الدومينيكي تأييد الاقتراحات الواردة في وثيقة المصالحة لكي يتسنى للبلد العودة الى السلم والاحوال الطبيعية .

٥٥ — وارسل الامين العام المساعد لمنظمة الدول الامريكية برقية مؤرخة في ١٣ آب (اغسطس) (S/6612) احال بها الى مجلس الامن نص تقرير قدمته اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الدول الامريكية الى اجتماع التشاور العاشر لوزراء الخارجية ، جاء فيه ان اللجنة عقدت مع اعضاء حكومة البناء القومي اجتماعا اعلن فيه الجنرال امبرت قبول حكومته بوثيقة المصالحة في الجمهورية الدومينيكية بالصورة التي قدمت اليه بها . كما ان اللجنة الخاصة عقدت مع الحكومة الدستورية اجتماعا اقترحت فيه هذه الحكومة ادخال بعض التغييرات على الوثيقة المقترحة ، واصرت على ان يعامل بعض اعضاء قواتها المسلحة معاملة تختلف عن المعاملة المنصوص عليها في الوثيقة ، كما طلبت عزل بعض الضباط الذين يتولون قيادة القوات المسلحة النظامية للبلد من مناصبهم .

٥٦ — واحال الامين العام لمنظمة الدول الامريكية الى مجلس الامن ، بين ٢٢ تموز (يوليه) و ١٧ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ، تقارير قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية عن الاعتداءات التي شنتها على القوة قوات الحكومة الدستورية (S/6555 و S/6557 و S/6560 و S/6563 و S/6577 و S/6587 و S/6588 و S/6595 و S/6598 و S/6600 و S/6604) .

٥٧ — واثناء هذه الفترة ، كانت منظمة الدول الامريكية تعلم مجلس الامن تباعا عن نشاطات لجنة حقوق الانسان التابعة لها في سانتو دومينغو (S/6547 و S/6555 و S/6557 و S/6559 و S/6563 و S/6570 و S/6574 و S/6590 و S/6595 و S/6598 و S/6600 و S/6604 و S/6616) .

الفرع السادس

تقرير الامين العام عن الفترة الممتدة من ١٧ آب (اغسطس) الى ٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥

٥٨ — اصدر الامين العام عن الفترة المذكورة اعلاه تقريرا (S/6649/Corr.1) اعلم فيه المجلس عن انتهاكات وقف اطلاق النار التي حصلت في ٢٨ و ٢٩ آب (اغسطس) نتيجة لاطلاق نيران المدافع الرشاشة ومدافع الهاون من مواقع تسيطر عليها قوات امبرت . كذلك اعلم

Digitized by UNOG Library

الامين العام المجلس باستقالة اعضاء "حكومة البناء القومي" التي يرأسها الجنرال امبرت في ٣٠ آب (اغسطس)، وبقيام زعماء "الحكومة الدستورية"، في ٣١ آب (اغسطس)، بتوقيع وثيقة المصالحة. وذكر ان رئيس القوات المسلحة ورئيس الشرطة القومية وقعا في اليوم نفسه اعلانا ملحقا بنص مستقل لوثيقة المصالحة ولكنه مماثل لها، تعهدا فيه بقبول وثيقة المصالحة ووثيقة القانون الاساسي وبتأييد الدكتور هكتور غارسيا غودوى رئيسا مؤقتا للجمهورية.

٥٩ — واعلم الامين العام المجلس ايضا ان "الحكومة الدستورية" افرجت في ٣١ آب (اغسطس) عن ١٠٨ **مساجين سياسيين**، واعلنت انها لم تعد تحتجز اى مسجون سياسي، كما ان "حكومة البناء القومي" افرجت في ١ و ٢ ايلول (سبتمبر) عن ٣٨ مسجونا سياسيا.

الفرع السابع

الرسائل الواردة الى مجلس الامن من منظمة الدول الامريكية بين ١٧ آب (اغسطس) و٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥

٦٠ — ارسل الامين العام لمنظمة الدول الامريكية برقية مؤرخة في ٢٠ آب (اغسطس) (S/6627) احال بها الى مجلس الامن نص برقية ارسلتها اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الدول الامريكية الى اجتماع التشاور العاشر لوزراء الخارجية، واوصت فيها، فيما اوصت، بأن يتخذ، فور تنصيب الحكومة المؤقتة في الجمهورية الدومينيكية، قرار ينص على ان تبت الحكومة المؤقتة، بالاشتراك مع اجتماع التشاور العاشر لوزراء الخارجية، في كيفية انسحاب قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية وموعد انسحابها.

٦١ — وارسل الامين العام لمنظمة الدول الامريكية برقية مؤرخة في ٢٧ آب (اغسطس) (S/6643) احال بها تقريرا قدمته اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الدول الامريكية الى اجتماع التشاور العاشر عن الجهود التي تواصل اللجنة بذلها لتحقيق الاتفاق بين الطرفين على اساس اقتراحاتها المقدمة في ٩ آب (اغسطس) ١٩٦٥.

٦٢ — وارسل الامين العام لمنظمة الدول الامريكية برقية مؤرخة في ٣١ آب (اغسطس) (S/6644) احال بها الى المجلس نص تقرير قدمه قائد قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية الى اجتماع التشاور العاشر عن حادثة اطلاق النار التي وقعت يوم ٢٩ آب (اغسطس) في سانتو دومينغو. وكان فريق من المحققين التابعين لقوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية قد حاول صبيحة يوم ٣٠ آب (اغسطس) دخول المنطقة التي تسيطر عليها القوات العسكرية التابعة لـ "حكومة البناء القومي" لكي يحدد بالدقة مصدر نيران مدافع الهاون، ولكن سلطات الحكومة المذكورة لم تسمح له بدخول المنطقة.

Digitized by UNOG Library

٦٣ — وارسل الامين العام لمنظمة الدول الامريكية رسالة مؤرخة في ١ ايلول (سبتمبر) (S/6655) احال بها نسختين من وثيقة المصالحة في الجمهورية الدومينيكية وقع عليهما ، بصورة مستقلة ، اعضاء " الحكومة الدستورية " واللجنة الخاصة من جهة ، ورئيسا القوات المسلحة والشرطة القومية بالجمهورية الدومينيكية من الجهة الاخرى ، وذلك في ٣١ آب (اغسطس) ١٩٦٥ .

٦٤ — ومما ينص عليه منطوق وثيقة المصالحة في الجمهورية الدومينيكية ما يلي :

(١) يقبل الطرفان بالحكومة المؤقتة التي يرأسها الدكتور هكتور غارسيا غودوى بوصفها الحكومة الوحيدة ذات السيادة للجمهورية الدومينيكية ، ويتعهدان بمنحها تعاونهما الكامل .

(٢) يقبل الطرفان بوثيقة القانون الاساسي بوصفها الوثيقة الدستورية التي تمارس الحكومة المؤقتة وظائفها بموجبها .

(٣) تقوم الحكومة المؤقتة ، يوم توليها الحكم ، باعلان العفو الشامل واتخاذ التدابير اللازمة للافراج عن كل المسجونين السياسيين .

(٤) تبدأ القوات المتنازعة ، فور تنصيب الحكومة المؤقتة ، بسحب اجهزتها الدفاعية من المناطق الخاضعة لسيطرتها الآن ، كما تعود قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية الى قواعدها ولا تترك في الخطوط الحالية سوى الاسلاك الشائكة وعددا مخفضا من مراكز المراقبة . ويبدأ على الفور تجريد منطقة " الدستوريين " من السلاح ونزع سلاح المدنيين الموجودين في داخلها ؛ وتزال مراكز المراقبة ومراكز التفتيش التابعة لقوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية حالما تتحقق الحكومة المؤقتة من تجريد المنطقة من السلاح ونزع سلاح المدنيين . وتتخذ الحكومة المؤقتة التدابير اللازمة للتحقق من تنفيذ احكام هذه المادة ؛ ويحدد الرئيس المؤقت المكان الذى ستنقل اليه قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية الى حين البت في موعد مغادرتها البلد .

(٥) تتولى الحكومة المؤقتة مسئولية صيانة النظام العام داخل منطقة الامن ، ولها ان تتخذ من التدابير ماتراه لازما لأداء مسئولياتها هذه .

(٦) تقوم الحكومة المؤقتة ، في اسرع وقت ممكن ، بانشاء مراكز خاصة لجمع الاسلحة الموجودة في حوزة السكان المدنيين .

(٧) تتخذ " الحكومة الدستورية " الحالية كل التدابير اللازمة للتأكد من تسليم جميع الاسلحة الموجودة الآن في حوزة المدنيين الخاضعين لولايتها الى مراكز جمع الاسلحة . وتتخذ الحكومة المؤقتة ماقد يلزم من التدابير لاسترداد جميع الاسلحة التي لم تسلم طوعا واختيارا .

(٨) وبعد تنصيب الحكومة المؤقتة فورا ، تعود القوات المسلحة الى ثكناتها وتضع نفسها تحت امرة قائدها الاعلى ، اى الرئيس المؤقت ؛ ويعود جميع العسكريين الذين اشتركوا في النزاع الى الالتحاق بالقوات المسلحة دون التعرض لأية تدابير تمييزية او انتقامية .

Digitized by UNOG Library

(٩) عملا باعلان العفو الشامل ، لا يحال اى من ضباط او جنود القوات المسلحة الى المحاكم العسكرية ولا يتعرضون لأى عقاب على اية اعمال ارتكبت بعد ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٦٥ ، باستثناء الجرائم العادية . ويسمح بالتقاعد لكل من يرغب في ذلك من الضباط والجنود وفقا للاجراءات المقررة ؛ ولكل ضابط او جندى يرغب في مغادرة البلاد ان يفعل ذلك بموجب ضمانات ملائمة وبمساعدة الحكومة المؤقتة .

(١٠) تبدأ الحكومة المؤقتة في التفاوض مع اجتماع التشاور العاشر لوزراء الخارجية بشأن كيفية انسحاب قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية من الاقليم القومي وموعد انسحابها .

٦٥ — كذلك ارسلت منظمة الدول الامريكية الى مجلس الامن ، خلال الفترة المستعرضة ، رسائل اخرى عن نشاطات لجنة حقوق الانسان المشتركة بين البلدان الامريكية واللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الدول الامريكية ؛ وعن ردود فعل الاحزاب السياسية والمنظمات الخاصة على اقتراحات اللجنة الخاصة الرامية الى ايجاد تسوية سياسية ، والاعلانات المؤيدة للاقتراحات والواردة من المنظمات والجمعيات والمؤسسات ؛ وتقارير قائد قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية عن انتهاكات وقف اطلاق النار (S/6616 و S/6622 و S/6624 و S/6625 و S/6628 و S/6629 و S/6633 و S/6634 و S/6642 و S/6643 و S/6646 و S/6652) .

٦٦ — وفي ٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، جرى تنصيب الدكتور هكتور غارسيا غودوى رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الدومينيكية .

الفرع الثامن

تقارير الامين العام عن الفترة الممتدة من ٢ ايلول (سبتمبر) الى ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥

٦٧ — انهى الامين العام الى مجلس الامن ، في تقرير يتناول الفترة الممتدة الى ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ (S/6822) ، انه منذ تنصيب الحكومة المؤقتة برئاسة الرئيس هكتور غارسيا غودوى ، سارت البلاد ، رغم بعض النكسات الخطيرة ، في الطريق المؤدية الى استتباب الاحوال الطبيعية والسلم بخطى بطيئة ولكنها مطردة ، واحرز شيء من التقدم في المسائل المتعلقة بتجريد سيوداد نويفا — أى منطقة " الدستوريين " السابقة — من السلاح ، وكذلك فيما يتعلق باد ماج قوات الشرطة . الا ان المفاوضات المتعلقة بالمشاكل الاساسية الاخرى ، كاد ماج افراد القوات المسلحة " الدستورية " ، سارت بخطى مخيبة للآمال في جو تشوبه الريبة المتبادلة وتزيده تفاقما اعمال الارهاب والعنف . وفي ٢٠ تشرين الاول (اكتوبر) ، اعلن الرئيس المؤقت خطة جديدة لجمع الاسلحة الموجودة لدى المدنيين .

Digitized by UNOG Library

٦٨ — وانهى الامين العام الى المجلس في اضافات للتقرير المذكور اعلاه ، مؤرخة في ٢٦ و ٢٨ و ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) (S/6822/Add.1 و Add.2 و Add.3) ، ان اطلاق النيران قد تجدد في ٢٢ — ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر) في المنطقة المحيطة بقلعة اوزاما ، كما كانت النيران تطلق في القطاعات الاخرى من المدينة بصورة متفرقة ولكن بلاتمييز . وفي ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر)، كان قد قتل حاكم المقاطعة في مقاطعة شمالية وجرح ستة من موظفي المقاطعة على يد اشخاص مجهولين .

٦٩ — واستطرد الامين العام يقول في تقريره ان استمرار تأزم العلاقات بين السلطات المدنية والقوات المسلحة الدومينيكية ، والتخوف من تعرض سيوداد نويفا لاحتلال عسكري ، حملا الرئيس المؤقت غارسيا غودوى على مطالبة قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية بحماية كل المناطق المكشوفة والمباني الحكومية في سيوداد نويفا ؛ وبناء على ذلك ، وزعت بعض وحدات قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية في انحاء المدينة صباح يوم ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ، وقامت القوات المسلحة الدومينيكية في اليوم نفسه بعزل احد قطاعات سيوداد نويفا وبتقييد جميع تنقلات المدنيين . وبعد ذلك بقليل ، اصدر مكتب الرئيس المؤقت بلاغا ذكر فيه ان الافراد الذين ينتمون الى القوات المسلحة الدومينيكية تلقوا اوامر بالعودة الى ثكناتهم وان النظام العام ستحافظ عليه الشرطة القومية بمساعدة قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية .

٧٠ — وجاء في التقرير ان ممثل الامين العام في سانتو دومينغو تلقى من المدنيين في سيوداد نويفا شكاوى تقول ان بعض عناصر قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية عمدت ، بالاشتراك مع بعض عناصر الشرطة القومية ، الى تفتيش المنازل واعتقال عدد من المدنيين ؛ وانه تلقى كذلك طلبات ، ورد بعضها من موظفين حكوميين ، بأن يستخدم مساعيه الحميدة لتأمين الافراج عن المعتقلين .

٧١ — وذكر التقرير انه قامت ، في ٢٦ — ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ، عدة مظاهرات ضد قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية ، وان هذه القوة فرقت تلك المظاهرات دون وقوع حوادث .

٧٢ — واضاف ان المرسوم الرئاسي القاضي بحجز العسكريين في ثكناتهم طبّق ، اعتبارا من ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) ، على قوات " الدستوريين " فقط ولم يطبق على القوات المسلحة الدومينيكية . وبين انه وقعت في اثناء ذلك اعمال عنف وفوضى في انحاء اخرى من مدينة سانتو دومينغو وفي المناطق الداخلية من البلد ، وان القوات الدومينيكية عمدت ، في ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) ، الى احتلال مطار سانتو دومينغو ، ومنعت مدير دائرة الهجرة وغيره من الموظفين من دخوله . وذكر ان اعمال العنف في المقاطعات اودت بحياة زعيمين من زعماء الحزب الثورى الدومينيكي ، كما ادت الى اصابة عضو ثالث من اعضاء هذا الحزب بجراح بالغة . واشار اخيرا الى ان التوتر في سانتو دومينغو كان قد خف في ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) ، ولكن استمرت الازمة القائمة بين الحكومة المؤقتة وبين القيادة العليا للقوات المسلحة الدومينيكية .

Digitized by UNOG Library

الفرع التاسع

الرسائل الواردة الى مجلس الامن من منظمة الدول الامريكية بين ٤ ايلول (سبتمبر) و ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥

٧٣ — ارسل الامين العام لمنظمة الدول الامريكية رسالة مؤرخة في ٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ (S/6843 و Corr.1)، احال بها الى مجلس الامن نسخا من التقرير العام الثاني المؤرخ في ٢٤ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ والمقدم من اللجنة الخاصة الى اجتماع التشاور العاشر لوزراء الخارجية. وقد استعرض التقرير نشاطات اللجنة منذ ١٨ حزيران (يونيه)، مع اشارة خاصة الى المفاوضات الرامية الى تحقيق تسوية سياسية للازمة الدومينيكية، وتنصيب الحكومة المؤقتة، والتدابير المتخذة من هذه الحكومة لاقرار السلم والاحوال الطبيعية في البلد. وبين التقرير ان الحكومة المؤقتة اصدرت مرسوما باعلان العفو السياسي الشامل وفقا لوثيقة المصالحة في الجمهورية الدومينيكية، وان الرئيس المؤقت اصدر كذلك مرسوما مؤرخا في ٥ ايلول (سبتمبر) اعيد بموجبه ادماج مركز تدريب القوات المسلحة، الذي كان يتمتع بالاستقلال الداخلي ويخضع لقيادة الجنرال الياس وازن اى وازن، بالجيش الدومينيكي النظامي؛ كما ان الحكومة المؤقتة قررت عزل الجنرال الياس وازن اى وازن من الخدمة العسكرية الفعلية وتقليده منصبا دبلوماسيا في الخارج. وقد رفض الجنرال وازن اى وازن في البداية الاذعان لأوامر الرئيس المؤقت، ولكن الحكومة المؤقتة تمكنت، بمساعدة اللجنة الخاصة والقائد الاعلى لقوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية، من حمل الجنرال وازن اى وازن على الامتثال لتلك الاوامر، وقد غادر البلاد في ٩ ايلول (سبتمبر) لتولي منصب قنصل عام الجمهورية الدومينيكية في ميامي، بولاية فلوريدا.

٧٤ — وجاء في النتائج التي خلص اليها التقرير ان اللجنة الخاصة تعتقد انها ادت، بتنصيب الحكومة المؤقتة، مهمة من المهام الاساسية التي عهد بها اليها اجتماع التشاور العاشر لوزراء الخارجية، كما انها ترى ان الشعب الدومينيكي سيتمكن، في ظل الحكومة الجديدة، من العودة الى السلم والهدوء اللازمين لتحقيق انتعاشه الاقتصادي الاجتماعي.

٧٥ — وبين التقرير ان على منظمة الدول الامريكية ان تؤمن، اثناء الفترة التي تتولى الحكومة المؤقتة فيها السلطة، القيام بالنشاطات التالية:

(أ) استبقاء قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية في الجمهورية الدومينيكية الى ان يقرر اجتماع التشاور العاشر سحبها بالاتفاق مع رئيس الحكومة المؤقتة؛

(ب) الابقاء على لجنة حقوق الانسان المشتركة بين البلدان الامريكية، بناء على طلب الحكومة المؤقتة؛

Digitized by UNOG Library

(ج) تعيين لجنة انتخابية تابعة لمنظمة الدول الامريكية تتولى اسداء المشورة الى الحكومة المؤقتة فيما يتعلق بتنظيم الانتخابات واجرائها ؛

(د) وضع برنامج لتقديم المساعدة التقنية والاقتصادية الى الجمهورية الدومينيكية .

٧٦ — واوصى التقرير بأن يواصل اجتماع التشاور العاشر اعماله الى حين تنصيب الحكومة الدستورية المنبثقة عن انتخابات تجرى وفقا لوثيقة القانون الاساسي ؛ وبأن تواصل اللجنة الخاصة نشاطاتها ليتسنى لها تقديم النصح والارشاد الى قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية ؛ وبأن يوصي اجتماع التشاور العاشر الدول الاعضاء بأن تعرض ، عن طريق منظمة الدول الامريكية ، تقديم المساعدة التقنية والاقتصادية الى الجمهورية الدومينيكية ، وبأن يلتمس الاجتماع مساعدة لجنة البلدان الامريكية المعنية بحلف التقدم في اعداد وتنفيذ خطة للانعاش الاقتصادي والانماء للبلد ؛ وبأن يختار اجتماع التشاور العاشر من احدى الدول الاعضاء " شخصا مرموقا " يكون ممثلا خاصا لمنظمة الدول الامريكية ويكلفه امينها العام بمراقبة وتنسيق كافة ماتقوم به هذه المنظمة من النشاطات التقنية والاقتصادية في الجمهورية الدومينيكية ؛ وبأن تقوم الامانة العامة لمنظمة الدول الامريكية بدراسة الطلبات التي قدمها مواطنو الجمهورية الدومينيكية للتعويض عن الاضرار والاصابات الناجمة عن الاحداث التي بدأت في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٦٥ ؛ وبأن يتخذ اجتماع التشاور العاشر قرارا بتعديل الفقرة ٥ من قراره المتخذ في ٦ ايار (مايو) ١٩٦٥ بشأن كيفية انسحاب قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية من الجمهورية الدومينيكية وموعد انسحابها .

٧٧ — وارسل الامين العام لمنظمة الدول الامريكية رسالة مؤرخة في ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) (S/6844) احال بها نص قرار اتخذه اجتماع التشاور العاشر لوزراء الخارجية في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ ، واوصى فيه مجلس المنظمة ، وامانتها العامة ، والمنظمات المتخصصة المشتركة بين البلدان الامريكية ، وغيرها من الهيئات المتصلة بالنظام المشترك بين البلدان الامريكية بأن تنظر ، على سبيل الاولوية ، في طلبات المساعدة والمشورة التقنيتين والماليتين المقدمة من الحكومة المؤقتة الدومينيكية ، وبأن تتعاون مع هذه الحكومة على النحو الذى يمكنها الاتفاق عليه .

٧٨ — وارسل الامين العام لمنظمة الدول الامريكية برقية مؤرخة في ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) (S/6847) احال بها الى مجلس الامن نص تقرير مؤرخ في ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) قدمته اللجنة الخاصة الى رئيس اجتماع التشاور العاشر . واشار التقرير الى الصعوبات التي تعرقل التنفيذ التام لوثيقة المصالحة في الجمهورية الدومينيكية الذى تعقد بسبب الخلاف بين السلطات المدنية والقوات المسلحة في الجمهورية الدومينيكية . وذكر التقرير ، في هذا الصدد ، ان ممثلي السلطات المدنية ادعوا بأن قادة القوات المسلحة رفضوا التزام التعليمات الصادرة عن الحكومة ، بينما اكدت القوات المسلحة ان الحكومة تحابي العناصر ذات الصلة بـ " الحكومة الدستورية" السابقة .

Digitized by UNOG Library

٧٩ — وتضمنت الرسائل الاخرى التي وردت لمجلس الامن من منظمة الدول الامريكية خلال هذه الفترة رسائل تتناول مسائل تتعلق بالحكومة المؤقتة الجديدة، ونشاطات اللجنة الخاصة، ولجنة حقوق الانسان المشتركة بين البلدان الامريكية، وانتهاكات وقف اطلاق النار المبلغ عنها (S/6663 و S/6674 و S/6676 و S/6677 و S/6681 و S/6741) .

الفرع العاشر

الرسائل الاخرى الواردة الى مجلس الامن من منظمة الدول الامريكية خلال الفترة المنتهية في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥

٨٠ — ارسلت منظمة الدول الامريكية برقيات مؤرخة في ١ و ١٣ و ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) (S/6856 و S/6931 و S/6970) احالت بها الى مجلس الامن نصوص التقارير المقدمة من اللجنة الخاصة التابعة للمنظمة الى اجتماع التشاور العاشر عن مختلف نواحي الحالة في الجمهورية الدومينيكية خلال تلك الفترة، بما في ذلك توزيع وحدات قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية في منطقة "الدستوريين" السابقة، وصيانة النظام العام في هذه المنطقة، والعلاقات بين السلطات المدنية والعسكرية، والانسحاب التدريجي لوحدات قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية من منطقة "الدستوريين"، والجهود التي تبذلها الحكومة المؤقتة لاقرار الاحوال الطبيعية وحفز النشاط الاقتصادي في سانتو دومينغو وسائر انحاء البلد .

الفرع الحادي عشر

تقرير الامين العام المقدم الى مجلس الامن والمؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥

٨١ — قدم الامين العام الى مجلس الامن تقريرا مؤرخا في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) (S/6975) ذكر فيه ان الحالة في الجمهورية الدومينيكية قد تحسنت، وان الجزء الاكبر من قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية قد سحب من المدينة، وان الشرطة القومية تتولى تدريجيا مسئولية صيانة النظام العام، كما ان العلاقات بين السلطات المدنية والعسكرية قد تحسنت ايضا . ومضى التقرير يقول انه حصلت محاولة انقلاب ضد الحكومة المؤقتة، تزعمتها بعض العناصر اليمينية المتطرفة في سانتياغو دي لوس كاباليروس، وهي ثانية المدن كبرا في البلد، فتمكنت الشرطة وبعض عناصر القوات المسلحة من احباطها دون اراقة دماء في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) . وذكر ان بعض وحدات قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية كانت قد ارسلت

Digitized by UNOG Library

يوم وقوع محاولة الانقلاب الفاشلة الى سانتياغو وباراهونا بناء على طلب الحكومة المؤقتة ، وان رئيس اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الدول الامريكية اصدر بيانا للصحف اعرب فيه عن تأييد المنظمة التام للحكومة المؤقتة .

الفرع الثاني عشر

تقارير الامين العام المقدمة الى مجلس الامن خلال شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

٨٢ — اصدر الامين العام في ٣ كانون الاول (ديسمبر) تقريرا (S/6991) انهى فيه الى المجلس ان الحكومة المؤقتة قد عينت يوم ١ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ موعدا لاجراء الانتخابات القومية ، وان الحكومة المؤقتة اعلنت ايضا ، في اليوم نفسه ، تمديد الفترة المحددة لتسليم الاسلحة النارية بموجب برنامج استردادها بالشراء الى ١٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ . وذكر الامين العام ان المدنيين سلموا بعض القنابل اليدوية والذخيرة بالاضافة الى الاسلحة النارية ، وذلك تلبية لنداء وجهه الرئيس المؤقت .

٨٣ — وانهى الامين العام في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) (S/7025 و Add.1) انه وقعت بعض الاضطرابات الجديدة في سانتو دومينغو اثر اضراب قام به موظفو الدولة ونقابات عمال السكر وتمت تسويته فيما بعد .

٨٤ — واصدر الامين العام بين ٢٠ و ٢٧ كانون الاول (ديسمبر) (S/7032 و Add.1 و Add.2 و Add.3) تقارير اعلم بها مجلس الامن عن سلسلة من الحوادث واعمال العنف التي وقعت في سانتياغو دى لوس كاباليروس وفي سانتو دومينغو . وجاء في هذه التقارير ان الاضطرابات بدأت في سانتياغو دى لوس كاباليروس صباح يوم ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ، عندما جاء عدة مئات من الضباط " الدستوريين " السابقين ، بينهم الكولونيل فرانسيسكو كامانيو ، لحضور قداس اقيم على روح ضابط " دستورى " قتل في ثورة نيسان (ابريل) . وبعد ان ذهب فريق " الدستوريين " الى فندق ماتون ، عمدت قوات السلاح الجوى الدومينيكي الى تطويق مبنى الفندق واطلاق النيران الحامية عليه ؛ فرد " الدستوريون " عليها بالمثل ، ثم اجرى الضابط الذى يقود القوات التابعة لقوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية مفاوضات ادت الى وقف اطلاق النار ، وكان الرئيس المؤقت قد طلب اليها المساعدة على اقرار النظام العام في المنطقة .

Digitized by UNOG Library

الفرع الثالث عشر

الرسالتان الواردتان الى مجلس الامن من منظمة الدول الامريكية خلال شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

٨٥ — ارسل الامين العام لمنظمة الدول الامريكية برقيتين، احداهما مؤرخة في ٤ والاخرى في ٢١ من شهر كانون الاول (ديسمبر) (S/6994 و S/7034)، احال بهما الى مجلس الامن نصي تقريرين قدمتهما اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الدول الامريكية الى اجتماع التشاور العاشر عن الاحداث الواقعة في الجمهورية الدومينيكية .

الفرع الرابع عشر

تقارير الامين العام المقدمة الى مجلس الامن خلال شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦

٨٦ — اعلم الامين العام مجلس الامن، في ثمانية تقارير تتناول التطورات الحاصلة في الجمهورية الدومينيكية خلال شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ (S/7232/Add.4-11)، بعدد من الوقائع نورد بيانها ادناه .

٨٧ — وجه الرئيس المؤقت غارسيا غودوى الى الشعب الدومينيكي، في خطاب اذيع في ٣ كانون الثاني (يناير)، نداء دعاهم فيه الى الوئام والتفاهم المتبادل، واعلن ان فريقا من الضباط سيتعين عليهم مغادرة البلاد لأداء مهام خاصة ولتولي مناصب دبلوماسية في الخارج .

٨٨ — وفي ٦ كانون الثاني (يناير)، اصدر الرئيس المؤقت مراسيم بتعيين وزير جديد للقوات المسلحة ورؤساء اركان جدد، وبنقل عدد من كبار الضباط الى الخارج، بينهم الكومودور ريفيرا كامينيرو، وزير القوات المسلحة السابق، والكولونيل فرانسيسكو كامانيو دينيو . وفي اليوم نفسه، اصدرت القوات المسلحة الدومينيكية بلاغا بالاعتراض على قرار الرئيس، كما احتلت منشآت محطة سانتو دومينغو للاذاعة والتلفزة ومركز المواصلات السلكية واللاسلكية بسانتو دومينغو . وتلبية لطلب المساعدة الذى قدمته الحكومة المؤقتة، قامت بعض مفرزات قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية، بعد مفاوضات دامت يوما مع القوات المسلحة الدومينيكية، باحتلال المباني المذكورة، ثم سلمتها بعد ذلك الى الحكومة المؤقتة . واصدرت اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الدول الامريكية بلاغا اعربت فيه عن تأييدها التام للحكومة المؤقتة .

Digitized by UNOG Library

٨٩ — وذكر التقرير انه بالرغم من تناقص اعمال الارهاب الى حد ما ، فقد وقعت عدة حوادث خطيرة في سانتو دومينغو ، منها قيام عريف ينتمي الى القوات المسلحة الدومينيكية باطلاق النار على السيد ليون بوش ، ابن الرئيس السابق خوان بوش . كما ذكر ان الحكومة عمدت ، في ١٩ كانون الثاني (يناير) ، الى اغلاق محطتين للاذاعة في سانتياغو لتشجيعهما القوات المسلحة على عصيان اوامر الحكومة .

٩٠ — وفي ١١ كانون الثاني (يناير) ، غادر الجمهورية الدومينيكية ستة من الضباط " الدستوريين " السابقين لتولي مناصب دبلوماسية في الخارج وفقا لأمر الرئيس الصادر في ٦ كانون الثاني (يناير) . وفي ٢٢ كانون الثاني (يناير) ، غادر الجمهورية الدومينيكية اربعة من كبار ضباط قوات " الدستوريين " ، بينهم الكولونيل فرانسيسكو كامانيو ، وذلك لتولي مناصب دبلوماسية في الخارج .

٩١ — كذلك انهى الامين العام الى المجلس ان الجنرال الفارو الفيس دا سيلفا براغا تولى في ١٧ كانون الثاني (يناير) قيادة قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية خلفا للجنرال البرازيلي هوغو باناسكو الفيم ؛ وان الجنرال بروس بالمر (الابن) سلم قيادة وحدات الولايات المتحدة في قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية الى البريغادير جنرال روبرت ر. لنفيل .

الفرع الخامس عشر

الرسائل الواردة الى مجلس الامن من منظمة الدول الامريكية خلال شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦

٩٢ — احال الامين العام لمنظمة الدول الامريكية الى مجلس الامن ، خلال شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ، نصوص التقارير المقدمة من اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الدول الامريكية الى اجتماع **التشاور العاشر** (S/7073 و S/7074 و S/7084 و S/7089 و S/7100/Corr.1) ، وتتضمن وصفا للتطورات الحاصلة في الجمهورية الدومينيكية وللتعاون والتأييد اللذين منحتهما اللجنة الخاصة الى الحكومة المؤقتة اثناء الازمة السياسية — العسكرية التي نشأت نتيجة للتغيرات والتنقلات التي امر الرئيس المؤقت باجرائها في القوات المسلحة الدومينيكية .

Digitized by UNOG Library

الفرع السادس عشر

تقارير الامين العام المقدمة الى مجلس الامن
عن شهر شباط (فبراير) ١٩٦٦

٩٣ — ارسل الامين العام ستة تقارير عن التطورات الحاصلة في الجمهورية الدومينيكية خلال شهر شباط (فبراير) (S/7032/Add.12-17)، اعلم فيها مجلس الامن عن عدد من الحوادث الخطيرة والاعمال الارهابية التي وقعت داخل سانتو دومينغو وخارجها ابتداء من ٧ شباط (فبراير)، من بينها تبادل اطلاق النار في سانتو دومينغو بين بعض عناصر القوات المسلحة والشرطة الدومينيكية وبين ضباط قوات "الدستوريين" السابقة، واصطدام وقع بين طلاب سانتو دومينغو وبين الشرطة القومية.

٩٤ — وزاد الحالة تفاقما اضراب عام دعت اليه نقابات العمال وبعض الجماعات السياسية للمطالبة بمعاقبة المسئولين عن اطلاق النار على الطلاب وباخراج كبار ضباط القوات المسلحة الدومينيكية. وكان من نتيجة هذا الاضراب توقف النشاط الاقتصادي في المدينة والمناطق التجارية المجاورة توقفا كاد ان يكون تاما.

٩٥ — وفي ١١ شباط (فبراير)، غادر الجمهورية الدومينيكية وزير القوات المسلحة، الكومودور ريفيرا كامينيرو، لتسلم منصب الملحق البحري في واشنطن، وعين وزير جديد للقوات المسلحة.

٩٦ — وفي ١٦ شباط (فبراير)، اعلن الرئيس غارسيا غودوي في بيان اذاعي موجه الى البلد انه اصدر اوامره بتنفيذ مراسيم ٨ كانون الثاني (يناير) المتعلقة بالتغييرات والتنقلات في القوات المسلحة الدومينيكية. وامر جميع الموظفين بالعودة الى العمل والا فصلوا من الخدمة، واكد عزم حكومته على تنفيذ القانون ومحاربة "الاعمال الهدامة الشيوعية" فضلا عن الاعمال الهدامة التي يحرض على ارتكابها الجانب المتطرف الآخر.

٩٧ — وفي ١٧ شباط (فبراير)، طلب زعماء الاضراب الى العمال العودة الى العمل، فاستأنفت النشاطات سيرها الطبيعي في اليوم التالي.

٩٨ — وفي ٢٦ شباط (فبراير)، اعلنت الحكومة المؤقتة اجراء تغييرات جديدة في قيادة القوات المسلحة الدومينيكية، وانشاء ثلاثة مناصب جديدة عنوانها نائب وزير القوات المسلحة. وعين الرئيس كذلك رئيسا جديدا للشرطة. واصدر في اليوم نفسه مرسوما بالعفو عن كل الاشخاص الذين اشتركوا في محاولة الانقلاب الفاشل التي وقعت يوم ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥.

Digitized by UNOG Library

الفرع السابع عشر

الرسائل الواردة الى مجلس الامن من منظمة الدول الامريكية خلال شهر شباط (فبراير) ١٩٦٦

٩٩ — وردت الى مجلس الامن ، خلال شهر شباط (فبراير) ، ثلاث رسائل من الامين العام لمنظمة الدول الامريكية (S/7133 و Corr.1 و S/7148 و S/7163) احال بها نصوص تقارير جديدة قدمتها اللجنة الخاصة التابعة للمنظمة الى اجتماع التشاور العاشر عن الاحداث الواقعة في الجمهورية الدومينيكية ، مشفوعة بالنداءات الموجهة الى الشعب الدومينيكي بشأن اقرار السلم والنظام العام ، بمافي ذلك رسالة من قداسة البابا بولس السادس .

الفرع الثامن عشر

تقارير الامين العام المقدمة الى مجلس الامن عن شهر آذار (مارس) ١٩٦٦

١٠٠ — اصدر الامين العام ، خلال شهر آذار (مارس) ، ثمانية تقارير (S/7032/Add.18-25) اعلم بها مجلس الامن عن التطورات الحاصلة في الجمهورية الدومينيكية خلال تلك الفترة . وتناولت التقارير اساسا الحوادث الجديدة الواقعة في الجمهورية الدومينيكية والتطورات المتعلقة بالانتخابات والحملة الانتخابية التي بدأت رسميا في ١ آذار (مارس) ١٩٦٦ .

١٠١ — ومن اخطر الحوادث التي وقعت قيام احد افراد الشرطة القومية في ٦ آذار (مارس) بقتل احد افراد الحرس الخاص للبروفسور خوان بوش باطلاق النار عليه . وقد اعقب ذلك تبادل اطلاق النيران بين حرس البروفسور بوش وبين افراد الشرطة . ووقعت ايضا حوادث اخرى اشترك فيها جنود قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية .

١٠٢ — اما الانتخابات ، فقد اعلمت التقارير المجلس بعدة وقائع بشأنها منها مايلي : ارسل الرئيس غارسيا غودوى الى زعماء الاحزاب السياسية رسالة مؤرخة في ١ آذار (مارس) اوصاهم فيها ببذل كل مافي وسعهم لتأمين اجراء الحملة الانتخابية في جو من التفاهم والنظام ؛ وعمم وزير القوات المسلحة على رؤساء مختلف القوات المسلحة منشورا يتضمن قواعد السلوك التي ينبغي ان تلتزمها القوات المسلحة اثناء الحملة الانتخابية ، ويؤكد على وجوب عدم تدخل اى فرد من افراد هذه القوات في الشئون السياسية (وقد اصدر الجنرال خوسيه موريللو ، رئيس الشرطة الجديد ، تعليمات مماثلة الى الشرطة القومية) ؛ واعترفت اللجنة الانتخابية المركزية بالاحزاب

Digitized by UNOG Library

السياسية التالية :

حزب الاحرار التطورى	Partido Liberal Evolucionista (PLE)
الحزب القومي الثوري الديموقراطي	Partido Nacionalista Revolucionario Democratico (PNRD)
الاتحاد المدني القومي	Union Civica Nacional (UCN)
الحزب الثورى الاجتماعي المسيحي	Partido Revolucionario Social Cristiano (PRSC)
الحزب الثورى الدومينيكي	Partido Revolucionario Dominicano (PRD)
حزب الاصلاح	Partido Reformista (PR)
الحلف الاجتماعي الديموقراطي	Alianza Social Democrata (ASD)

١٠٣ — واعلنت الحكومة، خلال هذه الفترة، انها قررت ان تنقل الى الخارج عددا آخر من العسكريين المنتمين الى جماعة " الدستوريين " السابقة والى القوات المسلحة الدومينيكية . كما اعلن رئيس الشرطة القومية تدابير جديدة لجمع الاسلحة والذخائر الموجودة لدى المدنيين، واجراء بعض التغييرات في ملاكات الشرطة .

الفرع التاسع عشر

تقارير الامين العام المقدمة الى مجلس الامن عن شهر نيسان (ابريل) ١٩٦٦

١٠٤ — اصدر الامين العام في شهر نيسان (ابريل) خمسة تقارير (S/7032/Add.26-30) اعلم فيها مجلس الامن بعدة وقائع من بينها الاحداث التالية المتصلة بالانتخابات المنتظر اجراؤها في الجمهورية الدومينيكية :

١٠٥ — في ٢ نيسان (ابريل)، اسست في سانتو دومينغو حركة اطلق عليها اسم " حركة ٢٤ نيسان (ابريل) " بزعامة وزير الرئاسة " الدستورى " السابق هكتور اريستي . ونشرت الحركة في اليوم نفسه بيانا اعلنت فيه انها ليست بحزب سياسي وان هدفها مكافحة " التدخل الاجنبي " والدعوة الى الشرعية الدستورية والانماء الاقتصادى والاجتماعي .

١٠٦ — وفي ٧ نيسان (ابريل)، الغت الحكومة الدستورية القانون رقم ٧٧ الصادر في ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣، الذى اعتبرت " حركة ١٤ حزيران (يونيه) " بموجبه غير قانونية . ونتيجة لذلك، اعترفت اللجنة الانتخابية المركزية بهذه الحركة حزبا سياسيا .

Digitized by UNOG Library

١٠٧ — وفي ٨ نيسان (ابريل) ، اعترفت الحكومة المؤقتة اعترافا مؤقتا ، ولأغراض الانتخابات القادمة فقط ، بالمنظمات او الاحزاب السياسية التالية : حزب العمل الثورى Partido Accion Revolucionaria ؛ والحزب الديموقراطي المسيحي Partido Democrata Cristiano ؛ وحزب العمال والفلاحين الديموقراطي Partido Democratico Obrero Campesino ؛ والحزب التقدمي الديموقراطي المسيحي Partido Progrsista Democrata Cristiano .

١٠٨ — وفي المؤتمرات القومية التي عقدتها عدة احزاب سياسية خلال شهر نيسان (ابريل) ، تقرر ترشيح الاشخاص التالية اسماؤهم لرئاسة الجمهورية ونيابة رئاسة الجمهورية :

قرر الحزب الثورى الدومينيكي الاشتراك في الانتخابات وترشيح السيد خوان بوش لرئاسة الجمهورية والسيد سيلفسترى انطونيو غوزمان لنيابة رئاسة الجمهورية وقرر الحزب الثورى الاجتماعي المسيحي تأييد هذين المرشحين .

وقرر حزب الاحرار التطورى ، يؤيده الحزب القومي الثورى الديموقراطي ، ترشيح السيد رفائيل ف . بونيللي ، زعيم حركة التكامل القومي Movimiento de Intcgracion Nacional (MIN) القومي لرئاسة الجمهورية ، وترشيح الدكتور تاباري الفاريز بيريا ، عضو حزب الاحرار التطورى ، لنيابة رئاسة الجمهورية .

وقرر حزب الاصلاح ، يؤيده الحزب الديموقراطي المسيحي وحزب الطليعة الثورية الدومينيكية Partido Vanguardia Revolucionaria Dominicana (VRD) ، ترشيح الدكتور يواكين بالاغير لرئاسة الجمهورية ، وترشيح السيد فرانسيسكو اوغستو لورا لنيابة رئاسة الجمهورية .

وقرر حزب الحلف الاجتماعي الديموقراطي عدم الاشتراك في الانتخابات .

واعلنت " حركة ١٤ حزيران (يونيه) الثورية " ، في المؤتمر القومي الذى عقدته في ١٥ نيسان (ابريل) ، تأييدها لترشيح كل من السيد بوش والسيد غوزمان . بيد ان السيد بوش اصدر عقب ذلك بيانا اعلن فيه قبوله لتأييد الحزب الثورى الاجتماعي المسيحي ، ورفضه لتأييد " حركة ١٤ حزيران (يونيه) الثورية " .

١٠٩ — وتضمنت التقارير كذلك معلومات عن الحوادث التي وقعت في الجمهورية الدومينيكية خلال تلك الفترة . فذكرت ان حوادث الارهاب قل عددها عن ذى قبل في سانتو دومينغو وفي المقاطعات ، بيد ان الطلاب وبعض الجماعات الاخرى قاموا بمظاهرات للاحتجاج على وجود قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية في البلد . واشارت كذلك الى حصول بعض القلاقل بين عمال البلدية .

Digitized by UNOG Library

١١٠ — وفي ٢٠ و ٢١ نيسان (ابريل) ، نقل الى الخارج ستة طلاب عسكريين من "الدستوريين" السابقين وعقيد من جماعة "معسكر ٢٧ شباط (فبراير)" .

الفرع العشرون

الرسائل الواردة الى مجلس الامن من منظمة الدول الامريكية خلال شهري آذار (مارس) ونيسان (ابريل) ١٩٦٦

١١١ — احال الامين العام لمنظمة الدول الامريكية الى مجلس الامن ، خلال هذه الفترة ، نصوص تقارير قدمتها اللجنة الخاصة التابعة للمنظمة الى اجتماع التشاور العاشر ، وهي تتضمن بيانات مفصلة عن الاحداث الواقعة في الجمهورية الدومينيكية (S/7206 و S/7217 و S/7227 و S/7254) .

الفرع الحادي والعشرون

تقارير الامين العام المقدمة الى مجلس الامن خلال شهر ايار (مايو) ١٩٦٦

١١٢ — ارسل الامين العام ، خلال شهر ايار (مايو) ، اربعة تقارير (S/7032/Add.31-34 و Add.31/Corr.1) اعلم فيها مجلس الامن ببعض الاحداث التي وقعت في الجمهورية الدومينكية وكان لها علاقة بالانتخابات التي كان من المنتظر اجراؤها ، فضلا عن بعض التطورات الاخرى .

١١٣ — فذكر انه وقعت ، في اول اسبوعين من شهر ايار (مايو) ، عدة اصطدامات في سانتو دومينغو وفي المقاطعات بين اعضاء الحزب الثوري الدومينيكي واعضاء حزب الاصلاح . وفي ٦ ايار (مايو) ، شكلت الحكومة المؤقتة شرطة انتخابية مهمتها الرئيسية حماية الزعماء السياسيين اثناء الحملة الانتخابية . وفي ١١ ايار (مايو) ، اعرب الرئيس المؤقت غارسيا غودوي ، في خطاب اذيع تلفزيا ، عن قلقه لظهور دلائل معينة على ممارسة الضغط من بعض الاقليات السياسية المصممة على تشويش العملية الانتخابية . وناشد جميع قطاعات السكان المحافظة على جو يسوده السلم والنظام اثناء الانتخابات .

١١٤ — وفي ١٣ ايار (مايو) ، اعلنت الحكومة المؤقتة ان ثمان وعشرين من الشخصيات المرموقة في امريكا اللاتينية ، قدمت منظمة الدول الامريكية اليها اسماءهم قد وافقوا على مراقبة الانتخابات في الجمهورية الدومينيكية . واعلنت اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الدول الامريكية ، في اليوم نفسه ، ان افراد قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية سيحجزون في ثكناتهم يوم الانتخابات .

Digitized by UNOG Library

١١٥ — وفي ١٧ ايار (مايو) ، اتهم البروفسور خوان بوش ، مرشح الحزب الثوري الدومينيكي لرئاسة الجمهورية ، القوات المسلحة والشرطة القومية باضطهاد اعضاء حزبه منذ بداية الحملة الانتخابية وبالقيام بنشاطات سياسية موالية لحزب الاصلاح . واعلن ان اللجنة التنفيذية لحزبه قررت امهال الحكومة المؤقتة ٤٨ ساعة لانهاء هذه الحالة ، والا انسحب الحزب الثوري الدومينيكي من الحملة الانتخابية .

١١٦ — وفي ١٨ ايار (مايو) ، وجه الرئيس هكتور غارسيا غودوى خطابا الى الامة اكد فيه ضمانات حكومته لحرية العمل لكل الاحزاب السياسية المشتركة في الحملة الانتخابية ، وتعهد رسميا من جديد باحترام هذه الحرية . كما اعلن انه قرر حجز كل القوات المسلحة في ثكناتها من ١٩ ايار (مايو) حتى يوم الانتخابات ، وانه عين ايضا لجنة مكونة من ممثلين يختار كل من المرشحين لرئاسة الجمهورية واحدا منهم ، ومن موظف تابع للجنة الانتخابية المركزية ، ومن ممثل خاص لرئيس الجمهورية ، مهمتها التحقيق في الشكاوى التي تقدمها الاحزاب السياسية والتأكد من تنفيذ المراسيم والانظمة التي سنتها الحكومة لضمان حرية الاحزاب السياسية .

١١٧ — واثر الخطاب الذى القاه الرئيس والبيانين اللذين ادلى بهما كل من وزير القوات المسلحة ورئيس الشرطة القومية وضمنا فيهما عدم تعرض عناصر الجيش والشرطة للنشاطات السياسية التي تجرى في اطار الحملة الانتخابية ، اعلنت اللجنة التنفيذية للحزب الثورى الدومينيكي ان الحزب سيشترك في الانتخابات بالنظر الى ان التدابير التي اتخذتها الحكومة المؤقتة قد حلت الازمة السياسية .

١١٨ — وفي ٢٣ ايار (مايو) ، رفضت اللجنة الانتخابية المركزية طلبا قدمته " حركة ١٤ حزيران (يونيه) الثورية " بأن يسمح لاعضائها بالاقتراع ، بصفتهم الحزبية تلك ، لقائمة بوش — غوزمان ، واستندت في رفضها هذا الى ان السيد بوش قد سبق ان اعلمها رسميا بأن حزبه يرفض قبول التأييد من هذه الحركة . وانهت اللجنة الى الحركة بأنه اذا رغب اعضاؤها في الاقتراع لقائمة بوش — غوزمان ، فعليهم استخدام اوراق الاقتراع البيضاء للحزب الثوري الدومينيكي .

١١٩ — وفي ٢٩ ايار (مايو) ، اشارت اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الدول الامريكية ، في بيان صحفي ، الى ان واحدا واربعين مراقبا حضروا بدعوة من المنظمة سيراقبون الانتخابات في احدى وعشرين مقاطعة بالجمهورية وفي محافظة العاصمة ، وان هؤلاء المراقبين سيقدمون تقريرا الى الحكومة المؤقتة .

١٢٠ — وفي منتصف ليلة ٣٠ ايار (مايو) ، انتهت الحملة الانتخابية رسميا . وفيما يلي بيان باسماء المرشحين لرئاسة الجمهورية ونيابة رئاسة الجمهورية وبالاحزاب السياسية التي ايدتهم :

Digitized by UNOG Library

الدكتور خواكين بالاغير والسيد فرانسيسكو اوغستو لورا ، وقد ايدهما حزب الاصلاح ، والحزب الديموقراطي المسيحي ، والحزب التقدمي الديموقراطي المسيحي ، وحزب الاحرار التطوري .

السيد رفائيل ف . بونيللي والدكتور آبيل فرنانديز سيمو ، وقد ايدهما حزب العمل الثوري ، والحزب القومي الثوري الديموقراطي ، وحزب الطليعة الثورية الدومينيكة ، وحزب الاتحاد المدني القومي .

البروفسور خوان بوش والسيد سيلفسترى انطونيو غوزمان ، وقد ايدهما الحزب الثوري الدومينيكي والحزب الثوري الاجتماعي المسيحي .

١٢١ — وفي ٣٠ ايار (مايو) ، وجه الرئيس المؤقت غارسيا غودوى الى اجتماع التشاور العاشر لوزراء خارجية منظمة الدول الامريكية رسالة اعلمه فيها انه اوعز الى الممثل الدومينيكي في المنظمة ان يطلب عقد جلسة لاجتماع التشاور العاشر لكي يتسنى طلب سحب قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية من الاقليم الدومينيكي .

١٢٢ — وقد وقعت في الشطر الثاني من شهر ايار (مايو) اصطدامات جديدة بين اعضاء الاحزاب السياسية المتنافسة ، وذلك في داخل سانتو دومينغو وفي خارجها ، كما وقعت حوادث اشترك فيها افراد الشرطة والجيش .

الفرع الثاني والعشرون

الرسائل الواردة الى مجلس الامن من منظمة الدول الامريكية خلال شهر ايار (مايو) ١٩٦٦

١٢٣ — ارسل الامين العام لمنظمة الدول الامريكية برقية مؤرخة في ١٣ ايار (مايو) (S/7303) احال بها الى الامين العام للامم المتحدة ، لاعلام مجلس الامن ، نص قرار اتخذه اجتماع التشاور العاشر في ذلك اليوم واذن فيه للامين العام لمنظمة الدول الامريكية بأن يقوم ، استجابة لمذكرة من الحكومة المؤقتة للجمهورية الدومينيكية مؤرخة في ٢٨ نيسان (ابريل) ، بتوجيه الدعوة نيابة عن تلك الحكومة الى شخصيات بارزة من مختلف بلدان نصف الكرة الغربي للاطلاع على الانتخابات المقرر اجراؤها في ١ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ ومراقبتها بصفتهم الشخصية ؛ كما طلب فيه الى مجلس منظمة الدول الامريكية رصد الاعتمادات اللازمة لهذا الغرض .

١٢٤ — وارسل الامين العام لمنظمة الدول الامريكية برقية مؤرخة في ٢٧ ايار (مايو) (S/7324) احال بها الى الامين العام للامم المتحدة ، لاعلام مجلس الامن ، نص تقرير مؤرخ في ٢٠ ايار (مايو) ١٩٦٦ قدمته اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الدول الامريكية الى اجتماع التشاور العاشر . ويتضمن

Digitized by UNOG Library

التقرير بيانا ببعض الاحداث المتعلقة بالانتخابات التي كان ينتظر اجراؤها في الجمهورية الدومينيكية وبغير ذلك في المسائل المتصلة بالانتخابات . ومما جاء فيه انه تلبية للطلبات الواردة من الحكومة المؤقتة للجمهورية الدومينيكية ، بدأت قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية في نقل قواتها الى نقاط واقعة خارج مدينة سانتو دومينغو ليحل محلها افراد القوات المسلحة الدومينيكية والشرطة القومية . وبين التقرير انه لم يبق من قوة السلم في المدينة سوى وحدة صغيرة ترابط بالقرب من " معسكر ٢٧ شباط (فبراير) " . وذكر التقرير كذلك انه يستدل من المعلومات المتوفرة للجنة الخاصة ان الجو الانتخابي يدعو ، على مايبدو ، الى الارتياح بالرغم من وقوع بعض الحوادث بين الاحزاب الرئيسية اثناء احتدام الحملة .

١٢٥ — وارسل الامين العام لمنظمة الدول الامريكية برقية مؤرخة في ٣١ ايار (مايو) (S/7332) احال بها الى الامين العام للامم المتحدة ، لاعلام مجلس الامن ، تقريرا آخر مؤرخا في ٢٦ ايار (مايو) قدمته اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الدول الامريكية الى اجتماع التشاور العاشر . ومما تضمنه التقرير معلومات عن تكوين ووظائف اللجنة التي انشأتها الحكومة المؤقتة في ١٨ ايار (مايو) للتحقيق في الاعمال التي من شأنها تشويش العملية الانتخابية .

الفرع الثالث والعشرون

تقارير الامين العام المقدمة الى مجلس الامن خلال شهر حزيران (يونيه) ١٩٦٦

١٢٦ — اصدر الامين العام ، في ٤ حزيران (يونيه) ، تقريرا (S/7338) يتناول اساسا الانتخابات التي جرت في الجمهورية الدومينيكية في ١ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ .

١٢٧ — ومما جاء في التقرير ان الانتخابات جرت بهدوء ونظام ، وذلك باستثناء بعض الحوادث البسيطة . وقد وجه الرئيس المؤقت هكتور غارسيا غودوي في ١ حزيران (يونيه) خطابا الى الامة اعرب فيه عن ارتياحه للطريقة التي اجريت بها الانتخابات ، وطلب الى الشعب الدومينيكي التزام النظام لحل المشاكل التي يواجهها البلد بصورة سلمية .

١٢٨ — وفي ٣ حزيران (يونيه) ، اعلنت اللجنة الانتخابية المركزية النتائج المؤقتة للانتخابات ، وقد تبين منها ان الدكتور خواكين بالاغير نال ٧٥٤٤٠٦ اصوات ، وان البروفسور خوان بوش نال ٥١٧٧٨٤ صوتا .

١٢٩ — وفي ٣ حزيران (يونيه) ، قتل شخص وجرح ثلاثة آخرون عند قيام بعض افراد الشرطة القومية بتفريق صفوف جماعة من المتظاهرين كانوا يتظاهرون احتجاجا على نتائج الانتخابات في حديقة عامة بسانتو دومينغو . وفي ليلة ذلك اليوم ، تبودل اطلاق النيران

Digitized by UNOG Library

الحامية بين بعض عناصر الشرطة والجيش وبين الحرس المرابطين في دار السيد هكتور اريستي ، احد الزعماء "الدستوريين" السابقين ، فقتل اثنان من حرس السيد اريستي وجرح آخر .

١٣٠ — وفي اليوم نفسه ، قررت اللجنة التنفيذية للحزب الثورى الدومينيكي ان تطعن في نتائج الانتخابات التي جرت في البلديات التي قالت اللجنة انه قد توفرت الادلة على حصول مخالفات فيها .

١٣١ — وفي ٣ حزيران (يونيه) ايضا ، اصدرت اللجنة الانتخابية المركزية بلاغا جاء فيه انها تلقت شكاوى تفيد العثور في مراكز الاقتراع على صناديق اقتراع واوراق اقتراع وبعض الاشياء الاخرى التي تستعمل في مراكز الاقتراع ، وان هذا الامر ينبغي الا يفسر بأنه دليل على وقوع تزييف من شأنه التشكيك في نزاهة انتخابات ١ حزيران (يونيه) . واشار البلاغ الى ان هنالك بضع حالات فردية اهمل فيها المسئولون عن مراكز الاقتراع جمع الاشياء المذكورة بعد انتهاء الاقتراع ، فعمد بعض الاشخاص الذين لا هم لهم ، كما يبدو ، سوى بث القلق في النفوس ، الى اشاعة الانباء القائلة بأن هذه الاشياء قد استخدمت للاساءة الى المصلحة السياسية لجماعات معينة .

١٣٢ — واصدر الامين العام في ١٥ حزيران (يونيه) اضافة (S/7338/Add.1) اعلم فيها مجلس الامن بالاحداث التالية :

١٣٣ — في ٤ حزيران (يونيه) ، قدم الحزب الثورى الدومينيكي الى اللجنة الانتخابية المركزية وثيقة تفيد ان المخالفات التي حصلت اثناء الانتخابات كانت "جسيمة وخطيرة" . وطلب الحزب المذكور الى اللجنة اصدار امر بمراجعة نتائج الانتخابات وتدقيقها ثم البت ، على اساس ذلك ، فيما اذا كانت الانتخابات صحيحة او انه يجب ابطالها .

١٣٤ — وفي ٧ حزيران (يونيه) ، تحدى الحزب الثورى الدومينيكي رئيس اللجنة الانتخابية المركزية ، الدكتور آنخيل م . لييز ، واعترض على بلاغ اللجنة الصادر في ٣ حزيران (يونيه) ، مدعيا بأنه ينطوى على حكم مسبق في نزاهة الانتخابات وشرعيتها .

١٣٥ — وبالاضافة الى ذلك ، ادعى كل من "حركة ١٤ حزيران (يونيه) الثورية" والحزب الثورى الاجتماعي المسيحي وعدد من منظمات العمال بأن الانتخابات كانت مزيفة .

١٣٦ — وفي ٧ حزيران (يونيه) ، اعلن حزب الاصلاح ، تعليقا على الوثيقة التي طعن الحزب الثورى الدومينيكي بها في نتائج الانتخابات ، ان الحزب الثورى الدومينيكي لم يقم الدليل على وقوع حالات تزييف محددة ولا عرض الوقائع التي تثبت وجود تزييف ؛ وبناء على ذلك ، فان حزب الاصلاح يرفض الاتهامات التي وجهها الحزب الثورى الدومينيكي بكليتها .

١٣٧ — وفي ١٣ حزيران (يونيه) ، القى السيد بوش خطابا حدد فيه موقف حزبه من مسألة الطعن في الانتخابات فضلا عن موقفه من الحكومة الجديدة ، فقال ان حزبه لن يطعن

Digitized by UNOG Library

في نتائج الانتخابات مع ان في امكانه تقديم الادلة الوافرة على المخالفات المرتكبة اثناء الانتخابات . واضاف ان الحزب الثورى الدومينيكي خسر الانتخابات بسبب " التزييف والاكراه "، وخاصة "لأن التهديدات التي تعرض لها الفلاحون كانت فعالة نظرا الى الاحوال السائدة في المناطق الريفية " . وبعد ان اكد اهمية دور المعارضة في النظام الديموقراطي ، قال ان حزبه لن يقبل بحكومة ائتلافية ولا بحكومة وحدة ، لكنه سيقوم بدور المعارضة " الخلاقة الديموقراطية الجادة " للمساعدة على اعادة بناء البلد اقتصاديا واجتماعيا ولحماية حقوق المواطنين .

١٣٨ — واصدر الامين العام في ٢٢ حزيران (يونيه) اضافة (S/7338/Add.2) اعلم فيها مجلس الامن بالنتائج النهائية للانتخابات التي جرت في ١ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ كما اعلنتها اللجنة الانتخابية المركزية في سانتو دومينغو في ٢١ حزيران (يونيه) ؛ وفيما يلي بيانها : الدكتور خواكين بالاغير، ٧٦٩٢٦٥ صوتا ؛ والبروفسور خوان بوش ، ٥٢٥٢٣٠ صوتا ؛ والسيد رفائيل ف . بونيللي ، ٣٩٥٣٥ صوتا .

١٣٩ — واصدر رئيس اللجنة الانتخابية المركزية بيانا اوضح فيه النقاط التالية فيما يتعلق بنتائج الانتخابات : (١) طعن الحزب الثورى الدومينيكي والحزب الثورى الاجتماعي المسيحي في نتائج الانتخابات في ١٨٩ مركز اقتراع تمثل ما مجموعه ٦٨٩١٩ صوتا . وبعد طرح هذا العدد من الاصوات من مجموع الاصوات التي نالها السيد خواكين بالاغير والسيد خوان بوش ، يكون عدد الاصوات التي نالها كل من المرشحين المذكورين كما يلي : الدكتور خواكين بالاغير ، ٧٠٠٣٤٦ صوتا ؛ والسيد خوان بوش ، ٤٥٦٣١١ صوتا ؛ (٢) لم تقدم اية طعون اخرى في الانتخابات الى اللجنة الانتخابية المركزية حتى نهاية المهلة المحددة لتقديم مثل هذه الطعون ؛ (٣) وبما ان هذه الطعون لم تغير شيئا من نتائج انتخاب خواكين بالاغير واوغستو لورا ، فان اللجنة الانتخابية المركزية تعلن ان هذين الشخصين قد انتخبا رئيسا للجمهورية ونائبا لرئيس الجمهورية ، على التوالي .

١٤٠ — اما في انتخابات اعضاء الكونغرس ، فقد فاز حزب الاصلاح باثنين وعشرين مقعدا في مجلس الشيوخ وبسبعة واربعين مقعدا في مجلس النواب ، وفاز الحزب الثورى الدومينيكي بخمسة مقاعد في مجلس الشيوخ وبستة وعشرين مقعدا في مجلس النواب .

١٤١ — ويتضمن مرفق الحق بتقرير الامين العام بيانا بمجموع الاصوات التي نالتها الاحزاب السياسية المختلفة في كل مقاطعة من المقاطعات .

١٤٢ — وصدرت في ٣٠ حزيران (يونيه) اضافة (S/7338/Add.4) انهي الى مجلس الامن فيها انه عملا بقرار اتخذه اجتماع التشاور العاشر لوزراء خارجية منظمة الدول الامريكية في ٢٤ حزيران (يونيه) ، بدأت بعض عناصر قوة السلم المشتركة بين البلدان الامريكية في الانسحاب من الجمهورية الدومينيكية . ويفيد بلاغ صدر في ٢٨ حزيران (يونيه) عن مقر قوة السلم في سانتو

Digitized by UNOG Library

دومينغو، ان انسحاب وحدات قوة السلم ومعداتها سيتم على مراحل تستغرق ثلاثة اشهر . واشار البلاغ الى ان مجموع عدد افراد القوة قد خفض من ٢٣٠٠٠ في شهر ايار (مايو) ١٩٦٥ الى حوالي ٨٠٠٠ في تاريخه .

الفرع الرابع والعشرون

الرسائل الواردة الى مجلس الامن من منظمة الدول الامريكية خلال شهر حزيران (يونيه) ١٩٦٦

١٤٣ — ارسل الامين العام لمنظمة الدول الامريكية برقية مؤرخة في ١ حزيران (يونيه) (S/7335) احال بها الى مجلس الامن تقريرا آخر قدمته اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الدول الامريكية الى اجتماع التشاور العاشر عن التطورات الانتخابية الحاصلة في الجمهورية الدومينيكية .

١٤٤ — وارسل الامين العام لمنظمة الدول الامريكية برقية مؤرخة في ٦ حزيران (يونيه) (S/7342) احال بها الى الامين العام للامم المتحدة ، لاعلام مجلس الامن ، نص تقرير مؤرخ في ٢ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ قدمه فريق المراقبين الذين عينتهم منظمة الدول الامريكية لمراقبة الانتخابات في الجمهورية الدومينيكية الى الرئيس المؤقت الدكتور هكتور غارسيا غودوى . ومما جاء في التقرير ان الموظفين المسئولين عن العمليات الانتخابية ادوا مهامهم بكفاءة ونزاهة، وبقيت الشرطة بمعزل عن عمليات الاقتراع بالذات . واثنى المراقبون في تقريرهم على النظام الذى جرى به الاقتراع، وخلصوا الى ان النزاهة وحسن النية بلغا مستوى يمكن معه اعتبار عمليات الاقتراع مرضية من جميع الوجوه .

١٤٥ — واخيرا، ذكر التقرير ان الانتخابات كانت ، في رأى المراقبين جميعا ، "عملا ديموقراطيا رائعا لا تشوبه شائبة " يعود بالفخار على السلطات الانتخابية والسياسية وعلى زعماء الاحزاب السياسية المشتركة في الانتخابات، وعلى جميع المواطنين الدومينيكيين .

١٤٦ — وارسل الامين العام لمنظمة الدول الامريكية برقية مؤرخة في ٦ حزيران (يونيه) ايضا (S/7343) احال بها الى مجلس الامن نص تقرير مؤرخ في ٢ حزيران (يونيه) قدمته اللجنة الخاصة الى اجتماع التشاور العاشر عن نتائج الانتخابات . ومما جاء في التقرير ان الانتخابات جرت في جو يسوده " النظام التام والسلم والحرية " . وذيّل التقرير ببيان للجنة الخاصة عن سير الاقتراع ، وبيان اصدره فريق المراقبين الذين عينتهم منظمة الدول الامريكية . ويعرب كلا البيانين عن الارتياح للطريقة التي جرت بها الانتخابات كما يزجيان التهنئة الى الشعب الدومينيكي .

Digitized by UNOG Library

الفرع الخامس والعشرون

تقرير الامين العام المقدم الى مجلس الامن والمؤرخ في ٢ تموز (يوليه) ١٩٦٦

١٤٧ — قدم الامين العام الى المجلس في ٢ تموز (يوليه) تقريرا (S/7338/Add.5) ذكر فيه انه في ١ تموز (يوليه)، ادى الدكتور بالاغير والسيد فرانسيسكو اوغستو لورا اليمين امام رئيس الجمعية الوطنية، بوصف اولهما رئيسا للجمهورية وثانيهما نائبا لرئيس الجمهورية. وقد ذكر الدكتور بالاغير، في الخطاب الذى القاه بمناسبة تقلده رئاسة الجمهورية، ان البلاد ستعود الى حكم القانون، وانه لن يسمح لأحد بالعيش بمعزل عن القواعد القانونية. واعلن انه سيتبع سياسة تقشف لارساء هيكل الجمهورية الاقتصادى والادارى والمالي على اساس سليم. واشار الى ان حكومته ستؤيد منظمة الدول الامريكية وتعمل في اطارها بما يكفل الا تعود القوات الاجنبية قط الى الاخلال بسيادة البلد. واشار الى ان حكومته تنوى اتخاذ اشد التدابير اذا سعى المتطرفون الى بلبلة السلم، ولكنها ستحمي معارضيها من الاضطهاد، وستعمل على محو آثار الاضطهاد السابق من الحياة الدومينيكية الى الابد.

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني

الرسالة المؤرخة في ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ والموجهة من ممثل قبرص الدائم الى رئيس مجلس الامن

— • —

الفرع الاول

الرسائل والتقارير الواردة بين ١٦ تموز (يوليه) و ٢ آب (اغسطس) ١٩٦٥

١٤٨ — في ٢٥ تموز (يوليه) ١٩٦٥ ، احال ممثل تركيا رسالة من نائب رئيس قبرص (S/6562) جاء فيها ان الاعضاء اليونانيين في مجلس النواب القبرصي منعوا الاعضاء الاتراك من حضور اجتماع المجلس المذكور في ٢٣ تموز (يوليه) ١٩٦٥ ، وأنهم عمدوا الى سن تشريع انتخابي يتعارض، في رأيه ، مع دستور الجمهورية ولا يأخذ بعين الاعتبار وجود الطائفة التركية في الجزيرة كطرف له حقوق متساوية . واضاف ان هذا التدبير يخالف ايضا القرار ١٨٦ الذى اتخذه مجلس الامن في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ .

١٤٩ — وفي ٢٩ تموز (يوليه) ١٩٦٥ ، لفت الامين العام ، في تقريره عن التطورات الاخيرة الحاصلة في قبرص (S/6569) ، نظر مجلس الامن الى عدد من الاحداث التي زادت من التوتر في الجزيرة . وذكر ان حكومة قبرص عمدت في ٢٠ تموز (يوليه) ١٩٦٥ الى اقرار مشروع قانون يقضي بتمديد ولاية رئيس الجمهورية واعضاء مجلس النواب لمدة لا تتجاوز الاثنى عشر شهرا ولا يتضمن اية اشارة الى نائب رئيس الجمهورية ؛ كما انها اقرت مشروع قانون انتخابي لا يتضمن اى ذكر للتمييز الطائفي المنصوص عليه في دستور عام ١٩٦٠ . وبين ان مجلس النواب وافق على هذين المشروعين في ٢٣ تموز (يوليه) ١٩٦٥ ، وان الاعضاء القبارصة الاتراك في مجلس النواب اتخذوا في اليوم نفسه قرارا بتمديد ولاية نائب الرئيس وولايات الاعضاء القبارصة الاتراك في المجلس لمدة لا تتجاوز السنة .

١٥٠ — ومضى التقرير يقول ان السيد برناردى ، الممثل الشخصي للامين العام في قبرص، والجنرال ثيمايا ، قائد قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، قد اتاحا مساعيهما الحميدة لحكومة قبرص ولزعماء القبارصة الاتراك طيلة فترة اشتداد التوتر ، فتمكنا بذلك من الابقاء على وسائل الاتصال بينهما .

Digitized by UNOG Library

١٥١ — كذلك ذكر التقرير ان الامين العام نفسه قام ، في ٢٧ تموز (يوليه) ١٩٦٥ ، بمناشدة الحكومة وزعماء القبارصة الاتراك ، عن طريق ممثليه في قبرص ، التزام جانب الاعتدال وتجنب القيام بأية اعمال قد تعجل بخلق ازمة ما ، فتلقى من كلا الطرفين المعنيين تأكيدات ايجابية بهذا المعنى .

١٥٢ — وفي ٣٠ تموز (يوليه) ١٩٦٥ ، لفت ممثل تركيا نظر رئيس مجلس الامن (S/6571) الى القانونين اللذين سنهما مجلس نواب جمهورية قبرص ، قائلا انهما يشكلان خرقا صارخا للاتفاقات الدولية التي قام على اساسها الدستور القبرصي ، وان سنهما ينطوي على التجاهل المطلق لقرار مجلس الامن ١٨٦ المتخذ في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ . وطلب عقد اجتماع للمجلس في وقت قريب للنظر في المسألة واتخاذ التدابير اللازمة لمنع تكرر مثل تلك الاعمال .

١٥٣ — وفي اليوم نفسه ، اعلم ممثل قبرص **رئيس المجلس** (S/6573) بموقف حكومته من القانونين الاخيرين اللذين سنهما المجلس التشريعي القبرصي ، فقال ان الضرورة اقتضت اتخاذ تدابير انتقالية بسبب اقتراب مدة ولاية رئيس مجلس النواب واعضائه من الانتهاء ، وذلك في ١٦ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ، وان اى تدخل خارجي مرفوض لان المسألة تدخل في نطاق الولاية القومية لقبرص . وأكد من جديد موقف حكومته القائل بأن المعاهدات الدولية المتعلقة بقبرص قد فرضت عليها من الخارج دون رضا الشعب القبرصي ، وبأنها تتنافى مع ميثاق الامم المتحدة . وقال ان التشريع الجديد لن يحتذى باية حال من الاحوال نمط الاحكام الدستورية السابقة المؤدية الى الانقسام .

١٥٤ — وفي ٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٥ ، التمس ممثل قبرص من رئيس مجلس الامن (S/6581) دعوة المجلس الى عقد اجتماع طارىء للنظر في شكوى حكومته ضد الحكومة التركية بشأن اعمال التدخل في شئون قبرص الداخلية والتهديد باستعمال القوة ضد سلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي خرقا للميثاق .

١٥٥ — وفي ٢ آب (اغسطس) ، اعلم الامين العام اعضاء المجلس في تقرير آخر الى **المجلس** (S/6586) عن التدابير التي اتخذها القبارصة الاتراك للقيام مؤقتا بانتخاب نائب رئيس الجمهورية والاعضاء القبارصة الاتراك في مجلس النواب . وقال ان هذه التدابير تقضي كذلك بانه لن يسرى على ابناء الطائفة القبرصية التركية الا القوانين الانتخابية التي كانت نافذة قبل ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ .

١٥٦ — وردت خلال هذه الفترة من ممثل قبرص رسالة بشأن المناورات العسكرية للقوات المسلحة **القبرصية** (S/6534) ورسالة بشأن عودة الطلبة القبارصة الاتراك من الخارج الى قبرص (S/6549) ؛ كما وردت من ممثل تركيا رسالة بشأن التدابير التحكمية المتخذة ضد بعض ابناء الطائفة **التركية في قبرص** (S/6576) .

Digitized by UNOG Library

الفرع الثاني

النظر في المسألة في الجلسات

١٢٣٤—١٢٣٦ (٣—١٠ آب (اغسطس) ١٩٦٥)

١٥٧ — ادرجت الرسالة المؤرخة في ٣٠ تموز (يوليه) ١٩٦٥ والواردة من ممثل تركيا (S/6171) والرسالة المؤرخة في ٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٥ والواردة من ممثل قبرص (S/6581) في جدول اعمال الجلسة ١٢٣٤ التي عقدها المجلس في ٣ آب (اغسطس) ١٩٦٥، ودعي ممثلو قبرص وتركيا واليونان من جديد ، بناء على طلبهم ، الى الاشتراك في المناقشة .

١٥٨ — وافتتح ممثل تركيا المناقشة ، فكرر رأيه بأن الوحدة مع اليونان هي الغاية النهائية للطائفة القبرصية اليونانية ، وانها حاولت تحقيق هذه الغاية بسلسلة من اعمال الامر الواقع منذ ان اتخذ المجلس قرار ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ . وقال ان القانون الانتخابي الجديد الذي سن في قبرص تدبير آخر من هذا النوع . وذكر ان الاعضاء القبارصة الاتراك في الهيئتين التنفيذية والتشريعية للجمهورية اقترحوا مرارا دعوة الحكومة والبرلمان الدستوريين الى الانعقاد، بيد ان زعماء القبارصة اليونانيين كانوا يرفضون اقتراحهم ، وبناء على ذلك فان عبارة " حكومة قبرص " لا يمكن ان تعني سوى الادارة القبرصية اليونانية الواقعية .

١٥٩ — ولفت نظر المجلس كذلك الى ما لتركيا من حقوق بموجب معاهدة الضمان ، والى النداء الموجه من حكومته الى الدول الضامنة الاخرى باجراء المشاورات بموجب المادة ٤ من تلك المعاهدة ، والى احتجاجها لدى وزارة خارجية قبرص على التدابير التي اتخذها المجلس التشريعي القبرصي . واختتم كلامه قائلا ان الخطر لا يتهدد حقوق الطائفة التركية في قبرص او حقوق تركيا فقط ، بل وهو يتهدد كذلك سلم المنطقة وقدرة المجلس على صيانة السلم .

١٦٠ — وتكلم ممثل قبرص ، فقال ان تركيا ترمي بعرض شكواها على المجلس الى زيادة التوتر لتبرير امكانية القيام بعمل عسكري جديد ضد قبرص . واضاف ان حكومته قلقة من التهديد بالعدوان الذي تلوح به تركيا ، ولا سيما في مذكرتها المؤرخة في ٢٧ تموز (يوليه) ١٩٦٥ التي اعلنت فيها الاحتفاظ بحق اتخاذ كل التدابير اللازمة ، بموجب معاهدة الضمان ، اذ حصل في قبرص اي شيء لا يكون مستساغا لديها . وقال ان الحالة الخطيرة الراهنة في قبرص لم تنشأ نتيجة لسن اي قانون جديد ، بل بسبب تعرض تركيا لشئون الجزيرة الداخلية وجهودها الدائبة لخلق حالة انقسام واقعي فيها .

١٦١ — وقال في معرض ايضاح القانون الجديد الذي سنته حكومته ان من حق قبرص ، شأنها في ذلك شأن اية دولة اخرى ذات سيادة ، تعديل تشريعها الانتخابي وتمديد ولاية الرئيس او البرلمان تأمينا لسير اعمال الدولة بصورة طبيعية . واضاف ان الاحداث الواقعة

Digitized by UNOG Library

في قبرص منذ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ قد اوجدت ، باعتراف وسيط الامم المتحدة في قبرص ، حالة يستحيل معها العودة الى دستور عام ١٩٦٠ ؛ ولذلك فلا يمكن للقانون الانتخابي الجديد ان يتبع النمط التفريقي الذى اتصفت به الاحكام الدستورية السابقة ، تلك الاحكام التي تعد من الاسباب الرئيسية للازمة القبرصية بسبب شذوذها واستحالة تطبيقها . واضاف ان معاهدة الضمان ، التي كانت تتعارض منذ البداية تعارضا مباشرا مع الميثاق ، قد فرضت على الشعب القبرصي بالاكراه والتهديد ، وان بطلانها ظهر واتضح عندما تعرضت الجزيرة للقصف في آب (اغسطس) ١٩٦٤ . واشار الى انه لم يعد لهذه المعاهدة وجود في نظر الحكومة القبرصية .

١٦٢ — واختتم كلامه قائلا ان حكومته ستبذل قصاراها لصيانة السلم في قبرص وللتعاون التام مع قوة الامم المتحدة ومع وسيط الامم المتحدة على اساس قرار المجلس المتخذ في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ .

١٦٣ — وتكلم ممثل اليونان ، فقال انه يتفهم التحفظ المفرط الذى ابداه بعض اعضاء المنظمة فيما يتعلق بتوقيت التدابير التشريعية الجديدة التي اتخذتها حكومة قبرص ، الا انه لا يفهم السبب الذى حدا بتركيا الى عرض شكواها على المجلس ، اذ ان تقارير الامين العام لا تتضمن ما يدعو الى الجزع رغم اشارتها الى ازدياد التوتر ، كما ان الامين العام تلقى من طرفي النزاع في قبرص تأكيدات بالتزام جانب الاعتدال وتجنب اى عمل قد يعجل بخلق اية ازمة .

١٦٤ — ومضى قائلا ان سياسة تركيا حيال قبرص كانت على الدوام سياسة سلبية ترمي الى اقامة العراقيل ، وان من المؤسف ان تظل تركيا ، على ما يبدو ، غير مستعدة للموافقة على اصلاح عيوب دستور عام ١٩٦٠ ، ولا سيما في وقت بدأت فيه حكومته مع تركيا في محادثات ترمي الى ايجاد تسوية سلمية للمسألة القبرصية .

١٦٥ — ورد ممثل تركيا قائلا ان بلده لم يهدد قط سلامة قبرص الاقليمية او استقلالها السياسي ، وان المذكرة التي وجهتها تركيا في ٢٧ تموز (يوليه) لم تكن غير تحذير رسمي ، ولا يمكن ان تفسر مطلقا بانها تهديد . واشار الى ان القول ببطلان معاهدة الضمان بسبب خرقها قول غير منطقي ، اذ ان المعاهدة قبلت بلا تحفظ من كل الاطراف المعنيين ، ولم يشر احد آنذاك الى اى تنازع بينها وبين الميثاق . ورفض الممثل من جديد ، في ختام كلامه ، تقرير وسيط الامم المتحدة عن قبرص ، لكنه اعرب عن استعداد حكومته لمواصلة البحث عن تسوية مشتركة للمسألة القبرصية .

١٦٦ — وعاد لممثل قبرص الى الكلام ، فقال ان اتفاقات لندن لم يعد لها وجود في نظر حكومته ، وانه اذا اصرت تركيا على صحتها فالاجدر بها عرض المسألة على محكمة العدل الدولية . وقال ان اجراء المحادثات بين اليونان وتركيا قد يساعد على تصفية الجو ، ولكن لا يمكن حل مشكلة قبرص الا عن طريق ممارسة القبارصة لحقهم في تقرير مصيرهم .

Digitized by UNOG Library

١٦٧ — ومضى قائلا ان قبرص تتعاون تعاونا وثيقا مع وسيط الامم المتحدة ، وهي تأمل في ان يتاح له متابعة عمله . وبين ان حكومته ترى ، رغم بعض التحفظات ، ان المعايير التي قررها الوسيط صحيحة ومتفقة مع روح ميثاق الامم المتحدة ، وان سياستها الاساسية قائمة على انه يمكن وينبغي لليونانيين والاتراك في قبرص ان يعيشوا سوية .

١٦٨ — وارسل ممثل تركيا رسالة مؤرخة في ٤ آب (اغسطس) ١٩٦٥ (S/6594) طلب فيها ان تتاح للسيد دنكتاش ، رئيس المجلس الطائفي التركي في قبرص ، فرصة الكلام امام المجلس بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت .

١٦٩ — وفي الجلسة ١٢٣٥ التي عقدها المجلس في ٥ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ، تكلم رئيس مجلس الامن بوصفه ممثلا للمملكة المتحدة ، فقال ان السياسة التي اتبعتها حكومته دائما حيال قبرص كانت تقوم على تشجيع التقدم نحو تسوية سياسة مقبولة من جميع المعنيين على اساس قرار المجلس المتخذ في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ ، وهو قرار ايدوا روحه ومقاصده بكل قواهم . واضاف ان حكومته ترى ان القانون الانتخابي الجديد يشكل خرقا للدستور القبرصي ، واعرب عن اسفه لقيام حكومة قبرص باتخاذ هذا التدبير رغم احكام الفقرتين ١ و ٣ من منطوق قرار ٤ آذار (مارس) . وبين ان معاهدة الضمان تشكل جزءا من سلسلة من المعاهدات يعتمد عليها استقلال قبرص . وذكر ان التفاوض على عقد تلك المعاهدات جرى بكل حرية ، وانه لا يجوز نقضها بصورة منفردة ، كما لا يجوز ادخال اى تغيير فيها الا بالتفاوض او بأية طريقة اخرى يقبل بها الاطراف المعنيون . وقال انه يبدو لحكومته ان من المستصوب ان تعمل هيئات الحكومة القبرصية وفقا للدستور الى ان يتسنى تعديل المعاهدات المتعلقة بقبرص بالاتفاق المتبادل . واردف قائلا ان التشريع الجديد قد زاد من صعوبة الحالة وحمل الزعماء القبارصة الاتراك على اتخاذ تدابير مماثلة تقف حكومته منها الموقف ذاته تماما ؛ ولذلك فانه يحث حكومة قبرص على الا تتخذ اية تدابير جديدة لإعمال التشريع الجديد ، ويؤيد ما اشار به الامين العام وممثلوه في قبرص على الطرفين من التزام جانب الاعتدال .

١٧٠ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان من الصعب نعت التشريع الجديد في قبرص بـ " الاعتدال " في اطار احكام قرار المجلس المتخذ في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ . واضاف ان الولايات المتحدة تضم صوتها الى صوت الامين العام في الحث على الاعتدال وتجنب القيام باى عمل من شأنه التسبب في تفاقم الحالة ايا كانت الحقوق التي يدعي بها الطرفان . وقال ان عليهما السعي الى التفاوض والى تسوية الخلافات مع احترام حقوق جميع المعنيين . واختتم كلامه قائلا انه اذا اريد احراز التقدم نحو ايجاد حل مشترك فلابد من التمسك الشديد بقرار المجلس المتخذ في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ .

١٧١ — وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان حكومته رحبت بتحسن الحالة في قبرص خلال الاشهر الاخيرة ، بيد ان التدبير الذى اتخذته الحكومة القبرصية يعطل التقدم المحرز ؛ وقد يكون من الفائدة ان يؤكد المجلس من جديد قراره المتخذ في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ ،

Digitized by UNOG Library

لان التزام احكامه يسهل المحادثات المباشرة ، وان يعرب عن الامل في الا تتخذ التدابير الانفرادية لتعطيل فعاليته . واختتم كلامه قائلا ان على الجانبين الا يمتنعا فقط عن استعمال القوة ، بل وكذلك عن التهديد باستعمالها .

١٧٢ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان حكومته لا تزال تؤيد حل المسألة القبرصية حلا يستند الى احترام استقلال قبرص وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، وكذلك احترام الحقوق المشروعة لكل من القبارصة الاتراك واليونانيين . وقال ان حكومته ترى ان اخراج كل القوات الاجنبية من الاقليم القبرصي وتصفية القواعد العسكرية الاجنبية فيها هما الشرطان الاساسيان المسبقان لتمكين الشعب القبرصي من البت في شئونه الداخلية بدون تدخل خارجي . واختتم كلامه قائلا ان على كل الاطراف المعنيين ان يراعوا قرار المجلس المتخذ في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ مراعاة دقيقة .

١٧٣ — وعاد ممثل تركيا الى الكلام ، فقال ان حكومته تلتمس حلا يمكن لجميع الاطراف الاتفاق عليه ، ولكن بشرط الا تجرى اية محاولات لفرض حل بالقوة ولا بطريقة المجابهة بالامر الواقع . وقال ان تركيا تصرفت بحسن نية ، ولكن ثمة ما يدعو الى الارتياب في اخلاص نوايا اليونان .

١٧٤ — وتكلم ممثل اليونان ، فقال ان على المجلس الا يسمح لنفسه بان يحيد عن واقعتين اساسيتين ، هما الهدوء الذى يسود قبرص واستمرار الجهود الرامية الى ايجاد حل دائم للمشكلة .

١٧٥ — وعمد رئيس المجلس ، وفقا للقرار الذى اتخذه المجلس بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، الى دعوة السيد دنكتاش الى الكلام امام المجلس . وتكلم السيد دنكتاش ، فقال ان القانون الجديد الذى سنته حكومة قبرص غير شرعي ، وانه يرمي الى سلب الطائفة القبرصية التركية آخر حق من حقوقها الدستورية . واضاف ان على المجلس شجب قرار الحكومة هذا بوصفه تدبيرا ينافي قرار المجلس المتخذ في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ . وذكر انه اذا نفذ القانونان الجديدان ، فلا مفر للطائفة القبرصية التركية من حماية حقوقها سواء باتخاذ تدابير سياسية مضادة او اية تدابير اخرى قد تكون ضرورية . وأكد انه لا يجوز ان تفسخ الشركة المقررة في الدستور بين الطائفتين اليونانية والتركية في قبرص بصورة منفردة . وقال انه اذا ما استمر القبارصة اليونانيون في تنفيذ خطتهم الرامية الى تحقيق الوحدة مع اليونان الـ(اينوسيس) — وهي خطة تشمل تعديل الدستور ، والغاء معاهدة الضمان ، والقيام بحملة جديدة لتقرير المصير ، ثم اجراء استفتاء يعقبه اعلان الوحدة مع اليونان ؛ واذا ما استمروا في تجاهل ما للقبارصة الاتراك من حقوق دستورية ، فستكون عاقبة ذلك كارثة على قبرص .

١٧٦ — وعاد ممثل قبرص الى الكلام ، فناشد المجلس اتاحة الفرصة للشعب القبرصي لحل المشكلة بنفسه دون تدخل او تهديد خارجي ، وذلك مع المراعاة الدقيقة لقرار المجلس المتخذ في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ ولميثاق الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

١٧٧ — وتكلم ممثل تركيا ، فقال ان ما سعى اليه بلده على الدوام ليس تقسيم قبرص بل استقلالها وسلامتها في ظل نظام اتحادي وهو النظام الدستوري الوحيد الذي يهيء ضمانات تامة للاقلية التركية .

١٧٨ — وقال ممثل قبرص ان الحل الذي اقترحه ممثل تركيا خارج عن الموضوع ، وان حكومته مستمرة في التماس حل للمشكلة يوضع بالتعاون مع الامم المتحدة ويشمل ضمانا من الامم المتحدة للاقلية التركية .

١٧٩ — وفي ٩ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ، احال ممثل تركيا رسالة من السيد دنكتاش (S/6601) ردا على البيان الذي القاه ممثل قبرص في الجلسة ١٢٣٥ التي عقدها المجلس في ٥ آب (اغسطس) . ووجه ممثل تركيا رسالة اخرى مؤرخة في ٩ آب (اغسطس) ١٩٦٥ (S/6602) لفت فيها نظر المجلس الى بعض التطورات الجديدة الحاصلة في قبرص ، هي انتخاب رئيس مجلس النواب في قبرص وسن قانونين جديدين ، احدهما يتعلق بمسألة انشاء ما يسمى بوزارة التربية والتعليم ، وثانيهما يقضي بتعديل قانون الخدمة العسكرية الالزامية . وأكد ان القانونين الجديدين مجردان من اية صحة دستورية ومنافيان لقرارات المجلس .

١٨٠ — واصدر الامين العام في ١٠ آب (اغسطس) ١٩٦٥ اضافة ثانية لتقريره عن التطورات الاخيرة الحاصلة في قبرص (S/6569/Add.2) ، انهى الى المجلس ، بناء على طلب ممثل تركيا، معلومات عن انتخاب رئيس مجلس النواب في قبرص ، السيد ج . كليريديس لمدة لا تتجاوز السنة ، وعن النص التشريعي المتعلق بممثلي الطوائف الدينية الارمنية والمارونية واللاتينية الذين كانوا ، بموجب دستور ١٩٦٠ ، اعضاء في المجلس الطائفي اليوناني .

١٨١ — وفي الجلسة ١٢٣٦ التي عقدها المجلس في ١٠ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ، قدمت الاردن والاوروغواي وبوليفيا وساحل العاج وماليزيا وهولندا مشروع القرار التالي (S/6603):

" ان مجلس الامن ،

" اذ يحيط علما بتقرير الامين العام (S/6569) الصادر في ٢٩ تموز (يوليه) ١٩٦٥ ، والذي يفيد ان التطورات الاخيرة الحاصلة في قبرص قد زادت من حدة التوتر في الجزيرة ،

" واذ يحيط علما بتقارير الامين العام الاخرى الصادرة في ٢ آب (اغسطس) (S/6586) و ٥ آب (اغسطس) (S/6569/Add.1) ، و ١٠ آب (اغسطس) ١٩٦٥ (S/6569/Add.2)

" وقد استمع الى بيانات الاطراف المعنيين ،

" ١ — يؤكد من جديد قراره ١٨٦ (١٩٦٤) المتخذ في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ ؛

" ٢ — ويناشد جميع الاطراف ، وفقا للقرار المذكور اعلاه ، تجنب القيام بأى عمل من شأنه ان يؤدى الى تردى الحالة . "

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار السداسى : في الجلسة ١٢٣٦ المنعقدة في ١٠ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ، اعتمد مشروع القرار (S/6603) بالاجماع (القرار ٢٠٧ (١٩٦٥)) .

الفرع الثالث

الرسائل والتقارير الواردة

بين ١٠ آب (اغسطس) و ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥

١٨٢ — وجه ممثلو قبرص وتركيا واليونان خلال هذه الفترة سلسلة من الرسائل الى مجلس الامن او الى الامين العام . وكان بين الرسائل الواردة من ممثل تركيا عدة رسائل تلفت نظر المجلس الى رسائل من الدكتور ف . كوتشوك ، نائب رئيس قبرص .

١٨٣ — اما الرسائل الواردة من ممثل قبرص والمؤرخة في ٢٥ آب (اغسطس) (S/6630 و S/6631 و S/6632) ، وفي ٣ ايلول (سبتمبر) (S/6654) ، وفي ٧ و ٩ ايلول (سبتمبر) (S/6665 و S/6675) ، قد تناولت ، فيما تناولته ، نداء حكومته الداعي الى تقرير المصير للشعب القبرصي ؛ ورفضها لمفهوم " الشراكة " بين الطوائف في قبرص ؛ ونص مذكرتها المؤرخة في ٢ ايلول (سبتمبر) والموجهة الى تركيا بشأن معاهدة التحالف ، واحتجاجها على خرق الطائرات العسكرية التركية للاقليم الجوى القبرصي .

١٨٤ — واما الرسائل الواردة من ممثل تركيا والمؤرخة في ١٠ آب (اغسطس) (S/6606)، وفي ٢٧ آب (اغسطس) (S/6635 و S/6638)، وفي ٢ و ٧ و ٩ و ١٤ و ١٧ و ٢١ و ٢٨ ايلول (سبتمبر) (S/6635 و S/6638 و S/6653 و S/6667 و S/6682 و S/6697 و S/6704 و S/6708 و S/6724)، فتشمل ما يلي : رسالة من الدكتور كوتشوك ، نائب رئيس قبرص ، بشأن المناقشة التي دارت في المجلس يوم ٥ آب (اغسطس) ؛ ورد على الرسالة الواردة من ممثل قبرص والمؤرخة في ٢٥ آب (اغسطس) ؛ ورسالة تلفت النظر الى ازدياد الضغط النفسي على الطائفة القبرصية التركية في قبرص ؛ ورد على رسالة ممثل اليونان المؤرخة في ٢ ايلول (سبتمبر) ، ورسالة من الدكتور كوتشوك بشأن امكانية التعايش الطائفي السلمي بقبرص في اطار حكومة اتحادية ؛ ورسالة من السيد دنكتاش ، رئيس المجلس الطائفي التركي في قبرص ، عن مسألة " الشراكة " بين الطائفتين في قبرص ؛ ومعلومات جديدة عن قيام الحكومة القبرصية بزيادة الضغط النفسي على القبارصة الاتراك ؛ ونفى زعم الحكومة القبرصية بخرق الاقليم الجوى القبرصي ؛ ورسائل من الدكتور كوتشوك بشأن القيود الاقتصادية المفروضة على القبارصة الاتراك ؛ وشكاوى

Digitized by UNOG Library

بشأن الاعتداء المسلح الذى شنه القبارصة اليونانيون على قرية بوليميا المختلطة في قبرص؛ والاصطدامات المسلحة بين اليونانيين والاتراك في منطقة قرية ليمنيتيس والتشويه المزعوم لبيان ادلى به رئيس وزراء تركيا .

١٨٥ — ووجه ممثل اليونان رسالة مؤرخة في ٢ ايلول (سبتمبر) (S/6650) اكد فيها تأييد حكومته لحق قبرص في تقرير المصير والتحرر من التدخل الاجنبي ، ورد على رسالة ممثل تركيا المؤرخة في ٢ ايلول (سبتمبر) .

١٨٦ — وفي ٢٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، قدم الامين العام تقريرا جديدا (S/6702) عن الحالة المالية لعملية الامم المتحدة في قبرص ، اعلم المجلس فيه باستمرار وجود فرق يبلغ اكثر من ٩ ملايين دولار بين الموارد اللازمة والموارد المتاحة لتغطية نفقات قوة الامم المتحدة في قبرص حتى ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ .

١٨٧ — ووجه الامين العام الى جميع حكومات الدول الاعضاء رسائل مؤرخة في ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ (S/6863) ناشدها فيها تقديم تبرعات جديدة لتمويل قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

١٨٨ — وارسل ممثل تركيا رسالة مؤرخة في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ (S/6877) التمس فيها من رئيس المجلس ان يدعو المجلس فورا الى عقد اجتماع طارئ للنظر في الحالة البالغة الخطورة الناشئة عن شن اعتداء مسلح قبرصي يوناني جديد على الحي التركي في ثغر فاماغوستا . وقال ان الهجوم القبرصي اليوناني الجديد يشكل جزءا من خطة لتوسيع نطاق السلطة اللادستورية للنظام القبرصي اليوناني وذلك بغية فرض حل يستند الى الامر الواقع على اطراف النزاع الآخرين . واضاف انه لا بد من وقف هذا الهجوم على الفور وتأمين الالتزام والتمسك باتفاق وقف اطلاق النار المعقود في ١٥ ايار (مايو) ١٩٦٤ ، وبقرارى المجلس المتخذين في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ و ١٠ آب (اغسطس) ١٩٦٥ .

١٨٩ — وفي ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، قدم الامين العام الى المجلس تقريرا (S/6881) وصف فيه تطور الاحداث التي ادت الى الاصطدامات المسلحة التي وقعت بين ٢ و ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) في منطقة فاماغوستا ، كما وصف التدابير التي اتخذتها قوة الامم المتحدة بشأن هذه الحالة .

١٩٠ — وبين الامين العام ان الصعوبات نشأت عن قرار حكومة قبرص بأن تبني بالقرب من منطقة مدينة فاماغوستا المسورة ، وهي موقع تركي حصين ، مرفأ جديدا وتحصينات اعتبرها القبارصة الاتراك تهديدا لطائفتهم . واضاف ان التوتر ازداد في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، عندما عمد الجانبان الى انشاء مواقع جديدة خلافا لمشورة قائد قوة الامم المتحدة . واردف قائلا ان اطلاق

Digitized by UNOG Library

النار بدأ في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) بالقرب من قرية ساخاريا التركية ، وامتد الى المناطق الاخرى المحيطة بمدينة فاماغوستا المسورة وذلك حتى ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) . وافاد ان زعماء القبارصة الاتراك شكوا ايضا من عدم امكان نقل المواد الغذائية الاساسية خلال تلك الايام الى داخل المدينة المسورة ومن فرض القيود على التنقل في المدينة القديمة .

١٩١ — ثم استعرض الامين العام الاتصالات التي اجراها ممثله الخاص في قبرص مع الرئيس ونائب الرئيس وكبار موظفي الحكومة ، والجهود التي بذلها قائد القوة لمعالجة الحالة محليا . وقال ان الطرفين طولبا بالتزام جانب الاعتدال وبذل الجهود الكفيلة باعادة الاحوال الطبيعية ، ومن ثم تجنب احتمال نشوب اى قتال واسع النطاق في الجزيرة . وذكر ان حكومة قبرص وزعامة القبارصة الاتراك قدمتا اقتراحات لتسوية الحالة المحلية .

١٩٢ — وقدم الامين العام اضافتين لتقريره ، مؤرختين في ٥ و ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) (S/6881/Add.1-2) ، انهى فيهما الى المجلس انه ابتداء من الساعة ٨ و ٧ د قائق ، بتوقيت غرينتش ، من مساء يوم ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ، كان وقف اطلاق النار في منطقة فاماغوستا قيد المراعاة ، وان قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص قد ساعدت على اتخاذ بعض الترتيبات المحلية بموافقة الطرفين ، وان تلك الترتيبات ادت الى التخفيف من حدة التوتر في المنطقة .

الفرع الرابع

النظر في المسألة

في الجلسة ١٢٥٢ (٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥)

١٩٣ — ادرج كل من رسالة ممثل تركيا المؤرخة في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ وتقرير الامين العام في جدول اعمال الجلسة ١٢٥٢ المعقودة في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ . واشترك ممثلو قبرص وتركيا واليونان في المناقشة من جديد بناء على طلبهم .

١٩٤ — وتكلم ممثل تركيا ، فقال ان ما يزيد على عشرة آلاف من القبارصة الاتراك يستهدفون لاعتداء تشنه القوات القبرصية اليونانية في مدينة فاماغوستا ، وانهم عزلوا عن بقية الجزيرة . واضاف ان حكومته التزمت جانب الاعتدال ازاء الهجوم العدواني في فاماغوستا ، وانها وضعت ثقتها في المجلس فيما يتعلق بصيانة السلم في الجزيرة . واشار من جديد الى ان اليونان والقبارصة اليونانيين حاولوا دوما حل المشكلة القبرصية عن طريق فرض الامر الواقع ، وقال ان اليونان ارسلت عشرة آلاف جندى الى قبرص وساعدت على تجهيز ٤٠٠٠٠ جندى قبرصي يوناني بقيادة قائد يوناني هو الجنرال غريفاس ، وان خطتها للوحدة بين قبرص واليونان (اينوسيس) تنفذ بصورة منتظمة بالتعديات العسكرية ، والضغط الاقتصادى ، بل وحتى اجاعة السكان .

Digitized by UNOG Library

ومضى يقول ان الاحداث التي وقعت في منطقة فاماغوستا تشكل جزءا من الخطة القبرصية اليونانية لتنفيذ سياسة " الوحدة مع اليونان " .

١٩٥ — وناشد الممثل المجلس ان يوقف الاعتداءات القبرصية اليونانية المرتكبة في منطقة فاماغوستا وان يتخذ كل التدابير التي يراها مناسبة لتأمين مراعاة كافة الاطراف للقرارات التي اتخذها . وقال ان على المجلس ان يطلب الى القبارصة اليونانيين ، طبقا لاتفاق ٥ ايار (مايو) ١٩٦٤ ، الانسحاب من المواقع التي احتلوها نتيجة لعدوانهم .

١٩٦ — وتكلم ممثل قبرص ، فقال ان الممثل التركي عرض صورة خاطئة للحالة القائمة في قبرص . واضاف ان تقرير الامين العام قد اثبت ان القبارصة الاتراك في منطقة فاماغوستا هم الذين بدأوا في اطلاق النار ، وان السلم كان قد تم اقراره في المنطقة عندما طلب ممثل تركيا عقد اجتماع عاجل للمجلس .

١٩٧ — ولفت الممثل نظر مجلس الامن الى ان تركيا طلبت الى مجلس منظمة حلف شمال الاطلسي ان يبحث الحالة في قبرص ، قائلا ان حكومته وضعت ثقتها في مجلس الامن منذ بدء الازمة القبرصية ، وسعت جاهدة لكي يؤتى الى قبرص بقوات تابعة للامم المتحدة لا قوات تابعة لمنظمة حلف شمال الاطلسي ، كما بذلت كل جهد ممكن لتأمين تنفيذ قرار المجلس المتخذ في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ . واضاف ان تركيا ، من الناحية الاخرى ، بسياستها القائمة على التفرقة بين ابناء الشعب القبرصي ، هي المسئولة عن منع اقرار الاحوال الطبيعية في الجزيرة وتعطيل نشاط وسيط الامم المتحدة في قبرص . واضاف ان تركيا تريد الآن خلق حالة من التوتر لتغيير الجو الذى اوجده اعلان النوايا الذى اصدرته حكومته فيما يتعلق بالضمانات الدولية لحقوق الانسان وحقوق الاقليات ، وعلى الاخص حقوق القبارصة الاتراك .

١٩٨ — وتكلم ممثل اليونان ، فقال ان تركيا تريد المبالغة في وصف خطورة الحوادث الواقعة في فاماغوستا بغية الحصول على مكاسب سياسية . واضاف ان الهدوء يسود قبرص منذ شهور عديدة ، وان الحكومة القبرصية اعلنت على الملأ استعدادها لمنح الاقليات في الجزيرة اكبر قدر من الحقوق السياسية ومن حقوق الانسان باشراف الامم المتحدة ورقابتها المباشرة . واشار الى ان تركيا قد رفضت هذا العرض ، وعمدت بعد ذلك فورا الى الضغط على اليونانيين وعلى الكنيسة الارثوذكسية اليونانية في استانبول ، وكذلك على اليونان نفسها ، وذلك باثارة حوادث الحدود المتكررة وخرق الاقليم الجوى اليوناني . وذكر انه يستفاد من نبأ صحفي الآن ان وزير خارجية تركيا قد اعلن في البرلمان ان القوات المسلحة التركية قد استنفرت وهي على استعداد للقيام بالعمليات ، وذلك بسبب تردى الحالة في قبرص . وطلب الممثل الى المجلس ان يؤكد من جديد ثقته التامة بقدرة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص على مواجهة اية تطورات قد تحصل في الجزيرة عند حصولها .

Digitized by UNOG Library

١٩٩ — وتكلم ممثل تركيا ، فقال انه يسره ان يسمع بنبأ وقف اطلاق النار في فاماغوستا ، وانه يرى ان اجتماع المجلس قد ساهم في تحقيقه . واضاف ان على المجلس ان يسعى الآن الى تحقيق انسحاب الحرس القومي القبرصي اليوناني الى المواقع التي كانوا يحتلونها قبل ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) .

٢٠٠ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان حكومته على استعداد لتأييد اى تدبير معقول يتخذه مجلس الامن اعرابا عن قلقه ازاء الحالة القائمة في فاماغوستا ومنعا لتكرار اعمال العنف المماثلة التي لا فائدة منها . واكد على ان من واجب جميع المعنيين ان يتعاونوا على تأمين السلم في الجزيرة وان يمتنعوا عن القيام بأى عمل استفزازى .

٢٠١ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان وفده واثق من ان العمل الصابر الذى تقوم به كل من قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وممثل الامين العام سيلقى التأييد والعون اللذين دعا اليهما المجلس ، وان قرارات المجلس ستكون موضع المراعاة الدقيقة ، وان جميع المعنيين سيلزمون جانب الاعتدال الشديد .

٢٠٢ — وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فقال ان حكومته تأسف لتفاقم الحالة في قبرص من جديد ، وهي لا تزال ترى ان في الامكان ، بل ومن الواجب ، حل المشكلة القبرصية بالطرق السلمية ، مع المراعاة الحقة لمبادىء العدالة ، ودون اى تدخل خارجي ايا كان شكله . واضاف ان الحالة القائمة تزيد من ضرورة التزام الاطراف المعنيين التزاما دقيقا باحكام قرارى مجلس الامن المتخذين في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ و ١٠ آب (اغسطس) ١٩٦٥ .

٢٠٣ — وادلى رئيس مجلس الامن ببيان قال فيه انه بعد التشاور مع اعضاء المجلس ، ومع مراعاة بيانات ممثلي قبرص وتركيا واليونان وتقارير الامين العام ، يناشد كافة الاطراف اظهار اقصى حد من الاعتدال والتعاون على التنفيذ التام لقرارات مجلس الامن ، والامتناع عن القيام بأى عمل من شأنه ان يؤدى الى تردى الحالة في قبرص . وقال ان المجلس سيواصل تتبع الحالة وان الامين العام سيقوم باعلامه تباعا عن تطوراتها .

الفرع الخامس

الرسائل والتقارير

الواردة بين ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) و ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

٢٠٤ — انهى الامين العام الى المجلس ، في تقرير عن الحالة المالية لعملية الامم المتحدة في قبرص مؤرخ في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ (S/6954) ، انه لا يزال هنالك

Digitized by UNOG Library

فرق قدره ٦٫٩ مليون دولار بين الموارد المالية اللازمة والموارد المالية المتوفرة لتغطية نفقات قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لغاية ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ . وقال انه يود ان يلفت نظر المجلس رسميا الى حقيقة مرّة ملحة هي تعذر استبقاء القوة في قبرص دون توفر الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها .

٢٠٥ — وفي ١٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، قدم الامين العام تقريره السادس (S/7001) عن عملية الامم المتحدة في قبرص ، وهو يتناول الفترة الممتدة من ١١ حزيران (يونيه) الى ٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ . وذكر التقرير ان الفترة القادمة ستكون مرحلة حاسمة في الجهود التي تبذلها المنظمة من اجل استتباب السلم في الجزيرة . واضاف ان عملية قبرص قد بدأت تتحول الى معضلة محيرة للمنظمة ، فقد اضطلع بها في الاصل املا في أنها ستكون قصيرة الامد نظرا الى كونها تدبيرا من تدابير الطوارئ ، ولكن وقائع النزاع اقتضت تمديدها بصورة مستمرة ، ولا يمكن الابقاء على هذه الحالة الى اجل غير مسمى .

٢٠٦ — ومضى التقرير يقول ان وجود قوة الامم المتحدة وعملها في قبرص قد اتاحا جوا من الهدوء النسبي يمكن فيه السعي الى ايجاد حل سلمي ، ولكن التقدم السياسي المحرز كان طفيفا ؛ فظل التجابه المسلح كما ظلت الضغائن والشكوك والريبة المتبادلة قائمة بين الطائفتين اليونانية والتركية في قبرص على حالها دون تغيير . واضاف ان امكانيات حل المشكلة في وقت قريب ستكون ضئيلة اذا لم يظهر زعماء الطائفتين استعدادهم لحل خلافاتهم . وذكر ان جهود الوساطة قد شلها وجود مأزق سياسي تشير الدلائل الراهنة الى ان الخروج منه ليس بالامر اليسير ؛ ومع هذا ينبغي ان يكون من الواضح ان الوساطة بشكل ما هي مناط الامل في الخروج من المأزق وتحقيق التآلف والهدوء في المستقبل .

٢٠٧ — وناشد الامين العام من جديد جميع الدول الاعضاء في المنظمة التبرع للحساب المفتوح للقوة ومن ثم تهيئة الموازرة المالية اللازمة لتمديد ولايتها ، وبين انه يفضل ان يكون ذلك لمدة ستة اشهر .

٢٠٨ — واشار الامين العام الى ان قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص قد قامت بدورها في صيانة النظام العام في الجزيرة ، وان نشاطاتها اليومية قد منعت نشوء حوادث كان يحتمل ان تكون خطيرة ، بيد ان نشوب القتال في منطقة فاماغوستا في اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) قد تسبب مرة اخرى في زيادة التوتر ، ولم تتسن العودة تدريجيا الى حالة من التهدئ قلق الا في كانون الاول (ديسمبر) . وبين ان القوة قامت خلال تلك الفترة بدورها في منع نشوب اية معارك تذكر بين الطائفتين في الجزيرة . واستطرد قائلا ان ممثله الخاص وقائد القوة قد اقترحا على حكومة قبرص وزعماء القبارصة الاتراك برنامجا كبيرا لازالة التحصينات برعاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وهو برنامج قبله الجانبان بعد مزيد من الايضاح .

Digitized by UNOG Library

٢٠٩ — ومضى الامين العام قائلا ان التقدم المحرز في سبيل اعادة النشاطات المدنية الى حالتها الطبيعية لم يكن غير تقدم ضئيل . واشار الى انه لم يكن في وسع القوة ان تفعل اكثر من المساعدة على تذليل المصاعب الناجمة عن الانقسام بين الطائفتين واتخاذ الخطوات اللازمة لمنع نشوء مصاعب جديدة .

٢١٠ — واضاف قائلا انه طرأ شيء من التحسن على الحياة الاقتصادية في الجزيرة عامة ، ولا سيما بالنسبة الى الطائفة القبرصية اليونانية . واردف قائلا ان الحكومة القبرصية واصلت منح القبارصة الاتراك حرية التنقل شرط اثبات هوياتهم واخضاعهم للتفتيش ، كما انها رفعت الحظر عن بعض المواد المدرجة في قائمة المواد المحظور دخولها الى المناطق القبرصية التركية . وقال ان القوة لم تحرز غير تقدم قليل في الجهود التي بذلتها لتسهيل سير عمل المرافق العامة سيرا طبيعيا بصرف النظر عن المنازعات الطائفية ولاعادة توطين اللاجئين من القبارصة الاتراك .

٢١١ — وارسل ممثل تركيا رسالة مؤرخة في ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ (S/7001) احال بها نص رسالة من نائب رئيس قبرص تنهي الى المجلس ان الاعضاء اليونانيين في مجلس النواب قد قاموا ، خلافا للدستور القبرصي ، بسن قانون ينص على انشاء لجنة جديدة للوظائف العامة . وبينت الرسالة ان هذا العمل قد يؤدي الى حرمان حقوق ومصالح الموظفين الاتراك البالغ عددهم زهاء ٣٠٠٠ من اي ضمان .

الفرع السادس

النظر في المسألة في الجلسة ١٢٧٠
(١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥)

٢١٢ — ادرج تقرير الامين العام عن عملية الامم المتحدة في قبرص (S/7001) في جدول اعمال جلسة المجلس ١٢٧٠ . وعرض على المجلس كذلك تقرير الامين العام عن الحالة المالية لعملية قبرص في ٢٣ ايلول (سبتمبر) و ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ . ودعي ممثلو قبرص وتركيا واليونان من جديد ، بناء على طلبهم ، الى الاشتراك في المناقشة .

٢١٣ — واستكمل الامين العام الملاحظات الواردة في تقريره المؤرخ في ١٠ كانون الاول (ديسمبر) (7001)، فقال انه يعتقد اعتقادا جازما بوجوب تمديد عملية الامم المتحدة في قبرص لمدة ستة اشهر بعد ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، وانه ينبغي اعطاء التأكيدات بتقديم المؤازرة المالية اللازمة لقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص قبل ان يتقرر تمديد ولايتها . وابدى شكه ايضا في سلامة وفعالية الطريقة الراهنة لتمويل القوة .

Digitized by UNOG Library

٢١٤ — وتكلم ممثل هولندا ، فقال ان وجود القوة قد ادى ، بدون شك ، الى وقف القتال ، ومنع نشوب اعمال عدائية جديدة ، وايجاد قدر كبير من الهدوء في الجزيرة . واضاف ان على الامم المتحدة ان تساعد ، بعد ان اتخذت هذه الخطوة الجوهرية الاولى ، على ايجاد حل للمشكلة السياسية الاساسية ، وذلك بتهيئة حوافز جديدة لاجراء المفاوضات بين الطرفين . ورأى ايضا انه ينبغي خفض نفقات القوة ، وان من واجب الاطراف المعنيين مباشرة ان يزيدوا من مساهمتهم فيها ، وان تقوم جميع الدول الاعضاء في المنظمة بالتبرع للقوة ان لم تكن تبرعت حتى الآن . وذكر ان على المجلس حث الاطراف المعنيين على الدخول في مفاوضات مع الاستعانة بوساطة الامم المتحدة ؛ وانه اذا قرر المجلس تمديد ولاية القوة لمدة ثلاثة اشهر ، فعليه ان يفعل ذلك مع الامل في ان يتحقق من التقدم ما يكفي لتبرير البدء في سحب القوة بالتدريج . وبين ان وفده كان يود ادراج هذه العناصر في مشروع قرار ، ولكن بالنظر الى ضيق الوقت المتاح للمجلس ، فانه امتنع عن الاصرار على ادراجها في مشروع القرار الذى سيقدم الى المجلس .

٢١٥ — واردف يقول ان حكومته ستضطر الى خفض تبرعها للقوة في المستقبل عما كان عليه في الماضي ، وسيتوقف تبرعها على توفر الدليل على حصول تقدم في سبيل ايجاد حل للمشكلة . واختتم كلامه قائلا ان الحكومة الهولندية ترى ان يتخذ هذا الشرط اساسا لاى تمديد لولاية القوة قد يقرر في المستقبل .

٢١٦ — وتكلم ممثل قبرص ، فاعرب عن رضاه عن العمل البناء الذى تقوم به القوة في قبرص . وقال ان عدم تحسن الحالة يرجع ، في نظره ، الى السياسة التي تتبعها الزعامة القبرصية التركية بتأييد تركيا ، تلك السياسة التي حالت دون تحقيق اية مصالحة بين القبارصة الاتراك واليونانيين . واضاف ان الزعامة القبرصية التركية رفضت كذلك اقتراحات حكومته بشأن ازالة المراكز المحصنة من الجانبين ، وعرضها بناء المساكن للطائفة التركية ، واعلان النوايا الذى اصدرته . واختتم كلامه قائلا ان ايجاد حل لمشكلة الجزيرة امر ممكن اذا تخلت تركيا عن سياسة التقسيم التي تتبعها .

٢١٧ — وتكلم ممثل تركيا ، فابدى موافقته على تقرير الامين العام ، وقال ان تركيا ستتخلى عن مطالبها بالتقسيم اذا نبذ القبارصة اليونانيون سياسة الوحدة مع اليونان الـ (اينوسيس) . واختتم كلامه قائلا ان الوساطة تمثل المخرج الوحيد من الازمة ، وانه ينبغي احياء قرار المجلس المتخذ في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ .

٢١٨ — وتكلم ممثل اليونان ، فأيد التوصية الرامية الى تمديد ولاية القوة ، وضم صوته الى صوت الامين العام في مناشدة جميع الدول الاعضاء التبرع للعملية . وقال ان حكومته ستواصل بذل الجهود اللازمة لايجاد حل سلمي للمشكلة القبرصية بوحي من روح تقرير وسيط الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

٢١٩ — وقدم ممثل ماليزيا مشروع قرار (S/7024) اشتركت في اقتراحه الاردن والاورغواي وبوليفيا وساحل العاج وماليزيا وهولندا ، وينص في منطوقه على ان المجلس : (١) يؤكد من جديد قراراته السابقة بشأن المسألة ؛ (٢) ويمدد من جديد اجل مرابطة القوة في قبرص لفترة ثلاثة اشهر اضافية تنتهي في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٦٦ ؛ (٣) ويناشد الاطراف المعنيين مباشرة بذل الجهود الصادقة الدائبة المضاعفة للوصول الى تسوية سلمية لمشكلة قبرص .

٢٢٠ — وايد ممثل المملكة المتحدة بقاء القوة في قبرص ، وضم صوته الى صوت الامين العام في ندائه الداعي الى تقديم التبرعات المالية .

٢٢١ — وايد ممثل الولايات المتحدة تمديد ولاية القوة ، وناشد جميع الدول الاعضاء تقديم التبرعات اللازمة للقيام بنفقات القوة . كذلك ايد النداء الموجه الى الاطراف المعنيين لانهاء نزاعهم بالطرق السلمية ، وحث الامين العام على القيام ، بالتشاور مع الاطراف ، باحياء جهود الوساطة المنصوص عليها في قرار المجلس المتخذ في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ .

٢٢٢ — واقترح ممثل الاردن تغيير صياغة الفقرة ٣ من المنطوق بحيث تدعو الى " حل سلمي وتسوية مشتركة لمشكلة قبرص ، وفقا لقرار ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ وميثاق الامم المتحدة " .

٢٢٣ — وقال ممثل بوليفيا انه ينبغي دعوة الاطراف المعنيين الى التفاوض كيلا تظل مشكلة قبرص عبئا دائما على كاهل الامم المتحدة .

٢٢٤ — وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان الاتحاد السوفياتي لم يتمكن من الموافقة على ارسال قوات تابعة للامم المتحدة الى قبرص الا لان حكومة قبرص قبلت بذلك ، ولان وظائف هذه القوة في قبرص وشروط تمويلها قد حددت بجلاء في قرار مجلس الامن المتخذ في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ . واكد الممثل على ضرورة قيام الاطراف المعنيين بمضاعفة جهودهم للوصول الى تسوية سلمية للمشكلة ، وذلك وفقا لقرارات المجلس ولميثاق الامم المتحدة .

٢٢٥ — واقترح ممثل ساحل العاج ان تضاف الى العبارة التي اقترح ممثل الاردن ادراجها في الفقرة ٣ من المنطوق الكلمات التالية : " مع مراعاة رفاه الشعب القبرصي في مجموعه والمحافظة على السلم والامن الدوليين " .

٢٢٦ — وقال ممثل ماليزيا ان اصحاب مشروع القرار قد اتفقوا ، بعد التشاور ، على حذف الفقرة ٣ من المنطوق .

٢٢٧ — وقال ممثل الاورغواي ان على قبرص ان توجد طريقة للعيش دونما حاجة الى قوات اجنبية او الى وجود اجنبي على اراضيها ، كما ينبغي الا يكون هنالك تقسيم ولا وحدة مع اليونان .

Digitized by UNOG Library

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار السداسي : في الجلسة ١٢٧٠ المنعقدة في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، اعتمد المجلس بالاجماع مشروع القرار (S/7024) بالصيغة المعدلة من المشتركين في اقتراحه (القرار ٢١٩ (١٩٦٥)) .

٢٢٨ — وفيما يلي نص القرار :

" ان مجلس الامن ،

" اذ يلاحظ ان تقرير الامين العام المؤرخ في ١٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ (S/7001) يفيد ان وجود قوة الامم المتحدة لصيانة السلم ضرورى في قبرص ،

" واذ يلاحظ ان الحكومة القبرصية قد وافقت على ان من الضرورى ، بالنظر الى الاحوال السائدة في الجزيرة ، استبقاء القوة الى ما بعد ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ،

" ١ — يؤكد من جديد قراراته ١٨٦ (١٩٦٤) المتخذ في ٤ آذار (مارس) ، و ١٨٧ (١٩٦٤) المتخذ في ١٣ آذار (مارس) ، و ١٩٢ (١٩٦٤) المتخذ في ٢٠ حزيران (يونيه) ، و ١٩٣ (١٩٦٤) المتخذ في ٩ آب (اغسطس) ، و ١٩٤ (١٩٦٤) المتخذ في ٢٥ ايلول (سبتمبر) ، و ١٩٨ (١٩٦٤) المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ ، و ٢٠١ (١٩٦٥) المتخذ في ١٩ آذار (مارس) ، و ٢٠٦ (١٩٦٥) المتخذ في ١٥ حزيران (يونيه) ، و ٢٠٧ (١٩٦٥) المتخذ في ١٠ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ، والاتفاق الذى اعرب عنه الرئيس في ١١ آب (اغسطس) ١٩٦٤ ؛

" ٢ — ويمدد من جديد مرابطة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم المنشأة بموجب قرار مجلس الامن ١٨٦ (١٩٦٤) ، في قبرص ، لفترة ثلاثة اشهر اضافية تنتهي في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٦٦ . "

٢٢٩ — وفي ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، انهى الامين العام الى المجلس (S/7054) ان وسيط الامم المتحدة في قبرص ، السيد غالوبلازا ، قدم استقالته في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ، بسبب الخلاف حول مضمون تقريره وحول عمله كوسيط ، وبسبب المأزق الذى اوجدته هذه الحالة بالنسبة الى جهود وساطته . وذكر الامين العام انه قبل استقالة الوسيط ، وانه اعرب عن اسفه للظروف التي حملت السيد غالوبلازا على اتخاذ ذلك القرار ، كما بين انه يرى ان تقرير الوسيط ما زال يشكل مساهمة بالغة الاهمية في البحث عن حل عادل ودائم للمسألة القبرصية .

Digitized by UNOG Library

الفرع السابع

الرسائل الواردة

بين ١ كانون الثاني (يناير) و٠ ١ آذار (مارس) ١٩٦٦

٢٣٠ — في ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ، ناشد الامين العام الحكومات (S/7107) تقديم المزيد من التبرعات لتوفير الموآزرة المالية اللازمة لقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص • ولفت النظر الى انه سيلزم توفير زهاء ١١ مليون دولار اذا اريد مواجهة كافة الالتزامات المالية المتصلة بالقوة حتى انتهاء مدة ولايتها الجديدة في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٦٦ •

٢٣١ — وانهى الامين العام الى المجلس ، في مذكرة مؤرخة في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٦ (S/7180) ، انه عمد في ٢ آذار (مارس) ١٩٦٦ ، بعد اعلام الاطراف المعنيين مباشرة بالمسألة ، الى توسيع مسئوليات ممثله الخاص في قبرص ، السيد س • أ • برناردیس البرازيلي • وقال ان التعليمات التي زوده بها لا تخل بمهمة الوساطة المنصوص عليها في قرار المجلس المتخذ في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ ، وانه طلب اليه ان يستخدم مساعيه الحميدة ويجرى مع الاطراف المعنيين الاتصالات التي يمكن ان تؤدى ، قبل كل شيء ، الى اجراء المباحثات المتعلقة بالمشاكل المحلية او الاعم من المحلية على اى صعيد كان •

٢٣٢ — وارسل ممثلو قبرص وتركيا واليونان الى الامين العام اثناء هذه الفترة سلسلة جديدة من الرسائل •

٢٣٣ — اما الرسائل الواردة من ممثل تركيا ، والمؤرخة في ٨ شباط (فبراير) (S/7128) و ٧ آذار (مارس) (S/7186/Rev.1) و ١٠ آذار (مارس) (S/7197 وS/7198) ، فقد تناولت ، فيما تناولته ، البلاغ الصادر عن حكومتي اليونان وقبرص في ٢ شباط (فبراير) ١٩٦٦ ؛ ومعارضة تركيا للوحدة مع اليونان الـ (اينوسيس) وتفضيلها للابقاء على دولة قبرصية مستقلة بموجب شروط تضمن لها استقلالها ؛ ورفض كل من نائب رئيس قبرص الدكتور كوتشوك وتركيا للتهم الموجهة ضد الطائفة القبرصية التركية وضد موظفي السفارة التركية بنيقوسيا فيما يتعلق بحوادث انفجار القنابل في قبرص •

٢٣٤ — واما الرسالتان الواردتان من ممثل اليونان ، والمؤرختان في ١١ شباط (فبراير) (S/7138) و١١ آذار (مارس) ١٩٦٦ (S/7194)، فقد احيل باحداهما نص البلاغ الصادر عن حكومتي اليونان وقبرص في ٢ شباط (فبراير) ١٩٦٦ ؛ واحيل بالاخرى رد على الرسالة التركية المؤرخة في ٧ آذار (مارس) يفيد ان اليونان لم تفسخ قط المعاهدات المتعلقة بقبرص بل ترى وجوب الاستعاضة عنها باتفاقات اخرى اكثر تجاوبا مع مقتضيات الحالة في قبرص •

Digitized by UNOG Library

٢٣٥ — واما الرسائل الواردة من ممثل قبرص ، والمؤرخة في ١٤ شباط (فبراير) (S/7138) و ٢١ شباط (فبراير) (S/7155) و ٧ آذار (مارس) (S/7182) و ٩ آذار (مـــــارس) ١٩٦٦ (S/7189)، فقد تناولت ، فيما تناولته ، البلاغ الصادر عن اليونان وقبرص في ٢ شباط (فبرايـــر) ؛ وسياسة تركيا في قبرص ، والادلة على اشتراك موظفي السفارة التركية بشكل مباشر في اعمال التخريب المرتكبة في ١٩٦٤ و ١٩٦٥ .

٢٣٦ — وفي ١٠ آذار (مارس) ١٩٦٦ ، قدم الامين العام الى المجلس تقريره السابـع عن عملية الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص (S/7191) ، وهو يتناول الفترة الممتدة من ٩ كـــانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ الى ١٠ آذار (مارس) ١٩٦٦ .

٢٣٧ — وقال الامين العام في تقريره انه لم يحصل في قبرص او سواها ، اثناء الفـــترة المستعرضة ، ما يدعوه الى تغيير الآراء التي ابداها في تقريره الاخير ؛ اما في الميـــدان السياسي ، فان الاطراف المعنيين ، ولا سيما زعماء الطائفتين ، لم يظهروا كبير رغبة في مضاعفـة جهودهم لتحقيق ما تقتضيه التسوية السلمية للمشكلة من تعديلات متبادلة في آرائهم وموافقتهـــم .

٢٣٨ — وتطرق الامين العام الى الميدان العسكري ، فقال ان الحالة ظلت هادئـــة وان وقف اطلاق النار بقي قيد المراعاة بالرغم من وقوع عدد من الحوادث البسيطة في بعض مناطق قبرص ؛ بيد ان امكانية استئناف القتال تظل قائمة اذا لم تتخذ الخطوات اللازمة في الوقـت المناسب لمنع تفاقم الاصطدامات البسيطة . وبين ان استمرار عمل القوة لا يزال ضروريا اذا اريـد المحافظة على الهدوء النسبي . واشار ، من الناحية الاخرى ، الى انه تبين ان من الممكن خفض تعداد القوة الى حوالي ٤٥٠٠ ضابط وجندي دون الاخلال بفعاليتها في تنفيذ ولايتها .

٢٣٩ — ووصف الامين العام المساعدة التي تقدمها القوة في الميدانـــين الاداري والاقتصادي دون اعتبار للفروق الطائفية ، واكد على الجهود التي تبذلها القوة لتقليص دورهـــا تدريجيا في هذين الميدانين تمهيدا لاعادة الاحوال الطبيعية وتحقيق المزيد من التعـــاون المباشر بين القبارصة اليونانيين والاتراك .

٢٤٠ — وذكر الامين العام ان هنالك بعض الدلائل التي تشير الى ان سكان قبرص عامة يبدون رغبة متزايدة في العودة الى الاحوال الطبيعية والى حل المشكلة القبرصية ، وقال ان هذا العامل قد يكون له اثره الايجابي في الجهود المبذولة لايجاد حل للمشكلة . واعرب كذلك عـن امله في ان يعمل جميع المعنيين على مساعدة ممثله الخاص بقبرص في جهوده الرامية الى تامين اجراء المباحثات بشأن المسائل المحدودة الراهنة في قبرص ، وبالتالي تهيئة اساس متين للجهـــود اللازمة لمعالجة المشاكل الاساسية الكبرى .

٢٤١ — وانهى الامين العام الى المجلس ان جهوده الرامية الى تامين استئناف القيـام بمهمة الوساطة لم تثمر شيئا حتى الآن .

Digitized by UNOG Library

٢٤٢ — واستعرض الامين العام الحالة المالية لقوة الامم المتحدة ، فبين انها لا تزال متأزمة ، وان العجز ما زال يبلغ حوالي ٥ ملايين دولار . وقال ان النفقات الاضافية التي ستترتب على الامم المتحدة ستبلغ حوالي ١٠ ملايين دولار فيما لو مدد المجلس ولاية القوة لفترة ستة اشهر اخرى ، وانه ينبغي التأكد مقدما من توفر التأييد المالي الكافي لتعهدها .

٢٤٣ — واختتم الامين العام تقريره بالثناء على ملاكات قوة الامم المتحدة لما تظهره من مقدرة وكفاءة في القيام باعمالها في قبرص ، كما اشاد بذكرى قائد القوة الجنرال ك . س . ثيمايا ، الذى توفي فجأة لاسباب طبيعية في نيقوسيا في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ .

الفرع الثامن

النظر في المسألة

في الجلستين ١٢٧٤ و ١٢٧٥ (١٥ و ١٦ آذار (مارس) ١٩٦٦)

٢٤٤ — ادرج تقرير الامين العام (S/7191) في جدول اعمال الجلسة ١٢٧٤ التي عقدها مجلس الامن في ١٥ آذار (مارس) ١٩٦٦ ، ودعي ممثلو قبرص وتركيا واليونان من جديد ، بناء على طلبهم ، الى الاشتراك في المناقشة .

٢٤٥ — وعرض على المجلس مشروع قرار (S/7205) قدمته الارجنتين والاوروغواى واوغندا ومالي ونيجيريا ونيوزيلندا وهولندا واليابان ، وفيما يلي نصه :

" ان مجلس الامن ،

" اذ يلاحظ من تقرير الامين العام المؤرخ في ١٠ آذار (مارس) ١٩٦٦ (S/7191) ان وجود قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لا يزال ضروريا في الظروف الحاضرة اذا ما اريد صيانة السلم في الجزيرة ،

" واذ يلاحظ ان حكومة قبرص قد وافقت على ان من الضرورى ، بالنظر الى الاحوال السائدة في الجزيرة ، استبقاء القوة الى ما بعد ٢٦ آذار (مارس) ١٩٦٦ ،

" واذ يلاحظ ان المشكلة الاساسية لا تزال بغير حل كما يستدل من تقرير الامين العام ،

" ١ — يؤكد من جديد قراراته ١٨٦ (١٩٦٤) المتخذ في ٤ آذار (مارس) ، و ١٨٧ (١٩٦٤) المتخذ في ١٣ آذار (مارس) ، و ١٩٢ (١٩٦٤) المتخذ في ٢٠ حزيران (يونيه) ، و ١٩٣ (١٩٦٤) المتخذ في ٩ آب (اغسطس) ، و ١٩٤ (١٩٦٤) المتخذ في ٢٥ ايلول (سبتمبر) ، و ١٩٨ (١٩٦٤) المتخذ في

Digitized by UNOG Library

١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ ،و ٢٠١ (١٩٦٥) المتخذ في ١٩ آذار (مارس) ، و ٢٠٦ (١٩٦٥) المتخذ في ١٥ حزيران (يونيه) ،و ٢٠٧ (١٩٦٥) المتخذ في ١٠ آب (اغسطس) ،و ٢١٩ (١٩٦٥) المتخذ في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ،والاتفاق الذى اعرب عنه الرئيس في الجلسة ١١٤٣ المنعقدة في ١١ آب (اغسطس) ١٩٦٤ ؛

" ٢— ويحث الاطراف المعنيين على التصرف باقصى حد من الاعتدال وبذل الجهود الصادقة لتحقيق اهداف مجلس الامن ؛

" ٣ — ويمدد من جديد مرابطة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم المنشأة بقرار مجلس الامن ١٨٦ (١٩٦٤) ،في قبرص ،لفترة ثلاثة اشهر تنتهي في ٢٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ ،مع الامل الشديد في ان يكون قد احرز في نهاية هذه الفترة تقدم ملموس في سبيل ايجاد حل . "

٢٤٦ — وتكلم ممثل نيجيريا في معرض تقديم مشروع القرار ،فقال ان الغرض منه اتاحة الفرصة للامين العام لمواصلة العمل النافع الذى يقوم به من اجل حل المشكلة وتفادى كل ما من شأنه عرقلة البحث عن مثل هذا الحل .

٢٤٧ — وفي جلسة المجلس ١٢٧٥ ،تكلم ممثل الاتحاد السوفياتي فاعلن من جديد تأييد حكومته لاستقلال قبرص وسيادتها وسلامتها الاقليمية ،ولمراعاة الحقوق الشرعية لكل من الجماعتين القوميتين في قبرص ،وللتسوية السلمية لمشاكل قبرص الداخلية على يد القبارصة انفسهم دون تدخل خارجي ، ولا سيما من منظمة حلف شمال الاطلسي . وقال انه ينبغي ،في هذا الصدد ،ان تسحب كل القوات الاجنبية من قبرص وان تزال كل القواعد العسكرية الاجنبية الموجودة فيها . واختتم كلامه قائلا ان الاتحاد السوفياتي لا يعارض تمديد ولاية القوة ان جرى ذلك وفقا لقرار المجلس المتخذ في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار الثماني : في الجلسة ١٢٧٥ المنعقدة في ١٦ آذار (مارس) ١٩٦٦ ،اعتمد مشروع القرار (S/7205) بالاجماع (القرار ٢٢٠ (١٩٦٦)).

٢٤٨ — وبعد الاقتراع ،تكلم الامين العام ،فقال ان قرار المجلس بتمديد ولاية القوة من جديد يعد قرارا اساسيا اذا اخذت بعين الاعتبار الظروف التي لا تزال سائدة في الجزيرة ؛ بيد انه اشار الى خيبة امله لان القرار لا يتضمن ما يقضي بتعزيز الموازنة المالية غير الكافية للقوة . واشار الامين العام الى وجود عجز كبير لا يمكن تغطيته الا بتبرعات اضافية .

٢٤٩ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ،فقال ان حكومته مدت الامين العام بتأييدها العملي ،فقد مت وحدة عسكرية دون تحميل الامم المتحدة ايا من نفقاتها ،كما تبرعت بما يزيد على عشرة ملايين دولار ، منها مليون دولار تعهدت مؤخرا

بالتبرع بها للمساعدة على تغطية العجز الذى اشار اليه الامين العام . واضاف ان الحكومة البريطانية ستواصل تقديم تأييدها المالي والعسكرى لقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وناشد الحكومات الاخرى ان تشارك في تحمل هذا العبء لتمكين الامين العام وقوة الامم المتحدة من اداء مهامهما . ورحب كذلك بتوسيع مسئوليات الممثل الخاص للامين العام في قبرص، كما أكد ان تسوية المسألة لا تزال متوقفة اساسا على الاطراف المعنيين .

٢٥٠ — وتكلم ممثل الارجنتين ، فقال ان النتائج الايجابية التي حققها وجود الامم المتحدة في قبرص لن يكون لها مغزى دائم الا اذا ادت الى ايجاد الجو الذى لا بد من وجوده للوصول الى حل حقيقي للمسألة .

٢٥١ — وتكلم ممثل اليابان ، فأبدى اسفه لأن الجهود التي بذلها الامين العام لتأمين استئناف مهمة الوساطة لم تجد شيئا ، ولكنه رحب بتوسيع مسئوليات الممثل الخاص للامين العام في قبرص . ورأى ان للمجتمع الدولي كل الحق في ان ينتظر من جميع الاطراف المعنيين ان يتعاونوا باخلاص وبروح مالمصالحة والتوفيق لايجاد حل سلمي سريع للمشكلة . واضاف انه ليس مما يتفق والروح الواقعية في شيء ان يفترض بأن عددا قليلا نسبيا من البلدان ستواصل التبرع الى اجل غير محدد لعملية من عمليات صيانة السلم ان لم تسفر عن احراز تقدم ايجابي في سبيل الوصول الى حل سلمي .

٢٥٢ — وتكلم ممثل نيوزيلندا ، فرحب بمنح مسئوليات اضافية للممثل الخاص للامين العام في قبرص باعتبارها وسيلة قد تمكن الاطراف من اكتشاف مجالات الاتفاق فيما بينهم او توسيع تلك المجالات . وقال انه ليس مما يبعد عن جادة الصواب ان ينتظر من الاطراف المعنيين مقابلة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بجهود يبذلونها من جانبهم للوصول الى تسوية. واعرب عن اسفه لان القرار لا يتضمن اية اشارة الى المسألة المالية ، وقال انه يرى ان امتناع المجلس على هذا النحو عن مواجهة الآثار المالية المترتبة على قراراته يؤدى الى تقويض سلطته .

٢٥٣ — وتكلم ممثل هولندا ، فقال ان قرار حكومته بأن تقبل ثانية ببقاء وحدات قوة الامم المتحدة في قبرص يستند الى اقتناعها بأن وجود تلك القوة قد عاد بالفائدة وبأن سحبها في ذلك الوقت يشكل خطرا على السلم في الجزيرة ، وعلى الحل الذى يلتمسه الجميع . واضاف ان وفده يشاطر الكثير من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، ولا سيما الدول التي تساهم ماليا وعسكريا في عملية قبرص ، قلقها المتزايد من انعدام التقدم نحو ايجاد حل سياسي . وبين ان حكومته لم تتحمل باشتراكها في اقتراح القرار واقتراعها بتأييده اى التزام بتقديم تبرعات مالية جديدة ؛ اما فيما يتعلق بالتبرعات المالية في المستقبل ، فان قرار حكومته بشأنها سيتوقف على توفر الدليل على حصول تقدم نحو حل المشكلة القبرصية .

Digitized by UNOG Library

٢٥٤ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فاعلن ان حكومته ستواصل تأييد عملية الامم المتحدة في قبرص ، واعرب عن اعتقاده بأن الوقت قد حان لمضاعفة البحث عن حل اساسي ، كما دعا الى تقديم المزيد من التبرعات الى القوة ، لا سيما من قبل الدول الاعضاء في المجلس التي لم تتبرع لها بعد .

٢٥٥ — وتكلم ممثل الاوروغواى ، فقال ان التقدم المحرز في سبيل حل المشكلة القبرصية غير كاف ، وان من واجب المجلس ان يعدل عن اتخاذ التدابير الوقتية ، كتمديد اجل مرابطة قوة الامم المتحدة في الجزيرة ، ويتصدى ، بدلا من ذلك ، لمعالجة صميم المشكلة ، فيسهل للشعب القبرصي ممارسة حقه في تقرير المصير عن طريق ممارسة سلطته التأسيسية دون ضغط خارجي .

٢٥٦ — وتكلم ممثل قبرص ، فاشار الى احراز شيء من التقدم في سبيل عودة الحياة في قبرص الى حالتها الطبيعية ، والى تحقق قدر من النجاح فيما يتعلق بحرية التنقل . وابدى موافقته على ما تم من توسيع مسئوليات الممثل الخاص للامين العام في قبرص ، كما أكد على ضرورة عودة الاحوال الطبيعية الى قبرص اذا اريد ايجاد حل ايجابي للمشكلة .

٢٥٧ — وتكلم ممثل تركيا ، فأكد رغبة حكومته في العمل على ايجاد حل سلمي مشترك للمسألة القبرصية على اساس قرار المجلس المتخذ في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ ، كما أكد استعداد حكومته للتعاون في بذل الجهود المشتركة للوصول الى تلك النتيجة .

٢٥٨ — وتكلم ممثل اليونان ، فقال ان حكومته ستبذل كل ما في وسعها في سبيل التقدم نحو ايجاد حل سلمي وفقا لميثاق الامم المتحدة .

الفرع التاسع

الرسائل الواردة

بين ١٧ آذار (مارس) و ١٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٦

٢٥٩ — ارسل الامين العام رسالة مؤرخة في ٢٤ آذار (مارس) ١٩٦٦ (S/7220) الى حكومات جميع الدول الاعضاء والدول غير الاعضاء التي لها مراقبون دائمون في نيويورك ، ناشدها فيها مرة اخرى تقديم تبرعات اضافية لتمويل قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . ولفت النظر الى تقريره المؤرخ في ١٠ آذار (مارس) (S/7191) والى قرار المجلس المتخذ في ١٦ آذار (مارس) (S/RES/220/1966) ، وذكر انه ما زال هنالك فرق يزيد على ٧٫٣ مليون دولار بين النفقات التقديرية وبين التبرعات المعقودة للقوة لغاية ٢٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ .

Digitized by UNOG Library

٢٦٠ — وورد خلال هذه الفترة من ممثلي قبرص وتركيا عدد من الرسائل . فارسل ممثل قبرص رسالة مؤرخة في ٢ أيار (مايو) (S/7276) شرح فيها موقف حكومته من تعيين وزيرين جديدين في قبرص . وارسل ممثل تركيا رسائل مؤرخة في ٢١ آذار (مارس) (S/7216) و ٢٥ نيسان (ابريل) (S/7267) و ٢ و ١٦ ايار (مايو) (S/7274 و S/7304) و ١ حزيران (يونيه) (S/7331) و ٣ حزيران (يونيه) (S/7331 و S/7337) تضمنت ما يلي : رد آخر على رسالة ممثل اليونان المؤرخة في ١٠ آذار (مارس) ؛ ورسالة من الدكتور كوتشوك ، نائب رئيس قبرص ، بشأن تعيين قبرصيين يونانيين في منصبين وزاريين ينص الدستور القبرصي على اسنادهما الى القبارصة الاتراك ؛ وشكوى بشأن انتهاكات لحرية الدين وللحرمات الدينية نسب الى القبارصة اليونانيين ارتكابها في لارناكا ؛ ورسالة مستعجلة من الدكتور مانييرا ، وزير الصحة القبرصي التركي ، بشأن قيام الحكومة القبرصية بعزل القطاع التركي في نيقوسيا بصورة تحكمية .

٢٦١ — واصدر الامين العام تقريره الثامن عن عملية الامم المتحدة في قبرص في ١٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ (S/7350 و Add.1)، وقال فيه ان من الواضح ، في الظروف السائدة في قبرص ، ان بقاء القوة امر لا غناء عنه اذا اريد تفادي العودة الوخيمة العاقبة الى العنف والنزاع . واوصى الامين العام بتمديد ولاية القوة لفترة ستة اشهر اخرى ، وقال ان ازدياد عدد الحوادث في الآونة الاخيرة يعتبر ، في رأيه ، من دلائل التردي المقلق في العلاقات بين حكومة قبرص وبين زعماء القبارصة الاتراك ، وان تلك الحالة لا تسمح باجراء اي خفض جديد في عدد افراد القوة الى اقل من عددهم الحالي البالغ ٤٨٦١ ما بين ضابط وجندي .

٢٦٢ — ومضى الامين العام يقول ان في احوال قبرص ووضع قوة الامم المتحدة فيها ما يؤكد بقوة على المبدأ القائل بان صيانة السلم هي وسيلة لا غاية . واضاف ان صيانة السلم يمكن ان تهيء جوا يسوده الهدوء فتساعد على كسب الوقت اللازم لاقرار السلم وحل الخلافات المؤدية الى النزاع . واستدرك قائلا ان صيانة السلم ليست ، ولا يمكن ان تكون ، سوى الخطوة الاولى في سبيل التسوية السلمية ، وان الواقع الذي تجب مواجهته هو ان الحالة في قبرص لم تتجاوز حتى الآن تلك المرحلة الاولى ؛ بل لقد بدأ يتضح ان السير بالحالة سيرا فعالا في طريق الحل قد يقتضي بذل الجهود على اعلى المستويات .

٢٦٣ — وارد ف الامين العام قائلا ان قوة الامم المتحدة لا تزال تشجع سياسة " انهاء التجابه " وذلك بوضع جنودها للفصل بين الطرفين في المناطق الحساسة . وذكر ان الجهود التي تبذلها في سبيل اعادة الاحوال الطبيعية في الجزيرة قد عرقلها مرارا ميل الحكومة والزعامة القبرصية التركية الى اعتبار اية خطوة تتخذ لاعادة الاحوال الطبيعية خطرا محتملا على مواقفهما السياسية الاساسية ، وذلك بالرغم من انتشار الرغبة بين القبرصيين عامة في عودة الحياة الطبيعية .

Digitized by UNOG Library

٢٦٤ — ومضى يقول انه وقعت سلسلة من حوادث انفجار القنابل في الاشهر الثلاثة الاخيرة ، وانه ناشد القادة المسئولين من الطائفتين بذل كل ما في طاقتهم لمنع النشاطات الارهابية الطائشة ، والا يدعوها تقضي على التقدم المحرز حتى الآن بالتعاون مع القوة في سبيل اقرار الاحوال الطبيعية في الجزيرة .

٢٦٥ — كذلك استعرض الامين العام نشاطات ممثله الخاص في قبرص ، فذكر ان رئيس قبرص ونائب رئيسها قد اكدا لممثله الخاص ، اثناء مشاوراته الاخيرة معهما ، انهما سيمنحانه ، تعاونهما في القيام بمسئولياته الموسعة ، وابديا له بعض الآراء بشأن امكانية البدء في محادثات مباشرة بين الحكومة وبين زعماء القبارصة الاتراك حول عدد من المسائل التقنية والسياسية المستعجلة . وبين الامين العام ان المباحثات لم تبدأ بعد بسبب حوادث انفجار القنابل التي تنسبها حكومة قبرص الى الطائفة القبرصية التركية .

٢٦٦ — واشار الامين العام ايضا الى المشاورات التي اجراها ممثله الخاص في قبرص مع الحكومتين التركية واليونانية في شهر ايار (مايو) ، واعرب عن امله في ان تساعد المحادثات المقبلة بين هاتين الحكومتين على التسوية السلمية للمشكلة القبرصية . واكد ضرورة قيام الاطراف المعنيين ببذل الجهود على اعلى المستويات لكي يتسنى النجاح في حل المشكلة .

٢٦٧ — وذكر الامين العام انه لا يمكنه الاعلام عن احراز اى تقدم فيما يتعلق باستئناف مهمة الوساطة .

٢٦٨ — واخيرا ، استعرض الامين العام النواحي المالية لعملية الامم المتحدة في قبرص ، فاعلم المجلس بانه سيقع عجز يزيد على ثلاثة ملايين دولار في ٢٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ . وافاد ان طريقة التبرعات لا تشكل اساسا كافيا ولا مضمونا لتمويل اية عملية لصيانة السلم ، وانه يرى لذلك انه ينبغي الا تعتبر تلك الطريقة طريقة صالحة لتمويل اية عملية من عمليات الامم المتحدة لصيانة السلم في المستقبل .

الفرع العاشر

نظر المجلس في المسألة

في الجلسة ١٢٨٦ (١٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٦)

٢٦٩ — ادرج تقرير الامين العام في جدول اعمال الجلسة ١٢٨٦ التي عقدها المجلس في ١٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ ، ودعي ممثلو قبرص وتركيا واليونان مرة اخرى ، بناء على طلبهم ، الى الاشتراك في المناقشة .

Digitized by UNOG Library

٢٧٠ — وقدم ممثل هولندا ، باسم الارجنتين والاردن واوغندا ومالي ونيجيريا ونيوزيلندا وهولندا واليابان ، مشروع القرار التالي (S/7358) :

" ان مجلس الامن ،

" اذ يلاحظ من تقرير الامين العام المؤرخ في ١٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ (S/7350) ان وجود قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لا يزال ضروريا في الظروف الحاضرة اذا ما اريد صيانة السلم في الجزيرة ،

" واذ يلاحظ ان حكومة قبرص قد وافقت على ان من الضرورى ، بالنظر الى الاحوال السائدة في الجزيرة ، استبقاء القوة الى ما بعد ٢٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ ،

" ١ — يؤكد من جديد قراراته ١٨٦ (١٩٦٤) المتخذ في ٤ آذار (مارس) ، و ١٨٧ (١٩٦٤) المتخذ في ١٣ آذار (مارس) ، و ١٩٢ (١٩٦٤) المتخذ في ٢٠ حزيران (يونيه) ، و ١٩٣ (١٩٦٤) المتخذ في ٩ آب (اغسطس) ، و ١٩٤ (١٩٦٤) المتخذ في ٢٥ ايلول (سبتمبر) ، و ١٩٨ (١٩٦٤) المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ ، و ٢٠١ (١٩٦٥) المتخذ في ١٩ آذار (مارس) ، و ٢٠٦ (١٩٦٥) المتخذ في ١٥ حزيران (يونيه) ، و ٢٠٧ (١٩٦٥) المتخذ في ١٠ آب (اغسطس) ، و ٢١٩ (١٩٦٥) المتخذ في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، و ٢٢٠ (١٩٦٦) المتخذ في ١٦ آذار (مارس) ١٩٦٦ ، والاتفاق الذى اعرب عنه الرئيس في الجلسة ١١٤٣ المنعقدة في ١١ آب (اغسطس) ١٩٦٤ ؛

" ٢ — ويحث الاطراف المعنيين على التصرف باقصى حد من الاعتدال ، وبذل الجهود الصادقة لتحقيق اهداف مجلس الامن ؛

" ٣ — ويمدد مرابطة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم المنشأة بقرار مجلس الامن ١٨٦ (١٩٦٤) ، في قبرص ، لفترة ستة اشهر تنتهي في ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ ، مع الامل الشديد في ان يكون قد احرز في نهاية هذه الفترة من التقدم الملموس في سبيل ايجاد حل ما يتيح سحب القوة او احداث خفض ملموس في عدد افرادها . "

٢٧١ — وتكلم ممثل هولندا ، فقال ان غرض اصحاب مشروع القرار من تقديم هذا النص ، قصر القرار على تمديد قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وتجنب اية نقطة من شأنها اثارة الجدل والنقاش . واضاف قائلا انهم انما فعلوا ذلك لان هنالك ، على ما يبدو ، املا جديدا في التقدم نحو ايجاد حل للمشكلة القبرصية . وبين ان تمديد القوة لفترة ستة اشهر بدلا من ثلاثة اشهر لم يقترح لاسباب عملية فحسب ، بل وكذلك املا في ان يكون قد احرز

Digitized by UNOG Library

في نهاية تلك الفترة من التقدم الملموس في سبيل ايجاد حل ما يتيح سحب القوة او احداث خفض ملموس في عدد افرادها .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار الثاني : في الجلسة ١٢٨٦ المنعقدة في ١٦ حزيران (يونيه) ، اعتمد مشروع القرار (S/7358) بالاجماع (القرار ٢٢٢ (١٩٦٦)) .

٢٧٢ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان حكومته ستواصل تقديم كل تأييد ممكن الى الامين العام ، وتشجيع كل الجهود المبذولة للتخفيف من التوتر وتسهيل الاتفاق النهائي . وناشد الاعضاء الآخرين من جديد ان يشاركوا ماليا في الجهد الدولي التعاوني المضطلع به في قبرص .

٢٧٣ — وتكلم ممثل فرنسا، فقال ان تمديد ولاية القوة لفترة ستة اشهر امر يبدو مقبولا في نظره ، لا سيما وان القرار يعرب في الوقت نفسه عن الامل الشديد في ان يكون قد تم في نهاية تلك الفترة احراز تقدم في سبيل ايجاد حل للمشكلة القبرصية . واضاف ان وفده يرى عموما ان الافراط في تمديد عملية من عمليات صيانة السلم قد يؤدي الى عرقلة التسوية السلمية للأزمات ، اذ انه يعفي الاطراف المعنيين من مسئولية بذل الجهود اللازمة بأنفسهم ؛ ولذلك فان الوفد الفرنسي كان يفضل ان يحدد مجلس الامن فترة تمديد ولاية القوة بثلاثة اشهر ، الامر الذي كان يؤثر اثرا اقوى في حمل الاطراف على التفاوض . وتطرق الممثل الى الجزء الذي افرد لبحث التمويل في تقرير الامين العام وقال ، بعد الاشارة الى امتناعه عن الاقتراع على الفقرة ٤ من قرار ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ ، ان بعض المسائل التي يثيرها التقرير تتجاوز ، على ما يبدو ، نطاق المشكلة القبرصية نفسها . وقال انه من الاساسي ، على كل حال ، ان يكون في امكان المجلس اختيار انسب الطرق لتمويل كل عملية بالذات من عمليات الامم المتحدة دون استبعاد اية طريقة من الطرق مسبقا .

٢٧٤ — وتكلم ممثل نيجيريا ، فقال انه يتفق مع الامين العام في قوله بضرورة ايجاد اساس عملي افضل لتمويل عمليات صيانة السلم في المستقبل .

٢٧٥ — وتكلم ممثل الارجنتين ، فقال ان المهمة الاساسية لقوة الامم المتحدة هي ايجاد الاحوال المستقرة اللازمة لحل المشاكل السياسية . واضاف ان القرار الذي اتخذه المجلس يتضمن العناصر اللازمة لتحقيق ذلك الهدف .

٢٧٦ — وتكلم ممثل اليابان ، فقال ان من حق المجلس ان ينتظر من الاطراف المعنيين مباشرة ان يبذلوا في الفترة المقبلة الجهود اللازمة لتسوية خلافاتهم بروح المصالحة والتوفيق .

٢٧٧ — وتكلم ممثل هولندا ، فقال ان تقييم الحالة المتسم بشيء من التشاؤم في آخر تقرير للامين العام مدعاة قلق شديد لوفده ، بيد ان هناك ، في الوقت نفسه ، بعض الادلة على بذل الجهود الصادقة لتحقيق اهداف المجلس . واضاف ان وفده يرحب بالاعلان المشترك

Digitized by UNOG Library

الصادر في ٩ حزيران (يونيه) عن وزيري خارجية تركيا واليونان ، ومفاده انهما اتفقا على الاجراء الواجب اتباعه للبدء في محادثات سرية وذلك تيسيرا للوصول ، دون تأخير ، الى حل سلمي مشترك للمسألة القبرصية والمشاكل الاخرى المؤثرة في العلاقات بين البلدين ؛ ويبدو لذلك ان ثمة ما يبرر تمديد وجود القوة لفترة ستة اشهر اخرى ، املا في ان يكون ذلك ، ان امكن ، آخر تمديد لها . وتطرق الى تمويل القوة ، فقال ان حكومته قررت التبرع ، ولكن بمبالغ اقل من ذي قبل ، لفترتي ٢٦ آذار (مارس) — ٢٦ حزيران (يونيه) و ٢٦ حزيران (يونيه) — ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ . وبين ان هذا آخر تبرع تقدمه هولندا في حالة استمرار المأزق الراهن .

٢٧٨ — وتكلم ممثل الاورغواي ، فقال انه كان يفضل ان يتخذ قرار يعرب فيه عن الامل في تمكن الشعب القبرصي ما بين الان ونهاية تلك الفترة من ممارسة حقه في تقرير المصير . واشار الى ان قبرص لم تمارس بعد حقا اساسيا من حقوق السيادة ، الا وهو حقها في وضع دستورها . واضاف ان لجوء المجلس الى المماطلة ، باقراره تمديدا بعد آخر ، يمنعه من معالجة صميم المشكلة ، اي وضع الصيغ الفعالة التي تمكن الشعب القبرصي من ممارسة سلطته التأسيسية دون ضغط او قيد ، وذلك تطبيقا لمبدأ تقرير المصير . وذكر اخيرا ان على مجلس الامن ان يضطلع بمسئولية الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه فيما يتعلق بهذه المسألة .

٢٧٩ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فاعلن ان حكومته لا تزال تؤيد عملية الامم المتحدة في قبرص ، ودعا الى استئناف بذل الجهود الرامية الى ايجاد حل سلمي .

٢٨٠ — وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فكرر تبيان موقف حكومته ، ومفاده ان حل المسألة القبرصية امر يرجع الى القبارصة انفسهم . وقال انه يعارض كل المحاولات الرامية الى حل المشكلة القبرصية دون اخذ رأي القبارصة خدمة لمصلحة منظمة حلف شمال الاطلسي ، وأكد من جديد موقف وفده من قرار المجلس المتخذ في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ ، ولا سيما الفقرة ٤ منه . كذلك أكد على ان الوفد السوفياتي ، عندما اقترع بتأييد القرار المتخذ في الجلسة ١٢٨٦ ، فانما فعل ذلك على اساس ان تمديد مرابطة قوات الامم المتحدة في قبرص سيجري مع المراعاة الدقيقة لاحكام قرار المجلس المتخذ في ٤ آذار (مارس) ١٩٦٤ ، وان يخضع خاصة لشرط الابقاء على الوظائف الحالية للقوة وعلى الترتيبات النافذة لتمويلها ، اي ترتيبات تمويلها عن طريق التبرعات .

٢٨١ — وتكلم الرئيس بوصفه ممثل نيوزيلندا ، فاعرب عن اسفه لان سكان قبرص اصبحوا رهائن تتحكم في مصيرهم المواقف الصلبة التي يتخذها باسمهم زعماء الطائفتين .

٢٨٢ — وتكلم ممثل قبرص ، فقال ان المشكلة القبرصية قد عقدت بصورة مصطنعة ، وان التدخل الاجنبي لمصلحة التفرقة والانقسام هو السبب في قيام الازمة . واضاف انه لا يوجد اساسا اي شيء يفرق بين ابناء الشعب القبرصي ؛ واذا كانت هناك مشاكل ، فان القبارصة انفسهم قادرون على حلها .

Digitized by UNOG Library

٢٨٣ — وتكلم ممثل تركيا ، فقال انه يمكن حل المشكلة القبرصية اذا عدل عن ممارسة النفوذ الاجنبي لصالح الوحدة مع اليونان .

٢٨٤ — وتكلم ممثل اليونان ، فقال ان اليونان وتركيا تبذلان جهودا مجددة ، على اساس مبادىء الامم المتحدة وتوصياتها ، للمساعدة على ايجاد حل عادل للمشكلة القبرصية .

الفرع الحادى عشر

الرسائل الواردة

بين ١٧ حزيران (يونيه) و ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٦

٢٨٥ — وجه الامين العام،في رسالة مؤرخة في ٢١ حزيران (يونيه) (S/7376)، نداء عاجلا لتقديم التبرعات اللازمة لتمويل القوة ، وذلك بغية تغطية نفقات تعهد القوة خلال الاشهر الستة التالية ، وتبلغ حوالي ١١ مليون دولار .

٢٨٦ — وارسل ممثل تركيا رسائل مؤرخة في ٢٣ حزيران (يونيه) (S/7375/Corr.1) و ٢٤ حزيران (يونيه) (S/7377 و S/7378) من بين ما تتضمنه : رسالة من الدكتور كوتشوك ، نائب رئيس قبرص ،عن عزل القطاع التركي في نيقوسيا مؤخرا وقيام الادارة القبرصية باختطاف بعض القبارصة الاتراك؛ ورسالة من الدكتور كوتشوك عن التدابير التي اتخذها القضاة الاتراك اثر التطورات الاخيرة في قبرص وعن رد فعل تركيا على تكرر حصار القطاع التركي في نيقوسيا .

٢٨٧ — وارسل ممثل قبرص رسالة مؤرخة في ٢ تموز (يوليه) (S/7396) شكا فيها الاعمال التخريبية والعدوانية التي ادعى ان تركيا تقوم بها ضد قبرص .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث

المسـألة الهندية ـ الباكستانية

— • —

الفرع الاول

تقرير الامين العام

٢٨٨ — في ٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، قدم الامين العام الى مجلس الامن **تقريرا** (S/6651) اعلم فيه الاعضاء بشديد قلقه للحالة الخطيرة التي نشأت في كشمير ، وبالخطوات التي اتخذها في سعيه الى تفادى زيادة تدهور الحالة . وقال انه ليس هنالك ادنى شك في ان مشكلة كشمير قد تأزمت من جديد ، وانها تنطوى الآن على خطر جسيم . واضاف ان هذه المشكلة تحمل في تضاعيفها تهديدا محتملا لا للسلم بين الهند وباكستان فحسب ؛ بل وكذلك للسلم بوجه عام . وذكر ان للمشكلة ، ولا شك ، تاريخا طويلا متشعبا ؛ ولكنه اشار الى ان اهتمامه الاساسي ، بوصفه امينا عاما ، ينصب في هذه المرحلة بحكم الضرورة على الانتهاكات الجارية لاتفاق وقف اطلاق النار وخط وقف اطلاق النار . وبين انه رغم ادراكه التام لما في الحالة من عوامل سياسية ، فانه لا يستطيع ان يأخذ على عاتقه القيام بدور الحكم السياسي ؛ ويكفيه ان يقول ان اتفاق وقف اطلاق النار المعقود بين الطرفين في كراتشي في ٢٩ تموز (يوليه) ١٩٤٩ قد انهار الآن . ومضى قائلا ان كل طرف يسوق ، بالطبع ، المبررات لاعماله ؛ ولكن يبدو له على كل حال ، ان الهدوء الذى سينشأ نتيجة للمراعاة المتبادلة لوقف اطلاق النار سيهيء افضل جو للسعي الى حل الخلافات السياسية . واردف ان الخلافات بشأن كشمير خلافات حادة جسيمة تنذر بالسوء ، ولا بد من حلها اذا ما اريد استتباب السلم يوما ما في تلك المنطقة .

٢٨٩ — واشار الامين العام الى حدوث زيادة تدعو الى القلق في عدد الحوادث المنطوية على خرق خط وقف اطلاق النار منذ بداية عام ١٩٦٥ : ففي منتصف شهر حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، كان كلا الجانبين قد قدم الى فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان ما مجموعه ٢٢٣١ شكوى ، وكانت التحقيقات التي اجراها المراقبون قد اثبتت وقوع ٣٧٧ حادثة خرق ، منها ٢١٨ حادثة خرق ارتكبتها باكستان و ١٥٩ حادثة ارتكبتها الهند . وذكر ان من اخطر حوادث الخرق تلك حادثة وقعت في ايار (مايو) ، حين اقدمت قوات هندية

يبلغ تعداد ها فوجا واحدا على مهاجمة بعض المواقع الباكستانية واحتلالها في منطقة كرغيل ؛ فناشد الامين العام الهند سحب قواتها من الجانب الباكستاني من خط وقف اطلاق النار ، وقبلت الهند بسحبها بعد ان تلقت تأكيدا بأن مراقبي الامم المتحدة سيرابطون منذ ذلك الوقت على جانبي الخط في المنطقة المعنية . وبين انه وقعت بعد ذلك بعض الهجمات العسكرية على طريق سريناغار — ليه ، وهي هجمات شنتها عناصر مسلحة من الجانب الباكستاني .

٢٩٠ — ومضى الامين العام يقول ان الاضطرابات الخطيرة الحالية التي تهدد وقف اطلاق النار ترجع الى ٥ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ، وتتمثل في عدد كبير من حوادث خرق خط وقف اطلاق النار عن طريق اجتيازه ، واطلاق نيران المدفعية عبره ، واحتلال مواقع كائنة في الجانب الآخر منه . واضاف ان الجنرال نيمو، كبير المراقبين في هيئة مراقبي الامم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان ، قد بين ان سلسلة حوادث الخرق التي بدأت في ٥ آب (اغسطس) تمثلت اكثر ما تمثلت في قيام رجال مسلحين ، لا يلبسون عادة الالبسة العسكرية ، باجتياز خط وقف اطلاق النار من الجانب الباكستاني لغرض القيام بالعمليات المسلحة في الجانب الهندى . واشار الى ان الجنرال نيمو قد خلص الى تلك النتيجة استنادا الى التحقيقات التي قام بها مراقبو الامم المتحدة واخذوا فيها بعين الاعتبار مدى الاغارات وطبيعتها وقربها من خط وقف اطلاق النار ، وذلك بالرغم من عدم التأكد في معظم الحالات بالمشاهدة المباشرة او بالدليل المباشر من هوية الذين يقومون بالهجمات المسلحة على الجانب الهندى من الخط ، او من اجتيازهم الفعلي له . واستطرد الامين العام يقول انه وجه في ٩ آب (اغسطس) نداء الى حكومة باكستان بمراعاة خط وقف اطلاق النار ، والى حكومة الهند بالتزام الاعتدال فيما يتعلق باتخاذ اى تدبير انتقامي من جانبها . واضاف انه كرر هذين النداءين شفويا في الايام التالية ، وطلب كذلك سحب جميع القوات التابعة لأى من الطرفين والموجودة في الجانب الآخر من الخط . وبين انه لم يحصل من باكستان على اى تأكيد باحترام وقف اطلاق النار او ببذل الجهود لاعادة الاحوال الطبيعية ، ولكن الهند قدمت تأكيدات بأنها ستلزم جانب الاعتدال فيما يتعلق بالاعمال الانتقامية وانها ستحترم خط وقف اطلاق النار اذا فعلت باكستان ذلك . وذكر انه بعد ان واجه صعوبات من الطرفين في مساعيه المتعلقة باعداد بيان عام بشأن المسألة وارسال ممثل شخصي له الى المنطقة للتباحث مع الجانبين ، طلب عوضا عن ذلك من الجنرال نيمو ، في ٢٣ آب (اغسطس)، ان يتشاور معه على الفور في مقر الامم المتحدة . وقال انه بالنظر الى استمرار تدهور الحالة ، والى ورود تقارير تدل على اشتداد القتال جوا وبرا واشتراك القوات المسلحة النظامية من الجانبين فيه ، وجه في ١ ايلول (سبتمبر) الى رئيس وزراء الهند ورئيس جمهورية باكستان نداء دعاهما فيه الى اعلان عزمهما فورا على احترام اتفاق وقف اطلاق النار المعقود عام ١٩٤٩ اعتبارا من ذلك الوقت .

٢٩١ — ومضى الامين العام يقول ان اقرار وقف اطلاق النار والعودة الى الاحوال الطبيعية على امتداد خط وقف اطلاق النار لا يمكن تحقيقهما الا بالشروط التالية :

Digitized by UNOG Library

(أ) ان تتوفر لدى الطرفين الرغبة في احترام الاتفاق المعقود بينهما .

(ب) ان يتوفر لدى حكومة باكستان الاستعداد لاتخاذ الخطوات الفعالة لمنع قيام الرجال المسلحين ، سواء كانوا او لم يكونوا يلبسون الالبسة العسكرية ، باجتياز خط وقف اطلاق النار من الجانب الباكستاني .

(ج) ان يجلو كل من الطرفين عن مواقع الطرف الآخر التي يحتلها الآن ويسحب جميع قواته المسلحة الى جانبه من الخط ؛ وهذا يشمل انسحاب القوات الهندية مرة اخرى من المواقع الباكستانية في منطقة كرغيل .

(د) ان يتوقف كل من الطرفين عن اطلاق النيران عبر خط وقف اطلاق النار ، الامر الذى كان يحدث من جانبي الخط في بعض قطاعاته باطلاق نيران المدفعية ونيران الاسلحة الصغيرة .

(هـ) ان يمنح الطرفان لمراقبي الامم المتحدة حرية التنقل التامة على جانبي الخط .

الفرع الثاني

النظر في المسألة في الجلسات ١٢٣٧ — ١٢٤٢
(٤ — ٢٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥)

٢٩٢ — في الجلسة ١٢٣٧ التي عقدها المجلس في ٤ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، ادرجت المسألة في جدول اعماله المؤقت . وتكلم الرئيس مبينا الظروف التي حملته على دعوة المجلس الى الانعقاد ، فقال ان المشاورات التي اجراها هو والامين العام في الايام القليلة الماضية كشفت عن رغبة عامة في عقد اجتماع عاجل للمجلس للنظر في النزاع الخطير القائم في كشمير . واضاف انه قام ، عملا بالمادة ١ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الامن ووفقا لما درج عليه المجلس في الماضي ، بدعوة المجلس الى الانعقاد عصر ذلك اليوم ، كما اعرب عن اسفه لانه لم يتوفر لديه الوقت اللازم لاعلام كافة الاعضاء مسبقا بموعد انعقاد الاجتماع بالضبط ، نظرا الى طابع الاستعجال الذى تتسم به الحالة .

٢٩٣ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان المادة ١ من النظام الداخلي المؤقت مرتبطة بمادتيه ٢ و ٣ ، ولذلك لا يمكن الاستناد اليها لوحدها . فالمادة ١ لا تخول للرئيس غير سلطة تقرير موعد الاجتماع بعد ان يكون قد تقرر عقده اما بناء على طلب احد اعضاء المجلس وفقا للمادة ٢ او حسب الشروط المقررة في الميثاق وفقا للمادة ٣ . واضاف ان الوفد السوفياتي اصر دائما على مراعاة النظام الداخلي بدقة ، ولن يسعه لذلك الموافقة على تفسير الرئيس لمواد النظام في دعوته الى عقد هذا الاجتماع .

Digitized by UNOG Library

كما ان الوفد السوفياتي يحتج على امتناع الرئيس ، بحجة العجلة ، عن استشارة جميع الوفود حتى فيما يتعلق بموعد عقد الاجتماع .

٢٩٤ — ووافق ممثلو ماليزيا والصين والمملكة المتحدة على تفسير الرئيس للمواد ١ و ٢ و ٣ من النظام الداخلي ، وذهبوا الى ان المادتين ١ و ٢ مستقلتين عن بعضهما بعضا وان المادة ٢ لا تلغي المادة ١ ولا تنتقص منها بشيء .

٢٩٥ — وتكلم ممثل هولندا ، فقال ان حكومته ترى انه بالنظر الى تدهور الحالة في كشمير ، فان هنالك ظروفا طارئة ينبغي على المجلس بحثها دون تأخير ؛ ولذلك فانها تؤيد قرار الرئيس بالدعوة الى عقد الاجتماع .

٢٩٦ — ورد ممثل الاتحاد السوفياتي قائلا ان وفده ما زال يرى ان المادة ١ من النظام الداخلي المؤقت لا يمكن الاستناد اليها بمعزل عن المادتين ٢ و ٣ ، الا ان المشكلة الاجرائية المعروضة على المجلس قد حلها ممثل هولندا ببيانه الذي يشكل طلبا رسميا بالدعوة الى عقد اجتماع للمجلس .

٢٩٧ — وعند ذلك اقر المجلس جدول الاعمال المؤقت ، ودعا ممثلي الهند وباكستان الى الاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهما حق الاقتراع .

٢٩٨ — وافتتح ممثل الهند المناقشة ، فأشار الى ان المسألة الهندية — الباكستانية ما زالت مدرجة في جدول اعمال المجلس منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ ، حين شكت الهند لاول مرة الى المجلس عدوان باكستان على ولاية جامو وكشمير الهندية . واضاف انه لم يتم الوصول حتى الآن الى حل مرض ، وان اهم سبب لذلك هو ان المجلس قد رفض الاعتراف بواقعة بسيطة هي عدوان باكستان . ومضى قائلا انه بالرغم من ان اتفاق وقف اطلاق النار المعقود عام ١٩٤٩ لم يؤد الى قيام باكستان بانهاء عدوانها على كشمير ، فان حكومة الهند قد سعت دائما الى احترام ذلك الاتفاق ، بينما لم يقم كل من حكومة باكستان وزعمائها كبير وزن للاتفاق ولا لخط وقف اطلاق النار . واردف انهم اتقنوا على مر السنين فن ارسال العسكريين المتنكرين بلباس المدنيين عبر الخط ، وان معظم هؤلاء المتسللين المسلحين ، بما فيهم من يسمون ب " المناضلين الاحرار " وافراد القوات الاحتياطية لازاد كشمير ، يشكلون جزءا من جيش باكستان النظامي او غير النظامي . وعلى هذا ، فليس هنالك ادنى شك في ان كل ما يجري في جزء كشمير المحتل من باكستان انما يجرى باشراف حكومة باكستان وبتوجيهها وبايجاء منها .

٢٩٩ — واستطرد ممثل الهند في كلامه ، فقال ان ذلك هو ما كانت عليه الحال لدى غزو كشمير في ٥ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ، حين بدأ زهاء ٥٠٠٠ باكستاني متنكرين باللباس المدني في اجتياز خط وقف اطلاق النار والحدود الدولية والدخول الى ولاية

جامو وكشمير الهندية ، مستهدفين تدمير المنشآت الرئيسية وقطع الطرق واغتيال الزعماء السياسيين والموظفين وارهاب السكان . وبين ان اشتراك باكستان في عمليات المتسللين ثبت كل الثبوت من طبيعة الاسلحة المضبوطة وانواعها وعلاماتها ، ومن افادات الجنود والضباط الاسرى ، ومن الرسائل التي ارسلوها باجهزة ارسال سيارة ؛ واهم من ذلك كله ان تقرير الامين العام المؤرخ في ٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ (S/6651) يثبت اشتراك باكستان في هذه القضية باسرها .

٣٠٠ — وواصل الممثل كلامه قائلا ان اعتداءات مماثلة قد وقعت من قبل ، وان الجيش الهندى قد اضطر في شهر ايار (مايو) ١٩٦٥ الى صد هجوم القوات الباكستانية في قطاع كرغيل واستولى على ثلاثة من مراكزها لتأمين سلامة الطريق الممتدة من سريناغار الى ليه . واضاف ان القوات الهندية قد سحبت بعد ذلك من تلك المراكز ، وذلك في نهاية شهر حزيران (يونيه) . واضاف ان القوات الهندية قد عادت اثناء غزو الولاية الحالي فاحتلت تلك المراكز الثلاثة للاسباب نفسها تماما ، ثم ارغمت ، كتدبير دفاعي صرف ، على اجتياز خط وقف اطلاق النار وعلى احتلال نقاط استراتيجية في قطاعي تيثوال واورى .

٣٠١ — وبين ممثل الهند ان ذلك التدبير هو الذى حمل باكستان ، حسب ادعائها ، على اجتياز خط وقف اطلاق النار في ١ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ . وتابع كلامه قائلا ان عدد القوات الباكستانية المتدخلة ، والدعم الذى زودتها به الكتائب المصفحة والطائرات ، لم يدعا في الواقع مجالا لاى شك في ان الاعتداء الباكستاني كان اعتداء متعمدا محكم التخطيط وينطوى على خرق تام لميثاق الامم المتحدة والمبادىء المقررة في القانون الدولي ولاتفاق وقف اطلاق النار .

٣٠٢ — واستطرد كلامه قائلا انه بالرغم من توفر كل هذه الادلة القاطعة على ان باكستان هي التي دبرت الغزو واشرفت عليه ووجهته مباشرة ، فهي لا تزال تتمسك بالاسطورة القائلة ان ما حدث هو ثورة اعلنها شعب الولاية على الهند . ونفى الممثل حدوث مثل هذه الثورة . واضاف ان المجلس الثورى الذى نسب انشاؤه الى شعب ولاية جامو وكشمير الهندية لا وجود له اصلا ، وان الوقائع تشير الى ان باكستان قد ارتكبت مرة اخرى عدوانا على ولاية جامو وكشمير الهندية ، فمزقت بذلك اتفاق وقف اطلاق النار اربا اربا ، وطمست معالم خط وقف اطلاق النار ؛ كما انها خرقت ، بارسالها القوات بالآلاف عبر الخط ، حتى الجزء الاول من قرار لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان المتخذ في ١٣ آب (اغسطس) ١٩٤٨ ، وهو الجزء الوحيد الذى نفذ من ذلك القرار . ولذلك فان على مجلس الامن ان ينظر في الوقائع ، وان يخلص الآن ، واخيرا ، الى النتيجة الصحيحة وهي انه بتغاضيه عن عدوان ١٩٤٧ — ١٩٤٨ انما اضفى ، عن غير قصد ، مظهرا قانونيا ما على الوجود الباكستاني المسلح في جزء من ولاية جامو وكشمير الهندية ، فأعطى لباكستان بذلك مبررا للقيام بعدوان آخر . وقال ان على المجلس ان يدين باكستان لعدوانها ، وان يوعز اليها بالانسحاب من جميع اجزاء ولاية جامو وكشمير الهندية .

Digitized by UNOG Library

٣٠٣ — وفي الجلسة نفسها ، قرأ ممثل الهند الرد الذى ارسله رئيس وزراء بلده في ذلك التاريخ على رسالة الامين العام المؤرخة في ١ ايلول (سبتمبر) . وقد ذكر رئيس الوزراء في رده بأن السبب الاصلي للحالة الخطيرة هو التسلل الجماعي المستمر الذى تقوم به من الجانب الباكستاني عناصر مسلحة تنتمي ، في الواقع ، الى القوات المسلحة الباكستانية . واكد انه مع تقديره للجهود السلمية التي يبذلها الامين العام ، فانه يرى ان تبدأ هذه الجهود بالاستفهام من باكستان عما اذا كانت تقبل مسئولية سحب المتسللين فضلا عن قواتها المسلحة ، ومسئولية منع اية اعمال تسلل جديدة .

٣٠٤ — وتكلم ممثل باكستان ، فقال ان حكومته تولي اصدق الاهتمام للنداء الذى وجهه الامين العام الى رئيس باكستان . واضاف انه اذ يحتفظ بحق عرض موقف حكومته في مرحلة لاحقة ، يرفض مزاعم الممثل الهندى المبنية على تلفيقات متعمدة يمكن دحضها بالوقائع ، وهي وقائع لا تتصل فقط بازدراء الهند التقليدى بقرارات مجلس الامن ، بل وتتصل كذلك باعمالها العدوانية الاخيرة ، بما في ذلك كونها البادئة في اجتياز خط وقف اطلاق النار في اوائل ايار (مايو) ١٩٦٥ ، وفي تصعيد النزاع باستخدام قواتها الجوية وقصف مدينة في باكستان الغربية .

٣٠٥ — وفي الجلسة نفسها ، قدم ممثل ماليزيا مشروع قرار (S/6657) اشتركت في اقتراحه الاردن والاوروغواى وبوليفيا وساحل العاج وماليزيا وهولندا ، وفيما يلي نصه :

" ان مجلس الامن ،

" اذ يحيط علما بتقرير الامين العام المؤرخ في ٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ (S/6651) ،

" وقد استمع الى بياني ممثلي الهند وباكستان ،

" واذ يقلقه تدهور الحالة على امتداد خط وقف اطلاق النار في كشمير ،

" ١ — يطلب الى حكومتي الهند وباكستان اتخاذ جميع التدابير في الحال لتأمين وقف اطلاق النار فورا ؛

" ٢ — ويطلب الى الحكومتين احترام خط وقف اطلاق النار وتأمين سحب جميع العناصر المسلحة التابعة لاى من الطرفين الى جانبه من الخط ؛

" ٣ — ويطلب الى الحكومتين التعاون كليا مع فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان في مهمته المتمثلة في مراقبة مراعاة وقف اطلاق النار ؛

" ٤ — ويلتمس من الامين العام ان يعلم المجلس ، في غضون ثلاثة ايام ، عن تنفيذ هذا القرار . "

Digitized by UNOG Library

٣٠٦ — وتكلم ممثل ماليزيا في معرض تقديم مشروع القرار ، فلاحظ ان هذا المشروع لا يقرر اية نتيجة ولا يصدر اى حكم بشأن الحالة المفجعة التي نشأت على امتداد خط وقف اطلاق النار بين الهند وباكستان في كشمير وعلى جانبيه ، بل انه يلفت النظر الى الالتزامات التي تضطلع بها كل من الدولتين بموجب الميثاق . واضاف ان الطابع العاجل الذى تتسم به الحالة ظاهر من التقارير الواردة من المنطقة ؛ وان من واجب مجلس الامن ، وهو اعلى هيئة في الامم المتحدة مسئولة عن صيانة السلم والامن الدوليين ، منع تفاقم الحالة الحاضرة وتحولها الى حرب اوسع نطاقا .

٣٠٧ — وتكلم ممثل هولندا ، فقال ان هذه المشكلة التي يواجهها مجلس الامن منذ عام ١٩٤٧ قد عادت اليه بمزيد من الحدة ، وهي تقتضي الاهتمام العاجل من المجلس ؛ وبما ان النداءات الملحة المتعددة التي وجهها الامين العام وعدد من الحكومات الى الطرفين المتنازعين لم تقابل بعد بالاستجابة ، فلن يسع المجلس الوقوف مكتوف اليدين ازاء اعمال تدخل بجلاء في نطاق احكام الفصل السابع من الميثاق . واضاف ان على المجلس ، في المرحلة الحاضرة من مداولاته ، ان يحث الحكومتين على الاحترام التام لخط وقف اطلاق النار وذلك بانهاء جميع العمليات العسكرية فورا ، ومنع افراد القوات المسلحة او المدنيين المنتمين الى الطرفين من اجتياز الخط ، ووقف كل اطلاق للنيران عبره ، وقيام كل من الطرفين بسحب عناصره المسلحة الموجودة في الجانب الآخر من الخط ، والتعاون مع فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين ، الذى قال الممثل انه ينبغي منحه حرية التنقل والمرور التامة . وبين ان ذلك هو هدف مشروع القرار ، وان الوفد الهولندى يأمل في اعتماده بالاجماع . واختتم كلامه قائلا انه ينبغي الا يعتبر هذا القرار سوى خطوة اولى في سبيل ايجاد الجو الملائم لاقرار السلم .

٣٠٨ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان الواجب الاول الذى يقع على عاتق المجلس هو بذل كل الجهود اللازمة لتامين انهاء القتال بين الهند وباكستان . واضاف ان من الواضح انه ينبغي حل مشكلة كشمير اذا اريد استتباب السلم والاستقرار في شبه القارة الهندية ، ولكن حلها لا يتيسر الا بالمفاوضات السلمية لا بالقوة ؛ اما في الوقت الحاضر ، فعلى المجلس ان يحصر اهتمامه في تأمين وقف الاعمال العدائية . وقال ان وفده يؤيد كل التأييد التدابير التي سبق ان اتخذها الامين العام ، ويرى ان في اعتماد المجلس لمشروع القرار السداسي دعما للجهود التي يبذلها الامين العام في سبيل اقرار السلم .

٣٠٩ — وتكلم ممثل الاردن ، فقال ان من واجب المجلس تأمين احترام وقف اطلاق النار المعقودة بين الهند وباكستان في كشمير ومراعاته مراعاة دقيقة . واضاف ان مجرد تكرار النداءات لا يضمن المراعاة المستمرة لوقف اطلاق النار ، بل ان ما يلزم هو ان يدلك كل من البلدين ان عليهما تسوية المشكلة السياسية القائمة بينهما بصورة سلمية مع المراعاة الحقة لما يتصل بها من

Digitized by UNOG Library

مطالب وقرارات واتفاقات . وقال ان على المجلس ، فور تحقق وقف اطلاق النار الذى يدعو اليه مشروع القرار ، ان يبذل جهدا صادقا لدراسة النواحي العامة الاساسية للمسألة الهندية الباكستانية .

٣١٠ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان الشعب السوفياتي شديد القلق للنزاع المسلح الذى اندلع في كشمير والذى يشكل جزءا من تراث الاستعمار . واضاف ان الاتحاد السوفياتي ايد على الدوام ، عملا بسياسة التعايش السلمي التي يتبعها ، حل النزاعات القائمة بين الدول بالتفاوض وبالوسائل السلمية . وقال ان وفده يأمل ان تتمكن الهند وباكستان ، اللتان سبق لهما ان اعلنتا قبولهما بهذه السياسة ، من الاهتداء الى الطريق المؤدية الى انهاء الاعمال العدائية ، ومن ثم الى تسوية النزاع في كشمير .

٣١١ — وتكلم ممثل الصين ، فقال ان المجلس مدين بالامتنان للامين العام لتقريره (S/6651) وللجهود التي يبذلها لاقرار وقف اطلاق النار ، وان على المجلس الآن ان يمد هذه الجهود بتأييده التام . واضاف ان الصين ستؤيد مشروع القرار الذى يستجيب لمقتضيات الحالة الحاضرة .

٣١٢ — وتكلم ممثل ساحل العاج ، فقال ان تقرير الامين العام والبرقيات الصحفية وبيانات الزعماء الهنود والباكستانيين تشير كلها بوضوح الى خطورة الحالة الناشئة عن لجوء البلدين الى استعمال القوة . واضاف ان على مجلس الامن ان يبذل كل ما في وسعه لاقرار السلم في المنطقة ؛ وهذا هو السبب الذى دعا ساحل العاج الى الاشتراك في اقتراح مشروع القرار المعروض على المجلس .

٣١٣ — وتكلم الرئيس بوصفه ممثلا للولايات المتحدة ، فقال ان الولايات المتحدة ترى ان المهمة الفورية التي تواجه المجلس هي وقف النزاع . واضاف انها تؤيد كل التأييد جهود الامين العام ، بما في ذلك نداؤه الى الحكومتين والشروط التي اوردها في ذلك النداء لاقرار وقف اطلاق النار ؛ كما انها تؤيد مشروع القرار السداسي .

القرار المتخذ بشأن القرار السداسي : في الجلسة ١٢٣٧ المنعقدة في ٤ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ اعتمد المجلس مشروع القرار (S/6657) بالاجماع (القرار ٢٠٩ (١٩٦٥)) .

٣١٤ — وتكلم ممثل فرنسا معللا اقتراعه ، فقال ان القرار يستجيب للمقتضيات الفورية لحالة تسبب شديد القلق للجميع . واضاف ان التدابير العاجلة المنصوص عليها في القرار هي بمثابة الخطوات الاولى اللازمة لاجراء دراسة اعمق للمشكلة ، وهي دراسة قد يقرر المجلس القيام بها فيما بعد .

٣١٥ — وفي الجلسة ١٢٣٨ المعقودة في ٦ ايلول (سبتمبر) ، عرض على مجلس الامن تقرير الامين العام (S/6661) عن التطورات الحاصلة في النزاع بين الهند وباكستان . وجاء في

Digitized by UNOG Library

التقرير انه لم يرد من اى من الحكومتين رد رسمي على طلب وقف اطلاق النار الذى وجهه المجلس ، وان تقارير كبير المراقبين العسكريين في كشمير ، الجنرال ر . نيمو تشير الى ان النزاع آخذ في الاتساع والاشتداد . وذكر ان المعلومات الواردة الى الجنرال نيمو من الجيش الباكستاني تفيد ان القوات الهندية قامت بهجوم عبر حدود باكستان الغربية ، وان جزءا كبيرا من الجيش الهندى شن هجمات واسعة النطاق على لاهور وسيالكوت وكاسور الواقعة كلها في باكستان .

٣١٦ — وتكلم ممثل باكستان ، فقال ان غزو الهند لباكستان حدث لا مثيل له في تاريخ الامم المتحدة . واضاف ان هذا العمل لا يعتبر عدوانا مشينا على اقليم دولة من الدول الاعضاء فحسب ، بل ويشكل كذلك خرقا متعمدا لمقاصد الامم المتحدة ومبادئها . وبعد ان اشار الى ان مساحة باكستان لا تزيد على خمس مساحة الهند ، والى انها اضعف من ان تقاس بالهند من حيث المقدرة العسكرية والطاقة الاقتصادية ، قال ان باكستان لم تبيت قط اية نوايا عدوانية ضد الهند ؛ ومع هذا فان الهند ، بالرغم من تفوقها من حيث المساحة والقوة العسكرية ، لم تستطع قط ان ترغم باكستان على التسليم باغتصاب الهند لكشمير .

٣١٧ — واستطرد الممثل في كلامه قائلا ان الاعتداء الحالي على باكستان هو آخر حلقة في سلسلة من الاعمال الاستفزازية المدبرة ، وانه بالرغم من ان وزير خارجية باكستان قد عرض تأجيل جميع المسائل التي هي محل نزاع بين الهند وباكستان ، وذلك استجابة منه الى النداء الذى وجهه مجلس الامن عام ١٩٦٤ ودعا فيه الى احلال جو من الاعتدال بين البلدين ، فان الهند قد ردت على ذلك بأن اعلنت ، في ٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ ، قرارها بضم كشمير اليها على نحو يجعل تقرير المصير مستحيلا ، كما عمدت ، في شهر ايار (مايو) ، الى اعتقال الشيخ محمد عبدالله من جديد ، وهو الزعيم الكشميرى الذى ينادى بتقرير المصير .

٣١٨ — ومضى يقول ان هذه المناورات السياسية قد اتبعت بتدابير عسكرية ، اذ حشدت القوات الهندية في مواقع هجومية على امتداد حدود باكستان الغربية والشرقية ؛ وفي ١٧ أيار (مايو) ، عمدت القوات الهندية الى اجتياز خط وقف اطلاق النار في منطقة كرغيل من كشمير واحتلت ثلاثة مواقع في الجانب الباكستاني . واضاف ان في هذا العمل وفي تحرك القوات من منطقة الحدود الصينية دلائل واضحة على مآرب الهند في كشمير .

٣١٩ — وتابع الممثل كلامه قائلا انه لم يكن لاى تدبير من هذه التدابير علاقة بتسلل الرجال المسلحين المزعوم الى الجزء الذى تحتله الهند من كشمير ؛ فقد اعلنت باكستان رسميا انه لم تقم اية قوات تابعة لباكستان او لآزاد كشمير باجتياز خط وقف اطلاق النار ، كما اقترحت ان يذهب الممثل الشخصي للامين العام ، الدكتور رالف بانش ، الى كلا الجزئين من كشمير ويتحرى الحالة هناك بنفسه . واضاف قائلا انه لو كانت هنالك اية حقيقة في ادعاءات الهند لرحبت بهذا الاقتراح .

Digitized by UNOG Library

٣٢٠ — ومضى الممثل يقول ان حالة من الاضطراب تسود خط وقف اطلاق النار منذ عام واحد تقريبا ، وان كلا الجانبين عمدا الى خرقه مرارا عديدة . واستدرك قائلا ان هنالك فرقا بين الخرق والغزو ، وان الهند هي التي قامت بغزو كشمير . واضاف ان هذا العمل قد اعلن رسميا في البرلمان الهندى ، ونشرت انباؤه في الصحف الهندية . وذكر انه لما اضطرت باكستان ، بعد ان لزمت جانب الاعتدال طيلة اسبوعين ، الى اتخاذ التدابير الدفاعية في منطقة تشهامب من كشمير ، بادرت الهند الى اقحام سلاحها الجوى في المعركة ، فاقدمت بذلك على خطوة جديدة لتصعيد النزاع . وبين اخيرا ان الهند مضت ، في ٦ ايلول (سبتمبر) ، الى ابعد من كل ذلك بمهاجمتها باكستان نفسها عبر الحدود الدولية .

٣٢١ — واردف يقول ان الهند تذرعت بعدة حجج للاعتداء على باكستان ، منها زعمها ان طائرة باكستانية ضربت بالمدافع الرشاشة قاعدة هندية في امريتسار ، وهو زعم لا اساس له من الصحة على الاطلاق . واشار الى انها تذرعت بحجة اخرى ، هي ان القوات الباكستانية عبرت " الحدود الدولية " الى جامو وكشمير ؛ وعلق ممثل باكستان على ذلك بقوله انه لا توجد اية حدود دولية تفصل جامو وكشمير عن باكستان ، لان تلك الولاية لا تشكل جزءا من الاتحاد الهندى بل هي اقليم متنازع عليه لا يزال مصيره رهنا بتنفيذ الاتفاق الدولي الوارد في قرارى لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان . واضاف ان الهجوم الهندى هو ، في الواقع ، عمل عدواني مكشوف يتسق مع الموقف الذى اتخذته الهند في نزاع كشمير مدة ثمانية عشر عاما الا وهو تعطيل كل محاولة واحباط كل جهد وتجاهل اى قرار يتخذه مجلس الامن لتسهيل تنفيذ الاتفاق الدولي الوارد في قرارى لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان المتخذين في ١٣ آب (اغسطس) ١٩٤٨ وفي ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ ، وهما قراران قبلتهما الهند وباكستان معا . وقال انه منذ قيام الهند وباكستان كدولتين ذواتي سيادة ، سعت الهند الى ابطال تقسيم الهند البريطانية وضم باكستان اليها ؛ ويعتبر احتلال كشمير جزءا اساسيا من خطتها للقضاء على باكستان في نهاية الامر .

٣٢٢ — وقال الممثل ان باكستان تناشد جميع البلدان المحبة للحرية تأييدها في ممارسة حقها الطبيعي في الدفاع الشرعي . واضاف ان باكستان ستمارس ذلك الحق الى ان يتخذ مجلس الامن التدابير الفعالة لانهاء العدوان الهندى الواقع على باكستان وجامو وكشمير . واختتم كلامه قائلا ان هناك حاجة ماسة الى اتخاذ مثل تلك التدابير ، ومن بينها التدابير القهرية ، وهي الطريقة الوحيدة لتأمين السلم الدائم في المنطقة .

٣٢٣ — وتكلم ممثل الهند ، فتلا على اعضاء المجلس ملاحظات حكومته على القرار الذى اتخذه المجلس في جلسته الاخيرة ، وقال انه لم يؤخذ بعين الاعتبار ، لا في القرار ولا في المناقشات التي سبقت اتخاذه ، خرق باكستان للحدود الدولية الواقعة جنوب خط وقف اطلاق

Digitized by UNOG Library

النار، وهو امر غير وجه الحالة كل التغيير . واضاف ان من الجلي ان باكستان كانت تعد هجوما واسع النطاق على الهند ، وانه لم يكن امام الحكومة الهندية من خيار سوى اجتياز حدود واغاه لوقف باكستان عند القواعد الي تنظم وتدعم منها اعتداءاتها على جامو وكشمير . وذكر ان تقرير الامين العام المؤرخ في ٣ ايلول (سبتمبر) يثبت بجلاء ان باكستان هي التي ارتكبت العدوان . واضاف انه ينبغي ، والحالة هذه ، ان يتوجه المجلس بنداءه الى باكستان وحدها ، لان الهند احترمت خط وقف اطلاق النار على الدوام كما يشهد على ذلك التقرير نفسه .

٣٢٤ — ومضى يقول ان الهند ترى انه لا يمكن تأمين وقف اطلاق النار الفوري وتنفيذ القرار ٢٠٩ المتخذ من مجلس الامن الا اذا اوقفت باكستان حوادث اجتياز خط وقف اطلاق النار التي يقوم بها الافراد المسلحون او غير المسلحين ، المدنيون منهم والعسكريون ، وسواء كانوا بالزي العسكري او بدونه ؛ والا اذا سحبت جميع الافراد الموجودين في الجانب الهندي من الخط . وارد ف قائلا انه ينبغي كذلك ان تنهي باكستان عدوانها في منطقة تشهامب ، وان تتعهد باحترام الحدود الدولية بين الهند وباكستان . واختتم كلامه قائلا انه ينبغي ، بالاضافة الى ذلك ، ان تحصل الهند على ما يقنعها بأن مثل هذه الحالة لن تكرر .

٣٢٥ — وفي الجلسة نفسها ، قدم ممثل ماليزيا مشروع قرار (S/6662) اشتركت في اقتراحه الاردن والاكوادور وبوليفيا وساحل العاج وماليزيا وهولندا ؛ وفيما يلي نصه :

" ان مجلس الامن ،

" اذ يحيط علما بتقرير الامين العام (S/6661) عن تطورات الحالة في كشمير منذ ان اتخذ مجلس الامن في ٤ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ قراره ٢٠٩ (١٩٦٥) الذي طلب فيه وقف اطلاق النار ،

" واذ يلاحظ مع القلق الشديد اتساع القتال ، مما يزيد خطورة الحالة زيادة لا تحدّ ،

" ١ — يطلب الى الطرفين وقف الاعمال العدائية فورا في منطقة النزاع باكملها ، والقيام دون تأخير بسحب جميع القوات المسلحة الى المواقع التي كانت تحتلها قبل ٥ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ؛

" ٢ — ويلتمس من الامين العام ان يبذل كل جهد ممكن لتنفيذ هذا القرار والقرار ٢٠٩ (١٩٦٥) ، وان يتخذ جميع التدابير الممكنة لتعزيز فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان ، وان يعلم المجلس تباعا دون تأخير عن سير تنفيذ القرارين وعن الحالة القائمة في المنطقة ؛

" ٣ — ويقرر ان يبقي المسألة قيد النظر العاجل المستمر لكي يتسنى له البت في ماهية التدابير الاخرى التي قد يلزم اتخاذها لتامين السلم والامن في المنطقة .

Digitized by UNOG Library

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار السداسي : في الجلسة ١٢٣٨ المنعقدة في ٦ ايلول (سبتمبر) اعتمد مشروع القرار (S/6662)بالاجماع (القرار ٢١٠ (١٩٦٥)) .

٣٢٦ — وبعد اتخاذ القرار ، اعلم الامين العام اعضاء المجلس بأنه سيبذل كل الجهود اللازمة ، ومن بينها زيارة المنطقة في وقت قريب ، لتحقيق الغاية التي ينشدها الجميع .

٣٢٧ — ورحب الرئيس باسم المجلس بقرار الامين العام بالسفر الى المنطقة ، واعرب عن امله في ان تساعد جهوده على انهاء النزاع الحالي والارشاد الى الطريق المؤدية الى قيام سلم دائم بين الهند وباكستان .

٣٢٨ — ورد رئيس باكستان ، في برقية وردت في ٦ ايلول (سبتمبر)(S/6666) ، على رسالة الامين العام المؤرخة في ١ ايلول (سبتمبر) . فذكر ان وقف اطلاق النار لم يزل من الوجود في ٥ آب (اغسطس) ، بل على مدى فترة طويلة من الزمن نتيجة لخطة مرسومة من الهند . واضاف ان وقف اطلاق النار ذاته منبثق من قرارين اتخذتهما لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان في ١٩٤٨ و ١٩٤٩ وشكلا اتفاقا بين الطرفين على تنفيذ التعهد باجراء استفتاء في كشمير ، وهو اتفاق تنكرت له الهند فيما بعد . واردف قائلا ان شعب كشمير انما حمل السلاح الآن ردا على قرار الحكومة الهندية غير الشرعي بضم الجزء المحتل من الولاية اليها ؛ الا ان الهند ، بعد ان فشلت في قمع الثورة ، اقدمت على ارتكاب عدوان لا حدود له عبر خط وقف اطلاق النار ، فارغمت قوات آزاد كشمير ، على اجتياز خط وقف اطلاق النار بمساندة الجيش الباكستاني . واخيرا ، اعرب رئيس باكستان عن شكوكه بشأن الاقتراح الرامي الى مجرد العودة الى الحالة السابقة دون اعطاء تأكيد بان الامم المتحدة ستعمل على تنفيذ القرارات المتعلقة بتقرير المصير في كشمير . بيد انه ذكر انه يرحب بالمساعدة التي يقدمها الامين العام في سبيل اقرار السلم في كشمير وحل مشاكلها .

٣٢٩ — وقد سافر الامين العام الى شبه القارة في ٧ ايلول (سبتمبر) تنفيذا للولاية التي منحه اياها مجلس الامن ؛ وعاد الى نيويورك في ١٦ ايلول (سبتمبر) .

٣٣٠ — واصدر الامين العام تقريرا اوليا عن بعثته (S/6683)في١٦ ايلول (سبتمبر ١٩٦٥) ، ذكر فيه انه ارسل الى رئيس وزراء الهند والى رئيس باكستان في ١٢ ايلول (سبتمبر) ، بعد المباحثات التي اجراها معهما ، ندائين متماثلين طلب فيهما وقف الاعمال العدائية فورا دون قيد او شرط . وقد ارسل رئيس وزراء الهند ردا مؤرخا في ١٤ ايلول (سبتمبر) قبل فيه باقتراح الامين العام شرط ان تقبل به باكستان ايضا ، الا انه استدرك قائلا بأن القوات الهندية ستضطر الى اتخاذ التدابير اللازمة ضد المتسللين الباكستانيين الى ان تسحبهم باكستان . وذكر رئيس باكستان ، في رده الذى ورد في ١٤ ايلول (سبتمبر) ايضا ، ان باكستان ترحب بوقف اطلاق النار المنطوى على اجراء لتنفيذه تلقائيا يؤدى الى ايجاد تسوية نهائية للنزاع المتعلق بكشمير .

Digitized by UNOG Library

٣٣١ — وبعد ذلك ارسل الامين العام ، في ١٤ ايلول (سبتمبر) ، رسالة ثانية الى كل من رئيس باكستان ورئيس وزراء الهند ، اعرب فيها عن تقديره لموقفهما الايجابي من وقف اطلاق النار ، ولكنه لاحظ ان كلا هما اضافا شروطا وتحفظات لا يسعه الا احالتها الى مجلس الامن . وطلب الامين العام مرة اخرى الى الطرفين ان يوافقا ، ريثما ينظر المجلس في المسألة ، على الأمر بوقف اطلاق النار في منطقة النزاع بأكملها .

٣٣٢ — ورد رئيس وزراء الهند في ١٥ ايلول (سبتمبر) ، مؤكدا من جديد استعداده للأمر بوقف اطلاق النار دون شروط حال توفر التأكيد بموافقة باكستان على القيام بمثل ذلك .

٣٣٣ — وارسل الامين العام ، في انتظار رد رئيس باكستان ، رسالة ثالثة الى كل من رئيس وزراء الهند ورئيس باكستان ، رجاهما فيها وقف القتال ، واقترح عليهما ايلاء النظر العاجل لعقد اجتماع بينهما ، سواء بحضور الامين العام او بدونه . وأكد لهما انه يضع نفسه تحت تصرفهما لتقديم اية مساعدة يمكنه تقديمها ، كما أشار الى ان بعض الزعماء العالميين قد قدموا عروضا ابدوا فيها استعدادهم لتقديم المساعدة من اجل التوفيق .

٣٣٤ — وفي ١٦ ايلول (سبتمبر) ، ورد من رئيس باكستان رد ذكر فيه ان باكستان توافق مبدئيا على وقف القتال ، ولكنه ذكر ان وقف اطلاق النار لا يكون له معنى الا اذا اعقبه اتخاذ تدابير من شأنها الافضاء الى تسوية دائمة ومشرفة للنزاع المتعلق بكشمير .

٣٣٥ — وقدم الامين العام الى المجلس ، في ١٦ ايلول (سبتمبر) ، تقريرا آخر (S/6686) عن بعثته ، ذكر فيه انه استمع خلال محادثاته مع رئيس وزراء الهند ومع رئيس باكستان الى عرض مفصل لوجهات نظرهما في الحالة الحرجة التي نشأت فيما يتعلق بكشمير ، وان الطرفين اعربا عن رغبتهما في وقف اطلاق النار ووقف الاعمال العدائية . وافاد انه بالرغم من ذلك ، فانه لم يتمكن بعد من تأمين التزام الطرفين لقرارات مجلس الامن الى حد فعال ، وذلك لان كلا منهما اشترط شروطا جعلت قبول الطرف الآخر بوقف اطلاق النار امرا شديد الصعوبة . وبين ان المجلس يواجه ، بناء على ذلك ، حالة هي على جانب كبير من الصعوبة والتعقيد . ومع ذلك ، فانه يشعر شعورا قويا بأن امام المجلس فرصة نادرة لاثبات امكانية اقرار السلم وتشجيع الانسجام الدولي بالجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي . ورأى انه يمكن للمجلس ان يتخذ ، في هذه الظروف ، عددا من التدابير : ففي وسعه ، اولا ، ان يأمر الحكومتين المعنيتين ، طبقا للمادة ٤٠ من الميثاق ، بالامتناع عن القيام بأى عمل عسكرى عدائي جديد ، وان يعلن ان عدم الامتثال لهذا الأمر يثبت وجود اخلال بالسلم حسب مدلول المادة ٣٩ من الميثاق . ومضى قائلا انه يمكن للمجلس كذلك ان ينظر في نوع المساعدة التي يستطيع تقديمها لتأمين مراعاة وقف اطلاق النار وقيام الجانبين بسحب جميع العناصر المسلحة . واستطرد قائلا انه يمكن للمجلس ايضا ان يطلب الى رئيسي الحكومتين الاجتماع لبحث الحالة القائمة والمشاكل المتصلة بها ، كخطوة اولى في سبيل حل الخلافات القائمة بين بلديهما .

Digitized by UNOG Library

٣٣٦ — وقدم الامين العام تقريرا مستقلا عن الحالة العسكرية (S/6687) ، جاء فيه ان عددا كبيرا من المتسللين مازالوا ناشطين في الجانب الهندى من خط وقف اطلاق النار ، وان ابناء القبائل القادمين من الحدود الشمالية الغربية يتوافدون على الجبهة . وعدد التقرير وقائع اجتياز الهنود لخط وقف اطلاق النار ولحدود جامو والحدود الهندية — الباكستانية ، فضلا عن وقائع اجتياز الباكستانيين لخط وقف اطلاق النار ، واشار الى ان الطرفين قد استخدما السلاح الجوى على نطاق واسع .

٣٣٧ — وعرض على المجلس في جلسته ١٢٣٩ المعقود في ١٧ ايلول (سبتمبر) نص (S/6685) رسالتين ارسلهما رئيس مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى رئيس الوزراء شاستري والرئيس ايوب ، واعرب فيهما عن قلق اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن النزاع ، وعرض مساعيه الحميدة اذا رآها الطرفان مفيدة .

٣٣٨ — وفي الجلسة نفسها ، تكلم ممثل الهند فأكد على رغبة بلده في السلم ، وقال ان كل خطوة اتخذها بلده في النزاع الحاضر كانت على سبيل الدفاع الشرعي . واضاف ان وثائق المجلس تثبت بما لا يتطرق اليه الشك ان باكستان كانت هي المعتدية في هذا النزاع ، وانها اعدت العدة لغزو الهند في ٥ آب (اغسطس) ١٩٦٥ أملا في تحريض شعب كشمير على الثورة وتحريض مسلمي الهند على الصراع الطائفي ؛ فلما فشلت في مسعاها ، عمدت الى مهاجمة الهند بقواتها النظامية . واضاف قائلا انه بدأ يتضح الآن ان باكستان قد شنت اعتداءها على الهند أملا في ان تساندها الصين . وذكر ان الهند بذلت كل جهد ممكن للوصول الى تفاهم مع باكستان ، بينما قابلت باكستان كل تلك الجهود بالرفض ، هذا فضلا عن رفضها الدائم لعروض الهند المتكررة بعقد " ميثاق لنبذ الحرب " . واستطرد قائلا ان محاولات الهند لعقد اجتماعات وزارية في عام ١٩٦٤ ، اثر آخر مناقشة للمسألة الهندية الباكستانية ، قد باءت بالفشل ، كما ان الجهود التي بذلها كبير مراقبي الامم المتحدة العسكريين لترتيب عقد اجتماع بين الممثلين العسكريين للهند وباكستان لبحث المشاكل الناشئة عن حوادث خرق خط وقف اطلاق النار لم تكلل بالنجاح ايضا لعدم قبول باكستان بذلك . وبين انه حتى في النزاع الحالي ، اتخذت الهند موقفا ايجابيا من بعثة الامين العام ومن قرارى مجلس الامن الداعيين الى وقف اطلاق النار ، بينما اشترطت باكستان شروطا تجعل تحقيق وقف اطلاق النار مستحيلا .

٣٣٩ — وارد ف ممثل الهند قائلا ، ان على المجلس ان يقتصر على بحث مسألة وقف العمليات الحربية وتلك المسألة وحدها ، والا يخلط بينها وبين تسوية المشكلة السياسية ؛ كما ان عليه ان يعترف بواقع عدوان باكستان ، وان يلاحظ ان الهند قبلت بوقف اطلاق النار دون قيد او شرط بينما رفضت ذلك باكستان ، وان يقرر وجود تهديد للسلم والامن الدوليين حسب مدلول المادة ٣٩ من الميثاق .

Digitized by UNOG Library

٣٤٠ — وتكلم الرئيس بوصفه ممثلا للولايات المتحدة ، فقال ان حكومته اوقفت شحن الاسلحة الى البلدين لانها تود ، تأييدا لقرار مجلس الامن الداعي الى وقف اطلاق النار ، ان تساعد على انهاء النزاع الحالي . واضاف انها كذلك تأسف لاستخدام الاسلحة التي قدمتها ، وذلك خلافا للاتفاقات الرسمية المعقودة في هذا الشأن . واختتم كلامه قائلا ان الولايات المتحدة تأمل في تسوية الخلافات القائمة بين الهند وباكستان في جو من السلم .

٣٤١ — وتكلم ممثل الاردن ، فقال ان وفده ، بوصفه احد الوفود المشتركة في اقتراح قرار المجلس المتخذ في ٦ ايلول (سبتمبر) لا يسعه موافقة ممثل الهند على تفسيره للتاريخ المذكور في ذلك القرار ، اى ٥ آب (اغسطس) ، على انه التاريخ الذى بدأ فيه ما اسماه بعدوان باكستان على الهند . واضاف قائلا ان تاريخ ٥ آب (اغسطس) لم يذكر الا على سبيل الاشارة الى الخطوط التي طلب الى القوات المسلحة للهند وباكستان الانسحاب الى ما ورائها ، ولم يكن المقصود به اصدار حكم في ادعاءات التسلل ولا تقرير واقع في هذا الشأن .

٣٤٢ — وفي الجلسة ١٢٤٠ التي عقدها المجلس في ١٨ ايلول (سبتمبر) ، تكلم ممثل باكستان ، فقال ان قلق حكومته من خطورة الحالة قد حملتها على ان تقترح على الامين العام اثناء زيارته لباكستان ما يلي : اولا ، ينبغي وقف اطلاق النار فورا ؛ وثانيا ، ينبغي بعد ذلك فورا ان تنسحب قوات الهند وباكستان انسحابا تاما من المنطقة المتنازع عليها من جامو وكشمير ، بما فيها آزاد كشمير ؛ وثالثا ، ينبغي ان تتولى قوة تابعة للامم المتحدة مهام حفظ الامن في الولاية ؛ ورابعا ، ينبغي اجراء استفتاء باشراف الامم المتحدة ، في غضون ثلاثة اشهر من وقف اطلاق النار ، لمعرفة رغبات شعب جامو وكشمير بشأن مسألة انضمام ولايتهم الى الهند او باكستان . وقال ان هذا هو السبيل الوحيد لاقرار السلم الدائم في شبه القارة .

٣٤٣ — ومضى الممثل يقول ان باكستان تدعو الى وقف اطلاق النار لانها تريد حلا سلميا للنزاع ، ولان استتباب السلم في شبه القارة شرط اساسي للانماء الاقتصادى ؛ الا ان وقف اطلاق النار يجب ان يكون جزءا من اتفاق شامل ، وليس ثمة من جدوى في الرجوع الى شروط وقف اطلاق النار التي تقررت عام ١٩٤٩ والتي عادت على شعب كشمير بالآلام والحرب بدلا من ان تعود عليه بالسلم . ونفى الممثل التهمة التي وجهتها الهند والقائلة بأن افرادا من الجيش الباكستاني قد اجتازوا خط وقف اطلاق النار في ٥ آب (اغسطس) ، وقال انه لم تقم اى من قوات آزاد كشمير ولا قوات باكستان باجتياز خط وقف اطلاق النار الا بعد ان قامت الهند بغارات متعددة وشنت هجوما واسع النطاق على آزاد كشمير . واضاف ان الغرض من الضجة التي تثيرها الهند حول المتسللين هو التذرع بحجة للقيام بحملة جديدة من الارهاب والقمع ضد شعب كشمير الذى ثار على احتلال الهند العسكرى .

٣٤٤ — وتطرق الى مسألة العدوان ، فقال انه ينبغي الا يغيب عن الاذهان انه كان على مجلس الامن ، عندما اجتمع في ٦ ايلول (سبتمبر) ، ان ينظر في عمل لم يسبق له مثيل

Digitized by UNOG Library

بالاضافة الى كونه يشكل خرقا تاما لمقاصد الامم المتحدة ومبادئها . واضاف ان اعتداء الهند كان معتمدا كما تدل على ذلك سرعة اتساع دائرة القتال والتصريحات الهندية القائلة بأن الهند ستهاجم باكستان في الزمان والمكان اللذين تختارهما . وبين انه في نفس اليوم الذى سافر فيه الامين العام متوجها الى شبه القارة ، عمدت القوات الهندية الى فتح جبهتين جديدتين ضد باكستان ، احداهما في الاتجاه الجنوبي من راجاستان ، والثانية في منطقة سيالكوت . وذكر ان تقريرى الامين العام عن بعثته يشيران الى ان كلا الحكومتين وافقتا مبدئيا على وقف اطلاق النار ، ولكن كليهما ربطتاه بشروط . واردف قائلا ان الهند تريد بشروطها ان تكون طليقة اليد في تصرفاتها ازاء شعب جامو وكشمير المضطهد ، وفي توزيع قواتها في اقليم الولاية دون مراعاة للاتفاق الدولي المعقود في ١٣ آب (اغسطس) ١٩٤٨ ، وفي التمسك باعلانها المنفرد القائل بأن ولاية جامو وكشمير تشكل جزءا لا يتجزأ من الاتحاد الهندى .

٣٤٥ — ومضى الممثل يقول ان باكستان توافق الامين العام على انه ينبغي لمجلس الامن ان يواصل جهوده الرامية الى وقف اطلاق النار وايجاد حل طويل الاجل لمسألة كشمير ، بيد انه اشار الى ان اقتراحات الامين العام المتعلقة بايجاد حل طويل الاجل لم تأت على ذكر الاتفاق الدولي المعقود بين الهند وباكستان والوارد في قرارى لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان . وقال ان من واجب مجلس الامن ان يكفل تنفيذ الالتزامات التي قبلت بها كل من الهند وباكستان تنفيذا تاما .

٣٤٦ — وتطرق الى ما اقترحه الامين العام من ان يقرر المجلس ، في حالة عدم تنفيذ الطرفين للاتفاق ، وجود اخلال بالسلم حسب مدلول المادة ٣٩ ، فقال ان باكستان تود الاشارة الى ان المجلس لم يتخذ حتى الآن اى تدبير الا بموجب الفصل السادس من الميثاق ، ولذلك فان الخروج على ما درج عليه في السابق يعتبر قرارا خطيرا يقتضي الدرس الدقيق .

٣٤٧ — ومضى يقول ان باكستان تشارك الامين العام خيبة امله من عدم نجاح الجهود التي بذلها في سبيل قضية السلم . واضاف ان بعض هذا الفشل يرجع الى محدودية اختصاصاته ، وان بعضه الآخر يرجع الى موقف الهند السلبي . واشار الى ان رئيس وزراء الهند قد فرض بوضوح ، في رسالته المؤرخة في ١٤ ايلول (سبتمبر) ، شرط عدم ربط وقف اطلاق النار بنزاع كشمير الذى هو سبب الحرب ، بل ان رسالته تعتبر رفضا لوقف اطلاق النار ، وذلك لان الهند تتظاهر ، من جهة ، بالموافقة على وقف القتال ، ولكنها تريد من الجهة الاخرى ، ان تبقى طليقة اليد في تصرفاتها حيال شعب الولاية المضطهد الذى رفع راية الثورة .

٣٤٨ — واختتم كلامه قائلا ان زعم ممثل الهند بأن باكستان تتآمر مع الصين على تدمير الهند محاولة عديمة الاساس لا يراد بها غير التأثير في الرأى العام ، اذ ان آخر ما تريده باكستان هو الزج بنزاع كشمير في خلافات الدول الكبرى ومنافساتها .

Digitized by UNOG Library

٣٤٩ — وفي الجلسة ١٢٤١ المعقودة في ١٨ ايلول (سبتمبر) ، تكلم ممثل الاردن ، فقال ان المجلس قد دخل مرحلة بحث النواحي الموضوعية من المسألة المعروضة عليه ، وان قراري ٤ و ٦ ايلول (سبتمبر) كانا ذوي طابع عاجل ، فلم تتطرق المناقشة الى المسألة السياسية الاساسية . واضاف ان النزاع المسلح بين الهند وباكستان قد اتسعت ابعاده منذ ذلك الوقت فاتخذ شكل عمليات عسكرية تقع عبر حدود دولية ، وانه يمكن الخلوص من تلك التطورات الى ان الجهود المبذولة لتنفيذ وقف اطلاق النار لن تأتي بنتائج ايجابية ما لم تواجه المشكلة بلا مواربة . وقال انه هذا هو السبب الذي دعا الى التأكيد في كل قرارات المجلس السابقة على حق شعب كشمير في تقرير المصير الى جانب وقف اطلاق النار . ومضى يقول ان كلا من الطرفين قد وضع ، كما ذكر الامين العام في تقريره (S/6683) ، شروطا تجعل القبول بوقف اطلاق النار أمرا عسيرا على الطرف الآخر ؛ فقد ذكرت الهند ان وقف اطلاق النار ينبغي الا يكون له اي أثر في مستقبل كشمير التي تعدها جزءا لا يتجزأ من الاتحاد الهندي ، بينما طلبت باكستان ، لكي يكون لاتفاق وقف اطلاق النار مغزى ، ان ينص فيه على ترتيبات تتعلق بالتسوية النهائية للنزاع . ومضى يقول انه يتضح من ذلك انه بالنظر الى انعدام اساس مشترك للاتفاق بين الطرفين ، فان نجاح المحادثات المباشرة بينهما بعيد الاحتمال ، ولذا يترتب على المجلس نفسه ان يعنى بالمشكلة . وذكر ان المجلس يكون مقصرا في واجبه اذا اكتفى بالمطالبة بوقف القتال دون ان يتخذ في الوقت ذاته الخطوات الايجابية لحل النزاع المتعلق بكشمير . واشار الى ان على المجلس تأييد حق تقرير المصير الذي استندت الى اساسه قراراته السابقة المتعلقة بكشمير ، وان عليه ان يستقصي ، على وجه الاستعجال ، كما طلب الامين العام في تقريره (S/6683) ، طرق الوصول الى احلال سلم دائم بين الهند وباكستان .

٣٥٠ — وتكلم ممثل ماليزيا ، فقال ان تاريخ ٥ آب (اغسطس) انما ادرج في قرار مجلس الامن ٢١٠ لانه يمثل في الواقع بداية سلسلة الاحداث التي اتى الامين العام على وصفها في تقريره (S/6651) المتخذ اساسا للمناقشة الحالية في المجلس .

٣٥١ — ومضى يقول ان على مجلس الامن الا يعنى في الوقت الحاضر بغير تأمين وقف القتال . وبعد ان اشار الى ان باكستان طالبت بأن يكون وقف اطلاق النار ذا مغزى وان يتضمن ترتيبات تنفذ تلقائيا لتسوية النزاع المتعلق بكشمير ، قال ان اتباع هذا المنطق يؤدي بمجلس الامن الى السماح لدولة ما باثارة النزاع للحصول على مكسب سياسي منه . واضاف ان ردّي الحكومتين على طلب الامين العام اليهما بوقف اطلاق النار دون قيد او شرط يوضحان استعداد الهند لاقرار وقف اطلاق النار وموقف عدم التعاون الذي تتخذه باكستان في هذا الشأن ، اذ ان باكستان وحدها هي التي وضعت شروطا معينة لوقف اطلاق النار ؛ ولذا ينبغي ، والحالة هذه ، ان يحتوي اي قرار قد يتخذه المجلس على العناصر الاساسية التالية : ان يعترف بقبول الهند ،

Digitized by UNOG Library

عن طيب خاطر ، لطلب وقف اطلاق النار الذى وجهه المجلس ؛ وان يعرب عن الاسف لان باكستان ترى انها لا يسعها الموافقة على وقف اطلاق النار دون قيد او شرط ، وان يعرب عن الاسف للجوء الى التسلل الى كشمير على نطاق واسع ، باعتباره متنافيا مع الرغبة في التسوية السلمية ؛ وان يطلب الى باكستان وقف العمليات العدائية في زمان ومكان معينين .

٣٥٢ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فأشار الى ان المجلس قد تصرف مرتين على وجه الاستعجال وبالاجماع باتخاذه قرارى ٤ و ٦ ايلول (سبتمبر) ، وقال ان الحاجة الى اتخاذ تدبير عاجل جديد هي الآن اشد منها في اى وقت مضى . واضاف ان حكومته ايدت كل التأييد بعثة الامين العام الاخيرة ، وهي ترى أن نهج العمل التي اوردها في تقريره تهيء أساسا مفيدا لمتابعة المناقشات العاجلة في المجلس .

٣٥٣ — وتكلم ممثل هولندا ، فقال انه بالرغم من عدم تحقق وقف اطلاق النار الذى طلبه المجلس ، فقد احرز شيء من التقدم في هذا السبيل نتيجة للجهود التي بذلها الامين العام . واضاف ان مهمة المجلس في الوقت الحاضر لا تتمثل في المقارنة بين اعمال الطرفين ، بل في العمل على وقف القتال ، ثم التشجيع على تسوية المشكلة التي ادت الى نشوبه . وبعد ان اشار الى ان الهند قد ابدت خشيتها من تكرر التسلل المسلح ، قال ان المجلس وان لم يكن في استطاعته ضمان عدم وقوع انتهاكات لوقف اطلاق النار في المستقبل ، فان في وسعه المساعدة على تحقيق هذه الغاية بزيادة عدد افراد فريق مراقبيه العسكريين في كشمير . واضاف قائلا ان باكستان تخشى ، من الجهة الثانية ، الا يؤدى قبولها بوقف اطلاق النار دون قيد ولا شرط الى غير العودة الى الحالة السابقة دون افساح المجال لتسوية النزاع . وقال ان لمخاوف باكستان ما يبررها ، على ما يبدو ، حيث ان القرارات العديدة التي اتخذها مجلس الامن بشأن مسألة كشمير لم تنفذ حتى الآن . واضاف ان هولندا رأت على الدوام انه ينبغي حل المسألة على اساس حرية شعب ولاية جامو وكشمير في تقرير المصير ، ورأت كذلك ان قرارات كل من لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان ومجلس الامن بشأن هذه المسألة تهيء طريقة عادلة لتحقيق هذا الهدف . وأضاف ان هولندا تتفهم مخاوف باكستان من امكان ترك النزاع السياسي الاساسي بغير حل ، وانه يمكن للمجلس ، تبديدا لتلك المخاوف ، ان يقرر بجلاء وجوب اتباع وقف اطلاق النار وسحب القوات باجراء المحادثات بين الطرفين واتخاذ التدابير الفعالة لحل مشكلة كشمير . وبين ان كثيرا من الاقتراحات الواردة في التقرير الثاني للامين العام (S/6686) يمكن ان تهيء الاساس اللازم لما يقرره المجلس ؛ كما يمكن للمجلس ، بمقتضى المادة ٤٠ من الميثاق ، ان يقرر موعدا محددا لوقف الاعمال العدائية وان يعرض مساعدته لتأمين مراعاة وقف اطلاق النار ؛ اما فيما يتعلق بالهدف البعيد الامد فان في امكان المجلس ان يضع اجراء يتيح للطرفين البدء في المفاوضات الرامية الى تسوية النزاع القائم بينهما .

٣٥٤ — وتكلم الرئيس بوصفه ممثلا للولايات المتحدة ، فقال ان من الاهمية بمكان ان يقوم المجلس عاجلا بالعمل اللازم لتحقيق الوقف الفورى لاطلاق النار واقرار السلم في شبه القارة .

Digitized by UNOG Library

واثنى على الامين العام للجهود التي بذلها في سبيل إعمال قرارات المجلس ، كما اعرب عن تأييده للاقتراحات التي قدمها الامين العام الى الطرفين ، قائلا ان على المجلس ان يعمد الى تنفيذها دون تأخير . واضاف ان الولايات المتحدة توافق الامين العام على وجوب مضاعفة الجهود الرامية الى حل الخلافات القائمة بين الهند وباكستان ، بيد انه قال ان تلك الجهود لا يمكن ان تكون فعالة الا اذا استتب السلم . وقال ان الولايات المتحدة تؤيد كل التأييد اعمال الامم المتحدة في المنطقة ، وكان موقفها يقوم دوما على تأييد الحل السلمي لكل نواحي الخلاف بين الهند وباكستان . ومضى يقول ان روابط الصداقة بين الولايات المتحدة وبين كل من البلدين تدعوها الى مشاركة اعضاء المجلس قلقهم الشديد لاتساع القتال . ورأى ان على المجلس ، في الظروف الراهنة ، ان يعمل بسرعة وحزم ، وان على جميع الدول المخلصة لقضية السلم والامن ولميثاق الامم المتحدة ان تستجيب لندائه .

٣٥٥ — وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان استمرار الاعمال العدائية بين الهند وباكستان بالرغم من قرارى المجلس يدعو الى الجزع الشديد ويعود بالضرر لا على البلدين فقط بل وكذلك على الامم المتحدة وعلى السلم العالمي . واعرب عن امله في ان يؤكد المجلس قراريه من جديد وبكل قوة ؛ كما اعرب عن امله في ان لا تؤدى هذه المرحلة من الازمة بالمجلس الى الكف عن ايلاء اهتمامه الشديد لاسباب النزاع الجذرية . واهاب بالمجلس الا يختتم مناقشاته الحالية دون افساح المجال لاجراء مناقشات تستهدف ايجاد حل للمشاكل السياسية الموضوعية القائمة بين الهند وباكستان ، وفي طليعتها مشكلة كشمير .

٣٥٦ — وتكلم ممثل الصين ، فقال ان وفده يرحب بتوصيات الامين العام ، كما انه سيؤيد كل قرار يؤدى الى الوقف الفعال للاعمال العدائية . واضاف ان الوقف الفورى لاطلاق النار هو الشرط المسبق الاساسي لايجاد تسوية نهائية للنزاع المتعلق بكشمير .

٣٥٧ — وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فقال ان توسع النزاع المسلح بين الهند وباكستان يزيد من توتر الحالة الناشئة في آسيا الجنوبية الشرقية نتيجة لعدوان الاستعمار الامريكي حدة على حدة ، ويلحق الضرر الشديد بقضية السلم في سائر انحاء العالم . واضاف ان استمرار النزاع لا يعود بالفائدة الا على تلك القوى الساعية الى التفرقة واثارة الحزازات بين الدول التي تحررت من نير الاستعمار . وبين ان موقف الاتحاد السوفياتي من المسألة المعروضة على المجلس تحددها سياسة السلم العامة التي يتبعها واقتناعه بوجوب تسوية المسائل المتنازع فيها بين الدول ، بصرف النظر عن اسبابها ، بالطرق السلمية . واشار الى ان الحكومة السوفياتية قد ابدت ، في هذا الصدد ، استعدادها لعرض مساعيها الحميدة على الطرفين ان رغب كلاهما في ذلك . وقال ان من الواضح ، في المرحلة الحاضرة ، انه ينبغي توجيه الاهتمام الى ضرورة تنفيذ قرارى مجلس الامن المتخذين في ٤ و ٦ ايلول (سبتمبر) والى تأمين وقف الاعمال العدائية

Digitized by UNOG Library

بين الطرفين على الفور . واختتم كلامه قائلا ان العودة الى الاحوال الطبيعية قد تتيح للطرفين الدخول ، بوحي من روح الميثاق ومبادىء باندونغ ، في مفاوضات تستهدف ايجاد تسوية سلمية للنزاع القائم بينهما .

٣٥٨ — وفي الجلسة نفسها ، تكلم ممثل الهند ، فقال ان الحرب قد اتخذت الآن ابعادا جديدة ؛ اذ ان القوات الصينية أخذت تحتشد على الحدود الهندية ، وقد حصلت مناوشات في اربع نقاط ، وهي تقف متأهبة للقيام بغزو او لشن هجوم كبير . واضاف ان الهند ترى في هذا توسيعا للنزاع الهندي — الباكستاني ، وان الصين تحارب الهند عن طريق باكستان .

٣٥٩ — وتطرق ممثل الهند الى مسألة وقف الاعمال العدائية ، فقال ان بلده على استعداد للقبول بوقف اطلاق النار دون قيد او شرط ، وانه اذا لم تكن باكستان مستعدة للقيام بمثل ذلك ، فان على المجلس ان يميز في اى قرار يتخذه تمييزا واضحا بين هذين الموقفين .

٣٦٠ — وكانت الهند قد ارسلت رسالة مؤرخة في ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ (S/6692) احالت بها نص مذكرتين متبادلتين بين حكومة الهند وحكومة جمهورية الصين الشعبية بشأن حالة الحدود الفاصلة بين البلدين ، ونص بيان ادلى به رئيس وزراء الهند بشأن تلك المسألة. وقد طلبت حكومة جمهورية الصين الشعبية في مذكرتها المؤرخة في ١٥ ايلول (سبتمبر) ان تقوم الهند " بهدم جميع المنشآت العسكرية التي اقامتها للاغراض العدوانية على الجانب الصيني من الحدود الفاصلة بين الصين وسكيم او على تلك الحدود نفسها ، وذلك في غضون ثلاثة ايام من تسليم هذه المذكرة " . وقالت الحكومة الهندية في مذكرتها المؤرخة في التاريخ نفسه ، ان المزاعم الواردة في المذكرة الصينية لا اساس لها ، وانها لفقت لاتخاذها ذريعة للقيام بعدوان جديد ضد الهند . واضافت تقول ان مسئولية العواقب التي يمكن ان تترتب على قيام الصين بمثل ذلك العدوان تقع بكاملها على عاتق الحكومة الصينية .

٣٦١ — وفي الجلسة ١٢٤٢ المعقودة في ٢٠ ايلول (سبتمبر) ، انهى ممثل باكستان الى مجلس الامن ان رئيس مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ارسل رسالة اخرى الى رئيس باكستان ورئيس وزراء الهند ، يدعوهما فيها الى الاجتماع في الاقليم السوفياتي . وعلم كذلك ان الرئيس كوسيغين سيكون على استعداد الى الاشتراك في ذلك الاجتماع اذا رغبت في ذلك باكستان والهند . وقال الممثل ان حكومة باكستان تقدر كل التقدير عرض الاتحاد السوفياتي ، وانها ستولي نظرها العاجل للرسالة الواردة من الرئيس كوسيغين .

٣٦٢ — وتكلم ممثل الاوروغواى ، فقال ان التدبيرين اللذين تقتضي الحالة اتخاذهما فورا هما وقف القتال وسحب كل القوات العسكرية ، بصرف النظر عن طبيعتها . واستدرك قائلا انه ينبغي الا يخل هذان التدبيران المؤقتان بحقوق او مطالب او مواقف الطرفين المعنيين ، وذلك لان المشاكل الموضوعية المتصلة بالمسألة ينبغي حلها في نهاية الامر وفقا لمبادىء الميثاق ومقاصده ، ولا سيما الفقرتين ١ و ٢ من المادة ١ منه .

Digitized by UNOG Library

٣٦٣ — وفي الجلسة نفسها ، قدم ممثل هولندا مشروع القرار التالي (S/6694) :

" ان مجلس الامن ،

" وقد نظر في تقارير الامين العام عن مشاوراته مع حكومتي الهند وباكستان ،

" واذ يثني على الامين العام لجهوده الدائبة في سبيل بلوغ اهداف قرارى مجلس الامن ٢٠٩ (١٩٦٥) و ٢١٠ (١٩٦٥) المتخذين في ٤ و ٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ،

" وقد استمع الى بيانات ممثلي الهند وباكستان ،

" واذ يلاحظ الردين المختلفين للطرفين على نداء بوقف اطلاق النار ، كما وردا في تقرير الامين العام (S/6682) ، واذ يلاحظ كذلك مع القلق انه لم يتحقق حتى الآن اى وقف لاطلاق النار ،

" واقتناعا منه بأن وقف الاعمال العدائية في وقت قريب يشكل خطوة اساسية اولى نحو التسوية للخلافات القائمة بين البلدين بشأن مسألة كشمير والمسائل الاخرى المتصلة بها ،

" ١ — يطلب ان يسرى وقف اطلاق النار ابتداء من الساعة السابعة حسب توقيت غرينتش من يوم الاربعاء الموافق ٢٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، ويدعو كلتا الحكومتين الى اصدار الاوامر بوقف اطلاق النار في تلك الساعة والقيام بعد ذلك بسحب جميع القوات المسلحة الى المواقع التي كانت تحتلها قبل ٥ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ؛

" ٢ — ويلتمس من الامين العام ان يقدم المساعدة اللازمة لتأمين الاشراف على وقف اطلاق النار وسحب جميع القوات المسلحة ؛

" ٣ — ويدعو جميع الدول الى الامتناع عن القيام بأى عمل قد يؤدى الى تفاقم الحالة في المنطقة ؛

" ٤ — ويقرر ان ينظر ، فور تنفيذ الفقرة ١ من قرار المجلس ٢١٠ (١٩٦٥) ، في التدابير التي يمكن اتخاذها للمساعدة على تسوية المشكلة السياسية الكامنة وراء النزاع الحاضر ؛ وريثما يتم ذلك ، يدعو الحكومتين الى استخدام جميع الوسائل السلمية ، ومن بينها الوسائل المبينة في المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة ، لتحقيق تلك الغاية ؛

" ٥ — ويلتمس من الامين العام ان يبذل كل جهد ممكن لتنفيذ هذا القرار ، والسعي الى ايجاد حل سلمي ، واعلام مجلس الامن عن ذلك . "

Digitized by UNOG Library

٣٦٤ — وتكلم ممثل هولندا في معرض تقديم مشروع القرار ، فقال ان الغاية الرئيسية الاولى منه هي وقف القتال قبل ان ينتشر الى مناطق اخرى ؛ اما غايته الرئيسية الثانية ، فهي افساح المجال للطرفين لاستئناف المفاوضات حول المشكلة السياسية الاساسية التي كانت السبب في نشوء النزاع . واضاف ان مشروع القرار ينص على تقديم مساعدة الامم المتحدة لتحقيق هاتين الغايتين كلتيهما ، وان من المأمول ان يعتمد المجلس مشروع القرار في الجلسة نفسها بأكبر عدد ممكن من الاصوات ؛ والأهم من ذلك ان يعتمده باجماع الاعضاء الدائميين .

٣٦٥ — ورد ممثل هولندا على ممثل ماليزيا الذي كان قد سأل الممثل الهولندي ان كان لديه اي اعتراض على الاقتراع على كل جزء من اجزاء مشروع القرار بصورة مستقلة ، فقال ان مشروع القرار معبوك الاجزاء ، وانه لا يستطيع لذلك الموافقة على طلب ماليزيا . وعند ذلك قرر الرئيس ، بموجب المادة ٣٢ من النظام الداخلي المؤقت ، وجوب الاقتراع على مشروع القرار في مجموعه .

٣٦٦ — وقال ممثل باكستان ان مشروع القرار لا يعالج المشكلة الاساسية المسببة للنزاع . واضاف انه ليس ثمة من سبيل لحل الخلافات القائمة بين الهند وباكستان حلا عادلا مشرفا غير اجراء استفتاء في جامو وكشمير .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار الهولندي : في الجلسة ١٢٤٢ المعقودة في ٢٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، اعتمد مشروع القرار (S/6694) بأغلبية ١٠ أصوات مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (الاردن) (القرار ٢١١ (١٩٦٥)) .

٣٦٧ — وتكلم ممثل الاردن ، فأوضح انه لم يقترع على مشروع القرار لانه يرى ان ما تقتضيه الحالة الآن هو ان يؤكد مجلس الامن من جديد قراره المتخذ في ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٤٨ وقراري لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان المتخذين في ١٣ آب (اغسطس) ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ . واضاف ان على المجلس ان يطلب الى الطرفين الدخول في محادثات سلمية على اساس هذه القرارات في غضون فترة معقولة من الزمن .

٣٦٨ — وتكلم ممثل ماليزيا ، فقال انه اقترع بتأييد مشروع القرار بالرغم من تحفظاته بشأن الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرة ٤ من المنطوق ، لانه يشارك بقية اعضاء المجلس حرصهم على وجوب تأمين وقف اطلاق النار في اسرع وقت ممكن .

٣٦٩ — وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان القرار الذي اتخذه مجلس الامن الآن هام لسببين ، اولهما انه يطلب وقف اطلاق النار ، وثانيهما انه يؤكد من جديد اهتمام المجلس بالمشكلة السياسية الكامنة وراء النزاع . واضاف ان من الاهمية بمكان ان يظهر المجلس التجرد في المرحلة الحاضرة ويدرك وجوب القيام ، فورانتهاء القتال ، ببذل جهد صادق جديد في سبيل ايجاد تسوية سياسية صحيحة .

Digitized by UNOG Library

٣٧٠ — وتكلم ممثل ساحل العاج ، فقال انه اقترع بتأييد مشروع القرار لانه يرى انه ينبغي عدم تفويت اية فرصة للتشجيع الدولي من اجل السلام .

٣٧١ — وتكلم الرئيس ، فقال انه يرى ان القرار الذى اتخذه المجلس الآن يتصف بالاتزان ، من حيث انه يتطرق الى كل من المشكلة المباشرة ، وهي اقرار السلم ، والى واقع وجود مشاكل اساسية تقتضي النظر . ثم تكلم بوصفه ممثلا للولايات المتحدة ، فدعا شعبي الهند وباكستان الى تفهم وتأييد زعمائهما في امتحان المجلس هذا لمزاياهم كرجال دولة ، وقال ان الامم المتحدة لا تنجح في معالجة مشاكل العالم ونزاعاته الا بمقدار استخدام الدول الاعضاء لها في النهوض بمصلحة السلم .

الفرع الثالث

تقارير الامين العام والنظر في المسألة في الجلستين ١٢٤٤ و ١٢٤٥ (٢٢ و ٢٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥)

٣٧٢ — اورد الامين العام ، في تقرير مؤرخ في ٢١ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ (S/6699) ، بيانا عن التدابير التي اتخذها لإعمال قرار مجلس الامن ٢١١ (١٩٦٥) . فقال ان القرار قد احيل الى الحكومتين ، وانه ورد من رئيس الوزراء شاستري رد يفيد ان الهند مستعدة للامر بوقف اطلاق النار ووقف الاعمال العدائية دون شرط احال اعلامها بموافقة باكستان على القيام بمثل ذلك . واشار الامين العام الى انه لم يرد بعد اى جواب من باكستان ، ولكن من المنتظر ان يحضر وزير خارجية باكستان معه ، لدى قدومه الى نيويورك ، رسالة تتعلق بالقرار .

٣٧٣ — كذلك اعلم الامين العام المجلس ان الاشراف على وقف اطلاق النار على امتداد خط يزيد طوله على الف ميل يستلزم في البداية فريقا مؤلفا من ١٠٠ مراقب عسكرى على الاقل مع ما يلزمهم من الموظفين والمعدات ، وان النفقات التقديرية لذلك لمدة ثلاثة اشهر تبلغ ١٦٤٥٠٠٠ دولار . واضاف ان الترتيبات قد اتخذت كتدبير الملاكات اللازمة وتوفير وسائل النقل والمعدات .

٣٧٤ — وقدم الامين العام تقريرا اضافيا (S/6699/Add.3) مؤرخا في ٢٣ ايلول (سبتمبر)، ذكر فيه انه قرر تنظيم بعثة المراقبة التابعة للامم المتحدة في الهند وباكستان ، وذلك للاشراف على وقف اطلاق النار والانسحابات على امتداد الحدود الفاصلة بين الهند وباكستان ، على ان تكون هذه البعثة منظمة مستقلة عن فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان الذى يقوم بمهمة مماثلة على امتداد خط وقف اطلاق النار في كشمير . واضاف انه بالرغم من ان الهيئتين تمثلان كيانين مستقلين ، فسيجرى تنسيقهما تنسيقا وثيقا من الناحيتين الادارية

Digitized by UNOG Library

والتنفيذية . وافاد الامين العام في ٢٤ ايلول (سبتمبر) (S/6699/Add.4) انه عين الميجر جنرال ب . ف . مكدونالد الكندى رئيسا لبعثة المراقبة .

٣٧٥ — وفي ٢٢ ايلول (سبتمبر) ، تكلم وزير خارجية باكستان في جلسة المجلس ١٢٤٤ ، فاعلن انه بالرغم من ان باكستان لا تعتبر قرار مجلس الامن ٢١١ (١٩٦٥) مرضيا ، فقد صدرت الاوامر بوقف اطلاق النار . وقال ان هذا التدبير قد اتخذ خدمة لمصلحة السلم ، وتمكينا للمجلس من وضع اجراء ينفذ تلقائيا ويؤدى الى تسوية السبب الجذرى للنزاع . واستدرك قائلا ان وقف الاعمال العدائية لا يكفي ، وان على مجلس الامن ان ينصرف الآن الى معالجة لب المشكلة . واضاف انه اذا لم يستخدم المجلس ، خلال مهلة محددة ، كامل نفوذه ومسئوليته المعنوية في سبيل ايجاد تسوية عادلة مشرفة لنزاع كشمير ، فستضطر باكستان الى ترك الامم المتحدة .

٣٧٦ — وتكلم ممثل الهند ، فقال انه ينبغي ان يصير اعلام حكومته في غضون مدة معقولة من الزمن بموافقة باكستان على الامر بوقف اطلاق النار ، وطالب بتحديد موعد جديد لذلك .

٣٧٧ — وتكلم الرئيس بأسم مجلس الامن ، فرحب بقبول الطرفين لوقف اطلاق النار وناشدهما إعماله في اسرع وقت ممكن ، وعلى كل حال في موعد لا يتجاوز الساعة ٢٢ ، حسب توقيت غرينتش ، من يوم ٢٢ ايلول (سبتمبر) .

٣٧٨ — وفي الجلسة ١٢٤٥ المعقودة في ٢٧ ايلول (سبتمبر) ، عرضت على المجلس تقارير من الامين العام (S/6710 و Add.1 و Add. 2) ، تقول ان الحالة العسكرية في جميع انحاء منطقة النزاع لا تزال مائعة ، وان الطرفين قدما شكاوى عديدة يدعيان فيها حصول انتهاكات لوقف اطلاق النار ، وان مراقبي الامم المتحدة افادوا ان الحالة ازدادت تدهورا في قطاع لاهور بأسره ، وانهم يتلقون من كل من الطرفين " باستمرار " شكاوى تنسب الى الطرف الآخر احتلال مواقع في غير جانبه من الخط .

٣٧٩ — وفيما يتعلق باحكام الانسحاب الواردة في قرار المجلس ، طلب الامين العام في رسالتيه المؤرختين في ٢٠ و ٢٣ ايلول (سبتمبر) ان تقدم الحكومتان خطة وجدولا زمنيا لتنفيذ الانسحاب . اما كبير المراقبين العسكريين فقد كان على اتصال مع القيادتين المعنيتين .

٣٨٠ — وتلا الرئيس على المجلس نص مشروع قرار قال انه يعبر عن اجماع اعضاء المجلس كما يتبين من مشاوراته معهم ، وفيما يلي نصه :

" ان مجلس الامن ،

" اذ يلاحظ تقارير الامين العام (S/6710 و Add.1 و Add. 2) ،

Digitized by UNOG Library

" واذ يؤكد من جديد قراراته ٢٠٩ (١٩٦٥) المتخذ في ٤ ايلول (سبتمبر) ، و ٢١٠ (١٩٦٥) المتخذ في ٦ ايلول (سبتمبر) ، و ٢١١ (١٩٦٥) المتخذ في ٢٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ،

" واذ يعرب عن شديد قلقه لعدم مراعاة وقف اطلاق النار الذى قبلت به حكومتا الهند وباكستان دون قيد او شرط ،

" واذ تشير الى ان طلب وقف اطلاق النار الوارد في قرارات المجلس قد وافق عليه المجلس بالاجماع وقبلت به كل من حكومتي الهند وباكستان ،

" يطلب الى الطرفين التعجيل في الوفاء بتعهداتهما للمجلس بمراعاة وقف اطلاق النار ، كما يلتمس منهما سحب جميع القوات المسلحة دون تأخير بوصف ذلك من الخطوات اللازمة في سبيل التنفيذ التام للقرار ٢١١ (١٩٦٥) . "

٣٨١ — واشار الرئيس الى ان ممثل الاردن لا يزال يتمسك بالتحفظ الذى ابداه بشأن قرار مجلس الأمن ٢١١ (١٩٦٥) عند اتخاذه في ٢٠ ايلول (سبتمبر) .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار الذى تلاه الرئيس : في الجلسة ١٢٤٥ المعقودة في ٢٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، اعتمد مشروع القرار دون اعتراض (القرار ٢١٤ (١٩٦٥)) .

٣٨٢ — وتكلم ممثل الهند ، فقال انه كان ينبغي ، من باب العدل والانصاف ، ان يوجه القرار الذى اتخذه مجلس الامن قبيل ذلك الى باكستان وحدها ، اذ بينما اعربت الهند في كل مرحلة من المراحل عن استعدادها للقبول بوقف اطلاق النار دون قيد او شرط ، نرى ان باكستان عارضته منذ البداية . واضاف ان الوثائق المعروضة على مجلس الامن فضلا عن بيانات ممثل باكستان تثبت بشكل قاطع ان باكستان هي التي اثارت الاضطرابات الراهنة في آب (اغسطس) ١٩٦٥ بقصد خلق نزاع مسلح مع الهند والاستمرار فيه لغرض تسوية ما تسميه بـ " مسألة كشمير " بشروطها هي ؛ وهكذا يتضح ان باكستان لم تقبل بوقف اطلاق النار دون قيد او شرط بل وليس في نيتها مراعاته . واضاف قائلا ان المشكلة المعروضة على المجلس واضحة ، ولا جدوى من بحث اية خطوات ممكنة تالية حتى ترغم باكستان على الامتثال لطلب وقف اطلاق النار الذى وجهه المجلس . وقال ان على المجلس ان يحيط علما بهذا الواقع وان يقصر اهتمامه في الدرجة الاولى على تأمين تلبية باكستان لطلب وقف اطلاق النار .

٣٨٣ — وتكلم ممثل باكستان ، فاشار الى ان الهند هي التي طلبت تأخير الموعد النهائي الذى حدده المجلس لوقف اطلاق النار في قراره ٢١١ ، وكان لها ما ارادت . واضاف انه بدأ يتضح الآن ان الهند ارادت ذلك التأخير ليتسنى لها في تلك الفترة تغيير الحالة العسكرية على وجه يخدم مصلحتها ، حيث انها استغلت تأخير الموعد للاضطلاع بعملية هجومية ضد باكستان ،

Digitized by UNOG Library

وبذلك كانت ، كما اوضحت تقارير مراقبي الامم المتحدة (S/6710 و Add.1 و Add.2) هي المسئولة عن انتهاكات وقف اطلاق النار التي حصلت فيما بعد . ومضى يقول ان من المهم جدا ان يتخذ المجلس التدابير الفورية الفعالة لوقف ما ترتكبه الهند من انتهاكات لوقف اطلاق النار ، وانه اذا لم يتم فورا وقف الاقتحامات الهندية للمواقع الباكستانية فستتدهور الحالة سريعا وتفلت من اليد . وبين ان باكستان ترى ان الهند تتعمد ارتكاب هذه الحوادث والانتهاكات لاحباط الجهود التي يبذلها المجلس لايجاد حل مشرف دائم لمشكلة كشمير ؛ ولذلك يتحتم القيام في اسرع وقت ممكن بوضع اجراء ينفذ تلقائيا لتسوية النزاع ، فقد دلت الاحداث على ان تنفيذ الفقرة ١ من القرار ٢١١ (١٩٦٥) لا يكفي ، وان مما له اهمية عاجلة قصوى ان يبادر المجلس الى اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الفقرة ٤ من ذلك القرار واحلال السلم الدائم في شبه القارة .

٣٨٤ — وورد رد كل من باكستان والهند على رسالة الامين العام المتعلقة بالانسحاب في ٢٦ و ٢٨ ايلول (سبتمبر) على التوالي . فذكر ممثل باكستان الدائم (S/6715) أنه لا يمكن اجراء اى انسحاب مالم تتفق القيادتان على برنامج للانسحاب يكون مقبولا من الطرفين . واضاف قائلا انه من الصعب وضع مثل هذا البرنامج دون ان يقترن ذلك باتخاذ التدابير اللازمة للوصول الى تسوية سياسية مشرّفة . اما الرد الهندى (S/6720) فقد اكد على انه ينبغي ان تشمل الانسحابات القوات الباكستانية النظامية فضلا عن الرجال المسلحين الذين لا يلبسون الزى العسكرى . واضاف ان الحكومة الهندية تقترح ان يرسل الامين العام ممثليه لبحث المسألة مع الحكومتين وللمساعدة على وضع خطة منسقة .

٣٨٥ — وفي ٤ تشرين الاول (اكتوبر) ، قدم الامين العام الى المجلس تقريرا (S/6699/Add. 7) عن التعليمات الصادرة الى رئيس بعثة الامم المتحدة للمراقبة . فقال ان تلك التعليمات حددت المهمة الاساسية لبعثة المراقبة بالمراقبة والاعلام بما يلزم عن منطقة النزاع خارج كشمير وخارج خط وقف اطلاق النار في كشمير . وقد طلب الى المراقبين الموجودين محليا ان يفعلوا كل ما في وسعهم في حدود المعقول لاقناع القادة المحليين باقرار وقف اطلاق النار في حالة وقوع حوادث اطلاق النار ، بيد انهم لم يخولوا سلطة الامر بالكف عن اطلاق النار . وذكر الامين العام انه ، رغبة منه في تأمين التعاون والتنسيق الوثيقين بين فريق المراقبين العسكريين وبعثة المراقبة ، طلب الى رئيس بعثة المراقبة ان يحتفظ بأوثق الصلات مع الجنرال نيمو الذى سيمارس وظيفة الاشراف العام على العمليتين نظرا الى خبرته الطويلة بالمنطقة .

Digitized by UNOG Library

الفرع الرابع

تقارير الامين العـــام
والنـظر في المسألة في الجلسات ١٢٤٧ —١٢٤٩
(٢٥ — ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥)

٣٨٦ — عقد مجلس الامن في اواخر شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ ثلاث جلسات اخرى للنظر في المسألة الهندية — الباكستانية . واصدر الامين العام خلال تلك الفترة سلسلة من التقارير عن مراعاة وقف اطلاق النار (S/6710/Add. 3-5) تشير الى انتهاكات عديدة ثبت وقوعها ، وترى انه لابد من اعتبار حالة وقف اطلاق النار في خطر . ومضى قائلا ان القتال ما زال حامي الوطيس في راجستان . وشرح الامين العام الجهود التي بذلها رئيس بعثة المراقبة في سبيل وقف القتال وذلك بتأمين عقد الاتفاقات اللازمة لاجراء التسويات التعبوية . كذلك اصدر الامين العام تقريرين (S/6719/Add. 2-3) عن الجهود التي بذلها لتأمين التزام النص المتعلق بالانسحاب في قرار مجلس الامن ٢١١ (١٩٦٥) ، وذكر فيهما ان انسحاب جميع القوات المسلحة المطلوب في القرار لم يتم ، وانه ليس ثمة ما يدل على احتمال تنفيذه سريعا مالم تبذل جهود جديدة . وفي ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ، ارسل الامين العام رسالتين الى رئيس وزراء الهند ورئيس باكستان ناشده ما فيهما من جديد اتخاذ التدابير المؤدية الى الانسحاب ، واشار الى امكانية تنسيق خطط الانسحاب بمساعدة مراقبي الامم المتحدة العسكريين او عن طريق ممثل يعينه الامين العام لهذا الغرض . وعمد الامين العام ، في ضوء الردين الباكستاني والهندي المؤرخين في ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ، الى الوصول رسالتين الى البلدين في ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) ، اعلمهما فيهما بأنه ينوى تعيين قائد قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة ، الميجر جنرال س . سارمنتو البرازيلي ، ممثلا له . وافاد ان الجنرال سارمنتو سيزور العاصمتين ويرتب امر الاجتماع بممثلي الطرفين ، سعيا الى الوصول الى اتفاق بشأن خطة وجدول زمني للانسحاب . وفي ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ ، تلقى الامين العام رسالة (S/6825) من رئيس باكستان يقبل فيها اقتراح تعيين ممثل لشئون الانسحاب .

٣٨٧ — وخلال هذه الفترة ، تلقى المجلس كذلك من الهند وباكستان عددا كبيرا من الرسائل يشكو كل منهما فيها خرق الطرف الآخر لوقف اطلاق النار .

٣٨٨ — وارسلت باكستان رسالة مؤرخة في ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) (S/ 6821) طلبت فيها عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن للنظر في الحالة الخطيرة السريعة التردي الناشئة عن انهيار وقف اطلاق النار انهيارا يكاد يكون تاما واغفال الهند الكلي لنص وروح قرار المجلس المتخذ في ٢٠ ايلول (سبتمبر) ، والنظر كذلك في التقارير المتعلقة بحملة ابادة الاجناس التي تشنها السلطات الهندية في كشمير .

Digitized by UNOG Library

٣٨٩ — وارسلت الهند رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) (S/6823) ذكرت فيها انها مستعدة للاشتراك في بحث المجلس للمسائل المتعلقة بكل من وقف اطلاق النار وانسحاب القوات المسلحة المطلوبين في قرار المجلس ٢١١ (١٩٦٥) ؛ ولكن لما كانت ولاية جامو وكشمير جزءا من الاجزاء المكونة للاتحاد الهندى ، فان محاولة باكستان حمل المجلس على بحث ما يسمى " التطورات السياسية الخطيرة " داخل تلك الولاية تعتبر تدخلا صارخا في شئون الهند الداخلية ، وان الهند لا يسعها الاشتراك في بحث كهذا في المجلس .

٣٩٠ — وعقد المجلس جلسته ١٢٤٧ في ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ، واشترك ممثلا الهند وباكستان فيها دون ان يكون لهما حق الاقتراع .

٣٩١ — وتكلم ممثل باكستان ، فقال انه بالرغم من انقضاء شهر تقريبا على اتخاذ قرار المجلس الاخير ، فما زال وقف اطلاق النار مقلقلا ولم يبدأ بعد التفاوض بشأن سحب القوات وتسوية المشكلة السياسية لكشمير . واضاف ان الهند قد ضربت عرض الحائط باتفاق وقف اطلاق النار وذلك بتنفيذ خطة مدبرة محكمة للاستيلاء عنوة على اوسع اقليم ممكن ، كما حاولت تحسين مركزها العسكرى باحتلال مناطق اخفقت في الاستيلاء عليها اثناء الحرب . واردف قائلا ان الهند اقامت ، بالاضافة الى ذلك ، حكم ارهاب ضد حركة المقاومة في الجزء المحتل من جامو وكشمير — وهي حركة تعم سكان المنطقة قاطبة — كما انها تخرق اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة اسرى الحرب . وبين انه يمكن التحقق من صحة هذه الاتهامات بزيارة يقوم بها اى مراقب محايد لأى جزء من المنطقة التي تحتلها الهند من جامو وكشمير ؛ وذكر انه يود ان يكرر رسميا طلب حكومته ايفاد لجنة تحقيق تابعة لمجلس الامن او ايفاد الامين العام للامم المتحدة ، دون اى تأخير ، في زيارة لولاية جامو وكشمير للاطلاع الشخصي على ما يجرى هنالك ، واعلام المجلس بالوقائع ، واقتراح التدابير السريعة الفعالة لانهاء تلك الحالة التي لا تطاق .

٣٩٢ — ومضى ممثل باكستان يقول ان ما يجرى في الجزء الذى تحتله الهند من ولاية جامو وكشمير يجعل الحاجة الى اتخاذ التدابير السريعة لتسوية المشكلة الاساسية امس من اى وقت مضى . واضاف انه ينبغي الا يسمح للهند بأن تكرر مناوراتها السابقة وان تؤخر من جديد تنفيذ قرارات مجلس الامن . واشار الى ان مجلس الامن قد تعهد لسكان كشمير بالا يوضعوا تحت سيادة يفرضها عليهم اى جيش من جيوش الاحتلال ، وانه ينبغي ان يكون له القوة الكافية للوفاء بذلك التعهد . واختتم كلامه قائلا ان باكستان توقفت عن القتال حقنا للدماء ودرءا لخطر توسع رقعة النزاع ؛ الا انه لا يجوز ان ينتظر منها التزام جانب الاعتدال الى ما لا نهاية ازاء النوايا العدوانية الثابتة التي تظهرها الهند .

٣٩٣ — واثناء ادلاء الممثل الباكستاني بالبيان الوارد اعلاه ، طلب ممثل الهند الكلام ، وقال ان ممثل باكستان يتحدث عن مسائل تقع حصرا في نطاق الولاية الداخلية للهند ولا تتصل

Digitized by UNOG Library

بموضوع المناقشة . وبين ان الهند انما اشتركت في الجلسة على اساس واضح ، هو ان المسألتين الوحيدتين اللتين ستكونان موضوع البحث هما تثبيت وقف اطلاق النار والتدابير الجديدة الواجب اتخاذها لسحب القوات وجميع العناصر المسلحة ؛ ولكن بالنظر الى بيان ممثل باكستان ، فلم يعد امام الهند من سبيل سوى التوقف عن الاشتراك في المناقشة . وعند ذلك ترك ممثل الهند طاولة المجلس .

٣٩٤ — وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فأكد ضرورة تقوية وتدعيم وقف اطلاق النار واتخاذ الخطوة التالية اللازمة لتعزيز السلم بين الهند وباكستان . وقال ان من الضروري تأمين انسحاب القوات والعناصر المسلحة التابعة للطرفين بمزيد من السرعة الى المواقع التي كانت تحتلها قبل ٥ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ، وذلك وفقا لقرارات مجلس الامن . وتطرق الى مسألة تنفيذ هذه القرارات ، فقال ان التدابير التي اتخذها الامين العام بشأن مراقبي الامم المتحدة في الهند وباكستان لا تتفق مع احكام ميثاق الامم المتحدة التي لا تخول لسفير مجلس الامن سلطة البت في بعض المسائل المحددة المتعلقة بمراقبي الامم المتحدة ، كعددهم ووظائفهم وتمويلهم . واضاف ان على المجلس تعيين مدة محددة لا تتجاوز ثلاثة اشهر ، لوجود مراقبي الامم المتحدة في الهند وباكستان .

٣٩٥ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان حكومته لا تزال تؤيد كل التأييد قرارات المجلس بشأن المسألة الهندية الباكستانية وتحث بقوة على تنفيذها . واضاف ان حكومته ترى ان التدابير التي اتخذها الامين العام على سبيل تنفيذ تلك القرارات تتفق مع احكامها كل الاتفاق . واشار الى ان الامين العام قد اعلم المجلس تباعا بكل تدبير اتخذه ، وانه كان ثمة متسع من الوقت ، في اية مرحلة من مراحل تلك الفترة ، للتساؤل عما اذا كان الامين العام يتصرف تصرفا سليما ؛ ولكن لم يفعل ذلك احد . واردف قائلا ان حكومته ترفض كل الرفض الاشارة الى ان الامين العام تجاوز ولايته في تصرفاته او انه كان ينبغي له استشارة المجلس مقدما في تفاصيل التدابير التي اتخذها بموجب تلك الولاية .

٣٩٦ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال انه مقتنع بأن الامين العام تصرف دائما بما يتفق كل الاتفاق مع الولاية الصريحة التي منحه اياها مجلس الامن في قراراته الاربعة بشأن المسألة ، وانه يعتقد بأن ما فعله الامين العام بموجب هذه القرارات انما كان على سبيل الممارسة الصحيحة لمسؤولياته .

٣٩٧ — وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان وفده يرى ، دون الطعن في التدابير العاجلة التي قد يضطر الامين العام الى اتخاذها ، ان من شأن المجلس نفسه ان يبت ، لدى انشاء اية عملية لصيانة السلم ، في بعض المسائل المعينة ، كالخصائص الرئيسية للعملية وقيادتها ومدتها وتمويلها ، وان يقوم ، استنادا الى اقتراحات الامين العام ، بتعيين الحد الاقصى للنفقات التي يمكن ان تستلزمها مثل تلك العملية .

Digitized by UNOG Library

٣٩٨ — وفي الجلسة ١٢٤٨ المنعقدة في ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ، تكلم ممثل الاردن ، فأيد كافة الخطوات التي اتخذت لتنفيذ القرار ٢١١ المتخذ في ٢٠ ايلول (سبتمبر) ، كما اثنى على التقارير التي قدمها الامين العام . وقال ان القرار ٢١١ (١٩٦٥) كان يرمي الى تحقيق ثلاث نتائج : وقف اطلاق النار بصورة فعالة وسحب القوات الى المواقع السابقة ؛ واعادة خط وقف اطلاق النار في جامو وكشمير الى حالته السابقة ؛ واتخاذ التدابير اللازمة لايجاد تسوية سياسية للنزاع المتعلق بجامو وكشمير . واضاف ان هذه الاهداف لا تنفصل عن بعضها بعضا ، لانه لا يمكن للنزاع ان يستمر دون اراقة المزيد من الدماء ودون المجازفة بتوسيع النزاع الى حد لا يمكن معه التحكم فيه . وبين انه متى اصبح وقف اطلاق النار نافذا ، تعين على المجلس وضع اجراء لايجاد تسوية سياسية عادلة متفقة مع القرارات المتخذة . وذكر ان ما هو اهم من هذا كله هو وجوب احترام قرارات الامم المتحدة السابقة التي تنص على الاعتراف لشعب ولاية جامو وكشمير بحق تقرير مصيره .

٣٩٩ — وبعد ان اشار الممثل الى ان بعض اعضاء المجلس ابدوا مؤخرا بعض الشكوك فيما يتعلق بنطاق سلطات الامين العام ، بين ان وفده يرى انه ينبغي تمكين الامين العام ، بحكم منصبه الذى يمثل هيئة من الهيئات الرئيسية للامم المتحدة ، من التصرف على النحو الصحيح الفعال ، حتى ولو اقتضى ذلك التوسع في تفسير الميثاق .

٤٠٠ — واعرب ممثل الاردن كذلك عن قلقه ازاء خطورة الاتهامات التي وجهتها باكستان في رسائلها الاخيرة والتي وردت على لسان ممثلها في المجلس . وقال انه يمكن الايعاز الى ممثل الامين العام ، الذى سبق ان ارسل الى منطقة النزاع ، بالتحقيق في هذه الاتجاهات والتثبت من الوقائع ؛ او ربما ود الامين العام نفسه ان ينظر في امر زيارة منطقة النزاع مرة أخرى . واضاف انه ربما ود المجلس كذلك انشاء لجنة خاصة لمساعدته على تقرير التدابير التي يمكن اتخاذها لايجاد تسوية عادلة مشرفة للنزاع المتعلق بجامو وكشمير .

٤٠١ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان المسائل الدستورية والمالية التي اثيرت في مناقشات المجلس التي دارت في ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) مسائل هامة ينبغي تسويتها بصورة مرضية ، بيد ان مهمة المجلس الفورية العاجلة التي ينبغي ان يركز كل جهوده عليها في الوقت الحاضر هي إعمال وقف اطلاق النار بين الهند وباكستان مع سحب جميع القوات المسلحة وذلك وفقا لما طلبه مجلس الامن . ورحب بالجهود التي بذلها الامين العام كما ايدها ، وقال ان وفده يرى ان الامين العام تصرف على الدوام بما يتفق كل الاتفاق مع الولاية الصريحة التي منحه اياها المجلس .

٤٠٢ — وتكلم ممثل ساحل العاج ، فقال ان على المجلس ان يسعى ، في مناقشاته الحالية ، الى ايجاد الجو الملائم لاستئناف المفاوضات بين الطرفين . واضاف انه اذا نجح

Digitized by UNOG Library

المجلس في إعمال وقف اطلاق النار ، وأيد التدابير التي اقترحها الامين العام لتأمين انسحاب القوات المسلحة ، ودعا الطرفين الى التعاون مع الامين العام ومع مراقبي الامم المتحدة لتحقيق تلك الغاية ، تسنى له ، بمعاونة الامين العام ، ايجاد الطرق اللازمة لتمكين الطرفين من الاهتداء الى حل سياسي .

٤٠٣ — ومضى يقول انه لا يرى ان الامين العام تجاوز في التدابير التي اتخذها حتى الآن لتنفيذ قرارات المجلس الولاية التي منحه اياها المجلس .

٤٠٤ — وفي الجلسة ١٢٤٩ المنعقدة في ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) ، تكلم ممثل فرنسا ، فقال انه يرى ان من المفيد ، في الظروف الراهنة ، ان يوجه المجلس الى الهند وباكستان نداء اخيرا يدعوهما فيه الى تنفيذ قرارات المجلس تنفيذا تاما . كذلك رأى انه يمكن وضع خطة للانسحاب اذا اقتنع الطرفان بضرورة التوفيق وادرك المجلس ان مهمته هي النظر في ماهية التدابير التي يمكن اتخاذها للمساعدة على ايجاد تسوية للمشكلة السياسية الكامنة وراء النزاع .

٤٠٥ — وتكلم ممثل الصين ، فأيد اقتراح الامين العام بشأن وضع خطة وجدول زمني مشتركين لانسحاب القوات المسلحة ، وقال انه لا يرى أن الامين العام تجاوز سلطته في التدابير التي اتخذها لإعمال قرارات المجلس .

٤٠٦ — وتكلم ممثل ماليزيا ، فقال ان الأمر الوحيد الذى ينبغي ان يعنى به المجلس فورا هو تعزيز وقف اطلاق النار وتنفيذ التدابير التي يلزم اتخاذها لتأمين سحب القوات والعناصر المسلحة . وايد الممثل التدابير التي اتخذها الامين العام ، قائلا انه يرى انه ادى ما اسنده المجلس اليه من الواجبات باجتهاد وكفاءة دون ان ينقص او يزيد منها شيئا ، كما كان يحلم المجلس بنشاطاته يوميا على وجه التقريب .

٤٠٧ — وارسلت الهند رسائل مؤرخة في ٢٦ و ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) (S/6833 وS/6835 وS/6836) ، اعلنت فيها انها ستستمر في عدم اشتراكها في مناقشات المجلس ، كما علقت على البيان الذى ادلى به ممثل باكستان في ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) . فذكرت ان الهند قد لاحظت مع الاسف العميق بعض التصريحات التي ادلى بها ممثل باكستان في مجلس الامن ، وانها تعتبرها تحقيرا لمجلس الامن واهانة لشعب الهند . واضافت ان حكومة الهند ستواصل تعاونها التام مع الامم المتحدة في الجهود التي تبذلها لتدعيم وقف اطلاق النار ووضع الخطط لسحب جميع العناصر المسلحة ؛ بيد ان المحاولات التي تقوم بها باكستان للزحف الى الامام بالرغم من وقف اطلاق النار ، والاستعدادات التي تتخذها لارسال الآلاف من المتسللين الجدد الى ولاية جامو وكشمير الهندية ، والجهود التي تبذلها لتحسين مواقعها التعبوية تهيئوا لـ " الجولة الثانية " التي يهدد بها وزير خارجيتها — كل تلك النشاطات تقف حجر عثرة في سبيل تدعيم وقف اطلاق النار .

Digitized by UNOG Library

٤٠٨ — وارسلت باكستان رسالتين مؤرختين في ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) و ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) (S/6845 و S/6865)، ذكرت فيهما انه لا اساس لادعاء الهند بأن التطورات الحاصلة في ولاية جامو وكشمير تدخل في نطاق الولاية القومية للحكومة الهندية ، وذلك لان جامو وكشمير اقليم متنازع عليه وليس جزءا من الاجزاء المكونة للهند ، ولأن كلا طرفي النزاع قبلا باختصاص مجلس الامن في المسألة عندما وافقا ، في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ ، على ترك امر البت في مصير ولاية جامو وكشمير لاستفتاء يجرى برعاية الامم المتحدة . واضافت ان الهند ترمي ولا شك ، برفضها الاشتراك في مناقشات المجلس على اساس هذه الحجة الموهمة الباطلة ، الى منع اى بحث جديد في المجلس للحالة القائمة في جامو وكشمير ، والى السماح لها بأن تواصل آمنة حملة الاضطهاد التي تشنها في الجزء المحتل من جامو وكشمير . واختتم كلامه قائلا ان هذا الرفض هو بمثابة دليل قاطع على تعنت الهند .

الفرع الخامس

النظر في المسألة

في الجلسة ١٢٥١ (٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥)

٤٠٩ — استأنف مجلس الامن النظر في المسألة الهندية — الباكستانية في الجلسة ١٢٥١ التي عقدها في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ . وقد عرض عليه مشروع قرار (S/6876) اشتركت في اقتراحه الاوروغواى وبوليفيا وساحل العاج وماليزيا وهولندا ، وفيما يلي نصه :

" ان مجلس الامن ،

" اذ يأسف للتأخر في التحقيق التام لوقف اطلاق النار وقفا كاملا فعالا ولسحب العناصر المسلحة سريعا الى المواقع التي كانت تحتلها قبل ٥ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ، وذلك وفقا لما طلبه في قراراته ٢٠٩ (١٩٦٥) المتخذ في ٤ ايلول (سبتمبر) ، و ٢١٠ (١٩٦٥) المتخذ في ٦ ايلول (سبتمبر) ، و ٢١١ (١٩٦٥) المتخذ في ٢٠ ايلول (سبتمبر) ، و ٢١٤ (١٩٦٥) المتخذ في ٢٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ،

" ١ — يؤكد من جديد قراره ٢١١ (١٩٦٥) بجميع اجزائه ؛

" ٢ — ويلتمس من حكومتي الهند وباكستان التعاون في سبيل التنفيذ التام للفقرة ١ من القرار ٢١١ (١٩٦٥) ؛ ويطلب اليهما الايعاز الى قواتهما المسلحة بالتعاون مع الامم المتحدة ووقف جميع النشاطات العسكرية ؛ ويلح على انهاء انتهاكات وقف اطلاق النار ؛

Digitized by UNOG Library

" ٣ــ ويطلب التنفيذ العاجل غير المشروط للاقتراح الذى سبق لحكومتي الهند وباكستان ان وافقتا عليه مبدئيا والذى يدعو الى عقد اجتماع بين ممثليهما وممثل مختص للامين العام يعينه دون تأخير بعد التشاور مع الطرفين ، وذلك لوضع خطة وجدول زمني مشتركين لانسحاب قوات الطرفين ؛ ويحث على عقد هذا الاجتماع في اسرع وقت ممكن وعلى تضمين الخطة مهلة محددة لتنفيذها ؛ ويلتمس من الامين العام اعلامه عن التقدم المحرز في هذا الشأن في غضون ثلاثة اسابيع من اتخاذ هذا القرار ؛

" ٤ــ ويلتمس من الامين العام ان يقدم لنظره ، وفي اسرع وقت ممكن ، تقريرا عن التزام هذا القرار . "

٤١٠ ــ وتكلم ممثل هولندا في معرض تقديم مشروع القرار ، فقال ان النداء الذى وجهه المجلس اربع مرات الى كلا الطرفين لتحقيق وقف اطلاق النار وسحب قواتهما المسلحة لم يلق سوى استجابة جزئية . واضاف انه بالرغم من ان الهند وباكستان كلتيهما اعربتا عن استعدادهما لقبول وقف الاعمال العدائية ، وبالرغم من ان وقف اطلاق النار اصبح نافذا منذ اكثر من ستة اسابيع ، فانه يتضح من تقارير الامين العام عن مراعاة وقف اطلاق النار ان بقاءه معرض لخطر دائم . ومضى يقول ان بلده يساوره القلق الشديد للانباء الصحفية الواردة من كشمير عن كبت حرية التعبير عن الآراء السياسية وعن الفظاعات التي يقال انها ترتكب في المنطقة ، بيد انه يرى ان العلاج لا يكون في شجب تلك الاعمال او في التحقيق في امثلة معينة منها ، بل بازالة الظروف التي ادت الى ارتكابها . وقال انه ينبغي للمجلس ، بناء على ذلك ، ان يحصر اهتمامه في عناصر قراره الثلاثة ، وهي : وقف اطلاق النار ، وسحب القوات ، ومعالجة المشكلة السياسية الكامنة وراء النزاع . وبين ان هذه العناصر الثلاثة وثيقة الترابط فيما بينها ، ولكن يتعذر تحقيقها كلها دفعة واحدة ؛ ولذلك ينبغي تحقيقها على مراحل . واشار الى ان المرحلة الاولى تتمثل في وقف اطلاق النار ، وقد تحقق ، ولو انه لا يزال مقلقلا ؛ وسيبقى كذلك ما دامت هناك اعداد ضخمة من القوات المسلحة يواجه بعضها بعضا على مسافة قريبة . وقال انه يترتب على المجلس ، بناء على ذلك ، ان يحصر اهتمامه الآن في المرحلة الثانية ، اى سحب القوات المسلحة . واردف قائلا ان مشروع القرار يرمي الى الاشارة بعبارات صريحة محددة الى التدابير التي يلزم اتخاذها الآن لتنفيذ الانسحاب .

٤١١ ــ واستطرد ممثل هولندا قائلا ان وفده لا يرى عيبا في الطريقة التي ادى بها الامين العام المهمة العسيرة التي اسندها اليه المجلس ؛ الا انه يستصوب جدا ، سواء لاقرار السلم بين الهند وباكستان او لتيسير الاضطلاع بعمليات صيانة السلم في المستقبل ، ان يلتمس المجلس طريقة يعالج بها تلك المشكلة العملية ، مشكلة كيفية تأمين إعمال قراراته دون الاخلال بالقرارات المبدئية التي قد تتخذها الجمعية العامة في المستقبل ، من جهة ، وعلى نحو يكفل

Digitized by UNOG Library

لها تأييد اعضائه الاجماعي ، من جهة اخرى . وقال ان وفده يوصي بطريقة وسط تستند الى ثلاثة مبادئ : اولا ، ان يكون للمجلس دوما حق تفسير قراراته ، وان يصدر توجيهات عامة بشأن تنفيذها متى استصوب ذلك ؛ وثانيا ، ان يترك للجمعية العامة امر الموافقة النهائية على النواحي المالية ؛ وثالثا ، ان تتوفر للامين العام حرية التصرف الكافية لتنفيذ القرارات فلا يضطر الى التماس الأذن من المجلس في كل خطوة يقدم عليها . وقال ان نظاما عمليا يقوم على هذه المبادئ الثلاثة معناه ان على الامين العام ان يستمر في الاعلام بصورة رسمية منتظمة عن التدابير التي يتخذها ، وكذلك انه ربما كان من المفيد ان يتشاور مع اعضاء المجلس بصورة غير رسمية في المستقبل ، اكثر مما كان يفعل حتى الآن ، عن الخطوات المزمع اتخاذها . واضاف ان ذلك النظام يعني ايضا انه يترتب على الامين العام القيام ، في اسرع وقت ممكن بعد اتخاذ مجلس الامن لقرار من هذا النوع ، بوضع تقدير للنفقات التي يستلزمها ، وذلك لكي يتسنى لمجلس الامن اصدار التوجيهات اللازمة عن مستوى النفقات ، على ان تترك للجمعية العامة مسألة الموافقة النهائية عليها وعلى توزيعها .

٤١٢ — وتكلم ممثل الاورغواى ، فقال انه يشارك اعضاء المجلس اهتمامهم الاجماعي بأن يصار الى وقف اطلاق النار وقفا تاما واحترام الخط الذى كانت ترابط عنده قوات الطرفين في ٥ آب (اغسطس) ١٩٦٥ . وايد القرارات التي اتخذها الامين العام ، وقال انه بالنظر الى اجماع الرأى على وجوب تسهيل تنفيذ اقتراحات الامين العام وتمويل تنفيذها لمدة معقولة من الزمن ، فانه لا يرى اى مانع من السير في هذا الاتجاه طالما اعلم الامين العام المجلس بما يلزم عن الخطوات الجديدة التي ينوى اتخاذها .

٤١٣ — ومضى يقول ان الاتهامات الخطيرة التي وجهتها باكستان فيما يتعلق بالحالة القائمة في جامو وكشمير يمكن ان ينظر فيها الرئيس او لجنة ثلاثية خاصة تابعة للمجلس . واشار الى ان قرار المجلس المتخذ في ٢٠ ايلول (سبتمبر) ينص ضمنا على الالتزام بثلاثة امور : وقف اطلاق النار ، وسحب القوات والعناصر المسلحة ، وبحث التدابير التي يمكن اتخاذها للمساعدة على حل المشكلة الموضوعية . واختتم كلامه قائلا انه لا يمكن للمجلس التهرب من واجب العمل على ايجاد حل للنزاع يهدد السلم العالمي .

٤١٤ — وتكلم الرئيس بوصفه ممثل بوليفيا ، فأيد مشروع القرار واعرب عن موافقته على التدابير التي اتخذها الامين العام .

٤١٥ — وتكلم ممثل فرنسا ، فأيد مشروع القرار بشرط مراعاة التحفظات الواردة في الملاحظات التي ابداها في جلسة المجلس ١٢٤٧ بشأن المبادئ التي ينبغي للمجلس ان يسترشد بها في تنفيذ قراراته .

Digitized by UNOG Library

٤١٦ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة فقال ، في معرض تأييده لمشروع القرار ، ان تأكيد مشروع القرار على الانسحاب ، الذى يعتبر امسّ حاجات الساعة لا يخل بتوازن القرار الذى اتخذه المجلس في ٢٠ ايلول (سبتمبر) والتزم فيه بالنظر في التدابير التي يمكن اتخاذها للمساعدة على ايجاد تسوية للمشكلة السياسية الكامنة وراء النزاع .

٤١٧ — وتكلم ممثل الاردن ، فقال انه يتعذر عليه تأييد مشروع القرار ، لأن الانسحاب وحل المشكلة الاساسية ما هما الا وجهان لمشكلة واحدة ؛ وفي الاصرار على احدهما دون التأكيد على الآخر منافاة للروح الواقعية .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار الخماسي : في الجلسة ١٢٥١ المعقودة في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، اعتمد مشروع القرار (S/6876) بأغلبية ٩ اصوات مقابل لا شيء وامتناع عضوين عن الاقتراع (الاتحاد السوفياتي والاردن) (القرار ٢١٥ (١٩٦٥)).

٤١٨ — واثر الاقتراع ، تكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فقال ان المهمة الرئيسية التي ينبغي القيام بها في الوقت الحاضر هي تأمين التزام الاحكام المتعلقة بوقف اطلاق النار وسحب القوات والعناصر المسلحة التابعة للطرفين بأسرع ما يمكن الى المواقع التي كانت تحتلها حتى ٥ آب (اغسطس) ١٩٦٥ . وقال ان الوفد السوفياتي لا يزال متمسكا بهذا الموقف لاتفاقه مع مصالح شعبي الهند وباكستان ولانه يخدم قضية السلم .

٤١٩ — ومضى يقول انه بالرغم من ان الوفد السوفياتي قد بين لمجلس الامن ، في جلسته ١٢٤٧ ، ان التدابير التي اتخذها الامين العام فيما يتعلق بمسألة مراقبي الامم المتحدة في الهند وباكستان عقب اتخاذ المجلس لقراري ٦ و ٢٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، تتنافى مع الاحكام الاساسية لميثاق الامم المتحدة ، فانه يود الآن ان يبرز انه لم يجر انهاء تلك الحالة الشاذة ولا تصحيح ذلك التصرف الخاطيء . واستطرد يقول ان مثل هذه المسائل المحددة الهامة المتعلقة بمراقبي الامم المتحدة العسكريين لا تزال تعالج بمعزل عن مجلس الامن ، بينما ينص ميثاق الامم المتحدة في احكامه الاساسية على ان لمجلس الامن وحده اختصاص اتخاذ القرارات اللازمة في كل المسائل المحددة المتصلة بمراقبي الامم المتحدة العسكريين . وقال ان القرار الذى اعتمد الآن يتجاهل هذه الاعتبارات المبدئية التي بينها الوفد السوفياتي ، والقائمة على اساس الميثاق ، ولذلك فان الاتحاد السوفياتي لم يتمكن من تأييد القرار . واختتم كلامه قائلا انه اذا تم البت في المستقبل في مسائل محددة تتعلق بمراقبي الامم المتحدة ، في الهند وباكستان بمعزل عن مجلس الامن وبطريقة تخالف الميثاق ، فان الوفد السوفياتي يحتفظ بحق استخلاص النتائج اللازمة وتعديل موقفه وفقا لذلك .

Digitized by UNOG Library

الفرع السادس

التقارير والرسائل الـــواردة
حتى ٣١ كانون الاول (ديســـمبر) ١٩٦٥

٤٢٠ — قدم الامين العام ، بعد الجلسة التي عقدها المجلس في ٥ تشرين الثانـــي (نوفمبر) ، عددا من التقارير عن حالة مراعاة وقف اطلاق النار ، وعن الجهود التي بذلها لتنفيذ قرارات المجلس . ففي ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، افاد الامين العام (S/6719/Add. 4) انـــه بالنظر الى انشغال الجنرال سارمنتو ، فانه عين البريغادير — جنرال توليو مارامبيو الشيلي ممثلا له ، وكلفه بالاجتماع مع ممثلي الهند وباكستان لغرض وضع خطة وجدول زمني مشتركين للانســـحاب ، وذلك وفقا لما نص عليه قرار مجلس الامن ٢١٥ (١٩٦٥) المتخذ في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ . وقدم الامين العام تقريرا مؤرخا في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ (S/6699/Add.11) لفت فيه نظر المجلس الى ان فترة الاشهر الثلاثة الاولى من وقف اطلاق النار الذى طلبه مجلـــس الامن في ٢٠ ايلول (سبتمبر) ستنتهي في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) . واشار الامين العام الى انه بالرغم من احلال شيء من الهدوء على امتداد خط وقف اطلاق النار ، فان الحوادث مستمرة والتوتر بين الطرفين ما زال قائما في نقاط عديدة . واشار كذلك الى ان الهند وباكستان قـــد اعلمتاه برغبتهما في ان تواصل الامم المتحدة مهمة المراقبة بعد ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ . وبين الامين العام انه يزمع ، والظروف هذه ، مواصلة النشاطات التي اضطلعت بها الامم المتحدة وفقا لاحكام وقف اطلاق النار والانسحاب الواردة في قرارات مجلس الامن . وافاد ان ذلك يعنـــي الابقاء على بعثة المراقبة لمدة ثلاثة اشهر اخرى ، والاحتفاظ بالمراقبين الذين اضيفوا الى فريـــق المراقبين العسكريين حتى نهاية عام ١٩٦٦ على الارجح ، وتمديد بعثة الجنرال مارامبيـــو . وذكر ان النفقات اللازمة لبعثة المراقبة في عام ١٩٦٥ لا تزال تقدر بمبلـــغ ١٤٢٧٠٠٠ دولار ، بينما تقدر النفقات اللازمة لاستبقائها مدة ثلاثة اشهر اخرى بمبلغ ٨١٩٠٠٠ دولار ؛ اما نفقـــات تعزيز فريق المراقبين العسكريين فتقدر الآن بمبلغ ٨٣٠٠٠٠ دولار في عام ١٩٦٥ ، وبمبلـــغ ١٧٤٠٠٠٠ دولار في سنة ١٩٦٦ التقويمية . وقال انه اذا افترضنا ان الجمعية العامـــة ستقر الاعتمادات اللازمة لفريق المراقبين العسكريين ، فانه يمكن الاستمرار مؤقتا في مواجهـــة الالـــتزامات الماليـــة المعقـــودة لبعثـــة المراقبـــة وبعثـــة الجنـــرال مارابيـــو فـــي اطـــار احكـــام القـــرار الســـنوى الـــذى تتخـــذه الجمعيـــة العامة بشـــأن النفقات الطارئـــة الاستثنائية .

٤٢١ — وكان الامين العام قد انهى الى المجلس في تقرير سابق مؤرخ في ١٤ تشـــرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ (S/6699/Add.9) ان عشرا من الدول الاعضاء قدمت الى بعثة المراقبـــة ما مجموعه تسعون مراقبا ، وتلك الدول هي : اثيوبيا ، وايرلندا ، والبرازيل ، وبورما ، وسيـــلان ،

Digitized by UNOG Library

وفينيزويلا ، وكندا ، والنيبال ، ونيجيريا ، وهولندا . وذكر كذلك ان عدد افراد فريق المراقبين العسكريين كان قد ازداد ، في ١١ تشرين الاول (اكتوبر) الى ١٠٢ ، قدمتهم احدى عشرة دولة هي : استراليا ، والاوروغواى ، وايطاليا ، وبلجيكا ، والدانمارك ، والسويد ، والشيلي ، وفنلندا ، وكندا ، والنرويج ، ونيوزيلندا .

٤٢٢ — وفي ٣٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، افاد الامين العام (S/6710/Add.14) انه عقد ، في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ، اجتماع في نيودلهي انهى فيه رئيس اركان الجيش الهندى الى كبير مراقبي فريق المراقبين العسكريين والى رئيس بعثة المراقبة نيته في ان يأمر جميع التشكيلات بوقف اطلاق النار المنفرد ابتداء من ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) . وفي ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ، وافق رئيس اركان الجيش الباكستاني على اتخاذ اجراء مماثل .

٤٢٣ — وبالاضافة الى الرسائل المذكورة آنفا ، ارسلت الهند وباكستان ، خلال هذه الفترة ، عددا كبيرا من الرسائل الاخرى الى الامين العام او الى رئيس مجلس الامن . وتضمنت جل تلك الرسائل شكاوى من كل من الطرفين ينسب فيها انتهاك وقف اطلاق النار الى الطرف الآخر . وكانت تلك الانتهاكات المزعومة تتصل بحوادث اطلاق النار من طرف على مواقع الطرف الآخر ، وتحليقات طائرات معادية فوق المناطق التي يحتلها الطرف مقدم الشكوى ، وقيام القوات المعادية بارسال الدوريات الى اماكن تتجاوز مواقعها وبمد الاسلاك وزرع الالغام فيها . وانهى الامين العام الى مجلس الامن ، في هذا الصدد ، ان جميع الشكاوى الواردة الى المقر تحال تلقائيا الى فريق المراقبين العسكريين او الى بعثة المراقبة للتحقيق فيها فورا ، وان نتائج تلك التحقيقات تدرج في التقارير التي يقدمها الى المجلس عن حالة مراعاة وقف اطلاق النار .

٤٢٤ — واحالت الهند وباكستان عددا من الرسائل المتصلة بمسائل اخرى . فشكت باكستان مما دعته الاعمال الوحشية التي اقترفت ضد المدنيين في المناطق التي يحتلها الهنود ، ومن سوء معاملة اسرى الحرب والمعتقلين ، ومن الاعتداءات على اعضاء المفوضية السامية الباكستانية ودارها في نيودلهي ، وعلى المفوض السامي الوكيل في كلكتا (S/6739 و S/6754 و S/6760 و S/6801 و S/6834 و S/6855 و S/6857 و S/6879 و S/6949 و S/6950 و S/6998 و S/7038) . واحتجت باكستان كذلك على ارتكاب الهند لخرق مزعوم لمعاهدة مياه نهر السند المعقودة عام ١٩٦٠ (S/6978 و S/7037) ولاتفاق ' ران كوتش ' (S/7002) ، وعلى انتهاك طائرات السلاح الجوى الهندى للاقليم الجوى لباكستان الشرقية (S/7026) . اما الهند ، فانها ردت على هذه المزاعم (S/6985 و S/7039 و S/7044) واحتجت على بعض التدابير التي اتخذتها باكستان ، من بينها المعاملة غير الانسانية المزعومة التي تعرض لها اعضاء الهيئة الدبلوماسية الهندية في باكستان ، والاستمرار في تجنيد وتدريب العناصر غير النظامية في باكستان وفي الجزء الذى تحتله باكستان من كشمير ، واطلاق النيران على طائرة مدنية تحلق فوق الاقليم الهندى وتقل رئيس وزراء غوجارات

Digitized by UNOG Library

وغيره من الموظفين المدنيين واسـقاطهـا (S/6774 و S/6775 و S/6790 و S/7014 و S/7020 و S/7027 و S/7028). كذلك احالت الهند الى المجلس نص مذكرتين (S/6763 و S/6776) متبادلتين بين حكومة الهند وحكومة جمهورية الصين الشعبية بشأن الحدود الصينية — الهندية .

٤٢٥ — وجرى كذلك تبادل عدد من الرسائل بين الامين العام وبين الطرفين بشأن الترتيبات اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الامن . وقد رأت الهند في بعض رسائلها عن هذا الموضوع (S/6735 و S/6742) وجوب تأمين الاشراف على وقف اطلاق النار في منطقة النزاع باكملها بواسطة منظمة مراقبة واحدة تخضع لقيادة واحدة . اما حكومة باكستان فقد ذكرت ، في رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ (S/6751) انها تعتبر كل محاولة لادماج عمليتي المراقبة (اى فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان وبعثة المراقبة التابعة للامم المتحدة في الهند وباكستان) في بعضهما بعضا ، محاولة غير قانونية تحكمية واضافت ان فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين يستمد سلطته من احكام القرار الذى اتخذته لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان في ١٣ آب (اغسطس) ١٩٤٨ ، ولا توجد اى علاقة غير علاقة التنسيق الادارى الذى تمليه الضرورات العملية بينه وبين بعثة المراقبة التي تستند ولايتها الى قرار مجلس الامن ٢١١ المتخذ في ٢٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ . وقد بين الامين العام ، في مذكرة مؤرخة في ٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ (S/6738) ، انه لما كانت اختصاصات فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين تقصر مهمته على مراقبة خط وقف اطلاق النار في كشمير ، في حين ان النزاع بين الهند وباكستان تجاوز ذلك الخط وامتد الى حدود البلدين ، فقد اقتضى الامر الاضطلاع بعملية جديدة لتأمين التنفيذ التام للتوجيهات الواردة في قرار مجلس الامن المتخذ في ٢٠ ايلول (سبتمبر) .

الفرع السابع

تطور الحالة حتى ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٦٦

٤٢٦ — في ٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، اعلن ان رئيس وزراء الهند السيد شاستري ورئيس باكستان السيد ايوب خان قد اتفقا على الاجتماع في طاشقند ، ابتداء من ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ، لبحث مشاكل بلديهما ، وذلك بناء على دعوة من حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وارسلت الهند الى مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٢٤ آذار (مارس) ١٩٦٦ (S/7221) ، احالت فيها نص اعلان وقع عليه في طاشقند يوم ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ كل من رئيس وزراء الهند ورئيس باكستان ، واكدا فيه عزمهما الوطيد على اعادة العلاقات الطبيعية والسلمية بين بلديهما ، كما أكدا من جديد الالتزام المترتب عليهما بموجب الميثاق بعدم اللجوء الى القوة وبتسوية منازعاتهما بالطرق السلمية . واتفق رئيس وزراء الهند ورئيس باكستان كذلك على ان تنسحب جميع القوات المسلحة التابعة للبلدين ،

Digitized by UNOG Library

في موعد اقصاه ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، الى المواقع التي كانت تحتلها قبل ٥ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ، وان يراعي الطرفان شروط وقف اطلاق النار على خط وقف اطلاق النار . واعرب الاعلان كذلك عن الاتفاق ، بين امور اخرى ، على اعادة اسرى الحرب الى وطنهم ، واعادة العلاقات الاقتصادية والتجارية ، وتأمين السير الطبيعي لاعمال بعثات البلدين الدبلوماسية ، ومواصلة بحث الشئون الاخرى ذات الاهمية المباشرة بالنسبة الى البلدين .

٤٢٧ — وفي ١٧ شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، انهى الامين العام الى مجلس الامن (S/6719/Add.5) انه تم الوصول ، في سلسلة من الاجتماعات المشتركة المعقودة بين ممثلي الهند وباكستان العسكريين برعاية ممثله الجنرال مارامبيو ، الى الاتفاق بين الطرفين على خطة لانفكاك قواتهما وانسحابها ، وعلى القواعد الاساسية لتنفيذ هذه الخطة . وينص الاتفاق ، الذى وافق الطرفان عليه نهائيا في ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ، على تأمين انفكاك القوات المسلحة وانسحابها على مرحلتين : ففي المرحلة الاولى ، تنسحب كل من القوتين ، في غضون خمسة ايام ، الى مسافة تبعد ١٠٠٠ ياردة عن الخط الفاصل بين المنطقتين اللتين تسيطران عليها فعلا وذلك في قطاعات محددة منه تكون مواقع كل منهما فيها شديدة القرب من بعضها بعضا ، كما تقومان بهدم وازالة جميع المنشآت الدفاعية ، في غضون الواحد والعشرين يوما التالية . وبعد اتمام هدم المنشآت الدفاعية ، تسحب جميع القوات العسكرية وشبه العسكرية والشرطة المسلحة الموجودة في غير جانبها من الحدود الدولية وخط وقف اطلاق النار ؛ ويجب اتمام هذا الانسحاب في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٦٦ . واذا نشأت خلافات يستعصي على الطرفين حلها ، فيجب التماس المساعي الحميدة للجنرال مارامبيو ، ويكون قراره نهائيا وملزما للطرفين .

٤٢٨ — وفي ٢٣ شباط (فبراير) ، انهى الامين العام الى المجلس (S/6699/Add.12) ان المرحلة الاولى من الانسحاب قد انجزت في ٢٠ شباط (فبراير) ، وان من المتوقع ان يتم انجاز العملية بأسرها في الموعد المقرر . وذكر انه اذا تم ما هو متوقع ، تنتهي مسئوليات الجنرال مارامبيو في ٢٨ شباط (فبراير) ويجرى انهاء بعثته في ذلك التاريخ . وذكر ان مهمة بعثة المراقبة التابعة للامم المتحدة في الهند وباكستان ستكون كذلك قد انجزت بنجاح ، وانه سيصار الى حلها في موعد لا يتجاوز ٢٢ آذار (مارس) ١٩٦٦ ؛ كما انه سيستغنى بالتدريج عن خدمات المراقبين التسعة والخمسين الذين عينوا في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ لتعزيز فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان .

٤٢٩ — وفي ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، افاد الامين العام (S/6719/Add.6) ان الهند وباكستان انجزتا سحب قواتهما في ٢٥ شباط (فبراير) ، اى في الموعد المقرر ؛ وعلى ذلك فان الطرفين قد نفذا احكام الانسحاب الواردة في قرارات مجلس الامن .

Digitized by UNOG Library

الفرع الثامن

الرسائل الواردة في الفترة الممتـــــدة
مـــن ٢٦ شباط (فبراير) الى ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٦

٤٣٠ — شكت باكستان ، في رسالة مؤرخة في ١ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ (S/7231) ، استمرار القوات الهندية في احتلال ثلاث مناطق في قطاع سيالكوت ، وذلك خلافا للاتفاق المتعلق بسحب القوات . وذكرت ان امتناع الحكومة الهندية عن اخلاء المناطق الثلاث المعنية يشـــكل خرقا خطيرا لذلك الاتفاق . وقالت ان الحكومة الباكستانية قد نفذت الجزء الذى يعنيها مـــن الاتفاق دون تحفظ ، وهي تتوقع من الهند ان تقوم بمثل ذلك دون تأخير .

٤٣١ — وارسلت الهند رسالة مؤرخة في ٦ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ (S/7233 و Corr.2) ذكرت فيها ان المسألة المشار اليها في رسالة باكستان المؤرخة في ١ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ قد احيلت الى القائدين المحليين ، وان التعديلات اللازمة قد اجريت في ضوء المقررات التي اتفق عليها الطرفان . وقالت انه لما يبعث على الدهشة ان تسعى باكستان الى استغلال تلك المسألة التافهة نسبيا لاغراض الدعاية ، وذلك خلافا لروح اعلان طاشقند .

٤٣٢ — وارسلت باكستان رسالة مؤرخة في ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ (S/7251) ذكرت فيها ان وصف الهند للمسألة المثارة في رسالة باكستان المؤرخة في ١ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ (S/7231) بأنها " مسألة تافهة نسبيا" لاينم عن حسن نية ، وذلك لان المهم في الامر ليـــس مساحة الاقليم المعني ، بل النتيجة التي يمكن استخلاصها بشأن نوايا الطرفين بخصوص الاتفاقات المعقودة مؤخرا . فاذا بحث اى من الطرفين في الاتفاقات عن ثغرات ينفذ منها لخدمة مآربـــه التوسعية بدلا من مراعاة الاتفاقات روحا ونصا ، فان المصاعب التي تعترض سبيل اقرار الثقـــة المتبادلة فيما بينهما ستزداد الى غير حد ، كما ان الروح التي قررت الامّتان بوحي منهـــا في طاشقند ان تبدآ صفحة جديدة سيكون مآلها الى الزوال .

٤٣٣ — وارسلت الهند رسالة مؤرخة في ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ (S/7262) ذكرت فيها انها قدمت الدليل الوافر على استعدادها لتنفيذ اعلان طاشقند نصا وروحا ، وعزمهـــا على ذلك . واضافت انه سبق لها عرض الوقائع في سياقها الصحيح في رسالتها المؤرخة فـــي ٦ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ .

٤٣٤ — وارسلت باكستان رسالة مؤرخة في ١٩ ايار (مايو) ١٩٦٦ (S/7310) شـــكت فيها انتهاكا لاتفاق وقف اطلاق النار نسبت الى القوات الهندية ارتكابه في ٢٩ نيســـان (ابريل) ١٩٦٦ .

Digitized by UNOG Library

٤٣٥ — وارسلت الهند رسالة مؤرخة في ٨ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ (S/7347) نفت فيها الانتهاك المزعوم لاتفاق وقف اطلاق النار ، واعربت عن اسفها لاستمرار باكستان في حملتها الدعائية ضد الهند .

٤٣٦ — وارسلت الهند رسالة مؤرخة في ٢٩ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ (S/7389) شكت فيها تعدى القوات الباكستانية على الجانب الهندى من خط وقف اطلاق النار في منطقة تقع جنوبا في الاتجاه الجنوبي الغربي من ناو شاهرا وتبعد بحوالي ستة اميال ونصف الميل منها .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع

المسألة المتعلقة بالحالة القائمة في الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية : الرسالتان المؤرختان في ٢ و ٣٠ آب (اغسطس) ١٩٦٣ والموجهتان الى رئيس مجلس الامن من ممثلي اثنتين وثلاثين دولة من الدول الاعضاء

— • —

الفرع الاول

طلب اجتماع مجلس الامن

٤٣٧ — ارسل ممثلو اثنتين وثلاثين دولة افريقية الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٢٨ تموز (يوليه) ١٩٦٥ (S/6585) طلبوا فيها عقد اجتماع لمجلس الامن في وقت قريب للنظر مرة اخرى في الحالة القائمة في الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية . واشارت الرسالة الى قرار مجلس الامن ١٨٠ المتخذ في ٣١ تموز (يوليه) و قراره ١٨٣ المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، وذكرت ان البرتغال لم يقتصر على التمادي في رفض تنفيذ التدابير التي دعت اليها قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، بل عمد الى مضاعفة تدابيره القمعية الموجهة ضد شعوب هذه الاقاليم .

٤٣٨ — وارسل ممثلو تونس وسيراليون وليبيريا ومدغشقر رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) (S/6791) انهو فيها الى رئيس المجلس ان منظمة الوحدة الافريقية قد اوعزت اليهم بعرض مسألة الاقاليم الافريقية التي يحتلها البرتغال على المجلس ، وطلبوا اجتماع المجلس للنظر في تلك المسألة .

الفرع الثاني

النظر في المسألة

في الجلسات ١٢٥٠ ، و ١٢٥٣ — ١٢٥٦ ، و ١٢٦٦ — ١٢٦٨ (٤ — ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥)

٤٣٩ — قرر مجلس الامن ، في جلسته ١٢٥٠ المنعقدة في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، ادراج البند في جدول اعماله ، ودعا ممثلي تونس وسيراليون وليبيريا ومدغشقر والبرتغال الى الاشتراك في نظر المسألة دون ان يكون لهم حق الاقتراع .

Digitized by UNOG Library

٤٤٠ — وتكلم ممثل ليبيريا ، فأشار الى انه سبق له ان قدم ، في البيانات التي ادلى بها امام المجلس في عام ١٩٦٣ ، عرضا شاملا للتطورات التي حدث برؤساء الدول والحكومات الافريقية الى ان يفوضوا اليه والى زملائه مهمة عرض المسألة على المجلس . واضاف ان مجلس الامن كان قد اتخذ في ٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٣ قرارا رفض فيه ادعاء البرتغال بأن الاقاليم الواقعة تحت ادارته تكون جزءا لا يتجزأ من البرتغال ، واعترف بحق شعوب تلك الاقاليم في الاستقلال ودعا البرتغال الى الكف عن جميع الاعمال القمعية والى الشروع في التفاوض مع ممثلي الاحزاب السياسية الموجودة داخل تلك الاقاليم وخارجها من اجل نقل السلطة الى المؤسسات السياسية المنتخبة بحرية . وذكر ان الامين العام اجرى ، عملا بالفقرة ٧ من ذلك القرار ، اتصالات اشتركت فيها تسع دول افريقية فضلا عن البرتغال ؛ الا ان تلك الاتصالات الاستطلاعية باءت بالفشل بسبب تفسير البرتغال لعبارة " تقرير المصير " .

٤٤١ — ومضى ممثل ليبيريا يقول ان آخر تقرير قدمه الامين العام (S/5727) ، وهو مؤرخ في ٢٩ ايار (مايو) ١٩٦٤ ، يفيد انه لم يحرز اى تقدم جديد في سبيل حل المشكلة ؛ بل الواقع ان البرتغال لم يتخذ حتى الآن في الاقاليم الواقعة تحت ادارته غير تدابير يقصد بها تشديد سيطرته على شعوب تلك الاقاليم وزيادة ادماجهم في البرتغال ، الامر الذى ينافي ما طلب اليه المجلس القيام به . وذكر ان لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بالاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية قد بحثت التدابير الجديدة التي اتخذها البرتغال ، ومن بينها القوانين الانتخابية الجديدة التي اجريت الانتخابات بموجبها في آذار (مارس) ١٩٦٤ ، فخلصت الى ان الاصلاحات لا يقتصر امرها على عدم الاستجابة للاماني الاساسية لشعوب تلك الاقاليم ، بل انها لم تؤد حتى الى احداث تغييرات تذكر في الاحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية . ومضى قائلا ان اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة الاربعة والعشرين) قد استمعت الى بيانات ادلى بها ممثلو انغولا وغينيا البرتغالية وموزامبيق عن الاعمال القمعية التي يرتكبها البرتغال في هذه الاقاليم ، ويتجلى من هذه البيانات ان الحالة هي الآن اخطر واشد انذارا بالانفجار بكثير مما كانت عليه قبل سنتين ، عندما قرر مجلس الامن انها تعكر صفو السلم والامن في المنطقة .

٤٤٢ — واستطرد الممثل يقول ان سعة نطاق القتال في تلك الاقاليم يتضح من عدد القوات ومقدار المعدات العسكرية التي يضطر البرتغال الى الاحتفاظ بها فيها . وقال انه علم ان عدد القوات البرتغالية في انغولا وحدها يبلغ ٦٠٠٠٠ . وبين ان البرتغال انشأ في موزامبيق ثماني قواعد عسكرية جديدة يرابط فيها زهاء ٤٠٠٠٠ جندى ، وان هناك ٢٠٠٠٠ جندى في ما يسمى غينيا البرتغالية .

٤٤٣ — واعرب الممثل عن خيبة أمله لأن بعض اعضاء الامم المتحدة قد رأوا ان من مصلحتهم تزويد البرتغال بالاسلحة والطائرات والذخيرة ، وذلك خلافا لروح ونص قرارات مجلس الامن .

Digitized by UNOG Library

وقال ان الاعضاء ينزلون بالامم المتحدة شديد الضرر عندما يخالفون قراراتها . واختتم كلامه قائلا ان الدول الافريقية تطالب المجلس باتخاذ التدابير المناسبة التي تكفل احترام وتنفيذ القرارات التي سبق له اتخاذها بشأن الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية .

٤٤٤ — وتكلم ممثل تونس ، فقال ان الحالة في الاقاليم الخاضعة للسيطرة البرتغالية لا تزال بالغة الخطورة بالرغم من القرارات التي اتخذها كل من مجلس الامن والجمعية العامة . واضاف ان الحكومة البرتغالية تعمل منذ خمس سنوات على استبقاء حالة من الحرب الاستعمارية والقمع العام الموجه ضد القوميين في انغولا وموزامبيق وما يسمى غينيا البرتغالية . وبين ان حرب العصابات أخذت تعم تلك الاقاليم ، وان عشرات الآلاف من الاسر لجأت الى البلدان المجاورة ، فسببت مشاكل معقدة لنفسها ولمفوض الامم المتحدة السامي لشئون اللاجئين . واشار الى ان القوات العسكرية البرتغالية عمدت ، بالاضافة الى ذلك ، الى شن الغارات على السنغال ؛ وعلى ذلك فان الحالة تشكل حقا تهديدا للسلم والامن الدوليين .

٤٤٥ — واستطرد يقول ان وفده كان يأمل في ان تحمل كل تلك التغيرات التي حصلت في افريقيا وسواها الحكومة البرتغالية على التسليم بالسير الحتمي للتاريخ والعدول عن الجهود العقيمة التي تبذلها لوقفه ؛ اذ لا يمكن ان يتصور احد ان شعوب انغولا وموزامبيق والاقاليم الاخرى الخاضعة للسيطرة البرتغالية ستقف موقف المتفرج من تحرير جيرانها واخوانها فتستسلم ببقائها خاضعة للسيطرة الاجنبية . واضاف ان تونس كانت تأمل في ان ترى ولو بداية تغيير في اتجاه السياسة الاستعمارية التي تتبعها حكومة لشبونة ؛ بيد ان البرتغال استمر في قمعه اللا انساني للسكان الذين تترتب عليه ازاءهم مسئولية سياسية وادبية ، فدل بذلك على نيته في متابعة السير في نفس الطريق ، وعلى عدم استعداده للالتزام بقرارات الامم المتحدة ؛ هذا فضلا عن ان تصميمه على مواصلة الحرب ومضاعفة جهوده العسكرية قد حظي بتأييد اصدقائه وحلفائه في حلف شمال الاطلسي . وقال بما انه ثبت بوضوح ان الحكومة البرتغالية تستخدم الاسلحة الحديثة التي يزودها بها حلفاؤها في اطار منظمة حلف شمال الاطلسي في قمع الحركات التحررية ، فان من واجب حلفائها الامتناع عن تزويدها بأية مساعدة عسكرية ، لا سيما وان تخفيف التوتر الدولي يقتضي ، فيما يبدو ، وقف تقديم مثل هذه المساعدة . وبين انه بالاضافة الى المساعدة العسكرية التي تقدمها الى البرتغال بعض البلدان ، يستفيد البرتغال من العون الاقتصادي الذي تمده به مصالح اجنبية عديدة . وذكر ان هذه المصالح ، عندما تكون في اقاليم لا تزال غير متمتعة بالحكم الذاتي ، لا يسعها ان تمنح تأييدها الا للدولة المستعمرة ، وذلك لان استغلال الموارد في البلدان المستعمَرة يتم بدون رضا الشعوب واستنادا الى تشريعات لا يراعى فيها سوى مصالح الدول المستعمِرة .

٤٤٦ — ومضى الممثل يقول ان استمرار الحرب والقمع في تلك الاقاليم كانت له اصداؤه الخطيرة وآثاره المباشرة سواء في البلدان المجاورة او في القارة الافريقية بأسرها . واشار الى ان تخاضي

Digitized by UNOG Library

بعض البلدان وسلبية موقف بعضها الآخر اديا الى تشجيع الاقلية الاوروبية في روديسيا الجنوبية على الثورة على الدولة القائمة بالادارة • وبين انه لا يمكن بحث الحالة في الاقاليم البرتغالية الا في اطار الحالة الخطيرة القائمة في البلدان المجاورة ، اى روديسيا الجنوبية وافريقيا الجنوبية اللتين هما حليفتان وشريكتان للبرتغال •

٤٤٧ — وذكر ان خطورة الحالة في تلك الاقاليم تقتضي مجلس الامن اتخاذ قرار حازم صريح • وقال انه ينبغي للمجلس ، بالاضافة الى تعزيز التدابير التي سبق له اتخاذها ، ان يتخذ التدابير الاقتصادية الحازمة التي من شأنها ان تحمل البرتغال على تعديل سياسته وتنفيذ القرارات المختصة التي اتخذها كل من مجلس الامن والجمعية العامة •

٤٤٨ — وتكلم ممثل سيراليون ، فقال انه يتجلى من التقرير الذى اعدته لجنة الاربعة والعشرين (A/6000/Add.3) ان الحكومة البرتغالية مضت ، خلال العامين المنصرمين ، في تنفيذ القانون الاساسي لاقاليم عبر البحار الصادر عام ١٩٦٣ ، والذى يستهدف اساسا تشجيع وتدعيم ادماج الاقاليم الخاضعة للسيطرة البرتغالية في البرتغال ، وذلك خلافا للارادة المعلنة لاغلبية سكان الاقاليم الاهليين وبالرغم من القرارات التي اتخذها كل من مجلس الامن والجمعية العامة • ومع هذا ، فقد اوضح التقرير كذلك انه بالرغم من فرض الجنسية البرتغالية على سكان الاقاليم خلافا لرغباتهم ، فان القوانين الانتخابية السارية قد صيغت صياغة تنطوى على حرمان اغلبية السكان الاهليين من حق الاقتراع ، الامر الذى ينافي موقف الحكومة البرتغالية وتأكيدها بأن حق الاقتراع يسرى على الجميع بشروط متماثلة •

٤٤٩ — وتطرق الى السياسة الاقتصادية التي يتبعها البرتغال بتعاون ايجابي من الشركات الاجنبية ، فقال انه يتضح من الادلة المتوفرة ان العمليات الاقتصادية الجارية في اقاليم عبر البحار تؤدى الى استغلال شائن للافريقيين والى حرمانهم من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية • واضاف انه يتبين من الدراسة التي اجرتها اللجنة الخاصة مؤخرا في هذا الشأن ، ان الاغلبية العظمى من الافريقيين يخضعون لشروط عمل جائرة ويتقاضون اجورا مجحفة وتطبق عليهم ممارسات تجعل عملهم نوعا من السخرة ، كما ان رداءة الحالة الصحية وارتفاع معدلات وفيات الاطفال يسودان هذه الاقاليم ، ولا تزال معدلات الامية فيها من ارفع المعدلات في العالم •

٤٥٠ — واستطرد في كلامه قائلا انه ربما كان ادعى نواحي المسألة الى القلق نطاق وحدّة الحرب الاستعمارية التي يشنها البرتغال في الاقاليم الواقعة تحت ادارته • وبعد ان اشار الى ان نفقات الجهد الحربي التي يتكبدها البرتغال تقدر بـ ٣٥٠٠٠٠٠٠ دولار في اليوم ، قال ان المدهش في الامر ان البرتغال ، الذى يعتبر من افقر بلدان اوروبا ، يستشعر في نفسه القدرة على مواصلة تلك العملية العسكرية بكل تصميم وثقة • واضاف انه يبدو ان البرتغال يحصل

Digitized by UNOG Library

على معظم موارده المالية من قروض خارجية تقدمها اليه ثلاثة بلدان هي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية . وذكر ان هذه البلدان تدعي ان تلك القروض مخصصة للاغراض الانمائية . وعقب على ذلك قائلا انه لما كانت هذه البلدان نفسها تصرّ في الحادة على ان يصار الى استخدام الاموال التي تقدمها في تنفيذ مشاريع معينة ، وبالنظر الى الشكاوى القائلة بأن البرتغال يستخدم هذه القروض والمساعدات في شراء الاسلحة والذخيرة اللازمة للقمع العسكري لشعوب الاقاليم التابعة له ، فان على البلدان مقدمة القروض والمؤسسات المعنية ان تجعل من واجبها التأكد من عدم صرف اى من الاموال التي تتيحها للبرتغال من اجل الانماء في الاغراض الحربية والقمعية الاستعمارية .

٤٥١ — ومضى يقول ان المساعدة التي ينالها البرتغال لا تقتصر على المال وحده ، بل ان عضويته في منظمة حلف شمالي الاطلسي تتيح له الحصول على احدث الاسلحة واكثرها تقدما ، وهو يحصل عليها في الواقع . واشار الى ان مقدمي هذه الاسلحة من اعضاء منظمة حلف شمالي الاطلسي يقولون ان الاسلحة المذكورة ليست للاستعمال في اقاليم عبر البحار ؛ الا انه يصعب على المرء الا يخلص الى ان كل امة آلت على نفسها علنا ان " تضحي بالدم والمال " ستستخدم كل ما لديها من موارد لتحقيق مقاصدها . واضاف انه قد يكون من مصلحة الجميع ان تتجشم دول منظمة حلف شمالي الاطلسي تلك عناء التحقق من عدم استعمال هذه الاسلحة في هذه الحرب الاستعمارية ؛ والا فان خير ضمان هو عدم تزويد البرتغال بأى نوع من انواع الاسلحة والذخيرة بموجب اى ترتيب كان .

٤٥٢ — وتكلم ممثل مدغشقر ، فلفت الانظار الى القرار الذى اتخذته لجنة الاربعة والعشرين في ١٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، وهو قرار شجبت فيه السياسة الاستعمارية التي يتبعها البرتغال واعلنت ان الحالة القائمة في انغولا وموزمبيق والاقاليم الاخرى التي يحتلها البرتغال تعتبر تهديدا للسلم والامن لا في افريقيا وحدها بل وكذلك في العالم بأسره . واضاف ان اصرار البرتغال على رفض ارضاء الاماني المشروعة لشعوب اقاليمها الافريقية أدى الى اقامة نظام يستند الى القوة وحدها . وبين ان مثل هذا النظام مضطر الى اللجوء الى تدابير قمعية تحكمية متزايدة الشدة والى الاحتفاظ بجهاز عسكرى وضبطي يزداد عنفا ويكلف نفقات متزايدة . وقال ان على البرتغال ان يدرك انه لا يمكنه ، في القرن العشرين ، ان يتمسك بسياسة سيطرة استعمارية لا مستقبل لها . وذكر ان الشعوب الواقعة تحت ادارة البرتغال في افريقيا لم تعد تقبل بسيطرته عليها ، وهي تعلم ان امانيها تحظى بتأييد ايجابي متزايد من ٢٠٠ مليون افريقي تجمعهم منظمة الوحدة الافريقية وقد عقدوا العزم على تأمين احقاق العدل . واختتم كلامه قائلا انه اصبح من الضرورى الآن ان تقرر الامم المتحدة ما اذا كان في وسعها ان تواصل التغاضي عن حالة تظل فيها احكام قراراتها حبرا على ورق وان تسمح لدولة واحدة بأن ترفض آمنة منح الشعوب التي تقوم بادارتها بالقوة حق تقرير المصير الذى لا يجوز التصرف فيه . واعلن ان الدول الافريقية الاربع التي تكلمت باسم افريقيا كلها تنتظر من مجلس الامن ان يتخذ قرارا صريحا جليا في هذا الشأن .

Digitized by UNOG Library

٤٥٣ — وفي الجلسة ١٢٥٣ المنعقدة في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، تكلم ممثل البرتغال ، فقال ان البيانات التي ادلى بها ممثل ليبيريا وتونس وسيراليون ومدغشقر ليست اكثر من تكرار للبيانات السابقة ، كما انها تتضمن نفس الاتهامات والتشويهات ونفس الامتناع عن تفهم الحقائق وتقبلها . واضاف ان بعض الاتهامات الموجهة ، كالزعم بأن ملايين الانغوليين هربوا الى البلدان المجاورة ، سخيفة وبعيدة عن الصواب ، بينما تستند بعض الاتهامات الاخرى الى تشويه للواقع كأسوأ ما يكون عليه التشويه . فأشار ، في هذا الصدد ، الى الادعاء القائل بأن المرافق التعليمية في الاقاليم البرتغالية ناقصة هزيلة ، وعقب قائلا ان البرتغال ، طبعا ، لا يعتبرها كافية ولا كاملة ؛ ولكنها احسن حالا بكثير من المرافق الموجودة في معظم البلدان الافريقية . واضاف انه لا صحة للقول بعدم وجود خدمات صحية ، اذ الواقع ان نسبة الاطباء الى السكان اعلى من نسبتهم في كثير من البلدان الافريقية . اما القانون الانتخابي الجديد الذي انتقده ممثل ليبيريا ، فانه لا يختلف قيد شعرة عن القانون الساري في البرتغال القارى وفي مقاطعات عبر البحار . واما " الحلف " الذي المح ممثل تونس الى قيامه بين " حكومات لشبونة وبريتوريا وساليسبوري " فلا وجود له ، كما ان البرتغال لم يتلق اية اموال اجنبية ، سواء في صورة اعانات او قروض ، للقيام بنفقات ما أسماه ممثل سيراليون " الحرب الاستعمارية الشاملة " .

٤٥٤ — واستطرد الممثل يقول ان الممثلين الافريقيين الاربعة الذين تكلموا في المجلس زعموا جميعا ان البرتغال تعنت في موقفه اثناء المحادثات التي جرت في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣ ؛ وان منظمة حلف شمال الاطلسي تقدم الى البرتغال مساعدات عسكرية لعملياته في افريقيا ، وان الاستثمارات الاجنبية في المقاطعات الافريقية تشجع على القمع وتضر بمصالح الشعوب المعنية . وتناول النقطة الاولى ، فقال ان كلمة الممثلين الاربعة موجهي الاتهام اتفقت على ان مسألة تعريف تقرير المصير كانت محل مناقشة مستفيضة اثناء المحادثات التي دارت في شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣ ، وبين ان البرتغال عرض فكرته الخاصة عن تقرير المصير ، وهي فكرة تتفق كل الاتفاق مع ميثاق الامم المتحدة ، ومؤداها ان تقرير المصير يعني ضمنا قبول الشعب بشكل الحكم وموافقته على هيكل الدولة ونظام الادارة . واضاف ان البرتغال ابدى استعداده لبحث طرق ووسائل التحقيق في الاتهامات التي توجه اليه بلا انقطاع ولكن الوفود رفضت ذلك . وتطرق الى الادعاء القائل بأن منظمة حلف شمال الاطلسي تقدم المساعدة الى البرتغال ، فقال انه لن يقول اكثر من ان البرتغال لم يستخدم ، وليس في نيته ان يستخدم ، المعدات التي يحصل عليها من هذه المنظمة في افريقيا . وتناول اخيرا الاستثمارات الاجنبية في الاقاليم البرتغالية عبر البحار ، فقال انه لا يفهم كيف يمكن ان يضر نمو الصناعات الجديدة او انشاؤها بمصالح الشعب في مجموعه او يعرضها للخطر .

٤٥٥ — ومضى يقول ان الوفود الاربعة التي انتقدت السياسة البرتغالية بنت انتقادها على آراء افراد تقدموا بصفة " ملتمسين " ؛ بيد ان كثيرين غيرهم قد زاروا انغولا وموزامبيق ، وهما اقليمان حران مفتوحا الابواب ، وعادوا والسنتهم تلهج بالثناء الشديد على احوال السلم والتقدم التي لمسوها هناك .

Digitized by UNOG Library

٤٥٦ — وذكر انه قيل كذلك ان البرتغال يهدد السلم والامن الدوليين ، ولا سيما ب " الغارات " التي يُزعم انه يشنها على جمهورية السنغال . واضاف ان الحقيقة هي ان البرتغال لم يشن اية غارة على السنغال ، وعندما وقعت حوادث الحدود ، اقترح ان يعهد بالتحقيق فيها الى لجنة ثلاثية تعينها الامم المتحدة ، فرفض السنغال ذلك وما زال على رفضه . وقال ان البرتغال كان الضحية لا المعتدى ، وما التهمة الموجهة اليه سوى وسيلة للتستر على نشاطات الغير . وبين انه لم يعد في الامكان انكار وجود شبكة واسعة من المصالح الاجنبية بشتى انواعها ، فمنها الحكومات ومنها المؤسسات الخيرية ، تسعى الى تعكير السلم في انغولا وموزامبيق . وارد فقائلا ان عددا كبيرا من الصحف ذكرت ان غانا اصبحت " مستودع اسلحة لأبطال حرب التحرير الانغوليين " ، وان " المتطوعين " القادمين من شتى البلدان يتدربون في تونس للقتال في انغولا . واشار الى انشاء قواعد تدريبية وعسكرية عديدة في تنزانيا لشن الهجمات على الاقاليم المجاورة ومن بينها موزامبيق . وقال ان الوقت قد حان لكي ينظر المجلس بامعان وجد في هذا التهديد الدولي للسلم والامن وان يوجه التهمة الى المعتدين الحقيقيين . واعلن ان وفده يطالب المجلس بالقيام بذلك .

٤٥٧ — وتابع الممثل كلامه قائلا ان الوفود التي توجه تلك الاتهامات قد نوهت بأن البرتغال ليس مستعدا ، ولم يكن قط مستعدا ، للتعاون مع الامم المتحدة . وعقب قائلا انه لا صحة لهذا الامر ؛ فقد قدم البرتغال اقتراحات عديدة للتعاون مع الامم المتحدة رفضتها الوفود الافريقية . واشار الى ان البرتغال اقترح مؤخرا ، وذلك في ١٨ ايار (مايو) ١٩٦٥ ، ان يعين مجلس الامن لجنة ثلاثية للتحقيق في الاتهامات الجديدة التي وجهها السنغال بشأن حوادث حدود مزعومة ، فرفض هذا الاقتراح ايضا ؛ ولكن بالنظر الى تكرار تلك الاتهامات نفسها ، فان البرتغال مستعد للنظر في اية طرق ووسائل جديدة تقترح للتحقيق فيها . واضاف قائلا انه اذا رأى المجلس ان من المفيد ومن المناسب تعيين لجنة فرعية تضم ممثلا واحدا عن البرتغال وممثلا واحدا عن البلدان الافريقية تكلف بمهمة البت فيما اذا كان يوجد تهديد للسلم والامن الدوليين صادر عن البرتغال او غيره واجراء تحقيق فيما يتعلق بالقواعد والمعسكرات الموجودة في الاقاليم الاجنبية وبحوادث التسلل عبر الحدود ، فان البرتغال على استعداد لمد يد التعاون التام الى مثل تلك اللجنة الفرعية بعد الاتفاق على ولايتها .

٤٥٨ — وتطرق الى الزعم القائل بأن السياسة البرتغالية غير مقبولة ولا تساير الزمن ، وان البرتغال ما كان ليستطيع اتباع تلك السياسة لولا المساعدة التي يتلقاها من منظمة حلف شمال الاطلسي او من الاستثمارات الاجنبية او من الاوساط المالية الدولية ، فقال ان البرتغال ينكر هذا كله ، وانه يحسن بالبلدان الافريقية ان تتحلى بالشجاعة الكافية لمواجهة وتقبل التفسير الحقيقي للحالة ، الا وهو ان سياسة البرتغال تستلهم روح الديموقراطية العنصرية والعزم على النهوض برفاه الجميع في مجتمع يتيح نفس الفرص للجميع .

Digitized by UNOG Library

٤٥٩ — وتكلم ممثل ساحل العاج ، فقال ان مجلس الامن ابدى ، في قراريه المتخذين في ٣١ تموز (يوليه) و ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، ادراكه لخطر الاستعمار البرتغالي على سلم افريقيا وامنها ، كما امر ببعض التدابير الرامية الى تفادى اى تدهور جديد في الحالة ؛ بيد ان البرتغال لم ينفذ هذين القرارين وازدرى بسلطة المجلس لا بالامتناع عن تنفيذهما فقط ، بل وكذلك بفرض مبادئه الاستعمارية على افريقيا باستعمال القوة . واشار الى ان البرتغال يخصص ميزانية قدرها ١٣٠ مليون دولار لجهوده الحربية ، الامر الذى يلقي عبأ يتعذر عليه تحمله دون مساعدة شركائه في منظمة حلف شمال الاطلسي . وقال ان هذا هو السبب الذى ينبغي ان يحمل اصدقاء البرتغال على الاستجابة الى نداءات الامم المتحدة ، فيرغم على انهاء حرب لا لزوم لها ولا نفع بحرمانه من الوسائل التي تمكنه من شنها . وبين ان الافريقيين يرفضون تلك الصورة الدستورية التي يلتمس البرتغال بواسطتها التهرب من مسئوليته امام المجتمع الدولي عن ادارة اقاليمه ، وعلى مجلس الامن ان يطالب البرتغال بالاعتراف بحق تقرير المصير للاقاليم الواقعة تحت ادارته ، وانهاء حربه الاستعمارية العقيمة ، ومنح العفو للسجناء والمنفيين السياسيين ، والتفاوض مع القوميين تمهيدا للاستقلال .

٤٦٠ — وارسل ممثل البرتغال رسالة مؤرخة في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ (S/6886) فيما يتعلق بالبيان الذى ادلى به في جلسة المجلس ١٢٥٣ احال بها قائمة ب ١٤٠ انتهاكا للاقليم الجوى لغينيا البرتغالية قال انها وقعت خلال الستة الاشهر الاولى من عام ١٩٦٥ .

٤٦١ — وفي الجلسة ١٢٥٤ المعقودة في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، تكلم ممثل تونس ، فاستشهد بأنباء صحفية اخيرة تؤيد ما قاله سابقا عن وجود حالة حرب في الاقاليم الافريقية التابعة للبرتغال ، واعلن ان البرتغال يشن منذ عام ١٩٦١ حربا استعمارية تتسع نطاقا وتهدد سلم افريقيا وامنها بشكل خطير .

٤٦٢ — واستطرد يقول ان ممثل البرتغال حاول اثبات رغبة البرتغال في التعاون مع الامم المتحدة ؛ بيد ان الواقع هو ان البرتغال رفض ان ينفذ ولو قرارا واحدا من قرارات مجلس الامن او الجمعية العامة او ان يتعاون مع المنظمة على تنفيذها . واشار الى ان الممثل البرتغالي انكر كذلك رسميا وجود اى حلف او تفاهم بين البرتغال وافريقيا الجنوبية ؛ ومع هذا فان الوفد البرتغالي حرص على الا يعرب عن اى شجب علني لسياسة حكومة افريقيا الجنوبية اثناء المناقشات التي دارت حول مسألة الفصل العنصرى في الجمعية العامة ومجلس الامن .

٤٦٣ — ومضى يقول ان البرتغال يدعي انه يقبل بمبدأ تقرير المصير ، وان اختلافه مع بقية اعضاء الامم المتحدة لا يتناول الا مسألة كيفية تفسير هذا المبدأ ؛ غير ان كلا من الجمعية العامة ومجلس الامن سلم بأن الاساس الذى يقوم عليه تقرير المصير هو حرية الشعب المعني في الاختيار بين الامكانيات المختلفة المتعلقة بمستقبله ، في حين ان المفهوم البرتغالي يحدد

Digitized by UNOG Library

هذا الاختيار ويقرره مسبقا . وقال انه من الاساسي ان تقبل الحكومة البرتغالية بالتفسير الذى نص عليه مجلس الامن في قراره المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ؛ وعند ذلك فقط يزول السبب الاساسي للنزاع الخطير الذى نشب بين البرتغال وبين شعوب الاقاليم الافريقية ويتسنى ايجاد حل سلمي بعد التفاوض في جو من الصداقة المجددة .

٤٦٤ — وتكلم ممثل ماليزيا ، فقال ان الالتزامات التي يسعى كل من الجمعية العامة ومجلس الامن الى فرضها على البرتغال منبثقة مباشرة من المادة ٧٣ من الميثاق المتعلقة بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، ومن تفسير هذه المادة منذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) بشأن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقال انه درس الدستور السياسي للبرتغال كما درس القوانين السياسية والادارية لكل من انغولا وموزمبيق ، وانه يرى انه لا مجال للشك مطلقا في ان الاقاليم التي يبحثها مجلس الامن الآن هي في الواقع اقاليم البرتغال المستعمرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي سواء سميت بالمستعمرات او باقاليم عبر البحار او بمقاطعات عبر البحار .

٤٦٥ — وتكلم ممثل الاردن ، فقال ان تقرير المصير حق قانوني حددت الامم المتحدة معناه في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) . واضاف انه لا يجوز للبرتغال ان يأتي بمعيار جديد يلائم سياسته الاستعمارية وموقفه الاستغلالي في الاقاليم الثلاثة الواقعة تحت ادارته . ومضى يقول ان اغلبية الدول الاعضاء في الامم المتحدة قد نالت استقلالها نتيجة لتطبيق حق تقرير المصير ، ولا يمكن استثناء الاقاليم البرتغالية من هذه القاعدة ، اذ ان الروح التحريرية قد استيقظت في افريقيا وليس في العالم المعاصر مكان للسيطرة والاستغلال . واشار الى ان من مصلحة البرتغال تغيير سياسته ؛ ولكن اذا مضى البرتغال في تحدى سلطة الامم المتحدة وتابع السير على سياسة قمع واستغلال شعوب انغولا وموزامبيق وما يسمى غينيا البرتغالية ، فانه يصبح من واجب مجلس الامن ان ينظر في امر اتخاذ تدابير جديدة لحماية حقوق هذه الشعوب .

٤٦٦ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان مجرد قرار واحد يتخذه البرتغال بقبول مبدأ تقرير المصير ، كما هو مفهوم في الامم المتحدة ، بوصفه الهدف المعلن للسياسة البرتغالية في افريقيا ، يمكن ان يؤدى لا الى تغيير الحالة الحاضرة فحسب ، بل وكذلك الى تغيير كل معالم الحالة المنتظرة في المستقبل . واضاف انه يمكن صيانة العلاقات بين البرتغال وافريقيا ، بل وحتى تعزيزها ، ان قامت على اساس الارتباط الحر . واشار الى ان مثل تلك السياسة تخدم مصالح الافريقيين والبرتغال على السواء وانكر الزعم القائل بأن المملكة المتحدة قدمت الاسلحة لمساعدة الحكومة البرتغالية على الابقاء على السياسة التي تتبعها حاليا في اقاليمها عبر البحار . وقال ان المملكة المتحدة اوقفت تسليم الاسلحة والمعدات العسكرية الى الاقاليم البرتغالية

Digitized by UNOG Library

عبر البحار منذ اربع سنوات ، وانها ما زالت تتبع منذ ذلك التاريخ سياسة تتمشى مع القرار الذى اتخذه مجلس الامن في ٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٣ . واضاف ان المملكة المتحدة ، بوصفها عضوا في منظمة حلف شمال الاطلسي ، لم تساهم بشيء في تعزيز القوات المسلحة البرتغالية في افريقيا ، اذ ليس من مهام تلك المنظمة ولا من مقاصدها تأييد سياسة الحكومة البرتغالية في افريقيا ، كما وليس في نية المملكة المتحدة ، لا بوصفها عضوا في المنظمة المذكورة ولا بصفتها الفردية ، تقديم الاسلحة او المعدات العسكرية لاستخدامها على هذا الوجه . واكد ان حكومته تود ، اذ تتطلع الى المستقبل ، ان تشهد تجدد العلاقات بين ممثلي البلدان الافريقية وبين الحكومة البرتغالية . وقال انه ظهر منذ سنتين بصيص أمل في التقدم في سبيل اقامة مثل هذه العلاقات ، وان من الواجب استئناف بذل الجهود في هذا الاتجاه وتعزيز تلك الجهود .

٤٦٧ — وتكلم ممثل هولندا ، فقال ان حكومته لا تجهل الاصلاحات السياسية والاجتماعية التي اضطلع بها البرتغال مؤخرا في اقاليمه عبر البحار ، كما انها لا تجهل ان الطابع الذى يتسم به المجتمع البرتغالي هو في اساسه طابع التعدد العنصرى . ومع ذلك فليس في امكانها قبول نظرية البرتغال الدستورية فيما يتعلق باقاليمه عبر البحار ، وهي ترجو ان يقتدى بغيره من الدول الاستعمارية الغربية فيطبق مبدأ تقرير المصير على كل اقاليمه عبر البحار غير المتمتعة بالحكم الذاتي . واضاف ان هولندا تقود ان ترى البرتغال يمنح سكان تلك الاقاليم فرصة للتعبير بحرية عن رأيهم في المركز الذى يفضلونه لبلادهم . وذكر انه يبدو من المعلومات المتوفرة ان الحكومة البرتغالية لا تعارض الفكرة من حيث المبدأ ، وان ذلك يمكن ان يشكل ، في رأى وفده ، نقطة انطلاق مشتركة .

٤٦٨ — ومضى يقول ان مجلس الامن مدعو مرة اخرى الى السعي الى ايجاد حل للنزاع المعروض عليه . واضاف ان وفده يرى وجوب التماس هذا الحل بالطرق السلمية ، علما بأن ما ينص عليه الميثاق من هذه الطرق لم يستنفد بعد . وذكر ان هناك كل ما يدعو الى استئناف بحث المسألة مع البرتغال برعاية الامم المتحدة ، وانه ربما امكن دعوة الامين العام الى تقديم مساعيه الحميدة في سبيل استئناف تلك المحادثات . وبين انه قد يكون من الفائدة بمكان قبل استئناف المحادثات او اثناءها ان يدعو البرتغال ممثلي الامم المتحدة الى زيارة اقاليم عبر البحار للاطلاع المباشر على الحالة . وتطرق الى اقتراح الممثل البرتغالي بأن يعين مجلس الامن لجنة فرعية ، فقال ان وفده يرى الا تقتصر ولاية اية هيئة يحتمل انشاؤها على التحقيق في تهديد السلم والامن الدوليين ، بل ان تتناول كذلك مسألة تقرير المصير التي تعتبر لب المشكلة . واختتم كلامه قائلا انه لم يفت اوان بذل جهد مشترك لايجاد حل سلمي مشرّف للمشكلة على هذا الاساس .

٤٦٩ — وفي الجلسة ١٢٥٥ المعقودة في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، انهى الرئيس الى المجلس انه تلقى من ممثل الجمهورية التنزانية المتحدة رسالة يطلب فيها السماح له بالاشتراك في المناقشة . وبناء على هذا الطلب ، دعي ممثل الجمهورية التنزانية المتحدة الى الاشتراك في مناقشات المجلس .

Digitized by UNOG Library

٤٧٠ — وتكلم ممثل البرتغال ردا على بيانات بعض المتكلمين السابقين. فقال ان ممثل ساحل العاج اعترف بأن المشكلة المعروضة على المجلس هي مشكلة تهديد السلم والامن الدوليين الذى تمثله معسكرات التدريب واعمال التسلل التي اشار اليها هو نفسه. وقال ايضا ان ممثل ماليزيا زود المجلس بتفسير للمادة ٧٣ من الميثاق ، ولكن ينبغي ان يكون واضحا ان هذه المادة ما زالت محل بحث وتفسير منذ خمسة عشر عاما . واضاف انه يسره ان يؤكد بيان ممثل المملكة المتحدة الذى افاد فيه ان المملكة المتحدة ، سواء بصفتها الفردية او بوصفها عضوا في منظمة حلف شمال الاطلسي ، لا ترسل اية معدات عسكرية لاستخدامها في الاقاليم البرتغالية عبر البحار، ولكنه يود ان يضيف الى ذلك ان البرتغال لم يطلب من المملكة المتحدة تزويده بأية معدات عسكرية.

٤٧١ — وتكلم ممثل الجمهورية التنزانية المتحدة ، فقال انه يود الرد على المزاعم التي وجهها ممثل البرتغال الى بلده . وذكر ان هذه المزاعم تمثل محاولة للتفرقة بين البلدان الافريقية وصرف انظار العالم عن الاعمال الوحشية التي يقترفها البرتغال ضد الافريقيين في موزامبيق وانغولا وما يسمى غينيا البرتغالية . وبين ان ما اسماه الممثل البرتغالي بالمعسكرات التدريبية والقواعد العسكرية في تنزانيا هي في الواقع اما معسكرات للاجئين تقوم على ادارتها سلطات مدنية او دينية او مراكز لتدريب الملاكات العسكرية القومية . واضاف قائلا ان الحقيقة هي ان البرتغال هو الذى يهدد السلم والامن الدوليين ، وهو الذى يتحدى الامم المتحدة ؛ فقد اضطر آلاف الافريقيين الى الهروب من وطنهم في موزامبيق وفي انغولا بسبب الاعدامات الجماعية ، واحراق القرى ، ومعاملة العمال كالرقيق ، وغير ذلك من الوان العذاب وقد ذهبوا الى تنزانيا والدول الافريقية المجاورة التماسا للعون والغوث . واشار الى ان زعماء حكومته قد صرحوا علنا ان تنزانيا ستحارب الاستعمار في افريقيا الى ان يتم تحرير القارة بكاملها ، وانها ستقدم العون الى جميع القوى التي تكافح الاستعمار . واستطرد قائلا ان الحرب التي يشنها البرتغال على الافريقيين تعتبر خرقا للميثاق ، وان من الضرورى توقيع الجزاءات على ذلك البلد . وقال ان على المجلس ان يعلن دون اى لبس ان سلوك البرتغال في افريقيا مخالف للميثاق ، وانه يشكل في الواقع تهديدا للسلم والامن الدوليين حسب مدلول الفصل السابع من الميثاق .

٤٧٢ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان ممثلي افريقيا المستقلة قد برهنوا في بياناتهم المقنعة امام المجلس ان السلطات البرتغالية تتجاهل ، في تنفيذ سياساتها اللانسانية ، كلا من الرأى العام العالمي وقرارات الامم المتحدة . وقد توفرت وقائع عديدة تدل على ان التدابير التأديبية التي اتخذها البرتغال ضد الشعب الافريقي يدعمها حلفاؤه في منظمة حلف شمال الاطلسي ؛ فالقروض المقدمة من الولايات المتحدة والمانيا الغربية تغذى ميزانيته العسكرية ، كما يجرى تدريب الضباط والجنود البرتغاليين ، في اطار تلك المنظمة ، للخدمة في افريقيا . ومضى يقول ان تأييد هذين البلدين للبرتغال لا يرجع فقط الى تحالفهما معه في اطار تلك المنظمة والى الاعتبارات الاستراتيجية ، بل ويرجع كذلك الى الصلات الوثيقة التي تربط الاستعماريين البرتغاليين بالشركات الاجنبية التي تستأثر بامتيازات خاصة لاستغلال

Digitized by UNOG Library

تلك الاقاليم . وحث مجلس الامن على المبادرة الى اتخاذ التدابير الفعالة لكبح جماح الاستعماريين البرتغاليين ولارغامهم على تنفيذ قرارات المجلس . وقال ان هناك امرين ينبغي القيام بهما : اولا ، على المجلس ان يوقع الجزاءات اللازمة على البرتغال وفقا لما ينص عليه الميثاق ؛ وثانيا ، على الامم المتحدة ان تزيد من نشاطها في سبيل تصفية جميع النظم الاستعمارية الباقية وان تستخدم كل الوسائل لتحقيق هذه الغاية . وذكر ان الاتحاد السوفياتي يحبذ من جانبه قيام كل البلدان بتقديم المساعدة المعنوية والمادية الى الشعوب المناضلة من اجل الاستقلال ، كما انه سيواصل ، بوصفه دولة اشتراكية ، تقديم كل المساعدة الممكنة اليها . وقال انه لا يجوز لمجلس الامن ان يتجاهل تأييد بعض دول منظمة حلف شمال الاطلسي للسياسة البرتغالية ، بل ان من واجبه ان يستخلص من ذلك النتائج اللازمة ، وان يأخذ تلك النتائج بعين الاعتبار عندما يتخذ التدابير الملائمة . واضاف انه ينبغي للمجلس بذل كل جهد ممكن لتأمين تنفيذ قراراته ، وذلك لكي يتسنى انهاء السياسات الاجرامية التي يسير عليها الاستعمار البرتغالي . واختتم كلامه بالاعراب عن اقتناع وفده بأن الشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار البرتغالي سترى تحقق آمالها قريبا وتنال حريتها واستقلالها .

٤٧٣ — وفي الجلسة ١٢٥٦ التي عقدها المجلس في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، تكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان حكومته حظرت منذ سنوات عديدة تزويد البرتغال بالاسلحة والمعدات العسكرية ، سواء من المصادر الرسمية او الخاصة ، دون الحصول على تأكيدات محددة بأنها لن تستخدم في الاقاليم البرتغالية ، كما انها حظرت تصدير الاسلحة والمعدات مباشرة الى تلك الاقاليم . واضاف ان منظمة حلف شمال الاطلسي لا تقدم الاسلحة الى البرتغال ، وان الموقف الذي تتخذه الحكومة البرتغالية حيال اقاليمها لا يمكن ان يعزى الى عضوية البرتغال في تلك المنظمة ؛ بل الواقع ان الادلة المتوفرة تثبت العكس ، اذ ان سائر الدول الاعضاء في تلك المنظمة والتي كان لها مستعمرات تسير ، او سبق لها السير ، نحو ازالة الاستعمار . ومضى يقول انه ليس لدى الولايات المتحدة اية برامج لتقديم المساعدة الاقتصادية سواء الى البرتغال او الى اقاليمه عبر البحار ؛ الا انه ليس في وسع وفده ان يسلم بالادعاء القائل بأن الاستثمارات الاجنبية الخاصة في تلك الاقاليم هي التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال فيها ، ولا بالنظرية القائلة بأن السحب الفوري للاستثمارات الاجنبية ، مع ما لها من اثر في رفاه سكان تلك الاقاليم ، سيكون من مصلحتها .

٤٧٤ — وانتقل الى موضوع المسألة ، فقال ان وفده يرى وجوب استئناف اتصالات عام ١٩٦٣ وبذل الجهد اللازم لسد الثغرة القائمة بين الاطراف على اساس قرار مجلس الامن المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ . واضاف انه يصح لذلك ان يبدأ المجلس بتأكيد ذلك القرار من جديد ، مما يستتبع تأكيده من جديد لانطباق مبدأ تقرير المصير على الاقاليم البرتغالية ولتعريف تقرير المصير المنصوص عليه في ذلك القرار ، ثم التوصية بالمبادرة الى

Digitized by UNOG Library

اجراء المناقشات بين البرتغال وبين البلدان الافريقية على اساس ذلك القرار . وذكر انه يصح كذلك ان يلتمس المجلس من الامين العام متابعة جهوده السابقة مع الاطراف المعنيين واعلام المجلس عند الاقتضاء . وبين ان على جميع الاطراف المعنيين ان يسلموا بأن الميثاق يرتب عليهم مسئولية استطلاع كل السبل التي يمكن ان تؤدى الى ايجاد حل سلمي للمشكلة . وقال ان استئناف الاتصالات بناء على ذلك ، لا يكون مستصوبا فحسب ، بل ويكون كذلك لازما اذا اريد تحقيق مقاصد الميثاق وتنفيذ قرارات المجلس السابقة .

٤٧٥ — وتكلم ممثل الاوروغواى ، فقال ان الاستعمار يتنافى مع الضمير القانوني والسياسي والاخلاقي للعالم الحديث ؛ وبالتالي فان الابقاء على نظام استعمارى ما ، سواء كان صالحا او فاسدا ، يصبح بحد ذاته تهديدا للسلم والامن العامين . واضاف قائلا انه ينبغي منح شعوب موزامبيق وانغولا وغينيا البرتغالية حق تقرير مستقبلها بنفسها . واشار الى ان وفده يميل الى الموافقة على اقتراح ممثل البرتغال بانشاء لجنة للتحقيق ، ولكنه يود تذكير البرتغال من جديد بوجوب التزام القرارات المختصة التي اتخذها مجلس الامن ، كما انه يرى مطالبة الامين العام بمتابعة الجهود التي يبذلها في هذا السبيل .

٤٧٦ — وتكلم ممثل تونس ، فقال ان اجراء المحادثات مع البرتغال لا يكون ممكنا الا متى قبلت الحكومة البرتغالية من غير مواربة بتعريف لتقرير المصير يتيح لشعوب الاقاليم الافريقية اختيار السيادة في ظل الاستقلال .

٤٧٧ — وتكلم ممثل الصين ، فقال ان وفده ذهب على الدوام الى ان الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية اقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي حسب مدلول الفصل الحادى عشر من الميثاق . واضاف ان الحكومة البرتغالية تفسر مفهوم تقرير المصير تفسيرا محدودا ، بينما تذهب اغلبية الامم المتحدة الى تفسيره تفسيرا لا يقصر معناه على الحكم الذاتي ، بل يتجاوزه الى امكانية نيل الاستقلال في وقت لاحق . وبين ان الحالة في الاقاليم البرتغالية تنذر بالانفجار ، وان وفده يناشد الحكومة البرتغالية قبول مبدأ تقرير المصير وفقا لتعريف الامم المتحدة له ؛ فاذا اختار الافريقيون في تلك الاقاليم الاندماج في البرتغال فهذا من حقهم ، واذا اختاروا الاستقلال فذلك من حقهم ايضا ، ولكن ليس من شأن البرتغال ان يقرر اى الامرين باسمهم . واعرب عن امل وفده في ان يغير البرتغال موقفه المتعنت ويقابل الدول الافريقية في منتصف الطريق على الاقل ليتسنى المبدء في محادثات مجدية بين الاطراف المعنيين .

٤٧٨ — وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فقال ان من المعروف ان الاسلحة والمعدات الحربية التي تستخدمها القوات المسلحة البرتغالية في تقتيل الافريقيين هي في معظمها من انتاج المانيا الغربية والولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، وايطاليا ، وان البرتغال يحصل عليها من منظمة حلف شمال الاطلسي ؛ ولو كان الامر خلاف ذلك ، لادلى ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بما ينفي ذلك .

Digitized by UNOG Library

٤٧٩ — وتكلم الرئيس بوصفه ممثلا لبوليفيا ، فقال ان شعوب الاقاليم البرتغالية تنشد الاستقلال التام ، وتؤيدها في نضالها شعوب العالم الحرة جمعاء . واضاف انه من العبث محاولة وقف سير التقدم نحو تحرير شعوب انغولا وموزامبيق وغينيا البرتغالية ؛ بل ان البرتغال يقضي على نفسه بنفسه اذا لم يدرك ذلك التطور التاريخي المحتوم فيقبل بحل يتناسب مع تقاليد البرتغال التاريخية . واشار الى ان مجلس الامن قد اتخذ قرارات صريحة بشأن الاقاليم البرتغالية ، وان من شأنه الآن ان يبت في خير طريقة لتأمين التزام تلك القرارات .

٤٨٠ — وعرض على المجلس ، عند استئنافه النظر في المسألة في جلسته ١٢٦٦ المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، مشروع قرار (S/6953) اشتركت في اقتراحه الاردن وتونس وساحل العاج وسيراليون وليبيريا وماليزيا ، وفيما يلي نصه :

" ان مجلس الامن ،

" وقد بحث مسألة الحالة القائمة في الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية ، وهي المسألة التي قدمتها اثنتان وثلاثون دولة افريقية ،

" واذ يشير الى قراره ١٨٠ (١٩٦٣) المتخذ في ٣١ تموز (يوليه) وقراره ١٨٣ (١٩٦٣) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ،

" واذ يلاحظ مع القلق الشديد استمرار البرتغال في رفض اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ قراري مجلس الامن المذكورين اعلاه ،

" واذ يأخذ بعين الاعتبار انه بالرغم من التدابير التي نص عليها مجلس الامن في الفقرة ٥ من قراره ١٨٠ (١٩٦٣) ، فان الحكومة البرتغالية تضاعف تدابيرها القمعية وعملياتها العسكرية الموجهة ضد السكان الافريقيين بقصد احباط آمالهم المشروعة في تحقيق تقرير المصير والاستقلال ،

" واقتناعا منه بأن تنفيذ القرارات المختصة التي اتخذها كل من مجلس الامن والجمعية العامة ، ولا سيما قراري المجلس ١٨٠ (١٩٦٣) و ١٨٣ (١٩٦٣) ، هو الوسيلة الوحيدة للوصول الى حل سلمي لمسألة الاقاليم البرتغالية وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ،

" واذ يشير الى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ،

" ١ — يؤكد ان الحالة الناشئة عن السياسة التي يتبعها البرتغال ، سواء حيال سكان مستعمراته الافريقيين او حيال الدول المجاورة ، تعرض للخطر السلم والامن الدوليين ؛

Digitized by UNOG Library

" ٢— ويأسف لعدم التزام حكومة البرتغال لقرارات مجلس الامن والجمعية العامة السابقة ولعدم اعترافها بحق الشعوب الواقعة تحت ادارتها في تقرير المصير والاستقلال ؛

" ٣— ويؤكد من جديد تفسير مبدأ تقرير المصير الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) وفي قرار مجلس الامن ١٨٣ (١٩٦٣) ؛

" ٤— ويناشد البرتغال القيام فورا بإعمال مبدأ تقرير المصير ، على الوجه المبين في الفقرة ٣ اعلاه ، في الاقاليم الواقعة تحت ادارته ؛

" ٥— ويؤكد من جديد دعوته العاجلة للبرتغال الى القيام بما يلي :

" (أ) الاعتراف فورا بحق شعوب الاقاليم الواقعة تحت ادارته في تقرير المصير والاستقلال ؛

" (ب) الكف فورا عن جميع الاعمال القمعية وسحب جميع القوات العسكرية وسواها المستخدمة حاليا لذلك الغرض ؛

" (ج) اصدار عفو شامل سياسي غير مشروط وتهيئة الظروف المناسبة لحرية عمل الاحزاب ؛

" (د) الشروع ، على اساس الاعتراف بحق تقرير المصير ، في التفاوض مع الممثلين المعتمدين للاحزاب السياسية الموجودة داخل هذه الاقاليم وخارجها من اجل نقل السلطة الى المؤسسات السياسية المنتخبة بحرية والممثلة للشعوب ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) ؛

" (هـ) منح الاستقلال بعد ذلك فورا لجميع الاقاليم الواقعة تحت ادارته وفقا لاماني شعوبها ؛

" ٦— ويناشد جميع الدول التزام احكام الفقرة ٦ من قراره ١٨٠ (١٩٦٣) ؛

" ٧— ويناشد جميع الدول اتخاذ كل التدابير اللازمة لمنع بيع وتسليم المعدات والمواد اللازمة لصنع وصيانة الاسلحة والذخائر في البرتغال والاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية ؛

" ٨— ويناشد جميع الدول ان تتخذ ، إما فرادى او مجتمعة ، كل التدابير اللازمة لمقاطعة جميع الصادرات والواردات البرتغالية ؛

" ٩— ويلتمس من جميع الدول اعلام الامين العام بأية تدابير تتخذ في سبيل تنفيذ الفقرات ٦ و ٧ و ٨ من هذا القرار ؛

Digitized by UNOG Library

" ٠ ١ — ويلتمس من الامين العام تأمين تنفيذ احكام هذا القرار ، وتقديم ما قد يراه لازما من المساعدة ، واعلام مجلس الامن في موعد لا يتجاوز ٠ ٣ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ ٠ "

٤٨١ — وتكلم ممثل تونس ، فقال ان الحالة في الاقاليم البرتغالية التي قال المجلس عنها من قبل انها تعرض السلم والامن تعريضا شديدا للاختلال ، قد تردت بشكل واضح ، ولا بد من الاعتراف الآن بأنها تعرض السلم والامن الدوليين للخطر ٠ واضاف ان الحظر الذى فرضه المجلس على الاسلحة والمعدات العسكرية في قراره المتخذ في ٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٣ لم ينفذ ، كما يبدو ، على الاطلاق ، في حين ان احدى نتائج الاستثمار الاجنبي في الاقاليم البرتغالية هي تقديم موآزرة غير مباشرة ولكن ملموسة لسياسة البرتغال القمعية ؛ ولذلك يبدو من المنطقي ان يوسع نطاق هذا الحظر بحيث يشمل كل المعدات والمواد التي يمكن استخدامها في صنع الاسلحة ، وان توقف جميع الصادرات والواردات من البرتغال واليه ٠ وقال ان ذلك من الاغراض الرئيسية لمشروع القرار موضوع البحث ، وان اصحابه يعتقدون ان احتمال نجاح التدابير المقترحة يكون اقوى فيما لو طبقت في المرحلة الحاضرة من تطور الحالة ، اى قبل ان تصل في تردياها الى درجة يستعصي معها العلاج ٠ وبين انه ليس المطلوب من البرتغال الاعتراف بحق السكان الواقعين تحت ادارته في اختيار امر قد حدد مسبقا بل الاعتراف الصادق بحقهم في تقرير المصير ، ومنحهم فرصة لممارسة هذا الحق بحرية ٠

٤٨٢ — وتكلم ممثل البرتغال ، فقال ان مشروع القرار لا يأخذ بعين الاعتبار أيا من الملاحظات والاقتراحات التي ابداها البرتغال اثناء المناقشة ٠ واضاف ان وفده يرفض كل الرفض المزاعم الواردة في الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرة ١ من المنطوق ، ولا يزال يعتقد بأنه ينبغي على الاقل ان يحقق المجلس فيها بدقة قبل اتخاذ اى قرار ٠ وقال انه بالرغم من قول اصحاب مشروع القرار بأنهم لا يريدون استباق الحكم في نوع الاختيار الذى سيقرره سكان اقاليم عبر البحار ، فان الفقرة ٥ من المنطوق تنص في الواقع على تحديده مسبقا ٠ اما التدبير المقترح في الفقرة ٨ فلا يمكن الا اعتباره تدبيرا طائشا على اشد ما يكون عليه الطيش ؛ وحتى لو ثبتت المزاعم الموجهة ضد البرتغال (مع العلم انها لم تثبت) ، فان التدابير الجائرة التي جرى اقتراحها بكل ذلك التسرع ، والتي تقع ولا شك في نطاق الفصل السابع من الميثاق ، تعد خارجة عن حدود الاعتدال ٠

٤٨٣ — وتكلم ممثل ساحل العاج مؤيدا مشروع القرار ، فقال ان الغرض من مشروع القرار لفت الانظار الى ان السياسة التي تتبعها البرتغال في افريقيا تعرض السلم والامن الدوليين للخطر ، والى ان تفسير البرتغال لمبدأ تقرير المصير تفسير خاطئ ٠ واضاف ان مشروع القرار يستهدف كذلك تأمين اتخاذ الخطوات اللازمة للحيلولة دون ان تؤدى هذه الحالة الى تعريض السلم والامن الدوليين للخطر ، ومطالبة البرتغال بقبول مبدأ تقرير المصير كما تفهمه

Digitized by UNOG Library

الامم المتحدة ، وكما يحدده قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) . وبين انه قد اقيم الدليل القاطع على وجود حالة حرب ، تزداد حدة يوما بعد يوم ، في اقاليم البرتغال الافريقية . واستطرد يقول ان التحالف بين البرتغال وافريقيا الجنوبية وروديسيا الجنوبية يشكل كذلك عنصرا من عناصر هذه الحالة الخطرة ، كما ان من عناصرها اعتداءات البرتغال على الاقاليم الافريقية المجاورة . وبعد ان اشار الى بعض الاقتراحات التي قدمت في المجلس بشأن اجراء المفاوضات مع البرتغال ، قال ان وفده يرى انه متى قبل البرتغال بتقرير المصير كما هو محدد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) ، فما عليه سوى الاتصال بالقوميين الذين يحاربهم اليوم ، والتفاوض معهم على طرق ووسائل تطبيق مبدأ تقرير المصير ، فتنتفي عند ذلك ضرورة قيام الدول الافريقية الاخرى بالتفاوض مع البرتغال .

٤٨٤ — وفي الجلسة ١٢٦٧ التي عقدها المجلس في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ، اعلن الرئيس ان مدغشقر انضمت الى اصحاب مشروع القرار (S/6953 Add.1)، الذى اعيد اصداره بعد اجراء تغييرات طفيفة في صياغته (S/6953/Rev.1).

٤٨٥ — وتكلم ممثل ليبيريا في الجلسة نفسها ، فقال ان مشروع القرار الذى اشترك وفده في اقتراحه يمثل محاولة لحمل المجلس على اتخاذ التدابير الفعالة لتأمين قيام الدول الاعضاء بتنفيذ قراريه السابقين لا ازدرائهما او تجاهلهما . وحث اعضاء المجلس على تقديم مؤازرتهم التامة لمشروع القرار .

٤٨٦ — وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فقال ان الاتحاد السوفياتي يؤيد بحرارة كل تدبير يمكن الشعوب التي يضطهدها البرتغال من ممارسة حقوقها في تقرير المصير والاستقلال ؛ ولذلك فان وفده سيقترع بتأييد مشروع القرار ، بالرغم من انه يمثل حلا وسط ولا يستجيب كل الاستجابة الى اماني الشعوب المعنية .

٤٨٧ — وتكلم ممثل الصين ، فقال انه اذا جرى اقتراع مستقل على الفقرة ٨ من المنطوق ، فان وفده سيضطر الى الامتناع عن الاقتراع ؛ ولكنه سيقترع بتأييد مشروع القرار في مجموعه .

٤٨٨ — وتكلم ممثل فرنسا ، فقال انه يوافق كل الموافقة على تعريف تقرير المصير الذى جاء به ممثل تونس ، وانه يرجو ان يطبق ذلك التعريف على نطاق عام . واضاف ان وفده لن يتمكن من تأييد مشروع القرار لا بسبب اختلاف رأيه في تلك النقطة بل بسبب موقفه من اختصاص الامم المتحدة في الحالة التي ينظر فيها مجلس الامن .

٤٨٩ — وفي الجلسة ١٢٦٨ التي عقدها المجلس في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، قدم ممثل الاوروغواى تعديلين (S/6965) لمشروع القرار المشترك ينصان على ما يلي : (١) احلال عبارة " تعكر بصورة جدية " محل عبارة " تعرض للخطر " في الفقرة ١ من المنطوق ؛

Digitized by UNOG Library

(٢) والاستعاضة عن الفقرتين ٦ و ٧ من المنطوق بفقرة واحدة تصبح الفقرة ٦ وفيما يلي نصها :

" ٦ — ويلتمس من جميع الدول الامتناع فورا عن تزويد الحكومة البرتغالية بأية مساعدة تمكنها من مواصلة قمعها لشعوب الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ؛ وان تتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع بيع وتوفير الاسلحة والمعدات العسكرية للحكومة البرتغالية لهذا الغرض ، بما في ذلك بيع وتسليم المعدات والمواد اللازمة لصنع وصيانة الاسلحة والذخائر المراد استعمالها في الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية ؛ " .

٤٩٠ — وطلب ممثل الاورغواى كذلك اجراء اقتراع مستقل على الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار المشترك .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار السداسي : في الجلسة ١٢٦٨ المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، اعتمد تعديل الاورغواى الاول (S/6965) باغلبية ١٠ اصوات مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد (فرنسا) عن الاقتراع ؛ واعتمد تعديل الاورغواى الثاني (S/6965) بأغلبية ٨ اصوات مقابل لا شيء وامتناع ثلاثة اعضاء عن الاقتراع (فرنسا والمملكة المتحدة وهولندا) ؛ ونالت الفقرة ٨ من مشروع القرار المنقح (S/6953/Rev.1) ٤ اصوات (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والاردن وساحل العاج وماليزيا) مقابل لا شيء وامتناع ٧ اعضاء عن الاقتراع ؛ فلم يعتمد لعدم حصوله على الاغلبية اللازمة .

٤٩١ — وتكلم ممثل هولندا ، فقال ان موقف حكومته من كامل مسألة الاقاليم البرتغالية يتلخص في املها الصادق في ان تسمح الحكومة البرتغالية لهذه الاقاليم بممارسة حقها في تقرير المصير حسب مفهومه المعروف عامة في الامم المتحدة .

٤٩٢ — وتطرق الى نص مشروع القرار ، فقال ان البند (أ) من الفقرة ٥ يثير شيئا من الصعوبة بالنسبة الى حكومته لأن عبارة " والاستقلال " قد توحي بأن الاستقلال هو النتيجة الوحيدة التي يمكن ان يسفر عنها تقرير المصير .

٤٩٣ — ثم اقترع المجلس على مشروع القرار المنقح (S/6953/Rev.1) بصيغته المعدلة .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المنقح بصيغته المعدلة : في الجلسة ١٢٦٨ المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، اعتمد مشروع القرار المنقح (S/6953/Rev.1) بصيغته المعدلة ، وذلك باغلبية ٧ اصوات مقابل لا شيء وامتناع ٤ اعضاء عن الاقتراع (فرنسا ، والمملكة المتحدة ، وهولندا ، والولايات المتحدة (القرار ٢١٨ (١٩٦٥)) .

٤٩٤ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فبين ان وفده امتنع عن الاقتراع لان لديه بعض التحفظات بشأن عدد من النقاط محل البحث . واضاف ان حكومته مقتنعة كل الاقتناع بأن من واجب البرتغال الاعتراف لشعوب الاقاليم البرتغالية بالحق في تقرير المصير كما حدده كل من

Digitized by UNOG Library

مجلس الامن والجمعية العامة ؛ بيد ان القرار الذى اتخذه المجلس ناقص من ناحية هامة واحدة ، اذ انه يترتب على كل من المجلس والاطراف المعنيين استقصاء جميع امكانيات الوصول الى حل سلمي للمشكلة ؛ ولذلك كان ينبغي للمجلس ان يطالب بالمبادرة الى بدء المحادثات بين البرتغال والدول الافريقية على اساس التوصيات التي اصدرها في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ؛ الا ان وفده يأمل في الاضطلاع بهذه المحادثات على اية حال ، ويود ان يشير الى ان ما قضى به قرارا المجلس السابقان من تخويل الامين العام القيام بدور ايجابي في سير المفاوضات لا يزال قائما .

٤٩٥ — وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فقال ان وفده تمكن من الاقتراع بتأييد مشروع القرار بالرغم من انه لم يعبر كل التعبير عن امانـي الشعوب المناضلة من اجل التحرر من الاستعمار البرتغالي ، وانه انما فعل ذلك استجابة لنداءات اصدقائه الافريقيين وتلبية لرغبات البلدان التي عرضت المسألة على المجلس . واضاف ان الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهولندا برهنت من جديد ، بامتناعها عن الاقتراع ، على تأييدها المعنوى والسياسي للبرتغال ، حليفها في منظمة حلف شمال الاطلسي ، كما اظهرت القيمة الحقيقية لتصريحاتها الشفوية عن استعدادها لاحترام حقوق الشعوب الافريقية في تقرير المصير والاستقلال التام .

٤٩٦ — وتكلم ممثل ساحل العاج ، فأعرب عن اسفه لان بعض الدول التي اشتركت في المفاوضات المؤدية الى هذا الحل الوسط المتمثل في مشروع القرار لم تشأ في آخر لحظة ان تؤيد القرار .

٤٩٧ — وتكلم ممثل البرتغال ، فقال انه يود ان يسجل تحفظات وفده الشديدة بشأن القرار المتخذ .

الفرع الثالث

الرسائل اللاحقة

٤٩٨ — ارسل البرتغال الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ (S/7011) احال بها قائمة بأربعين انتهاكا للاقليم الجوى لغينيا البرتغالية قال انها وقعت خلال شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ .

٤٩٩ — وارسل ممثلو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والهند ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وبلغاريا ، واثيوبيا ، وهنغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، رسائل مؤرخة في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ (S/7041) ، و ٢٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ (S/7057) ، و ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ (S/7077) ، و ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ (S/7111) ،

Digitized by UNOG Library

و ١١ شباط (فبراير) ١٩٦٦ (S/7149)، و ١٠ آذار (مارس) ١٩٦٦ (S/7209)، و ٣٠ آذار (مارس) ١٩٦٦ (S/7230)، و ٣١ أيار (مايو) ١٩٦٦ (S/7328)، و ١ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ (S/7340) اعلموا بها الامين العام ، ردا على مذكرته المؤرخة في ٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ والتي احال بها نص قرار مجلس الامن ٢١٨ (١٩٦٥) ، ان حكوماتهم اتخذت جميع التدابير اللازمة لتنفيذ احكام ذلك القرار ، وانها قطعت علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية مع حكومة البرتغال .

٥٠٠ — وفي ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ، احال الامين العام الى رئيس مجلس الامن (S/7103) نص القرار ٢١٠٧ (الدورة ٢٠) الذى اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة ١٤٠٧ المعقودة في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ بشأن مسألة الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية .

٥٠١ — واحالت البعثة الدائمة لجمهورية بلغاريا الشعبية الى الامين العام ، بمذكرة شفوية مؤرخة في ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ (S/7290) رسالة وجهها اليه في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٦٦ وزير خارجية جمهورية المانيا الديموقراطية ، وبين فيها موقف حكومة جمهورية المانيا الديموقراطية من قرار مجلس الامن ٢١٨ (١٩٦٥) .

٥٠٢ — وقدم الامين العام تقريرا مؤرخا في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ (S/7385) انهى فيه الى المجلس انه قام ، عملا بالفقرتين ٧ و ٨ من منطوق القرار ٢١٨ (١٩٦٥) ، باحالة نص ذلك القرار الى جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة والاعضاء في الوكالات المتخصصة ، مبينا لها انه سيكون ممتنا لتزويده بأية معلومات عن التدابير التي اتخذتها تنفيذا لذلك القرار . وذكر انه ورد ، حتى ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ ، واحد وخمسون ردا ادرجت اجزاؤها الموضوعية في مرفق للتقرير .

٥٠٣ — واضاف الامين العام قائلا في تقريره انه قام ، في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، باحالة نص القرار الى وزير خارجية البرتغال ، مبينا انه سيكون ممتنا لتزويده بأية معلومات عن التدابير التي اتخذتها او تزمع اتخاذها حكومة البرتغال تنفيذا للقرار ، كما انه سيرحب بأية اشارة من وزير الخارجية عن ماهية المساعدة التي يصح للامين العام تقديمها بموجب احكام القرار او بأية فرصة تتاح لبحث المسألة مع وزير الخارجية . وذكر الامين العام ان وزير خارجية البرتغال رد في ٢١ آذار (مارس) ١٩٦٦ قائلا ان الحكومة البرتغالية تشكر الامين العام على اقتراحه وتعرب عن استعدادها لاخراجه الى حيز التطبيق العملي ، وهي في انتظار أية اقتراحات قد يود الامين العام تقديمها اليها للبحث .

٥٠٤ — وارسل الامين العام الى وزير خارجية البرتغال رسالة مؤرخة في ١١ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ ذكر فيها انه يرحب بأية فرصة للتداول مع وزير الخارجية في اسرع وقت ممكن

Digitized by UNOG Library

بشأن التدابير التي يلزم اتخاذها لتنفيذ قرار مجلس الامن ٢١٨ ، ولا سيما فقرتي منطوقه ٤ و ٥ الموجهتين الى الحكومة البرتغالية .

٥٠٥ — واصدر الامين العام اضافة لتقريره (S/7385/Add.1)، مؤرخة في ١ تموز (يوليه) ١٩٦٦ ، احال بها نص رسالة مؤرخة في ٢٨ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ رد بها وزير خارجية البرتغال على رسالة الامين العام المؤرخة في ١١ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ . وقد اشار وزير خارجية البرتغال في رده الى عزم الحكومة البرتغالية على تقديم مساعدتها في استقصاء شتى المشاكل التي عنى بها مجلس الامن ، ولا سيما منها المشاكل المتعلقة بالتعاون الاقليمي بين الدول وبالسلم والامن الدوليين . وقال ان الحكومة البرتغالية لا تزمع اتخاذ موقف من شأنه عرقلة دراسة مسائل لها كل تلك الاهمية ، كما انها لا تريد ان تتحمل مسئولية منع بحثها او الحيلولة دون ايضاحها . واضاف ان الحكومة البرتغالية مستعدة ، والحالة هذه ، لقبول اقتراح الامين العام ببحث تلك المشاكل سريعا ، وهي تود الاشارة الى فائدة انتهاز فرصة انعقاد الدورة المقبلة للجمعية العامة للدخول في محادثات تتناول هذه المسائل في وقت يتفق عليه اثناء الدورة ، وذلك ، اولا ، مع الامين العام وحده ، ثم في اطار اوسع يقرر بالاتفاق المتبادل .

٥٠٦ — واصدر الامين العام اضافة اخرى لتقريره (S/7385/Add.2) انهى فيها الى مجلس الامن انه رد على رسالة وزير خارجية البرتغال المؤرخة في ٢٨ حزيران (يونيه) ، فأكد له انه يسره ان يبحث معه كل المسائل المختصة التي تدخل في اطار القرار ٢١٨ (١٩٦٥) ، كما ابلغ اليه انه احاط علما باقتراحه القائل باجراء المحادثات خلال الدورة القادمة للجمعية العامة ، وانه يكون ممتنا لو اقترح عليه وزير الخارجية موعدا مناسبا لاجرائها .

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس

المسألة المتعلقة بالحالة القائمة في رود يسيا الجنوبية: الرسالتان المؤرختان في ٢ و ٣٠ آب (اغسطس) ١٩٦٣ والموجهتان الى رئيس مجلس الامن باسم ممثلي اثنين وثلاثين دولة من الدول الاعضاء

— ٠ —

الفرع الاول

الرسائل الواردة في الفترة الممتدة من ١٦ تموز (يوليه) الى ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥

٥٠٧ — ارسل رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة رسالة مؤرخة في ٢١ تموز (يوليه) ١٩٦٥ (S/6567) احال بها الى مجلس الامن نص قرار اتخذته اللجنة الخاصة في ١٨ حزيران (يونيه) يتناول، فيما يتناوله، الحالة القائمة في رود يسيا الجنوبية.

٥٠٨ — وارسل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رسالة مؤرخة في ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) (S/6838) طلب فيها تعميم بيان لوكالة تاس عن رود يسيا الجنوبية مؤرخ في ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) كوثيقة من وثائق المجلس.

الفرع الثاني

نظر المجلس في المسألة في الجلسات (١٢٥٧ — ١٢٦٥ (١٢ — ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥)

٥٠٩ — ارسل ممثل المملكة المتحدة رسالة مؤرخة في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ (S/6896) انهى فيها الى رئيس المجلس ان سلطات رود يسيا الجنوبية قد اصدرت في ذلك اليوم اعلانا انفراديا غير قانوني باستقلال رود يسيا الجنوبية. وقال ان حكومته تود اعلام المجلس بالحالة الناشئة عن ذلك العمل غير القانوني وبالتدابير التي تتخذها لمواجهة تلك الحالة، وانه يطلب لذلك عقد اجتماع عاجل للمجلس.

Digitized by UNOG Library

٥١٠ — وفي اليوم نفسه ، عممت رسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) واردة من رئيس الجمعية العامة (S/6897)، كوثيقة من وثائق المجلس . وقد تضمنت الرسالة نصي قراري الجمعية العامة ٢٠١٢ (الدورة ٢٠) المتخذ في ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) و ٢٠٢٢ (الدورة ٢٠) المتخذ في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ بشأن الحالة القائمة في روديسيا الجنوبية .

٥١١ — وردت من رئيس الجمعية العامة رسالة اخرى (S/6908) مؤرخة في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) احال بها القرار ٢٠٢٤ (الدورة ٢٠) الذى اتخذته الجمعية العامة في ذلك اليوم واوصت فيه بأن ينظر المجلس في الحالة القائمة على وجه الاستعجال .

٥١٢ — وفي ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ايضا ، ارسل ممثلو خمس وثلاثين دولة افريقية رسالة (S/6902) طلبوا فيها الى الرئيس عقد اجتماع طارئ للمجلس . وجاء في الرسالة ان الاعلان الانفرادى لاستقلال روديسيا الجنوبية قد انشأ تهديدا للسلم والامن الدوليين .

٥١٣ — وعممت في ذلك اليوم رسالة اخرى (S/6903) وجهها ممثلو اثنتين وعشرين دولة آسيوية وافريقية الى رئيس المجلس ، واعربوا فيها عن اقتناع حكوماتهم بأن اعلان الاستقلال الانفرادى يزيد من تفاقم حالة بلغت من قبل مرحلة الانفجار كما يهدد السلم والامن الدوليين .

٥١٤ — وقد ادرج البند ، الذى وردت الرسائل المذكورة اعلاه في عنوانه كبند فرعية ، في جدول اعمال الجلسة ١٢٥٧ المعقودة في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ . وفي هذه الجلسة ، عمد الرئيس ، بموافقة المجلس ، الى دعوة ممثلي الجزائر ، والهند ، وباكستان ، وغانا ، وزامبيا ، وسيراليون ، والسنغال ، ومالي ، وتنزانيا ، ونيجيريا ، بناء على طلباتهم (S/6904 وS/6905 وS/6906 و S/6907 وS/6909 و S/6910 وS/6912 و S/6913 و S/6916 و S/6919) ، الى الاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهم حق الاقتراع . ودعي ممثلا غينيا واثيوبيا ، بناء على طلبيهما S/6919 و S/6922) الى الاشتراك ، اولهما في الجلسة ١٢٥٨ وثانيهما في الجلسة ١٢٥٩ . ودعي ممثلو موريتانيا وغامبيا وجامايكا ، بناء على طلباتهم (S/6932 و S/6933 و S/6934) ، الى الاشتراك في الجلسة ١٢٦١ . كما دعي ممثل الصومال (S/6941) وممثل السودان (S/6944) الى الاشتراك في الجلسة ١٢٦٣ .

٥١٥ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان قيام فريق من الاشخاص ، كانوا حتى وقت قريب يشكلون حكومة روديسيا الجنوبية ، باعلان استقلال روديسيا الجنوبية عن بريطانيا هو عمل غير قانوني وباطل ، لان البرلمان البريطاني هو وحده الذى يملك الحق والسلطة اللازمين لمنح الاستقلال لروديسيا الجنوبية . ومضى قائلا ان هذا العمل غير القانوني قد نفذ بنية اقامة صورة للحكم تكفل بقاء سلطة التحكم في مستقبل روديسيا الجنوبية في ايدى اقلية بيضاء لا تشكل غير واحد من عشرين من مجموع السكان . واعلن ان حكومة المملكة المتحدة لن تمنح الاستقلال الا بشروط مقبولة لسكان روديسيا الجنوبية في مجموعهم . وذكر ان السيد سميث وزملاءه قد رفضوا اقتراحي السيد ولسون اللذين يدعو احدهما الى اجراء استفتاء وثانيهما الى تعيين لجنة ملكية ، وآثروا بدلا من ذلك المضي في عملهم غير القانوني . وقال ان المسئولية عن ذلك العمل وعن نتائجه تقع عليهم وحدهم .

Digitized by UNOG Library

٥١٦ — ومضى ممثل المملكة المتحدة في كلامه ، فقال ان الحكومة الشرعية الوحيدة لروديسيا الجنوبية الآن هي حكومة المملكة المتحدة . واستدرك قائلا انه ليس لهذه الحكومة اى وجود مادى في الاقليم ، ولذلك فان حكم القانون منعدم في روديسيا الجنوبية . وقال ان اعادة حكم القانون الى الاقليم هو قطعا ودون لبس من مسئولية بريطانيا ؛ بيد ان المملكة المتحدة قد استصوبت عرض المسألة على المجلس فورا لانها موضع اهتمام عالمي ، ولحاجتها الى حسن نية الاعضاء وتعاونهم وتأييدهم الايجابي في التدابير التي تتخذها . وقال ان المملكة المتحدة لا ترى ان استعمال القوة العسكرية يمكن ان يساعد على حل المشكلة . واردف قائلا ان قرار استعمال القوة شيء ، والتنبؤ بمداه او الحد منه شيء آخر . واضاف الى ذلك ان محاولة فرض حل دستوري باستعمال القوة العسكرية لايؤدى الى الحاق الاذى بملايين الابرياء فحسب ، بل ويؤدى كذلك الى زيادة تأخير الوصول الى الحل الصحيح العادل للمشكلة .

٥١٧ — واستطرد الممثل قائلا ان حاكم روديسيا الجنوبية قد ابلغ الى رئيس الوزراء السابق والوزراء الآخرين بروديسيا الجنوبية انهم قد اعفوا من مناصبهم . وطالب الممثل الدول الاعضاء بأن ترفض الاعتراف بذلك النظام غير القانوني ، وان تتجاهل جوازات السفر التي يصدرها ، وان ترفض اعتماد اى شخص يدّعي تمثيله . واشار الى ان المملكة المتحدة قد حظرت اى تصدير للاسلحة الى روديسيا الجنوبية ، وفرضت قيودا على القطع ، وحظرت كل تصدير لرؤوس الاموال البريطانية الى روديسيا الجنوبية ، وحرمت روديسيا الجنوبية من دخول سوق رأس المال في لندن ومن الافضليات التجارية وائتمانات التصدير التي تمنح لبلدان الكمنولث ، وهي تزمع منع استيراد التبغ والسكر من روديسيا الجنوبية الى المملكة المتحدة ، مع العلم ان هذه الواردات تمثل اكثر من ٧٠ في المائة من مشتريات المملكة المتحدة من روديسيا الجنوبية واكثر من ثلث صادرات الاقليم . وقال انه لو ايدت جميع الدول الاعضاء المملكة المتحدة باخلاص في تطبيق تلك التدابير ، لاصابت اقتصاد روديسيا الجنوبية برجة عنيفة . واضاف قائلا ان عامل السرعة اساسي في هذا الشأن وانه لو اتفقت الكلمة في الامم المتحدة فورا على نحو يظهر لشعب روديسيا الجنوبية وللعالم اجمع ان تلك التدابير الاولى تحظى بتأييد الاغلبية الساحقة ، لاسهمت المنظمة بنصيب كبير في النتائج التي تنشد تحقيقها .

٥١٨ — وتكلم ممثل غانا ، فقال ان ما ارتكبته زمرة ايان سميث من خيانة وتمرد ترك الاربعة ملايين من الافريقيين في روديسيا الجنوبية دون اية حماية على الاطلاق ، كما عرضهم بشكل خطر لنزوات واهواء نظام عرقي وقح يهدد السلم والامن الدوليين . واشار الى انه عند حل اتحاد روديسيا ونياسالاند ، حذرت الدول الافريقية المملكة المتحدة من نقل القوات المسلحة والطائرات الى حكومة الاقلية في روديسيا الجنوبية ، ولكن المملكة المتحدة لم تعبأ بمخاوفهم ، اذ استخدمت حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار المختص الذى قدم الى مجلس الامن في هذا الشأن .

Digitized by UNOG Library

واشار الى ان الاحداث قد اثبتت صحة تقدير الافريقيين للحالة . وذكر انه لو مضت حكومة المملكة المتحدة في تنفيذ اعلانها الصادر في ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤ حتى النهاية المنطقية المترتبة عليه ، الا وهي التهديد باستعمال القوة ، لما جرؤ ايان سميث على تحدى المملكة المتحدة ؛ ولكن يستدل من بعض المعلومات ان رئيس الوزراء ولسون اعلن في سالسبوري ان الافريقيين غير مستعدين لحكم بلدهم بعد ، وان الحكومة البريطانية لن تفرض حكم الاغلبية بالقوة ، الامر الذى شجع السيد سميث . واستطرد قائلا ان كون المملكة المتحدة تستعمل القوة في عدن وغيانا البريطانية يثبت للدول الافريقية ان الحكومة البريطانية مستعدة دائما لاستخدام قواتها ضد رعاياها المستعمرين اذا كان جلدهم اسود او اسمر ، ولكن دم المتمردين الروديسيين البيض مقدس فلا يمكن سفحه في سبيل تأمين حكم الاغلبية الافريقية . واعلن ان الدول الافريقية تطلب الى المجلس اتخاذ التدابير المناسبة بموجب الفصل السابع من الميثاق لان الاحداث الحاصلة في روديسيا الجنوبية تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين .

٥١٩ — ومضى ممثل غانا في كلامه ، فقال ان الدول الافريقية ستتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ قرارها الذى اتخذته في اكرا في ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ ، والذى يطلب اليها استخدام كل الوسائل الممكنة ، ومن بينها القوة ، لمعارضة اعلان الاستقلال الانفرادى ولتقديم المساعدة الفورية الى سكان روديسيا الجنوبية بغية اقامة حكومة تمثل الاغلبية في ذلك الاقليم . واضاف قائلا ان غانا لن تعترف بأية دولة روديسية مستقلة الا اذا اقيمت على اساس حكم الاغلبية ، كما ان غانا ستعارض دخول دولة تحكمها الاقلية في روديسيا الجنوبية الى الكمنولث او الامم المتحدة او الهيئات الدولية الاخرى . واعلن ان الدول الافريقية لن تسمح بالغدر البريطاني لاربعة ملايين افريقي ، وانها ستستعمل القوة ، اذا اقتضت الضرورة ، لتأمين اقامة حكم الاغلبية في روديسيا الجنوبية . واردف قائلا انه ينبغي للمجلس ان يأمر بتوقيع كل الجزاءات اللازمة على نظام آيان سميث وفقا للفصل السابع من الميثاق ، كما ينبغي له ان يحث الحكومة البريطانية على تعطيل دستور عام ١٩٦١ .

٥٢٠ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، فقال ان اعلان استقلال روديسيا الجنوبية الانفرادى هو من اهول الاحداث التي وقعت منذ مطلع عهد ازالة الاستعمار ، وهو ينطوى على أوخم العواقب . واضاف قائلا ان اقلية صغيرة عنيدة تعمه في ضلال مؤسف قد اصدرت اعلانا زائفا بالاستقلال للحفاظ على مركزها الامتيازى . ورأى انه ليس ثمة من مجال للشك في تصميم المملكة المتحدة على انهاء التمرد على نحو مشرف . وقال ان الولايات المتحدة تتمسك تمسكا لا محيد عنه بمبدأ تقرير المصير والاستقلال بشكل ينال قبول سكان روديسيا الجنوبية جميعا . وقال ان حكومته تأمل في ان يتحقق ذلك بالطرق السلمية وان يفتح باب الاتصال بين المعنيين من جديد . واعلن ان الولايات المتحدة تؤيد الجهود التي تبذلها المملكة المتحدة لتحقيق الاستقلال وفقا للميثاق . ودعا جميع الدول الاعضاء الى الوقوف بجانب المملكة المتحدة وتأييدها في تنفيذ التدابير الحازمة التي اتخذتها ضد نظام السيد سميث .

Digitized by UNOG Library

٥٢١ — ومضى ممثل الولايات المتحدة في كلامه قائلا ان حكومته قد استدعت قنصلها العام من ساليسبورى ، والغت المركز الدبلوماسي للمنتمين الى روديسيا الجنوبية من اعضاء السفارة البريطانية في واشنطن ، وفرضت الحظر على بيع الاسلحة لذلك الاقليم او ارسالها اليه ، كما انها ستمتنع عن تزويده بحصته من السكر لعام ١٩٦٦ . واضاف قائلا ان الولايات المتحدة ستوقف كذلك عن تلبية كل الطلبات الواردة اليها من ذلك الاقليم للحصول على القروض وضمانات الائتمان ، وستوضح لاى مستثمر امريكي محتمل الاخطار الجسيمة التي تتعرض لها رؤوس الاموال الامريكية في روديسيا الجنوبية . واردف قائلا ان الولايات المتحدة ستعمل على عدم تشجيع السفر الى روديسيا الجنوبية لاسباب خاصة ، وهي تدرس بكل اهتمام الخطوات الاخرى التي يمكن ان تتخذها في هذا الشأن . واستطرد قائلا انه ينبغي لمجلس الامن ان يؤيد المملكة المتحدة في الجهود التي تبذلها وان يطلب اليها اتخاذ اية تدابير ملائمة اخرى لانهاء التمرد . وبعد ان اشار الى ان الاعلان يرمي الى اخضاع اربعة ملايين افريقي ، قال انه ينبغي للمجلس ان يظهر عزمه وتصميمه على تأمين ممارسة شعب روديسيا الجنوبية لحق تقرير المصير وحصوله على حكم الاغلبية .

٥٢٢ — وتكلم ممثل السنغال ، فقال ان الاعلان الانفرادى لاستقلال روديسيا الجنوبية لو ترك دون عقاب ، فان ذلك يخل بالمركز الادبي للمملكة المتحدة كما يخل بسلطة الامم المتحدة . واضاف قائلا ان المملكة المتحدة مسئولة عن اربعة الملايين من الافريقيين الموجودين في روديسيا الجنوبية ، وان التاريخ الحديث قد اظهر ان الجزاءات الاقتصادية وحدها ليس من شأنها الاتيان بالنتائج المرجوة . وقال انه ينبغي اتخاذ التدابير المشددة ، ومن بينها استعمال القوة المسلحة ، لقمع التمرد ، كما ينبغي لجميع الدول الاعضاء ان تؤيد المملكة المتحدة في هذا الشأن . واختتم كلامه قائلا انه ينبغي الغاء دستور روديسيا الجنوبية بالقوة اذا اقتضت الضرورة ، والاستعاضة عنه بدستور آخر ينص على حكم الاغلبية ويقضي بمنح الاستقلال للاقليم من قبل المملكة المتحدة .

٥٢٣ — وتكلم ممثل الاردن ، فاقترح ان يتخذ المجلس قرارا اوليا يعلن فيه لا شرعية العمل الذى قامت به حكومة الاقلية ، ويشجب ذلك العمل ، ويطالب جميع الدول الاعضاء بعدم الاعتراف بذلك النظام والامتناع عن تقديم اية مساعدة اليه .

٥٢٤ — كذلك اقترح على المجلس ، بموجب المادة ٣٧ من نظامه الداخلي المؤقت ، ان يدعو الدولتين اللتين اقترعتا ضد قرار الجمعية العامة في اليوم السابق ، اى افريقيا الجنوبية والبرتغال ، الى الاشتراك في المناقشة .

٥٢٥ — وبعد مداولة قصيرة ، وافق المجلس دون اعتراض على دعوة حكومتي افريقيا الجنوبية والبرتغال الى الاشتراك في المناقشة .

Digitized by UNOG Library

٥٢٦ — وقد رفض ممثل افريقيا الجنوبية ووزير خارجية البرتغال تلك الدعوة في رسالتين مؤرختين في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ (S/6935 وS/6938) . فكرر ممثل افريقيا الجنوبية رأى حكومته القائل بأن مسألة روديسيا هي مسألة داخلية محضة وان الامم المتحدة ليست مختصة بالتدخل فيها . واضاف قائلا ان خير طريقة لايجاد حل سلمي لاختلاف الآراء الحاضر هي بذل كل جهد ممكن لحصر المشاكل موضوع النزاع في مكانها وتجنب اكساب الخلاف ابعادا دولية توسع من نطاقه .

٥٢٧ — واما وزير خارجية البرتغال فقد قال ان المناقشة قد ابانت ان الدافع الى اقتراح دعوة البرتغال الى الاشتراك في المناقشة هو اقتراع البرتغال في الجمعية العامة ، الامر الذى ينم عن الرغبة في تحرى الاسباب التي دفعت البرتغال الى الاقتراع كما اقترع ؛ وليس ثمة من شك في ان مثل ذلك التحرى يخرج عن اختصاص المجلس كما حدده الميثاق ؛ وهذا بالاضافة الى ان تلك الدعوة تخالف المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

٥٢٨ — وفي الجلسة ١٢٥٨ (١٢ تشرين الثاني (نوفمبر)) ، قدم ممثل الاردن مشروع القرار التالي (S/6921/Rev.1):

" ان مجلس الامن ،

" ١ — يقرر شجب اعلان الاستقلال الانفرادى الذى اصدرته اقلية عنصرية في روديسيا الجنوبية ؛

" ٢ — ويقرر ان يلتمس من جميع الدول عدم الاعتراف بنظام الاقلية العنصرية غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية والامتناع عن تقديم اية مساعدة الى هذا النظام غير الشرعي . "

٥٢٩ — وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان وفده يود ان يعلن بكل وضوح وبصورة قاطعة معارضته لاعلان الاستقلال الانفرادى في سالسبورى . وبين ان حكومته لن تقيم اية علاقات مع السلطات الواقعية في سالسبورى ولن تقدم اليها اية مساعدة . واستدرك قائلا ان كون ما حدث هو تمرد يحدد مدى ما يمكن للامم المتحدة ان تعمله في هذا الشأن . واشار الى ان النزاع ليس نزاعا بين دول ، بل هو نزاع بين المملكة المتحدة وروديسيا الجنوبية يخلو من اية صفة دولية ؛ وتدخل مجلس الامن فيه معناه المصادقة على ادعاءات سالسبورى بالمركز الدولي . ورأى ان المشكلة هي مسألة داخلية بريطانية ليس المجلس ملزما بالبت فيها . واختتم كلامه قائلا ان فرنسا ستمتنع لهذا السبب عن اى اقتراع في المجلس يتعلق بتلك المسألة .

٥٣٠ — وتكلم ممثل الصين ، فقال انه بالرغم من تحذيرات الامم المتحدة فان فئة الاقلية في روديسيا الجنوبية قد اوجدت حالة بالغة الخطورة . واشار الى انعدام الخلاف بين الدولة

Digitized by UNOG Library

القائمة بالادارة وبين الدول الافريقية بشأن الهدف المنشود ، وهو ضمان حقوق اربعة ملايين من السكان الاهليين في ذلك الاقليم . وبين ان روديسيا الجنوبية لا تستطيع تحمل الحصار الاقتصادي مدة طويلة . واعرب عن امله في ان يؤدي ذلك الى تغيير اتجاه سياستها . وذكر ان اتخاذ اية تدابير جديدة هو من مسئولية السلطة القائمة بالادارة . واختتم كلامه قائلا ان على المجلس ان يقوم ، من جانبه ، بشجب اعلان الاستقلال الانفرادي .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار الاردني : في الجلسة ١٢٥٨ المعقودة في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، اعتمد مشروع القرار المنقح (S/6921/Rev.1) بأغلبية ١٠ اصوات مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (فرنسا) (القرار ٢١٦ (١٩٦٥)) .

٥٣١ — وتكلم ممثل مالي ، فقال ان الحالة الحاضرة في روديسيا الجنوبية قد نشأت بتشجيع من المملكة المتحدة بل وحتى باشتراكها ، الامر الذي ادى الى الغدر بالاغلبية الافريقية بالرغم من قرارات ونداءات الامم المتحدة وتحذيرات الدول الافريقية التي كان مصيرها جميعا التجاهل والاهمال . واضاف قائلا ان المملكة المتحدة تضم صوتها الآن الى صوت المجتمع الدولي في التعبير عن الاسف للازمة الحاضرة ؛ ولكن لا يمكن لاحد ان يقول ان الحكومة البريطانية لم تشجع المستوطنين الروديسيين على اعلان الاستقلال عندما صرحت انها لن تستعمل القوة . واشار الى ان التدابير التي اوردها وفد المملكة المتحدة في بيانه ضعيفة مشكوك في اثرها . ومضى قائلا ان المملكة المتحدة تدرك المسئولية المترتبة عليها ، بيد انها لم تعلم المجلس بأية تدابير اتخذتها لضمان أمن شعب الاقليم او لاقرار الشرعية واقامة حكومة ديموقراطية . واردف قائلا انه ينبغي لمجلس الامن ان يلتمس مساعدة منظمة الوحدة الافريقية ، بموجب المادة ٥٣ من الميثاق ، في اتخاذ التدابير الرامية الى اقرار حكم القانون وتأمين اقامة المؤسسات الديموقراطية في روديسيا الجنوبية ؛ كما ينبغي له ان يدعو المملكة المتحدة الى اتخاذ التدابير الفعالة ، ومن بينها استعمال القوة ، لاقرار الاحوال الطبيعية في الاقليم وتأمين استفادة الشعب الزمبابوي من قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . واختتم الممثل كلامه قائلا ان مالي تدرك كيف يمكن تفادي استعمال القوة في حالة وقوع تمرد .

٥٣٢ — وتكلم ممثل الهند ، فأكد على خطورة المشكلة . واضاف قائلا ان مأساة الحكم البريطاني في روديسيا الجنوبية هي ان المملكة المتحدة لم تقم قط بمحاولة جدية لانشاء مجتمع تحكم فيه الاغلبية . وبعد ان اشار الى التشريعات الرجعية والقمعية التي صدرت ضد الاغلبية والى سجن القوميين وجلدهم ونفيهم وتعذيبهم ، قال ان البيان الصريح الذي اصدره رئيس الوزراء البريطاني في ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤ لم يتبع ، مع الاسف ، بالتدابير الرامية الى وضع حد لتصرفات السيد سميث وزملائه المتآمرين ولمطامعهم الشائنة . واستطرد قائلا انه ينبغي الآن مساعدة المملكة المتحدة على انهاء التمرد ، وان الهند ستقدم كل التأييد

Digitized by UNOG Library

اللازم للقوميين الافريقيين بروديسيا الجنوبية . وقال ان الحالة تتطلب تدابير اشد من التدابير التي اعلنتها المملكة المتحدة ؛ فقد اصبحت المسألة الآن مسألة تهديد للسلم ، وعلى المجلس ان يتخذ التدابير الرامية الى تغيير مجرى الاحداث الناجمة عن تصرفات زمرة سميث والسير بها في الاتجاه المعاكس . واختتم كلامه قائلا ان الهند ستعترف بأية حكومة مؤقتة تقيمها منظمة الوحدة الافريقية ، وستتعاون مع الامم المتحدة في الجهود التي تبذلها لمعالجة الحالة .

٥٣٣ — وتكلم ممثل نيجيريا ، فأعلن انه ينبغي لمجلس الامن ان يتخذ موقفا متصلبا ليشد ازر المملكة المتحدة في ارغام المتمردين على الاستسلام ، وذلك بالرغم من ان التدابير الاقتصادية التي اعلنتها المملكة المتحدة ناقصة الى حد يدعو الى اليأس . واشار الى ان الحظر على التبغ لن يسري مفعوله الا بعد مدة من الزمن ، وذلك بالنظر الى بيع محصول هذا العام . وقال انه ينبغي فرض الحظر التام على جميع الصادرات البريطانية الى روديسيا الجنوبية ، ومن بينها النفط . واضاف انه ينبغي ان يكفل المجلس عدم قيام البرتغال وافريقيا الجنوبية بشيء يؤدي الى تعطيل اثر الجزاءات الموقعة على روديسيا . ورأى ان مسألة روديسيا الجنوبية ستصبح محكا لاخلاص الدول الكبرى التي تدعي صداقة افريقيا . واختتم كلامه قائلا ان الدول الافريقية لن تبقى ساكتة امام هذا العدوان ، ولذلك فقد تنشب في تلك القارة حرب عنصرية بعيدة الاثر .

٥٣٤ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال انه قد وقعت احداث ذات خطورة بالغة بالنسبة الى السلم والامن الدوليين . واضاف قائلا ان حفنة من العنصريين قد حاولوا اغتصاب السلطة علنا ، منكرين بذلك على اربعة ملايين زمبابوى حقهم في الاستقلال . وذكر ان المملكة المتحدة قد شجبت عمل زمرة سميث واعترفت ، بشيء من التأخر ، بالطابع الدولي للمسألة ؛ بيد انها تركت الاحداث تتفاقم ، ولم يقتصر امرها على انها كانت تزمع اتخاذ موقف سلبي من تلك الاعمال ، بل انها كانت في الواقع تريد التغاضي عنها . واشار الى ان بيان المملكة المتحدة الذى ادلى به في ذلك اليوم قد حث على الاعتدال والصبر ، في حين ان برنامج العمل الذى عرضه البيان لا يتضمن غير مجموعة من انصاف التدابير التي لا يحتمل ان يكون لها اى اثر جدى في اولئك العنصريين . وأكد على وجوب ادخال حظر النفط بين التدابير التي تتخذ ضد روديسيا الجنوبية . وافاد ان الاقليم قد باع كامل محصوله من التبغ الى الخارج ، ولذلك فان مسألة المبيعات الجديدة لن تكون واردة حتى آذار (مارس) ١٩٦٦ . واستطرد قائلا ان المملكة المتحدة تتحمل كامل المسئولية عن الاتجاه المفجع الذى تسير فيه الاحداث بسبب تغاضيها عن نشاطات العنصريين وامتناعها عن استخدام جميع وسائل الضغط ، مع العلم ان لديها منها ما يزيد عن الكفاية . وقال انه ينبغي كذلك توجيه الاهتمام الى الدور الذى تقوم به الاحتكارات البريطانية والاحتكارات الاجنبية الاخرى بوصفها من القوى الاساسية المؤيدة للاعمال الاجرامية التي يرتكبها نظام سميث .

Digitized by UNOG Library

٥٣٥ — ومضى الممثل في كلامه قائلا ان للاحتكارات الاجنبية المتمثلة في شركات بريطانية كالشركة الانجليزية — الامريكية لافريقيا الجنوبية ، وريو تنتو زنك ، وشل ، ويونيليفر ، وفي شركات امريكية كشركتي فورد ورون سلكشن ترست وما اشبه ، ان لتلك الاحتكارات مصلحة في نجاح المغامرة المشبوهة التي قام بها عنصريو رود يسيا الجنوبية باعلانهم " الاستقلال " . واشار الى ان هذه الشركات ناشطة كذلك في افريقيا الجنوبية ، حليفة العنصريين في رود يسيا الجنوبية . وذكر انه كلما عرضت على مجلس الامن مسألة تتعلق باحدى الجرائم التي يرتكبها الاستعمار في المنطقة الواقعة جنوب خط الاستواء من افريقيا ، يتبين ان لهذه الاحتكارات البريطانية والامريكية يدا فيها .

٥٣٦ — واستطرد الممثل في كلامه ، فقال ان الاتحاد السوفياتي يقف الى جانب الشعب الزمبابوى ويطلب الغاء دستور عام ١٩٦١ ، واطلاق سراح جميع الزعماء القوميين ، واجراء الانتخابات على اساس مبدأ الاقتراع العام ، وتطبيق اعلان الامم المتحدة لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . واضاف قائلا انه ينبغي لمجلس الامن ان يوقع الجزاءات السياسية والاقتصادية وغيرها من الجزاءات على ذلك النظام العنصرى . واختتم كلامه قائلا ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يأمل في اتخاذ اشد التدابير ضد البرتغال وافريقيا الجنوبية ، كما انه سيتعاون مع بلدان افريقيا في التأييد الكامل للشعب الزمبابوى .

٥٣٧ — وفي الجلسة ١٢٥٩ المنعقدة في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ، تكلم ممثل باكستان ، فقال لقد ظهر امام العالم شبح نظام آخر كالنظام الحاكم في افريقيا الجنوبية . واضاف قائلا ان اعلان الاستقلال الانفرادى يشكل تحديا للمجتمع الدولي ، بالنظر الى ما ينم عنه من عدم الاكتراث لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن بشأن رود يسيا الجنوبية . واردف قائلا انه ان لم تتلق الاغلبية الافريقية في الاقليم التأييد الخارجي ، فان نظام سميث قد يتخذ تدابير قمعية جديدة تؤدى الى سفك الدماء . وذكر ان وفده يشك في كفاية التدابير الاقتصادية التي اعلنتها المملكة المتحدة . واستطرد قائلا ان على مجلس الامن الا يكتفي بالسعي الى اتخاذ قرار ، بل عليه كذلك ان ينظر في تنفيذ تدابير ملموسة في غضون فترة محددة من الزمن ، وان ينظر جديا ايضا في اتخاذ ما يلزم من الاجراءات بموجب الفصل السابع من الميثاق ، اذ ان المسألة تنطوى على تهديد للسلم والامن الدوليين .

٥٣٨ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان القرار الاولي الذى اتخذه المجلس في اليوم السابق كان مدعاة لارتياح بلده ؛ بيد ان بعض الوفود لم تكتف بانتقاد التدابير التي تتخذها بريطانيا ، بل انتقدت كذلك اعمالها السابقة ، وينبغي ان تعلم تلك الوفود ان القوات المسلحة التي تسلمتها رود يسيا الجنوبية عند حل اتحاد رود يسيا كانت تابعة لها حتى قبل انشاء ذلك الاتحاد . وافاد ان تلك القوات ليست قوات بريطانية بل قوات رود يسية جنوبية موطنها في رود يسيا الجنوبية . واضاف قائلا انه عندما حل الاتحاد ، وافقت زامبيا وملاوى على رد القوات

Digitized by UNOG Library

الروديسية الجنوبية الى ذلك الاقليم . واشار الى ان دستور عام ١٩٦١ قد صيغ بشكل يؤدى الى اقامة حكم الاغلبية ، وان من الاهداف التي يسعى ايان سميث الى تحقيقها بعمله هو العبث بذلك الدستور . ورفض الممثل الادعاءات القائلة بأن المملكة المتحدة متواطئة بطريقة ما ، في اصدار اعلان الاستقلال الانفرادى . واردف قائلا ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الذى ادعى ذلك ، ليست له خبرة المملكة المتحدة في السير بالشعوب نحو الاستقلال . ورد على من قارنوا التدابير التي تتخذها المملكة المتحدة في هذه الحالة بالتدابير التي اتخذتها بشأن غيانا البريطانية وعدن ، فقال ان التدابير التي اتخذت في هاتين الحالتين الاخيرتين تشكل جزءا من سياسة محددة تتبع ازاء هذين الاقليمين وترمي دون شك الى السير بهما سريعا نحو الاستقلال التام ؛ ولو ان المملكة المتحدة حاولت استعمال القوة العسكرية لفرض دستور ما ، لكان ذلك منها عملا لا يتلاءم مع الهدف المنشود بأى وجه من الوجوه فضلا عن كونه مشحونا بالعواقب الوخيمة بالنسبة الى عدد كبير من الابرياء . واردف قائلا ان على مجلس الامن مهمة عاجلة هي تأمين مساندة العالم للتدابير التي تتخذها المملكة المتحدة . واختتم كلامه بتذكير اعضاء المجلس الذين طالبوا بفرض حظر على النفط بأن ذلك تدبير لا يمكن ان ينفذه بلد بمفرده بل يتطلب عملا دوليا محكم التخطيط .

٥٣٩ — ثم قدم ممثل المملكة المتحدة مشروع القرار التالي (S/6928) :

" ان مجلس الامن ،

" اذ يساوره شديد القلق لاعمال التمرد التي ارتكبها النظام السابق في روديسيا الجنوبية بادعائه نيل الاستقلال بطرق غير قانونية وغير دستورية ،

" واذ يرى ان استمرار الحالة الناجمة عن ذلك من شأنه تعريض صيانة السلم والامن الدوليين للخطر ،

" واذ يلاحظ ان المملكة المتحدة قد اعلنت تصميمها على ان توجد في روديسيا الجنوبية الاحوال التي تمكن سكان ذلك الاقليم من تقرير مستقبلهم وفقا لرغبات شعبه بأجمعه ،

" واذ يلاحظ التدابير التي اتخذتها المملكة المتحدة لمواجهة الحالة الناشئة عن اعلان الاستقلال الانفرادى ،

" واذ يؤكد من جديد قراره ٢١٦ (١٩٦٥) المتخذ في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ،

" ١ — يرفض الاعتراف بأية صحة قانونية لمثل اعلان الاستقلال الانفرادى هذا ؛

Digitized by UNOG Library

" ٢ــ ويكرر مناشدته لجميع الدول رفض الاعتراف بالنظام غير القانوني وغير الدستوري الحاكم في روديسيا الجنوبية ؛

" ٣ــ ويدعو جميع الدول الى الامتناع عن القيام بأى عمل من شأنه مساعدة هذا النظام وتشجيعه ، والى الامتناع خاصة عن تزويده بالاسلحة او المعدات او المواد الحربية ؛

" ٤ــ ويدعو جميع الدول الى ان تقدم الى حكومة المملكة المتحدة كل ما يلـــزم من مساعدة وتأييد لتأمين تنفيذ التدابير التي اتخذتـها تلك الحكومة ، بما فيها التدابير المالية والاقتصادية ، بغية انهاء التمرد في روديسيا الجنوبية . "

٥٤٠ ــ وتكلم ممثل الجزائر ، فقال ان المملكة المتحدة قد وقفت من الحالة موقف المتردد بل والمشترك في ايجادها . وتساءل كيف يمكن اقناع المجتمع الدولي باخلاص المملكة المتحدة بعد الاعمال التي قامت بها في السابق . واضاف قائلا ان المملكة المتحدة قد تجاهلت الاغلبية في مفاوضاتها مع السيد سميث ومهدت السبيل لاعلان الاستقلال الانفرادى بتصريحها انها لن تستعمل القوة . واردف قائلا ان المملكة المتحدة قد تنصلت من مسئولياتها واضعفت سلطة الامم المتحدة ، بل وذهب بها الامر الى انكار اختصاص المنظمة بنظر الحالة في روديسيا الجنوبية ، ثم اذا بها الآن تطلب الى الامم المتحدة ان تعالج حالة اوجدتها هي نفسها بموقفها السلبي . واضاف قائلا ان التدابير التي اعلنتها المملكة المتحدة لا يمكن الا ان تكون تدابير اوليـــة ، وينبغي ان تطالب الامم المتحدة المملكة المتحدة بأن تسير بروديسيا الجنوبية نحو الاستقلال التام على اساس الاقتراع العام . واستطرد قائلا ان الدول الافريقية ستبذل وسعها ، عن طريق منظمة الوحدة الافريقية ، لمنع قيام افريقيا جنوبية اخرى في قلب القارة . واعلن ان الجزائـــر ستقدم كل مساعدة ممكنة الى شعب زمبابوى في كفاحه من اجل نيل حقوقه .

٥٤١ ــ وتكلم ممثل ساحل العاج ، فأشار الى ان المملكة المتحدة ذاتها قد اعترفـــت بما تنطوى عليه الحالة الناشئة عن عمل فئة الاقلية في روديسيا الجنوبية من خطورة بالنســـبة الى افريقيا والعالم . وقال انه ينبغي للمجلس ان ينظر في المسألة على اساس الفصل السابع من الميثاق ، اى في ضوء مواده من المادة ٣٩ الى المادة ٥١ . واضاف قائلا ان على المملكة المتحدة ان تواجه الحالة . واشار الممثل الى حالة الجزائر قائلا ان فرنسا قامت بمسئولياتهـــا بالرغم من انها ذهبت دائما الى ان الامم المتحدة غير مختصة بنظر المسألة . واردف قائلا ان الحالة المنظورة اوضح من تلك ، اذ ان المملكة المتحدة هي الآن الحكومة الشرعية لروديســـيا الجنوبية . وقال ان الحكومة البريطانية اخطأت اذ اعلنت للمستوطنين مسبقا انها لن تستعمل القوة العسكرية ضدهم اذا وقع تمرد ؛ ولو تكلم مستعمرو بلده السابقون بلغة كهذه لكان ساحل العاج في سان فرنسيسكو لدى توقيع الميثاق . وبعد ان بيّن ان كلا من جوشوا نكومو وندابانينجي ســـيثولـــي ، زعيمي الشعب الزمبابوى ، محتجز كرهينة لدى البيض المنحدرين من اصل بريطاني ،

Digitized by UNOG Library

قال انه ليس من الضروري ان تعقب مسرحية ستانليفيل مسرحية مماثلة في سالسبوري ، ولكن هل يتدخل البريطانيون ، ياترى ، لانقاذ الرهائن السود الذين يحتجزهم المتمردون . واستطرد الممثل قائلا انه يمكن للمملكة المتحدة وحلفائها انهاء التمرد سريعا بمساندة الامم المتحدة ، ويمكن للبلدان الافريقية في تلك الحالة ان تكون بمثابة نقاط انطلاق للقوات المعنية في عملياتها الرامية الى دخول روديسيا الجنوبية والاستيلاء على ادارتها . ومضى قائلا ان اولئك الذين اقترحو توقيع الجزاءات الاقتصادية على روديسيا الجنوبية كثيرا ما اعلنوا في الماضي ان مثل تلك الجزاءات لن يكون لها اثر في حالة افريقيا الجنوبية ؛ وعلى ذلك يترتب على المملكة المتحدة القيام باحد امرين : إما ارسال قواتها لاغلاق الحدود بين روديسيا وبين الاقاليم البرتغالية وافريقيا الجنوبية او توقيع الجزاءات نفسها على البرتغال وافريقيا الجنوبية اللتين اعلنتا انهما ستستمران في علاقاتهما مع روديسيا الجنوبية . واختتم كلامه قائلا انه ينبغي تأييد تدابير المملكة المتحدة ، ولكن ينبغي ان تضاف اليها تدابير اخرى تتخذ بموجب المادتين ٤٢ و ٤٣ من الميثاق . ثم قدم باسم البلدان الافريقية مشروع القرار التالي(S/6929):

"ان مجلس الامن ،

"اذ يساوره عميق القلق للحالة القائمة في روديسيا الجنوبية ،

"واذ يذكر ان قيام نظام الاقلية المستوطنة العنصرى باعلان الاستقلال في روديسيا الجنوبية يشكل تمردا ضد حكومة المملكة المتحدة ،

"واقتناعا منه بأن اعلان الاستقلال هذا يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ،

"واذ يلاحظ ان التدابير التي تنوى حكومة المملكة المتحدة اتخاذها لن يكون لها اثر دون استعمال القوة ،

"واذ يؤكد من جديد قراره ٢١٦ (١٩٦٥) المتخذ في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ،

"واذ يشير الى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، و ١٧٤٧ (الدورة ١٦) المتخذ في ٢٨ حزيران (يونيه) ١٩٦٢ ، و ١٧٦٠ (الدورة ١٧) المتخذ في ٣١ تشرين الاول ((اكتوبر) ١٩٦٢ ، و ١٨٨٣ (الدورة ١٨) المتخذ في ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٣ ، و ١٨٨٩ (الدورة ١٨) المتخذ في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ ، و ١٩٥٦ (الدورة ١٨) المتخذ في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، و ٢٠١٢ (الدورة ٢٠) المتخذ في ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ ، و ٢٠٢٢ (الدورة ٢٠) المتخذ في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، والى القرارين اللذين اتخذتهما اللجنة

Digitized by UNOG Library

الخاصة في ٢٢ نيسان (ابريل) ١٩٦٥ و ٢٨ ايار (مايو) ١٩٦٥ ، والى قـــرار مجلس الامن ٢٠٢ (١٩٦٥) المتخذ في ٦ ايار (مايو) ١٩٦٥ ،

" ١ــ يرى ان الحالة الناجمة عن اعلان الاستقلال تشكل تهديدا للسلم والامـــن الدوليين ؛

" ٢ــ ويعلن عدم شرعية استيلاء نظام الاقلية المستوطنة العنصرى الحاكم في روديسيا الجنوبية على السلطة ؛

" ٣ــ ويطلب الى المملكة المتحدة وجميع الدول الاخرى اتخاذ الخطوات الفوريـــة اللازمة لحماية ارواح الاربعة ملايين افريقي وغيرهم من سكان الاقليم المعارضين لهـــــذا التمرد ؛

" ٤ــ ويطلـب كذلك الى حكومة المملكة المتحدة ان تشفع التدابير التي ازمعـــت اتخاذها بشأن الحالة القائمة في روديسيا الجنوبية بوقف دستور عام ١٩٦١ ؛

" ٥ــ ويطلب الى جميع الدول عدم الاعتراف بنظام الاقلية المستوطنة العنصـــرى وسحب اعترافها بأية دولة تعترف بذلك النظام ؛

" ٦ــ ويطـالب بسحق تمرد نظام الاقلية المستوطنة العنصرى على الفور واقرار القانون والنظام في ذلك الاقليم الافريقي ؛

" ٧ــ ويطالب كذلك باقامة حكم الاغلبية في الاقليم على اساس مبدأ ' الاقتراع العام ' ؛

" ٨ــ ويطلب الى جميع الدول ان تتخذ ضد النظام غير الشرعي في روديســـيا الجنوبية التدابير القاضية بالقطع التام للعلاقات الاقتصادية ، بما في ذلك فرض الحظـــر على توريد النفط والمنتجات النفطية ، والقطع التام للمواصلات الحديدية والبحرية والجويـــة والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من المواصلات ، فضلا عن قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، وذلك وفقا للمادة ٤١ من الميثاق ؛

" ٩ــ ويقرر اتخاذ جميع التدابير التنفيذية المنصوص عليها في المادتين ٤٢ و ٤٣ من الميثاق ضد نظام الاقلية المستوطنة العنصرى ؛

" ١٠ــ ويخول الامين العام سلطة تأمين التنفيذ الفورى لهذا القرار والاعـــلام عن ذلك في اقرب فرصة ممكنة . "

٥٤٢ ــ وتكلم ممثل سيراليون ، فقال ان المسئولية عما حصل تقع على عاتق المملكة المتحدة ، التي ادى موقفها السلبي واستسلامها النامّ عن الاستهتار الى تشجيع العنصريين البيض فـــي روديسيا الجنوبية حتى تجرؤا على تحدى العالم . واضاف قائلا ان المملكة المتحدة تلقت تحذيرات

Digitized by UNOG Library

عديدة، واشير عليها مرارا باتخاذ نفس التدابير التي تزمع الآن اتخاذها بعد فوات الأوان والتي لو اتخذتها في حينها لمنعت نشوء هذه الحالة . واشار الى ان الاغلبية الافريقية هي الآن تحت رحمة ايان سميث الذى صمم على فرض نظام آخر مبني على الفصل العنصرى في جنوبي افريقيا . ورأى ان الجزاءات الاقتصادية البريطانية ان لم تشفع باستعمال القوة العسكرية لن تكون غير مهزلة وممارسة جوفاء لفن تضليل الجماهير . وذكر ان احجام حكومة المملكة المتحدة عن اتخاذ التدابير الحاسمة في روديسيا الجنوبية يرجع ، دون شك ، الى معارضة الكثيرين في بريطانيا العظمى لاستعمال القوة ، بينما يترتب على المملكة المتحدة تجاه الافريقيين في روديسيا الجنوبية التزامات كالالتزامات المترتبة عليها تجاه سكان هذا الاقليم البيض . واستطرد قائلا ان الحالة القائمة في ذلك الاقليم تشكل تحديا لافريقيا بأسرها . واختتم كلامه قائلا ان سيراليون ، بالرغم من مواردها المحدودة ، مستعدة لتقديم التبرعات الماليةوالعسكرية في سبيل تأمين الحرية والعدالة لشعب روديسيا الجنوبية .

٥٤٣ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان مهمة المجلس هي طرد الزمرة العنصرية واتخاذ التدابير اللازمة لتأمين الحرية والاستقلال لشعب زمبابوى . واضاف قائلا انه لا ينكر خبرة المملكة المتحدة في الشئون الاستعمارية ، ولكن الامبراطورية البريطانية لم تؤسس لاسباب انسانية ، وقد تداعت تحت ضغط حركات التحرر القومي .

٥٤٤ — وفي الجلسة ١٢٦٠ المنعقدة في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ، تكلم ممثل اثيوبيا ، فقال ان الاقتراحات التي قدمتها المملكة المتحدة غير كافية ومن شأنها تعزيز مركز نظام المتمردين بدلا من تأمين النظام العام واجبار نظام المتمردين على الاستسلام . واضاف قائلا انه ينبغي للمجلس ان يقرر ، بالاستناد الى الفصل السابع من الميثاق ، ان الحالة القائمة تهدد السلم والامن الدوليين . واردف قائلا انه اذا اريد ان يكون للجزاءات التي اقترحتها المملكة المتحدة اثرها الفعال ، فانه ينبغي استعمال القوة ضد البرتغال وافريقيا الجنوبية ؛ ولكن لما كانت المملكة المتحدة قد اعلنت انها لن تستعمل القوة ، فقد وجب على المجلس ان يأخذ بزمام المبادرة لاقرار حقوق اربعة ملايين افريقي . واشار الى انه يتبين من ديباجة مشروع القرار الذى قدمته المملكة المتحدة انها لا تزال غير مستعدة لقبول مبدأ الاقتراع العام ؛ ولذلك فان على المجلس ان يعتمد مشروع قرار ساحل العاج الذى ينص على اتخاذ تدابير جذرية من شأنها ان تؤدى الى حل المشكلة .

٥٤٥ — وتكلم ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة ، فقال ان التدابير التي اقترحتها المملكة المتحدة لا تكفي ؛ اذ كان ينبغي كذلك اعطاء تأكيدات بتجميد ارصدة روديسيا الجنوبية المودعة في مصارف لندن . واشار الى ان استعمال القوة هو الرد الفعال الوحيد ، ولكن الحكومة البريطانية طرحته من الحساب . واردف قائلا ان وزير الخارجية البريطاني قد طار

Digitized by UNOG Library

الى نيويورك ليخدع العالم وينقذ ايان سميث من التدخل العسكرى . ومضى قائلا ان المملكة المتحدة تحاول كسب الوقت لكي يتسنى لنظام المتمردين تعزيز مركزه وتوطيده . وقال ان المجلس يشهد مونيخ اخرى . واستطرد قائلا انه لم يبق من الوقت ما يمكن تبديده ، وعلى المجلس ان يتخذ ما يلزم بالاستناد الى الفصل السابع من الميثاق ، ولا سيما المادة ٤٢ منه ؛ والا نشأت حالة يستحيل على اية حكومة افريقية او اى شعب افريقي السكوت عنها . واختتم كلامه قائلا انه ليس في نية افريقيا ان تترك السيد سميث يعمل على اذلالها .

٥٤٦ — وتكلم ممثل زامبيا ، فقال ان المملكة المتحدة ، بعد ان وقفت موقف المتفرج من المتمردين وهم يرتكبون الخيانة ، اتت الى الامم المتحدة لتقترح فرض جزاءات اقتصادية غير فعالة . واشار الى ان زامبيا قد طالبت منذ عام ١٩٦٣ بان تستعمل بريطانيا القوة المسلحة ازاء روديسيا الجنوبية . وذكر ان حكومته قد عرضت على المملكة المتحدة استخدام اقليمها كقاعدة للعمليات العسكرية ضد روديسيا الجنوبية . واردف قائلا ان خسارة بعض الارواح في ذلك البلد خير من مضي بضعة آلاف من المحتوهين البيض في استعباد اربعة ملايين افريقي الى اجل غير محدد . واشار الى تزايد التحركات العسكرية على الحدود الفاصلة بين روديسيا وزامبيا ، وقال ان الحكومة البريطانية هي التي عمدت ، عند حل الاتحاد ، الى نقل كل الطائرات النفاثة الى روديسيا الجنوبية . وافاد ان المستعمرين البريطانيين قد جعلوا اقتصاد زامبيا تابعا لروديسيا الجنوبية ، ولكن بلده ، بالرغم من ذلك ، يحث على استعمال القوة لاخماد التمرد . واختتم كلامه قائلا انه ينبغي للمجلس ان يتخذ ما يلزم بالاستناد الى الفصل السابع من الميثاق ، وان يعتمد مشروع القرار الذى اقترحته الدول الافريقية لا المشروع الذى قدمته المملكة المتحدة .

٥٤٧ — وتكلم ممثل هولندا ، فقال انه يمكن للتدابير التي اقترحتها المملكة المتحدة ان تكون فعالة لو نالت تأييد جميع الدول . واضاف قائلا انه ينبغي الآن للامم المتحدة والدول الاعضاء فيها ان تبادر الى الضغط الى اقصى حد على السيد سميث واتباعه . واردف قائلا ان وفده يود ان يحذر من وخامة عاقبة استعمال القوة الذى تطالب به الوفود الافريقية . واشار الى ان التدخل العسكرى في روديسيا الجنوبية قد يؤدى الى حرب شاملة ربما امتدت الى البلدان المجاورة . ومضى قائلا ان مهمة مجلس الامن هي تفادى سفك الدماء وايجاد حل سلمي لهذه المشكلة لا شنّ حرب تأديبية . وقال ان تنفيذ جميع التدابير الممكنة ، فيما عدا الحرب ، كفيل باسقاط نظام المتمردين . واستطرد قائلا ان اول واهم ما تقتضيه الحالة هو اتخاذ التدابير السريعة وتحقيق اقصى درجة من الاجماع ، لا سيما وان هنالك اتفاقا عاما بين اعضاء المجلس على ماهية النتائج المراد تحقيقها ، وليس ثمة من اختلاف في الرأى الا بشأن طبيعة التدابير التي ينبغي اتخاذها . واختتم كلامه قائلا انه لو خير وفده ، فانه يفضل مشروع قرار المملكة المتحدة على مشروع القرار الذى قدمته الدول الافريقية .

Digitized by UNOG Library

٥٤٨ — وتكلم ممثل ماليزيا ، فقال ان مشروع القرار الذى قدمته المملكة المتحدة لا يكاد يأخذ وقائع الحالة بعين الاعتبار ؛ فإما ان المسألة هي مسألة اجبار المتمردين على الاستسلام ، وفي هذه الحالة لا حاجة بالمملكة المتحدة الى مجلس الامن ، او انها من المسائل التي ينبغي ان يترك للمجلس امر البت في الاجراء اللازم بشأنها . واشار الممثل في هذا الصدد الى ان التدابير التي اتخذتها المملكة المتحدة حتى الآن لا تدخل في اطار الفصل السادس من الميثاق . كما بين ان الحالة التي نشأت في روديسيا الجنوبية تشكل تهديدا للسلم ، وانه لا يمكن ان يكون غرض الحكومة البريطانية من عرضها المسألة على مجلس الامن غير مطالبته بأن يقرر وجود تهديد للسلم ووجوب القيام ، بمقتضى المادة ٣٩ من الميثاق ، باتخاذ التدابير اللازمة وفقا للمادتين ٤١ و ٤٢ . وذكر ان الجزاءات الفعالة هي تلك التي تحدث آثارا سريعة . وتساءل عن ماهية التدابير التي ستتخذها المملكة المتحدة فيما يتعلق بالاربعة ملايين افريقي في حالة قيام وحدة بين روديسيا الجنوبية وجارتها افريقيا الجنوبية .

٥٤٩ — وتكلم ممثل غينيا ، فقال ان زمرة ايان سميث قد وجهت تحديا الى افريقيا والى العالم . واضاف قائلا ان ايان سميث سيحصل على كل المساعدات التي يحتاجها ان لم تغلق الحدود الفاصلة بين روديسيا الجنوبية وبين الاقاليم البرتغالية وافريقيا الجنوبية . واردف قائلا انه فات اوان اتخاذ اى تدبير باستثناء استعمال القوة المسلحة ، الا اذا كانت المملكة المتحدة تنوى القبول بالامر الواقع في روديسيا الجنوبية . ورأى انه ينبغي للمجلس ان يطبق المادتين ٤١ و ٤٢ من الميثاق ضد نظام المتمردين . واختتم كلامه قائلا ان الدول الافريقية ستقبل بأية تضحية من اجل منع قيام افريقيا جنوبية ثانية في قلب القارة التى تنتمى اليها تلك الدول .

٥٥٠ — وتكلم ممثل الاردن ، فقال ان فئة الاقلية في روديسيا الجنوبية قد تحدت الامم المتحدة وانتهكت حقوق الانسان . واضاف قائلا ان المملكة المتحدة قد سلمت بوجود تهديد للسلم الدولي عندما التمست مساعدة المجلس . واردف قائلا انه مع تقديره للتدابير التي اتخذتها المملكة المتحدة ، فانه يود ان يذكر بعدم كفايتها . واختتم كلامه قائلا انه ينبغي للمجلس ان يواجه الحالة بحزم ، وانه لا يجوز للدول الكبرى ان تكتفي بقولها انها تعارض اعلان الاستقلال الانفرادى ثم لا تفعل شيئا .

٥٥١ — وفي الجلسة ١٢٦١ المنعقدة في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ، تكلم ممثل موريتانيا ، فقال ان بيان المملكة المتحدة قد اثار خيبة الأمل ، فالاستفزاز ، فالشعور بالنقمة . واضاف قائلا ان وزير الخارجية البريطاني ما قام برحلته الطويلة الى نيويورك الا ليطلب الى الامم المتحدة الا تحرك ساكنا . واشار الى ان هنالك تدابير افعل من التدابير التي اقترحتها حكومة المملكة المتحدة ، من بينها ، مثلا ، فرض الحظر على النفط . وبين ان البرتغال وافريقيا الجنوبية سيقدمان كل المساعدات اللازمة الى روديسيا الجنوبية . واختتم كلامه قائلا ان مشروع قرار ساحل العاج يتسم بالشمول ، وينبغي للمجلس ان يعتمده .

Digitized by UNOG Library

٥٥٢ — وتكلم ممثل الاوروغواى ، فقال ان وفده يشجب التمرد في روديسيا الجنوبية بلا تحفظ ، وهو يأمل ان تصل الدول الافريقية الى اتفاق مع المملكة المتحدة بشأن الخطوات العاجلة التي يلزم اتخاذها لانهاء ذلك التمرد . واضاف قائلا انه ينبغي تطبيق الفصل السابع من الميثاق ، ولكن الاوروغواى لا تؤيد استعمال القوة المسلحة ، في الوقت الحاضر ، لتنفيذ القرارات . واشار الى ان خنق نظام سميث لا يحتاج الى اكثر من حصار اقتصادى ومالى على نطاق عالمي حقا يفرض بموجب المادة ٤١ من الميثاق . واستدرك قائلا انه يود ان يبين ان عدم تخلي المملكة المتحدة عن مسئوليتها بوصفها السلطة القائمة بالادارة في الاقليم يفنيها عن اى اذن صريح من الامم المتحدة باتخاذ اية تدابير تراها لازمة .

٥٥٣ — وتكلم ممثل غامبيا ، فقال ان حكومته تؤيد كل التدابير التي اتخذتها المملكة المتحدة . واردف قائلا ان التاريخ قد اظهر ان الجزاءات وحدها لا تجدى ، ولذلك فينبغي عدم استبعاد التدخل المسلح .

٥٥٤ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان رد افريقيا الجنوبية (S/6935) على دعوة المجلس يؤكد القلق العميق الذى اعرب عنه الممثلون الافريقيون الذين يرون ان موقف ذلك البلد من شأنه تعقيد امر اتخاذ التدابير التي يريدها مجلس الامن .

٥٥٥ — وتكلم ممثل الاردن ، فقال انه يشارك ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية آراءه .

٥٥٦ — وفي الجلسة ١٢٦٢ المنعقدة في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ، تكلم ممثل جامايكا ، فقال ان من الضرورى اعلان وجود تهديد للسلم والامن بكل وضوح . واضاف قائلا ان المجموعة المحدودة من الجزاءات التي اعلنتها المملكة المتحدة لن يكون لها أثر دون التعاون التام من افريقيا الجنوبية والبرتغال . واعلن ان جامايكا ستؤيد اية تدابير تتخذها المملكة المتحدة او الامم المتحدة لانهاء التمرد في روديسيا الجنوبية ، ومن بينها استعمال القوة . ورأى انه من الضرورى ان يتشاور المجلس مع المملكة المتحدة بشأن النتائج المترتبة على استعمال القوة ومعرفة ما اذا كان في نية المملكة المتحدة التماس مساعدة الامم المتحدة ، في شكل وحدات شرطة ووحدات عسكرية ، لحماية ارواح الزعماء الافريقيين وغيرهم ممن يعارضون التمرد واغلاق الحدود الفاصلة بين روديسيا الجنوبية وافريقيا الجنوبية .

٥٥٧ — وفي الجلسة ١٢٦٣ المنعقدة في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ، تكلم ممثل ساحل العاج ، فتساءل عما اذا كان في امكان ممثل المملكة المتحدة الادلاء ببيان عن حالة ٤٠٠٠ موظف افريقي في ادارة البريد بروديسيا الجنوبية طلب اليهم توقيع تعهد بالولاء لنظام سميث او الفصل من العمل فقدموا الى المملكة المتحدة التماسا يستفسرون منها فيه عن الموقف الذى ينبغي لهم ان يتخذوه في هذا الشأن .

Digitized by UNOG Library

٥٥٨ — ورد ممثل المملكة المتحدة قائلا ان معلوماته عن هذا الامر لا تزيد عن معلومات ممثل ساحل العاج . واضاف قائلا ان هذا النبأ يؤكد اهمية الاسراع في انهاء التمرد . وبعد ان ناشد المجلس ان يتخذ دون المزيد من التأخير قرارا يؤيد فيه تدابير حكومته ، قال ان المسألة هي من المسائل التي يوردها الميثاق بين المسائل التي يمكن ان تؤدي الى تهديد السلم والامن الدوليين . واردف قائلا انه لم يحدث حتى الآن اخلال بالسلم الدولي ، وان المملكة المتحدة لن تسمح بوقوع ذلك . وذكر انه ليس من المناسب ولا من المعقول الكلام عن التدخل المسلح لحل المسألة الدستورية المتعلقة برودیسيا الجنوبية . واشار الى ان عدة اعضاء قد حثوا على اتخاذ تدابير اقتصادية اوسع نطاقا ، من بينها فرض الحظر على النفط . واعلن ان المملكة المتحدة مستعدة كل الاستعداد لتوسيع نطاق تدابيرها بحيث تشمل الحظر على النفط . وقال انه ينبغي ، لذلك ، ان يعين المجلس فريقا عاملا من بين اعضائه يدرس على وجه السرعة الطرق التي يمكن بها فرض مثل هذه التدابير الموسعة والعواقب التي يمكن ان تترتب على تنفيذها . وافاد ان بعض تلك العواقب قد تكون وخيمة بالنسبة الى بعض البلدان المجاورة لرودیسيا الجنوبية ، فينبغي للمجلس ان يأخذ ذلك بعين الاعتبار . واستطرد قائلا انه ينبغي ، بالاضافة الى ذلك ، الا يقع العبء كله على المملكة المتحدة بمفردها . وقال ان وفده على استعداد كذلك لتقبل الاشارة في اى قرار يتخذه المجلس الى واقع اعتزام المملكة المتحدة اتخاذ "التدابير المناسبة الاخرى التي يبدو ان الحالة تتطلبها" ؛ وذلك ان البرلمان البريطاني قد خول حكومته السلطات القانونية اللازمة التي تمكنها من اتخاذ التدابير المالية والاقتصادية والسياسية ضد النظام غير الشرعي الحاكم في سالسبوری ، وقد اتخذت حكومته تلك التدابير ؛ ولذا فان الرد على اولئك الذين قالوا ان المملكة المتحدة تقول ولكن لا تفعل ، هو ان المملكة المتحدة قد قرنت قولها بالفعل .

٥٥٩ — ومضى الممثل في كلامه فأوضح ، في معرض الرد على سؤال وجهه ممثل الاردن ، ان استعمال القوة كطريقة لفرض تسوية دستورية في رودیسيا الجنوبية امر غير مستصوب ؛ ومع ذلك فان من الممكن ، كما ذكر رئيس وزراء المملكة المتحدة ، ان تنشأ ظروف معينة تتطلب استعمال القوة للاغراض التي ذكرها رئيس الوزراء .

٥٦٠ — وتكلم ممثل السودان ، فقال ان استعداد المملكة المتحدة للنظر في فرض الحظر على النفط امر يبعث على التشجيع . واضاف قائلا ان ردى حكومتي البرتغال وافريقيا الجنوبية يظهران ، على اية حال ، ان هناك حكومتين على الاقل من حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة ستعترفان بالنظام غير الشرعي الحاكم في رودیسيا الجنوبية وتؤيدانه . واردف قائلا ان الجزاءات التي اعلنتها الحكومة البريطانية لن تؤدي في الحقيقة الى اسقاط حكومة رودیسيا الجنوبية . واستطرد قائلا ان المملكة المتحدة لو استعملت القوة ضد السيد سميث ، فان الامم المتحدة ستبذل

Digitized by UNOG Library

لها التأييد بلا حساب . واختتم كلامه قائلا انه ينبغي للمجلس ان يتخذ التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق .

٥٦١ — وتكلم ممثل الصومال ، فقال ان الحالة في روديسيا الجنوبية تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين، وينبغي لمجلس الامن ان يتخذ بشأنها التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، ولا سيما المادتين ٤١ و ٤٢ منه . واضاف قائلا ان مشروع قرار ساحل العاج يعبر عن تفكير جميع الافريقيين بشأن المسألة ، وهو يؤيده . واردف قائلا ان الجزاءات التي تنفذها المملكة المتحدة الآن ليس من شأنها ردع المتمردين . واعرب عن سروره لما علمه من ان الحكومة البريطانية تنظر الآن في امر فرض الحظر على النفط . ورأى ان التدخل العسكري ضروري ، وانه يلزم الغاء دستور عام ١٩٦١ . واردف قائلا انه ينبغي للمملكة المتحدة ان تعمد من تلقاء نفسها الى وضع روديسيا الجنوبية تحت وصاية الامم المتحدة . واختتم كلامه قائلا انه اذا اريد ان يكون للجزاءات وللحصار اى اثر ، فقد ينبغي توسيع نطاقها بحيث تشمل افريقيا الجنوبية والبرتغال .

٥٦٢ — وتكلم ممثل ساحل العاج ، فقال ان ما يقتضيه الامر هو اتخاذ التدابير التي تؤمن سقوط نظام سميث في غضون ثلاثة اشهر ، وهذا هو ما حدا ببعض الاعضاء الى الاشارة باستعمال القوة المسلحة فيما لو تبين ان التدابير الحالية غير فعالة . واختتم كلامه قائلا انه ينبغي للمجلس ان يتخذ التدابير القهرية التي ينص عليها الميثاق .

٥٦٣ — وفي ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ، قدمت بوليفيا والاورغواى مشروع القرار التالي (S/6955):

"ان مجلس الامن ،

"اذ يساوره عميق القلق للحالة القائمة في روديسيا الجنوبية ،

"واذ يأخذ بعين الاعتبار ان السلطات غير الشرعية في روديسيا الجنوبية قد اعلنت الاستقلال ، وان حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها السلطة القائمة بالادارة ، تعد هذا العمل تمردا ،

"واذ يلاحظ ان حكومة المملكة المتحدة قد اتخذت بعض التدابير لمواجهة الحالة ، وانه اذا اريد ان تكون تلك التدابير فعالة فينبغي ان تتناسب مع خطورة الحالة ،

" ١ — يقرر ان الحالة الناجمة عن اعلان الاستقلال من قبل السلطات غير الشرعية في روديسيا الجنوبية تدعو الى القلق الشديد ، وانه ينبغي لحكومة المملكة المتحدة ان تعمد الى انهائها ، وان بقاءها يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ؛

Digitized by UNOG Library

" ٢— ويؤكد من جديد قراره ٢١٦ (١٩٦٥) المتخذ في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ؛

" ٣— ويشجب قيام اقلية عنصرية مستوطنة في رود يسيا الجنوبية باغتصاب السلطة ، ويعتبر اعلانها للاستقلال مجردا من اية صحة قانونية ؛

" ٤— ويلتمس من حكومة المملكة المتحدة سحق تمرد الاقلية العنصرية هذا ؛

" ٥— ويلتمس كذلك من حكومة المملكة المتحدة اتخاذ جميع التدابير المناسبة الاخرى التي تثبت فعاليتها في القضاء على سلطة المغتصبين وفي الانهاء الفورى لنظام الاقلية الحاكم في رود يسيا الجنوبية ؛

" ٦— ويلتمس من جميع الدول عدم الاعتراف بهذه السلطة غير الشرعية وعدم اقامة اية علاقات دبلوماسية او سواها معها ؛

" ٧— ويلتمس من حكومة المملكة المتحدة ، بالنظر الى توقف نفاذ دستور عام ١٩٦١ ، اتخاذ التدابير الفورية التي تتيح لشعب رود يسيا الجنوبية تقرير مستقبله بنفسه وفقا لاهداف قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) ؛

" ٨— ويلتمس من جميع الدول الامتناع عن القيام بأى عمل من شأنه مساعدة هذا النظام غير الشرعي وتشجيعه ، والامتناع خاصة عن تزويده بالاسلحة والمعدات والمواد العسكرية ، وان تبذل غاية وسعها لقطع جميع العلاقات الاقتصادية مع رود يسيا الجنوبية ، بما في ذلك فرض الحظر على النفط والمنتجات النفطية ؛

" ٩— ويلتمس من حكومة المملكة المتحدة ان تنفذ بكل همة وعجلة جميع التدابير التي اعلنتها فضلا عن التدابير المذكورة في الفقرة ٨ اعلاه ؛

" ١٠ — ويلتمس من منظمة الوحدة الافريقية ان تبذل قصارى جهدها للمساعدة في تنفيذ هذا القرار ، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة ؛

" ١١ — ويقرر ابقاء المسألة قيد الدرس بغية بحث التدابير الاخرى التي قد يرى اتخاذها لازما . "

٥٦٤ — وفي الجلسة ١٢٦٤ المنعقدة في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ، قرر المجلس ، بناء على طلب ممثل الاوروغواى ، اعطاء الاولوية لمشروع القرار المشترك هذا .

٥٦٥ — وقد اشار ممثل الاوروغواى ، في معرض تقديمه لمشروع القرار المشترك ، الى وجود اختلافات بين مشروعي القرارين المعروضين على المجلس من قبل ، والى انه لا يعتبر ايا منهما

مرضيا . واضاف قائلا ان مشروع القرار الجديد قد سد الثغرة بازالة تلك الاختلافات . واردف قائلا ان مشروع القرار الذى يقدمه لا يمثل فصل الخطاب ، اذ ان فقرة من فقرات منطوقه تترك المسألة معلقة . وبين ان مشروع القرار لا يستند الى الفصل السادس ولا الفصل السابع من الميثاق ، كما انه لا يتضمن اية اشارة الى استعمال القوة . وقال ان مشروع القرار يدعو المملكة المتحدة الى اتخاذ التدابير التي تتجاوب مع احكام الميثاق وترمي الى منح الاستقلال والحكم الذاتي الى روديسيا الجنوبية بمشاركة تامة من جميع فئات الشعب .

٥٦٦ — وتكلم ممثل الاردن ، فقال ان مشروع القرار الجديد لا يمثل تسوية نهائية للمسألة ، اذ انه يقتضي المجلس ان يبقيها قيد الدرس المستمر بغية تقرير تدابير اخرى . وقال انه كان يتوقع تقديم مشروع قرار اوضح منه واكثر تحديدا يعبر عن وقائع الحالة ، ولكن تبين انه لم يكن في الامكان تحقيق ذلك . واختتم كلامه قائلا انه سيقترع بتأييد مشروع القرار .

٥٦٧ — وتكلم ممثل غانا ، فأشار الى انه كان قد حث المجلس على تأييد التدابير التي اتخذتها المملكة المتحدة فضلا عن اتخاذ التدابير بموجب الفصل السابع من الميثاق . واضاف قائلا ان الدول الافريقية تتخذ من جانبها الخطوات اللازمة لإعمال قراراتها بشأن روديسيا الجنوبية . واختتم كلامه قائلا انه ينبغي للمجتمع الدولي بأسره تعبئة قواه لسحق المتمردين .

٥٦٨ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان المسألة لم تعد الآن مسألة نقاش او تشاور ، بل لقد اصبحت مسألة عمل . واضاف قائلا ان وفده يرى ان لابد للمجلس من ان يبادر الى العمل بكل سرعة ممكنة .

٥٦٩ — وفي الجلسة ١٢٦٥ المنعقدة في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ، نقحت الفقرة الاولى من منطوق مشروع القرار بحيث اصبح نصها ما يلي :

" يقرر ان الحالة الناجمة عن اعلان الاستقلال من قبل السلطات غير الشرعية في روديسيا الجنوبية هي حالة خطيرة للغاية ، وانه ينبغي لحكومة المملكة المتحدة ان تعمد الى انهائها ، وان بقاءها يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ؛ " .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : في الجلسة ١٢٦٥ المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، اعتمد مشروع القرار (S/6955) ، بصورته المنقحة ، وذلك بأغلبية ١٠ اصوات مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (فرنسا) (القرار ٢١٧ (١٩٦٥)) .

٥٧٠ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال انه اصبح واضحا ان لنظام سميث حماة لهم نفوذهم في المعسكر الاستعماري . واضاف قائلا ان مشروع القرار (S/6928) الذى قدمته المملكة المتحدة يرمي الى وضع حل المشكلة في ايدى المملكة المتحدة

Digitized by UNOG Library

دون سواها ، مع العلم انها هي التي تتحمل كامل المسئولية عن الجرائم العنصرية المقترفة في روديسيا الجنوبية . واردف قائلا ان وفده قد اقترع بتأييد القرار الذى اتخذ الآن بالرغم من انه كان يفضل ان يتخذ مجلس الامن تدابير افعل ضد عنصرى روديسيا الجنوبية ؛ ولكن بالنظر الى الآراء التي اعربت عنها الدول الافريقية والى بقاء المسألة المتعلقة بالحالة القائمة في روديسيا الجنوبية في جدول اعمال مجلس الامن ، فان وفده تمكن من تأييد مشروع القرار .

٥٧١ — وتكلم ممثل ساحل العاج ، فقال ان المجلس قد سلم بأن الحالة في روديسيا الجنوبية تهدد السلم والامن الدوليين . واضاف قائلا ان الامم الافريقية لن تسمح باقامة اتحاد من الدول العنصرية في قارتها . وافاد انه لو طرح مشروع قرار المملكة المتحدة على الاقتراع ، فانه سيقترع ضده . وذكر ان القرار المتخذ قبيل ذلك لا يرضي الافريقيين كل الرضا ، ولكن وفده رأى من الممكن تأييده كتدبير مؤقت . وقال انه ليس في النية المطالبة بطرح مشروع القرار الافريقي على الاقتراع الآن ، ولكنه سيبقى معروضا على المجلس . واختتم كلامه قائلا انه لو اقتضى الامر ان يستأنف المجلس نظره في المسألة ، فسيتعين عليه ان يبحث مشروع القرار المذكور في اطار احكام الفصل السابع من الميثاق .

٥٧٢ — وتكلم ممثل هولندا ، فقال ان لدى وفده بعض التحفظات بشأن الجزء الثاني من الفقرة ٨ من منطوق القرار المتخذ قبل قليل ، حيث ان نصه يثير مشاكل قانونية واقتصادية حقيقية . واضاف قائلا ان الحكومة الهولندية قد بدأت في بحث الطرق اللازمة لتنفيذ التدابير المطلوبة ، ولكنها لا تستطيع حتى الآن الالتزام رسميا بتنفيذها .

٥٧٣ — وتكلم ممثل ماليزيا ، فأشار الى انه اقترع بتأييد القرار ، ولكنه يرى لزاما عليه ان يقول ان القرار يقصر بكثير عما كانت تتوقعه حكومته بشأن ما ينبغي للمجلس ان يتخذه من تدابير . واضاف قائلا انه كان يفضل مشروع قرار ساحل العاج لو انه طرح على الاقتراع . واختتم كلامه قائلا ان المملكة المتحدة قد ضمنت تأييد المجلس ؛ وما عليها الآن الا العمل بحزم وسرعة .

٥٧٤ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فأثنى على ممثلي بوليفيا والاوروغواى وساحل العاج لوصولهم الى نص مقبول . واضاف قائلا ان الاتفاق امر اساسي . واعلن ان حكومته قد اصدرت الامر بعدم قبول حصة الولايات المتحدة لعام ١٩٦٥ من سكر روديسيا الجنوبية ، ومقدارها ٩٥٠٠ طن ، بالرغم من انها كانت في طريقها الى الولايات المتحدة . واحاط علما بما صرح به ممثل الاوروغواى قبل ذلك من ان نص القرار المتخذ لا يحدد ما اذا كان يستند الى الفصل السادس او السابع من الميثاق ، واعرب عن موافقة حكومته على هذا التفسير .

٥٧٥ — وقال ممثل المملكة المتحدة انه ليس في نيته الآن بعد ان تم اتخاذ قرار مقبول الى حد كبير ان يصر على طرح مشروع قرار وفده على الاقتراع . واضاف قائلا انه ينبغي الا تعتبر الفقرة ١ من منطوق القرار داخلة في نطاق الفصل السابع من الميثاق . واردف قائلا ان الهدف

Digitized by UNOG Library

الذى ترمي اليه حكومته هو السماح لجميع سكان روديسيا الجنوبية بتقرير مستقبلهم بانفسهم • وأكد ان التدابير العملية التي يتخذها بلده لتحقيق هذه الغاية تكون اسرع مفعولا بكثير لو ايدتها وقابلتها تدابير مماثلة تتخذها الامم الاخرى •

٥٧٦ — وتكلم رئيس المجلس بوصفه ممثل بوليفيا ، فقال انه ينبغي ان يتاح لشعب روديسيا الجنوبية التمتع بالحرية الديموقراطية التامة ، وان المملكة المتحدة هي السلطة المسئولة الوحيدة في هذا الشأن • واشار الى ان المملكة المتحدة قد اعربت عن تصميمها على انهاء الحالة القائمة في الاقليم والسماح للسكان بأن يقرروا مستقبلهم بأنفسهم ؛ ومع ذلك ، فان الحالة لو تطورت الى صراع دموى فانه سيتعين على المملكة المتحدة ان تدافع عن نفسها امام الرأى العام العالمي ؛ وينبغي لها الا تتردد في استعمال القوة ان اقتضتها الضرورة •

الفرع الثالث

الرسائل الواردة في الفترة الممتدة
من ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ الى ٦ نيسان (ابريل) ١٩٦٦

٥٧٧ — بالاضافة الى الرسائل المذكورة في سياق بيان مناقشات المجلس ، ورد عدد كبير من الرسائل التي عممت كوثائق من وثائق المجلس ، وذلك في الفترة الواقعة بين طلب استئناف نظر المجلس في المسألة المقدم في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) وانعقاد السلسلة التالية من جلساته بشأن الموضوع ذاته في نيسان (ابريل) ١٩٦٦ • وقد احالت معظم هذه الرسائل بيانات للدول الاعضاء بشأن مسألة روديسيا الجنوبية (دعا بعضها المجلس الى اتخاذ تدابير جديدة) ، او تضمنت وصفا للتدابير المتخذة تنفيذا لقرارات المجلس في هذا الشأن • والوثائق التالية تمثل طائفة من هذا النوع الاخير من الرسائل : S/6923 و S/7140 المؤرختان في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) و ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، من غينيا ؛ و S/6024 المؤرخة في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ، من اوغندا ؛ و S/6930 المؤرخة في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، و S/7083 المؤرخة في ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ، من اسرائيل ؛ و S/6940 المؤرخة في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ، و S/7068 المؤرخة في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ، و S/7068/Add.1 المؤرخة في ١٢ آذار (مارس) ، من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ؛ و S/6942 المؤرخة في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) و S/7143 المؤرخة في ١٠ شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، من يوغوسلافيا ؛ و S/6943 المؤرخة في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، و S/7159 المؤرخة في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، من منغوليا ؛ و S/6946 المؤرخة في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ، من ترينيداد وتوباغو ؛ و S/6951 المؤرخة في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، و S/7119 المؤرخة في ٤ شباط (فبراير) ١٩٦٦ ،

Digitized by UNOG Library

من هايتي ؛ و S/6959 المؤرخة في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) و S/7092 المؤرخة في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ، من الهند ؛ و S/6961 المؤرخة في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ، من كوبا ؛ و S/6966 المؤرخة في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ، و S/7153 المؤرخة في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، من نيجيريا ؛ و S/6969 المؤرخة في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ، من جامايكا ؛ و S/6971 المؤرخة في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ، من ايران ؛ و S/6972 المؤرخة في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ، من البانيا ؛ و S/6979 المؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، و S/7141 المؤرخة في ١١ شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، من الجمهورية الدومينيكية ؛ و S/6986 المؤرخة في ١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، و S/6989/Add.1 المؤرخة في ٢٤ آذار (مارس) ١٩٦٦ ، و S/6986/Add.2 المؤرخة في ٣١ آذار (مارس) ، من اليونان ؛ و S/6990 المؤرخة في ٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، و S/7114 المؤرخة في ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ، من اليابان ؛ و S/7005 المؤرخة في ١٠ كانون الاول (ديسمبر) ، من الدانمارك ؛ و S/7006 المؤرخة في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ، من كينيا ؛ و S/7008 المؤرخة في ١٠ كانون الاول (ديسمبر) ، من النرويج ؛ و S/7010 المؤرخة في ١٠ كانون الاول (ديسمبر) ، و S/7012 المؤرخة في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ، من السويد ؛ و S/7015 المؤرخة في ٧ كانون الاول (ديسمبر) ، من رومانيا ؛ و S/7016 المؤرخة في ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ، و S/7048 المؤرخة في ٢٧ كانون الاول (ديسمبر) ، من ايطاليا ؛ و S/7046 المؤرخة في ٢٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، و S/7162 المؤرخة في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، من هولندا ؛ و S/7052 المؤرخة في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، و S/7161 المؤرخة في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، من بلجيكا ؛ و S/7053 المؤرخة في ٢٧ كانون الاول (ديسمبر) ، من جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ؛ و S/7055 المؤرخة في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ، و S/7160 المؤرخة في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، من اللوكسمبورغ ؛ و S/7056 المؤرخة في ٢٩ كانون الاول (ديسمبر) ، من العراق ؛ و S/7082 المؤرخة في ١٠ كانون الثاني (يناير) ، و S/7164 المؤرخة في ٢١ شباط (فبراير) ، من كندا ؛ و S/7087 المؤرخة في ١٤ كانون الثاني (يناير) ، و S/7087/Add.1 المؤرخة في ٢٤ شباط (فبراير) ، من بولندا ؛ و S/7088 المؤرخة في ١٣ كانون الثاني (يناير) ، و S/7088/Add.1 المؤرخة في ٢٨ شباط (فبراير) ، و S/7170 المؤرخة في ٢٨ شباط (فبراير) ، من الولايات المتحدة ؛ و S/7093 المؤرخة في ١٨ كانون الثاني (يناير) ، من نيوزيلندا ؛ و S/7094 المؤرخة في ١٨ كانون الثاني (يناير) ، من الارجنتين ؛ و S/7099 المؤرخة في ٢٠ كانون الثاني (يناير) ، من قبرص ؛ و S/7101 المؤرخة في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ، من فنلندا ؛ و S/7104 المؤرخة في ٢٨ كانون الثاني (يناير) ، من استراليا ؛ و S/7110 المؤرخة في ٣١ كانون الثاني (يناير) ، من جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ؛ و S/7112

Digitized by UNOG Library

المؤرخة في ٢٨ كانون الثاني (يناير) ، من كولومبيا ؛ و S/7113 المؤرخة في ٣١ كانون الثاني (يناير) ، من بوروندى ؛ و S/7115 المؤرخة في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ، من النمسا ؛ و S/7118 المؤرخة في ٤ شباط (فبراير) ، من اليمن ؛ و S/7120 المؤرخة في ٤ شباط (فبراير) ، من الاردن ؛ و S/7121 المؤرخة في ٤ شباط (فبراير) ، من بلغاريا ؛ و S/7122 المؤرخة في ٤ شباط (فبراير) ، من البرازيل ؛ و S/7124 المؤرخة في ٧ شباط (فبراير) ، من ليبيريا ؛ و S/7127 المؤرخة في ٨ شباط (فبراير) ، من باكستان ؛ و S/7130 المؤرخة في ٨ شباط (فبراير) ، من الصين ؛ و S/7132 المؤرخة في ٨ شباط (فبراير) ، من ايرلندا ؛ و S/7135 المؤرخة في ٨ شباط (فبراير) ، من رواندا ؛ و S/7139 المؤرخة في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، من نيكاراغوا ؛ و S/7144 المؤرخة في ١١ شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، من ليبيا ؛ و S/7156 المؤرخة في ١٧ شباط (فبراير) ، من هنغاريا ؛ و S/7157 المؤرخة في ١٥ شباط (فبراير) ، من سيلان ؛ و S/7167 المؤرخة في ٢٣ شباط (فبراير) ، من تشيكوسلوفاكيا ؛ و S/7177 المؤرخة في ٢١ شباط (فبراير) ، من جمهورية الكونغو الديموقراطية ؛ و S/7181 المؤرخة في ٤ آذار (مارس) ، من الامين العام ، احال بها مذكرات من جمهورية المانيا الاتحادية ؛ و S/7187 المؤرخة في ٢ آذار (مارس) ، من الجمهورية العربية المتحدة ؛ و S/7188 المؤرخة في ٨ آذار (مارس) ، من سنغافورة ؛ و S/7213 المؤرخة في ٩ آذار (مارس) ، من مدغشقر ؛ و S/7214 المؤرخة في ١٠ آذار (مارس) ، من الكاميرون ؛ و S/7218 المؤرخة في ٢٣ آذار (مارس) ، من الفولتا الاعلى ؛ و S/7225 المؤرخة في ٢٥ آذار (مارس) ، من ماليزيا ؛ و S/7226 المؤرخة في ٢١ آذار (مارس) ، من الاكوادور ؛ و S/7228 المؤرخة في ٢٨ آذار (مارس) ، من الفيليبين ؛ و S/7234 المؤرخة في ١ نيسان (ابريل) ، من الشيلي .

٥٧٨ — وبالاضافة الى الرسائل المذكورة اعلاه ، وردت من المملكة المتحدة رسالتان ، احداهما مؤرخة في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ (S/7021) والاخرى في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ (S/7108) تضمنتا بيانا بالتدابير الاخرى التي اتخذتها حكومة المملكة المتحدة بموجب قرار المجلس ٢١٧ (١٩٦٥) ، ومن بينها التدابير الرامية الى منع وصول النفط والمنتجات النفطية الى الاقليم وحظر الاستيراد من الاقليم والتصدير اليه .

٥٧٩ — وارسل المدير العام لمنظمة العمل الدولية رسالة مؤرخة في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) (S/6957)، احال بها نص قرار اتخذه في ذلك اليوم مجلس ادارة منظمة العمل الدولية .

Digitized by UNOG Library

الفرع الرابع

النظر في المسـألة

في الجلستين ١٢٧٦ و ١٢٧٧ (٩ نيسان (ابريل) ١٩٦٦)

٥٨٠ — ارسل نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية رسالة مؤرخة في ٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ (S/7235) طلب فيها الى رئيس مجلس الامن دعوة المجلس الى عقد اجتماع عاجل للمجلس في الساعة الرابعة من عصر ذلك اليوم ، وذلك لكي يتسنى لحكومته تقديم المقترحات اللازمة لمواجهة الحالة الناشئة عن وصول ناقلة نفط الى بيرا ، الامر الذى قد يؤدى الى وصول شحنات كبيرة من النفط الى رود يسيا الجنوبية خرقا للحظر الذى فرضته الحكومة البريطانية على النفط وفقا لقرار مجلس الامن ٢١٧ المتخذ في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ .

٥٨١ — وفي اليوم ذاته ، قدمت المملكة المتحدة مشروع قرار (S/7236) جرى تنقيحه في ٨ نيسان (ابريل) (S/7236/Rev.1) ، وفيما يلي نصه المنقح :

" ان مجلس الامن ،

" اذ يشير الى قراره ٢١٦ (١٩٦٥) المتخذ في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ وقراره ٢١٧ (١٩٦٥) المتخذ في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، وعلى الاخص الى ندائه لجميع الدول بأن تبذل غاية وسعها لقطع جميع العلاقات الاقتصادية مع رود يسيا الجنوبية ، بما في ذلك فرض الحظر على النفط والمنتجات النفطية ،

" واذ يساوره شديد القلق للانباء القائلة بامكان وصول شحنات كبيرة من النفط الى رود يسيا الجنوبية نتيجة لوصول ناقلة نفط الى بيرا واقتراب ناقلة نفط اخرى منها ، الامر الذى قد يؤدى الى استئناف الضخ عن طريق خط انابيب شركة خط انابيب موزامبيق — رود يسيا ، بموافقة السلطات البرتغالية ،

" واذ ترى ان تلك الشحنات تمد النظام غير الشرعي الحاكم في رود يسيا الجنوبية بمساعدة وتشجيع كبيرين ، فتمكنه بذلك من البقاء مدة اطول ،

" ١ — يقرر ان الحالة الناشئة عن ذلك تشكل تهديدا للسلم ؛

" ٢ — ويلتمس من الحكومة البرتغالية الا تسمح بضخ النفط في خط الانابيب الممتد من بيرا الى رود يسيا الجنوبية ؛

" ٣ — ويلتمس من الحكومة البرتغالية الا تتسلم في بيرا اى نفط يراد ارساله الى رود يسيا الجنوبية ؛

Digitized by UNOG Library

" ٤ــ ويلتمس من جميع الدول ان تؤمن تحويل وجهة جميع سفنها التي قد تكون في طريقها الى بيرا ويوجد ما يدعو الى الاعتقاد بأنها تحمل نفطا مرسلا الى روديسيا الجنوبية ؛

" ٥ــ ويلتمس من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية منع السفن التي يوجد ما يدعو الى الاعتقاد بأنها تحمل نفطا مرسلا الى روديسيا الجنوبية من الوصول الى بيرا ، وذلك باستعمال القوة اذا لزم الامر ، ويخول المملكة المتحدة سلطة ضبط واحتجاز ناقلة النفط المعروفة باسم ' جوانا الخامسة ' عند مغادرتها بيرا في حالة تفريغ شحنتها من النفط هناك . "

٥٨٢ ــ وفي ٧ نيسان (ابريل) كذلك ، ارسل الامين العام الى رئيس مجلس الامن رسالة (S/7237) ذكر فيها ان عددا من الدول الاعضاء في المجلس ــ هي الارجنتين ، والاورغواي ، والصين ، والمملكة المتحدة ، ونيوزيلندا ، وهولندا ، والولايات المتحدة الامريكية ، واليابان ــ طلبت اليه في الساعة ١٩:٢٠ احالة رسالة الى رئيس المجلس . وبعد ان اشارت الرسالة الى ان اغلبية اعضاء مجلس الامن كانوا قد اعلنوا للرئيس في وقت سابق من يوم ٧ نيسان (ابريل) اتفاقهم على وجوب عقد جلسة للمجلس في ذلك اليوم ، ذكرت انهم ابدوا استعدادهم للاجتماع في قاعة المجلس ذلك المساء ، وبينوا انهم سيبقون متهيئين في انتظار عقده ، كما انهم اعربوا عن رغبتهم في ان يعلم الامين العام ذلك وان يحيل هذا الرأى رسميا وعاجلا الى رئيس المجلس . واضاف الامين العام في رسالته ان ممثلي الاردن وفرنسا قد اعلماه ، كل على حدة ، بأنهما يوافقان ايضا على عقد جلسة لمجلس الامن في ٧ نيسان (ابريل) .

٥٨٣ ــ وفي رسالة مؤرخة في ٨ نيسان (ابريل) (S/7238)، انهى ممثل المملكة المتحدة الى رئيس مجلس الامن ان الطلب الرسمي الوارد في رسالته المؤرخة في ٧ نيسان (ابريل) (S/7235) قد قدم وفقا للمادة ٢ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الامن ، وتنص على مايلي : "يدعو الرئيس الى عقد اجتماع لمجلس الامن بناء على طلب اى عضو من اعضاء المجلس" . واضاف قائلا انه يعلم بما درج عليه العمل من قيام الرئيس باستطلاع آراء اعضاء المجلس الآخرين بشأن تحديد موعد عقد الاجتماع المطلوب ــ وهو اجراء يرمي الى تأمين ما فيه راحة الاعضاء ــ ولكن ذلك لا ينفي ان للرئيس امتياز الدعوة الى عقد اجتماع للمجلس دون القيام بمثل تلك المشاورات اذا اقتضت الظروف ذلك . ورأى ممثل المملكة المتحدة ان احكام المادة ٢ تفرض على الرئيس واجب عقد اجتماع للمجلس بناء على طلب اى عضو من اعضاء المجلس ، لا سيما اذا كانت الحالة تتسم بالاستعجال الشديد . وارد ف قائلا ان هناك سوابق عديدة بهذا المعنى في العمل المستقر في المجلس ، ولكن لا توجد ، بالتأكيد ، اية سابقة لرفض الرئيس عقد اجتماع عاجل بعد تقديم طلب بذلك وافقت عليه اغلبية اعضاء المجلس . وبعد ان اشار الممثل ، في هذا الصدد

Digitized by UNOG Library

الى المادة ٢٨ من الميثاق التي تنص على ما يلي : " ينظم مجلس الامن على وجه يستطيع معه العمل باستمرار " ، قال انه ستنشأ سابقة خطيرة تنطوى على اشد الآثار بالنسبة الى حسن سير عمل المجلس في الحالات الطارئة لو لم يقم الرئيس بالواجبات التي يفرضها النظام الداخلي عليه فيما يتعلق بدعوة المجلس الى الانعقاد . واعرب الممثل في ضوء هذه الاعتبارات ، عن امتعاضه الشديد لعدم عقد اجتماع للمجلس في ٧ نيسان (ابريل) ، وعن اسفه لعدم تقديم اى ايضاح رسمي اليه فيما يتعلق برفض الاستجابة الى طلبه . واختتم كلامه قائلا انه يصر ، والظروف هذه ، على عقد اجتماع للمجلس ، دون مزيد من التأخير ، للنظر في الحالة المشار اليها في رسالته المؤرخة في ٧ نيسان (ابريل) .

٥٨٤ — واحال رئيس مجلس الامن الى الامين العام ، برسالة مؤرخة في ٨ نيسان (ابريل) (S/7240) ، نص المحادثات الهاتفية التي اجراها مع الامين العام الوكيل للشئون السياسية الخاصة مساء يوم ٧ نيسان (ابريل) . وجاء في تلك الرسالة ان الرئيس احاط علما بشيء من الدهشة بالرسالة التي احالها اليه الامين العام باسم عدد من اعضاء مجلس الامن . وقال انه ليس لهذا الاجراء اية سابقة في تاريخ المجلس ، لانه كان دائما من امتيازات الرئيس ان يدعو الى عقد اجتماع للمجلس بناء على طلب اى عضو من اعضائه وبعد التشاور مع جميع الاعضاء بغية تحديد التاريخ والوقت المناسبين لهم جميعا ؛ وعلى ذلك فانه قد اتبع الاجراء التقليدى بقيامه بالمشاورات مع اعضاء مجلس الامن ، ولا تزال هذه المشاورات جارية ، ولذلك فليس في استطاعته حتى الآن اعلان تاريخ عقد الاجتماع ووقت عقده . واعرب عن امله في ان ينهي تلك المشاورات يوم الجمعة الموافق ٨ نيسان (ابريل) ، فيتمكن بذلك من اعلان وقت تاريخ عقد اجتماع مجلس الامن .

٥٨٥ — وفي ٨ نيسان (ابريل) ، انهى الرئيس الى الامين العام (S/7241) انه يستطيع الآن ، بعد اجراء المشاورات التقليدية مع جميع اعضاء مجلس الامن ، ان يدعو المجلس الى عقد جلسة في ٩ نيسان (ابريل) .

٥٨٦ — وارسل ممثل اليونان رسالة مؤرخة في ٨ نيسان (ابريل) (S/7244) وصف فيها التدابير التي اتخذتها حكومته في اطار حظرها على السفن اليونانية نقل النفط الى روديسيا الجنوبية . وذكر ان السفينة " جوانا الخامسة " قد شطب اسمها من سجل الاسطول التجارى اليوناني ولم تعد سفينة يونانية ؛ كما احيل ربانها الى مجلس تأديبي . واضاف قائلا ان اصحاب سفينة " مانويلا " قد قدموا التأكيدات اللازمة بأنها لن تبحر الى بيرا .

٥٨٧ — وفي الجلسة ١٢٧٦ (٩ نيسان (ابريل)) ، ادرج المجلس رسالة المملكة المتحدة المؤرخة في ٧ نيسان (ابريل) (S/7235) في جدول الاعمال كبند فرعي للبند العام الذى يشكل نصه عنوان هذا الفصل . ودعي ممثلا سيراليون والجزائر الى الاشتراك في المناقشة بناء على طلبهما (S/7239 و S/7242) .

Digitized by UNOG Library

٥٨٨ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فأشار الى مضمون رسالتيه المؤرختين في ٧ و ٨ نيسان (ابريل) (S/7235 و S/7238) اللتين يطلب فيهما الى الرئيس عقد اجتماع عاجل للمجلس . واشار كذلك الى مشروع القرار (S/7236) الذى قدمه وفده في ٧ نيسان (ابريل) ، كما تلا نصا منقحا لمشروع القرار (S/7236/Rev.1) كان قد قدمه في اليوم التالي لكي يوضح ان الفقرة ٤ من المنطوق تنطبق على جميع الدول . وذكر ان المملكة المتحدة قد اجرت مشاورات مع حكومة اليونان ، وانها تقدر الجهود التي بذلتها اليونان لإعمال الحظر على النفط المرسل الى روديسيا الجنوبية . واضاف قائلا انه لا يزمع ، في ذلك الوقت ، ان يثير مسألة الحالة الخطيرة التي نشأت عندما لم يقبل طلب عقد اجتماع عاجل للمجلس . واردف قائلا ان للمسألة المبدئية المتصلة بذلك الامر من الاهمية ما يقتضي اعطاء اعضاء المجلس المزيد من الوقت ليفكروا فيها مليا ويتمكنوا بذلك من ان يتبعوا في المستقبل خير نهج يتفق ومصالح الامم المتحدة . واعلن ان هذه المسألة لا تزال تشغل بال الوفد البريطاني ، ولكنه واثق من انه ليس بين اعضاء المجلس من يشك في ان المملكة المتحدة انما طلبت عقد اجتماع عاجل للمجلس لانه كانت توجد ولا تزال مسألة بالغة الاهمية من الاساسي بحثها ، وبحثها على الفور . واضاف قائلا انه لا يثير مسألة جديدة ، ولكنه يعلم المجلس بوقوع تحد خطير لسلطة الامم المتحدة ، وهو يلتمس سلطة المجلس لمواجهة ذلك التحدى بتدابير عازمة مباشرة . واشار الى ان حكومته قد لبت الطلب الذى وجهه المجلس في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ لفرض الحظر على ارسال النفط الى روديسيا الجنوبية . واردف قائلا ان الحظر مهدد الآن ، اذ ان ناقلة النفط ' جوانا الخامسة ' التي تحمل شحنة كاملة من النفط راسية في مرفأ بيرا ، وهناك ناقلة اخرى تحمل ايضا شحنة كاملة من النفط ، هي ' مانويلا ' ، كانت مؤخرا بالقرب من بيرا وقد ترسو فيها عما قليل . وقال ان ناقلات اخرى ستتبعها بالتأكيد اذا لم يتخذ المجلس تدابير سريعة . ومضى قائلا انه يطلب الاستعانة بسلطة المجلس ، وحتى في ذلك الوقت المتأخر ، لمنع الاخلال بالحظر على النفط ، اذ ستضطر حكومته ان لم تنل تلك السلطة الى الوقوف امام ذلك التحدى الموجه الى الامم المتحدة ويدها مغلولة . ورأى انه ينبغي للمجلس ان يمكن حكومته من ان تتخذ ، في اطار القانون ، جميع التدابير اللازمة ، ومن بينها استعمال القوة ، لمنع وصول السفن التي تنقل النفط لنظام المتمردين الى بيرا . واختتم كلامه قائلا انه ليكون من الغرابة بمكان ان يرفض المجلس المساعدة على تنفيذ قراره السابق .

٥٨٩ — وتكلم ممثل هولندا ، فقال انه لما كان المجلس قد اعرب ، في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة الماضية ، عن عميق قلقه للحالة القائمة في روديسيا الجنوبية ، وبالنظر الى التطورات الاخيرة ، فقد اصبح لزاما على المجلس ان يجتمع دون تأخير . واضاف قائلا انه ينبغي للمجلس ان يقطع السبيل الآن على اى عمل يرمي الى تعطيل مقرراته السابقة . واردف قائلا انه ليس في وسع المجلس ان يفعل في تلك المرحلة شيئا احسن من اتخاذ التدبير الفعال الوحيد

Digitized by UNOG Library

الذى يؤدى الى وقف شحن النفط الى روديسيا الجنوبية ، الا وهو منح حكومة المملكة المتحدة كل السلطات اللازمة لاعتراض سبيل جميع السفن التي تحاول خرق الحصار المفروض على النفط . واختتم كلامه قائلا ان الوفد الهولندى مستعد للاقتراع بتأييد مشروع قرار المملكة المتحدة في ذلك اليوم بالذات .

٥٩ — وقدمت اوغندا ومالي ونيجيريا التعديلات التالية (S/7243) للنص المنقح من مشروع القرار الذى قدمته المملكة المتحدة :

" بعد الفقرة الاولى من الديباجة ، تدرج الفقرات التالية :

"' واذ يلاحظ ان التدابير الاقتصادية لم تثمر النتائج السياسية المنشودة ،

"' واذ يساوره عميق القلق للانباء القائلة بوصول النفط الى روديسيا الجنوبية ، ' .

" وفي الفقرة ١ من المنطوق ، تحذف عبارة ' الحالة الناشئة عن ذلك ' ويستعاض عنها بعبارة ' الحالة السائدة في روديسيا الجنوبية ' ، وتضاف عبارة ' والامن ' بعد كلمة ' السلم ' .

" وبعد الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار ، تدرج الفقرة التالية :

"' ويلتمس من حكومة افريقيا الجنوبية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع توفير النفط لروديسيا الجنوبية ' .

" وتحذف الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار ويستعاض عنها بالفقرة التالية :

"' ويلتمس من حكومة المملكة المتحدة ان تمنع بجميع الوسائل ، بما فيها استعمال القوة ، نقل النفط او المنتجات الاخرى الى روديسيا الجنوبية ، ويخول المملكة المتحدة سلطة اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار على الفور ؛ ' .

" وتضاف الفقرتان التاليتان الى آخر مشروع قرار المملكة المتحدة :

"' ويلتمس من جميع الدول اتخاذ التدابير الرامية الى القطع التام للعلاقات الاقتصادية والمواصلات مع نظام الاقلية المستوطنة واستعمال كل الوسائل الاخرى وفقا للمادتين ٤١ و ٤٢ من الميثاق ؛

"' ويلتمس من حكومة المملكة المتحدة اللجوء الى جميع التدابير ، بما فيها استعمال القوة المسلحة ، لاسقاط نظام الاقلية المستوطنة الحاكم في روديسيا الجنوبية والقيام فورا بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) . ' "

Digitized by UNOG Library

٥٩١ — وتكلم ممثل اوغندا فأشار الى ان رئيس المجلس تعرض للانتقاد بسبب عدم عقده الاجتماع في الوقت الذى طلب اليه عقده فيه ، والى ان المملكة المتحدة قد اشارت الى المادة ٢٨ من الميثاق والمادة ٢ من النظام الداخلي ، ثم قال ان المادة ٢٨ قد اسيء تفسيرها . ومضى قائلا ان المجلس لا يعمل باستمرار ولكنه يتوقف عن العمل من وقت الى آخر حتى يدعوه الرئيس الى الانعقاد . وتطرق الى المادة ٢ ، فقال ان للرئيس مطلق الحرية في تحديد تاريخ عقد الاجتماع وساعة عقده . وبين ان على الرئيس ان يتشاور مع جميع الاعضاء ، وان ذلك ما فعله بالضبط . واشار ، في هذا الصدد ، الى ان مسألة روديسيا الجنوبية ذات اهمية بالغة بالنسبة الى الدول الافريقية ، ولا مناص لممثلي هذه الدول في الامم المتحدة من استشارة حكوماتهم بشأنها . وذكر ان التعديلات التي قدمتها اوغندا ومالي ونيجيريا هي محل اجماع الدول الافريقية الاعضاء في الامم المتحدة . ومضى قائلا ان تلك الدول تريد انهاء نظام سالسبورى ، ولكنها لا ترى ان المعرفة بكيفية انهاء ذلك النظام وقف على المملكة المتحدة ؛ ففي اجتماع زعماء الكمنولث الذى انعقد في لاغوس في شهر كانون الثاني (يناير) ، أكد رئيس وزراء المملكة المتحدة للاعضاء الافريقيين ، الذين يرون ان الجزاءات الاقتصادية وحدها لا تكفي لاسقاط نظام سميث ، ان تلك الجزاءات سترغم حكومة سالسبورى على الاذعان في اسابيع معدودة لا اشهر ؛ وها هي الاشهر تتلو بعضها بعضا ولما يبد و في الافق ما يبشر بنهاية . واستطرد قائلا انه آن لبريطانيا ان تقدم على اتخاذ التدابير اللاشعبية اللازمة ، كما اشار الى ان التعديلات التي قدمها الاعضاء الافريقيون ترمي الى شد أزر بريطانيا . وقال ان بيرا ماهي الا عرض من الاعراض ، اما سبب الداء فهو في سالسبورى . واختتم كلامه قائلا ان المملكة المتحدة قد وافقت على الاستعانة باحكام الفصل السابع من الميثاق ، ولذلك فليس ثمة ما يدعو الى الامتناع عن استعمال كل السلطات التي تنص عليها المادتان ٤١ و ٤٢ ، وهذا هو ما تهدف اليه التعديلات .

٥٩٢ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال انه ينبغي ترك امر النظر بمزيد من التعمق في المسائل الدستورية والاجرائية الهامة التي اثيرت بشأن الطريقة التي عقد بها الاجتماع الى وقت آخر لان امام المجلس مشاكل عاجلة . واضاف قائلا ان المجلس لو اعتمد مشروع قرار المملكة المتحدة الذى ينص على استعمال القوة ، اذا لزم الامر ، لمنع الناقلات التي تحمل النفط الى روديسيا الجنوبية من الوصول الى بيرا ، لانشأ بذلك قانونا دوليا . وذكر انه ليس من اليسير على حكومة الولايات المتحدة ان تؤيد قرارا من هذا النوع . واستعرض الممثل التدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة بما امكنها من السرعة — اذ لا يمكن اتخاذ مثل تلك التدابير ما بين عشية وضحاها — وبيّن انها ستلحق بتجارة الولايات المتحدة خسائر تبلغ عدة ملايين من الدولارات . ورأى انه ينبغي مواجهة المشكلة بحزم ودون تأخير كما يقترح مشروع القرار . واضاف قائلا ان قرارات المجلس السابقة ، التي تشجب التمرد في روديسيا الجنوبية وترمي الى انهائه ، قوبلت باستجابة رائعة من حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة ؛ وبالرغم من ان الغاية النهائية لم تتحقق بعد ،

Digitized by UNOG Library

فان للاعضاء ان يفخروا وان يغتبطوا للكيفية التي استجاب بها الرأى العام العالمي لنداء مجلس الامن . واختتم كلامه قائلا انه ينبغي للمجلس ، ويمكنه ، ان يتفق هذا اليوم على التدابير اللازمة لمنع شحن النفط الى روديسيا الجنوبية .

٩٣ ـ وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأعرب عن دهشته للملاحظات التي ابداها ممثلو المملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة بشأن الاجراء الذى اتبعه الرئيس في دعوة المجلس الى الانعقاد ، قائلا ان تلك الملاحظات لا تستند الى اساس من واقع او قانون . واضاف قائلا ان رئيس المجلس التزم في تصرفاته العمل المستقر كل الالتزام كما التزم جانب الموضوعية ، واعلن ان وفده يرفض اية مزاعم تنافي ذلك .

٩٤ ـ ومضى الممثل السوفياتي قائلا ان حالة روديسيا الجنوبية لا تهدد قضية السلم في افريقيا فحسب ، بل وكذلك السلم والامن الدوليين . واعلن ان الاتحاد السوفياتي مستعد لمساعدة الدول الافريقية في جهودها لتحرير شعب زمبابوى . واضاف قائلا ان البيانات الحماسية التي ادلى بها ممثل المملكة المتحدة لم تتضمن اى تصريح يفهم منه ان حكومته عازمة على تنفيذ قرار الامم المتحدة المتعلق بمنح الاستقلال لشعب زمبابوى . وبيّن ان الجزاءات الاقتصادية لم تطبق الا في وقت متأخر جدا كما ولم يكن لها اى اثر ، وذلك لان بريطانيا نفسها فضلا عن اخلص حليفتين لروديسيا الجنوبية ، وهما البرتغال وافريقيا الجنوبية ، كانت تمد نظام سميث بالمساعدة . واردف قائلا ان هنالك لائل مقلقة تشير الى تعزيز مركز النظام منذ شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام الماضي . واشار الى ان مشروع قرار المملكة المتحدة يرمي ، فيما يبدو ، الى تبرير فتور تلك الحكومة فيما يتعلق بالتزام قرار تشرين الثاني (نوفمبر) . وذكر ان ما للمملكة المتحدة من القوة البحرية في المنطقة يزيد على ما يكفي لمنع ناقلة من الوصول الى موزامبيق . ومضى قائلا ان خط الانابيب المشار اليه في مشروع القرار تملكه ' شركة خط انابيب موزامبيق وروديسيا ' التي يعود ٦٢ر٥ في المائة من رأسمالها الى شركة لندنية تدعى لونرو . واستطرد قائلا ان البيان الصحفي البرتغالي المنشور في ٨ نيسان (ابريل) قد اظهر مسئولية المملكة المتحدة عن الحالة الحاضرة ، اذ ذكر انه كان يمكن لبريطانيا ان تمنع شحن الناقلات بالنفط من مصدره . وقال ان البيان اشار كذلك الى ان بعض المصالح الهولندية تمول الناقلة المعنية . واضاف قائلا ان ثمة شركة يونانية وشركة بانامية لهما دخل في الامر كذلك . وطلب ان يشجب مجلس الامن نشاطات المملكة المتحدة والبرتغال وافريقيا الجنوبية . وقال ان اليونان تتحمل المسئولية عن ناقلتي النفط اليونانيتين المشتركتين في نقل شحنات النفط . واضاف قائلا انه ينبغي اتخاذ اوسع التدابير لتأمين تنفيذ قرارات الامم المتحدة . واختتم كلامه قائلا ان مشروع قرار المملكة المتحدة ناقص لانه لا ينص على اتخاذ تدابير حاسمة ؛ اما التعديلات التي قدمتها الوفود الافريقية الثلاثة فهي تسير ، على وجه العموم ، في الاتجاه الصحيح من حيث اصرارها على مبدأ تقرير المصير وعلى ضرورة توقيع جزاءات شديدة من اقتصادية وغير اقتصادية .

Digitized by UNOG Library

٥٩٥ — وفي الجلسة ١٢٧٧ المنعقدة كذلك في ٩ نيسان (ابريل) ، دعي ممثل كينيا كذلك الى الاشتراك في المناقشة بناء على طلبه (S/7245).

٥٩٦ — وتكلم ممثل نيوزيلندا ، فقال ان ممثلي اوغندا والاتحاد السوفياتي قد اعطيا تفسيرات للميثاق وللنظام الداخلي لا يمكن قبولها . واضاف قائلا ان المادتين ١ و ٢ من النظام الداخلي المتعلقتين بدعوة المجلس الى الانعقاد — والمادة ٢٨ من الميثاق التي تستندان عليها — هما مادتان اساسيتان . واشار الى ان عقد اجتماع للمجلس بناء على طلب احد الاعضاء هو امر الزامي لا اختياري ، واضاف قائلا ان الخيار الوحيد المتروك للرئيس هو تحديد وقت الاجتماع ، وقد ادت اعتبارات المجاملة الى استقرار العمل على مشاورة الاعضاء في هذا الشأن ؛ ولكن بالرغم من التأخير الذي وقع ، فان معظم اعضاء المجلس ، ومن بينهم نيوزيلندا ، لم يستشاروا بشأن الوقت الذي حدده الرئيس لعقد الجلسة . ورأى ان هذه السابقة قد تؤدي ، ان اتبعت ، الى الاخلال الشديد بقدرة المجلس على صيانة السلم والامن الدوليين .

٥٩٧ — ومضى ممثل نيوزيلندا في كلامه ، فقال ان التعديلات التي اقترحتها الدول الافريقية الثلاث تنطوي على آثار بعيدة وتتطلب لذلك دراسة دقيقة . واضاف قائلا انه ريثما يتم ذلك ، فان هناك ناحية من المشكلة ينبغي للمجلس ان يواجهها بصورة مستعجلة . واوضح قائلا انه منذ ان اتخذ المجلس قراره ٢١٧ في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، ظهر الى الوجود عمل جماعي لم يسبق له مثيل ، وان لم يقع عبئه بالتساوي على الجميع ؛ الا ان كل هذه الجهود المبذولة في سبيل الاقناع السلمي يمكن ان تتعرض الآن للخطر بفعل ما يبدو انه عمل من اعمال التحدي واسع النطاق نسبيا . وبين ان مرور ناقلة واحدة يثبت انه يمكن خرق الحصار ، ومن ثم فانه قد يؤدي الى احباط تجربة العمل الجماعي هذه والى تمديد الحكم غير الدستوري على ارجح الاحتمالات . واعلن ان وفده يؤيد مشروع قرار المملكة المتحدة . وقال ان المسألة الاساسية هي معرفة ما اذا كان ينبغي للمجلس ان يقدم على العمل بصورة تجريبية خطوة فخطوة ، مراعيا النتائج العملية بعد كل خطوة ، او اذا كان ينبغي له ان يندفع في اتخاذ التدابير بصرف النظر عن العواقب المترتبة ، سواء بالنسبة الى الشعوب والدول المعنية او بالنسبة الى مستقبل الامم المتحدة . واستطرد قائلا ان الجزاءات المفروضة لم يكن المقصود بها قط هدم اقتصاد روديسيا في مدى جيل واحد ، بل انها كانت ترمي الى غاية محددة محصورة . ومضى قائلا ان تشديد ضغط الجزاءات ، وفقا لما يقتضيه مشروع قرار المملكة المتحدة ، يعطي لسكان روديسيا الجنوبية الوقت اللازم للتفكير في الآثار البعيدة المدى المترتبة على اعمال ذلك النظام غير الشرعي كما يتيح للبلدان التي قررت تحدي النداء الذي وجهه مجلس الامن الوقت الكافي لاعادة النظر في سياساتها في ضوء التدابير المطبقة الآن ضد البرتغال . واختتم كلامه قائلا ان مشروع قرار المملكة المتحدة لا يمثل خطوة اتخذتها المملكة المتحدة كارهة ، فهو ابعد ما يكون عن ذلك ، ولو اعتمد فسيكون من شأنه تعزيز الاداة القهرية العظيمة الجديدة المتمثلة في الجزاءات الاقتصادية ، وبالتالي فانه سيمثل مرحلة هامة من مراحل تطور الامم المتحدة وتطور وسائل الاقناع التي تستخدمها .

Digitized by UNOG Library

٥٩٨ — وتكلم ممثل نيجيريا ، فقال انه يشك في ان يكون للاعضاء ، بمقتضى النظام الداخلي ، حق انتقاد الرئيس في ممارسته لوظائفه وامتيازاته . واضاف قائلا انه سيعالج هذه المسألة بالتفصيل فيما بعد . وتطرق الى تحديد موعد عقد الجلسة ، فقال ان هناك وفودا كوفده تحتاج الى وقت لاستشارة حكوماتها وتلقي التعليمات . واردف قائلا ان الحالة في رود يسيا الجنوبية تمثل اهانة لكرامة الامم الافريقية المستقلة . وافاد ان وفده يوافق على روح مشروع القرار البريطاني ، بالرغم من انه لا يعرف سبب مطالبة المملكة المتحدة بتخويلها سلطة احتجاز "جوانا الخامسة" بعد ان افرغت شحنتها من النفط . وذكر ان نيجيريا تعتبر مشروع القرار محدودا للغاية . واستطرد قائلا ان تطبيق الجزاءات الالزامية واستعمال القوة سيؤديان الى اسقاط النظام الدكتاتوري في سالسبوري ، مما يشكل الخطوة الاولى في سبيل النهوض بشعب رود يسيا الجنوبية واستقلالها . وبين ان الجزاءات الاقتصادية التي قالت المملكة المتحدة عنها انها ستؤدي الى اسقاط نظام ايان سميث في غضون اسابيع معدودة لم تأت بأية نتائج . كما اشار الى ان الحظر على النفط قد خرق ، وان محصول رود يسيا الجنوبية من التبغ قد بيع ، وان ايان سميث يصول ويجول في سالسبوري . واضاف قائلا ان وفده لا يعارض التدابير المقترحة في قرار المملكة المتحدة ، ولكنه يرى انه ينبغي ان يفهم انها ليست سوى جزء صغير من التدابير العديدة التي ينبغي اتخاذها . واردف قائلا انها لا يمكن ولا ينبغي ان تمنع اتخاذ تدابير اخرى من قبل مجلس الامن والهيئات الاخرى . واختتم كلامه قائلا ان الحد الادنى من التدابير الذي تقترحه الدول الافريقية سينال تأييد جميع الامم المحبة للسلم في العالم .

٥٩٩ — وتكلم ممثل الارجنتين ، فأشار الى قلق وفده للحالة القائمة في رود يسيا الجنوبية وللحوادث الاخيرة وللتأخيرات التي حصلت قبل ان يتمكن الرئيس من تحديد موعد للجلسة . وقال ان اربعا وعشرين ساعة تكفي للمشاورات وتلقي التعليمات ، ولهذا فان التأخير الذي استغرق ثماني واربعين ساعة قد اقلق الارجنتين .

٦٠٠ — واكد ممثل الارجنتين من جديد تأييد بلده للتدابير التي اتخذها المجلس ، واشار الى ان المجلس يواجه امكانية خرق الحظر على النفط باشتراك عدد من الدول الاعضاء . وذكر ان الارجنتين قد رحبت بمشروع قرار المملكة المتحدة ، بالرغم من انه لا ينص الا على تدابير جزئية لمعالجة ناحية محدودة جدا من نواحي المشكلة الرود يسية ، في حين ان التعديلات الافريقية ترمي الى توسيع نطاق عمل مجلس الامن . وقال انه يرى ان التعديل الذي يقضي بمطالبة افريقيا الجنوبية بمنع توفير النفط لرود يسيا الجنوبية مقبولا ؛ اما التعديلات التي تقضي بمطالبة المملكة المتحدة بأن تمنع بكل الوسائل ، بما فيها استعمال القوة ، نقل النفط وغيره من المنتجات الى رود يسيا الجنوبية ، وبأن تتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ القرار على الفور ، فانه يراها تمضي الى اكثر من الحد اللازم . وبين انه يمكن لوفده قبول الفقرة ٥ من منطوق قرار المملكة المتحدة ، ولكنه لا يمكنه قبول الاشارة الى المادة ٤٢ ولا الاذن باستعمال القوة الانفرادي ؛ وهو يرى انه ينبغي بدلا من ذلك ، التأكيد من جديد على الفقرة ٥ من منطوق قرار تشرين الثاني (نوفمبر) الذي يطالب المملكة المتحدة باتخاذ التدابير المناسبة لانهاء نظام سميث .

Digitized by UNOG Library

٦٠١ — وتكلم ممثل سيراليون ، فقال ان رود يسيا الجنوبية ، مازالت تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين بسبب تردد واهمال حكومة المملكة المتحدة . وبين ان الوفد البريطاني قد رفض مؤخرا ، وذلك في ٦ نيسان (ابريل) ان يؤيد في لجنة الاربعة والعشرين قرارا اتفاقيا يطلب الى مجلس الامن اتخاذ التدابير اللازمة بمقتضى المادتين ٤١ و ٤٢ ، مراعيا في ذلك خاصة امكانية استعمال القوة ، وذلك بالنظر الى ماثبت من عدم كفاية التدابير التي اتخذتها المملكة المتحدة ، كما اشار في هذا الصدد الى ان الوفد البريطاني قد اتصل به شخصيا ، بوصفه رئيس اللجنة ، ليخبره انه لم يئن بعد اوان تدخل مجلس الامن ؛ ولكن ذلك الوفد نفسه جاء في اليوم التالي ، ليعلن رسميا حرصه المزعوم على ان يتخذ مجلس الامن تدابير عاجلة . واشار الى ان الوقائع المتعلقة بناقلة النفط كانت معروفة للجميع في ٦ نيسان (ابريل) . ومضى قائلا ان المملكة المتحدة تريد الآن صرف الانظار عن المسألة الحقيقية لتوجهها الى حادثة بسيطة هي وجود ناقلات النفط في مضيق موزامبيق . وافاد ان خط الانابيب المنوه عنه تملكه شركة انكليزية برتغالية من بين مدرائها بريطانيون ذوو مراكز عالية ، وان ثلثي اسهم الشركة يملكها بريطانيون . وعقب قائلا انه ربما كان آمن للبريطانيين ان يطالبوا بفرض الجزاءات على بلد فقير كالبرتغال من ان يطالبوا بفرضها على افريقيا الجنوبية التي تبلغ استثماراتهم فيها ٣٠٠٠ مليون دولار . واضاف قائلا ان البريطانيين ، بعد ان رفضوا مرارا فكرة استعمال القوة ضد نظام سميث ، قد رأوا اخيرا الآن انه لابد من استعمال القوة مهما يكن من محدودية نطاقها ؛ بيد ان مشروع المملكة المتحدة ناقص الى حد يدعو الى الرثاء ، اذ لاجدوى من عزل حادثة معينة عن المسألة العامة ، وهي معرفة ما اذا كان ينبغي مطالبة مجلس الامن ، في هذه المرحلة ، بفرض الجزاءات الالزامية بموجب المادتين ٤١ و ٤٢ من الفصل السابع من الميثاق . وقال انه ينبغي للمملكة المتحدة ان تقبل بالتعديلات التي قدمتها اوغندا ومالي ونيجيريا اذا كانت تنوي حقا ان تجبر النظام الحاكم في رود يسيا الجنوبية على الاذعان . واشار الى ان مشروع قرار المملكة المتحدة لاينم عن اى اهتمام بالافريقيين في رود يسيا الجنوبية . واختتم كلامه قائلا ان الحالة في رود يسيا الجنوبية تمثل تحديا للديموقراطية فضلا عن المدنية .

٦٠٢ — وتكلم ممثل اليابان ، فقال انه بالرغم من طابع الاستعجال الذى تتسم به المسألة ، فقد سمح بمرور يومين قبل دعوة المجلس الى الانعقاد . واعرب عن تحفظات وفده الشديدة في هذا الشأن وعن خشيته من امكانية انشاء سابقة مؤسفة . واردف قائلا ان اليابان قد تابع بقلق متزايد التطورات الحاصلة في الايام الاخيرة . وقال انه ينبغي للمجلس ان يسرع في اتخاذ التدابير الفعالة للقضاء على المحاولات المبذولة لاحباط الحظر الذى فرضه على ارسال النفط الى رود يسيا الجنوبية . واستطرد قائلا ان انسب اداة لتنفيذ مقررات المجلس هي المملكة المتحدة التي تتحمل المسئولية الاولى في مسألة رود يسيا الجنوبية والتي تطلب الى المجلس تخويلها سلطة منع النفط من الوصول الى الاقليم المتمرد عن طريق موزامبيق . واعلن ان الوفد الياباني سيقترع بتأييد مشروع قرار المملكة المتحدة . واختتم كلامه قائلا ان التعديلات

Digitized by UNOG Library

التي قدمتها اوغندا ومالي ونيجيريا تنص على اتخاذ تدابير تنطوى على آثار بعيدة ، ولذلك فان تلك التعديلات تقتضي الدراسة الدقيقة .

٦٠٣ — وتكلم ممثل الاردن ، فقال ان عودة المجلس الى بحث مشكلة رود يسيا تدل على ان القرار الذى اتخذه في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة المنصرمة لم يكن كافيا . واضاف قائلا ان المسألة تحتاج الى علاج انجع ، وانه ينبغي الآن تطبيق الفصل السابع من الميثاق . واردف قائلا ان هناك مايثبت ان الحالة في رود يسيا الجنوبية تتدهور وتنذر بالانفجار ، الامر الذى يدعو الى اتخاذ التدابير الفعالة . وذكر ان مشروع القرار الذى قدمته المملكة المتحدة لا يفي بالغرض المنشود . واضاف قائلا ان تهديد السلم ليس ناجما عن وصول ناقلة نفط الى بيرا ولا اقتراب اخرى منها ، بل هو ناجم عن الحالة بكليتها . واستطرد قائلا انه ربما حالت العوامل الداخلية في المملكة المتحدة في تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة المنصرمة بين الحكومة وبين اتخاذ تدابير اشد ضد نظام المتمردين ؛ ولكن وفده لا يرى الآن مبررا للمزيد من التردد . واختتم كلامه قائلا ان التعديلات التي قدمتها اوغندا ومالي ونيجيريا تحسن مشروع قرار المملكة المتحدة وتستجيب للاعتراضات التي اثارها وفده .

٦٠٤ — وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان وفده قد وافق على ان يجتمع المجلس في ٧ نيسان (ابريل) . واشار الى ان فرنسا قد عارضت اعلان الاستقلال الانفرادى من قبل نظام سميث ولم تعترف على اية صورة من الصور بتلك الحكومة . وبين ان فرنسا تعارض التمييز العنصرى معارضة اساسية . واردف قائلا ان اقليم رود يسيا الجنوبية تابع لولاية حكومة لندن ، وان هذا الاعتبار هو الذى يقرر موقف فرنسا وحدود عمل الامم المتحدة . وذكر ان الازمة مسألة بريطانية داخلية ، وان من شأن المملكة المتحدة ذاتها ان تتخذ التدابير اللازمة بصددها . واستطرد قائلا انه كلما اتخذت لندن مثل تلك التدابير كانت تؤيدها في ذلك فرنسا والامم الاخرى . ومضى قائلا ان من الجلي ان المملكة المتحدة غير راضية عن نوع التعاون الذى تناله من بعض الدول . واختتم كلامه قائلا ان فرنسا لا تنكر ان المشكلة هي مشكلة دولية ، ولكنها ترى ان هناك شيئا من التكلف في الاستناد الى الفصل السابع من الميثاق في شأنها .

٦٠٥ — وتكلم ممثل بلغاريا ، فتساءل عما اذا لم يكن ثمة مايخل بوقار المجلس في المشهد الذى مثل امام انظار العالم بمناسبة عقد اجتماعه ، وقال ان الانطباع الذى تركه ذلك المشهد كان مخالفا لما كان يريده الذين عرضوا المسألة على المجلس . واعلن ان حكومته تؤيد قرارات الامم المتحدة وتوصيات منظمة الوحدة الافريقية بشأن مشكلة رود يسيا الجنوبية . واضاف قائلا ان الحالة القائمة في ذلك الاقليم جاءت نتيجة للسياسة التي اتبعتها بريطانيا منذ البداية ، كما ان اتباعها لسياسة مماثلة ادى الى اقامة الدولة العنصرية في افريقيا الجنوبية . واشار الى ان المملكة المتحدة كانت قد اكدت لأعضاء مجلس الامن في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام المنصرم

Digitized by UNOG Library

ان التدابير الاقتصادية التي اقترحت تنفيذها ضد روديسيا الجنوبية ستؤدي الى اسقاط نظام السيد سميث في غضون اشهر معدودة . وعقب قائلا ان الاشهر مرت تلو الاشهر منذ ذلك الوقت ، وبدأت الصحافة تحث رئيس الوزراء البريطاني على مواجهة واقع فشل الجزاءات الاقتصادية في اسقاط نظام المتمردين في روديسيا الجنوبية ؛ وفي ٤ نيسان (ابريل) ، اعلن وجود 'جوانا الخامسة' في مضيق موزامبيق . واستطرد قائلا انه لو كانت حكومة المملكة المتحدة قد اقدمت على اتخاذ التدابير اللازمة قبل ذلك ، لقوبلت تلك التدابير بترحيب الرأي العام العالمي . ورأى الممثل انه كان ينبغي وقف ناقلة الزيت قبل وصولها الى ميناء بيرا . وقال ان تدابير حكومة المملكة المتحدة ضد العنصريين ليست كافية ، وان الامر يقتضي اتخاذ تدابير جذرية فعالة . ومضى قائلا ان بلغاريا ترى ان كل مايؤدي اليه مشروع قرار المملكة المتحدة هو تشجيع نظام السيد ايان سميث . واختتم كلامه قائلا ان هنالك املا في تحسن الحالة اذا اعتمدت التعديلات التي قدمتها اوغندا ومالي ونيجيريا .

٦٠٦ — وتكلم ممثل الاوروغواي ، فقال ان اقتراحات المملكة المتحدة تضع المشكلة لأول مرة في اطار الفصل السابع من الميثاق ؛ ولذلك فان مشروع القرار يقتضي الدراسة الدقيقة من حكومته ؛ ولكن بالنظر الى طابع الاستعجال الذي يتسم به المشروع على نحو لا يقبل النزاع ، فان وفده لن يطالب بتأجيل الاقتراع ، بل سيضطر الى الامتناع عنه .

٦٠٧ — وتكلم ممثل الصين ، فقال انه بالرغم من ان مشروع قرار المملكة المتحدة لا يتضمن مايكفي لاسقاط نظام ايان سميث ، فانه يمثل خطوة الى الامام في الاتجاه الذي يشير اليه قرارا المجلس السابقين ، وينبغي ان يحظى بتأييد المجلس . واضاف قائلا ان التعديلات التي اقترحتها الدول الثلاث اشمل نطاقا واشد مفعولا .

٦٠٨ — وتكلم ممثل اليونان ، الذي دعي الى الادلاء ببيان بناء على طلبه (S/7246) ، فقال انه طلب الكلام لأن ممثل الاتحاد السوفياتي حمل اليونان المسئولية عن بعض حالات نقل النفط المراد تسليمه الى روديسيا الجنوبية . واضاف قائلا ان اليونان لم تعترف بنظام سميث ، وانها فرضت الحظر على ارسال الاسلحة الى روديسيا . واردف قائلا ان بلده قد اوقف كل تبادل تجاري مع ذلك الاقليم ومنع شحن اي سلع اليه . وقال ان بلده هو من بين البلدان القليلة التي استنت تشريعات محددة لمنع تسليم النفط الى روديسيا . وذكر ان 'جوانا الخامسة' لم تعد سفينة يونانية ، كما ان اسمها شطب من سجل الاسطول التجاري اليوناني . واشار كذلك الى ان اصحاب السفينة 'مانويلا' قد قدموا الضمانات اللازمة بعدم ابحارها الى بيرا .

٦٠٩ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال انه انما اشار الى واقعة لا يمكن نكرانها هي ان بعض السفن اليونانية تنقل النفط الى روديسيا . واضاف قائلا ان

Digitized by UNOG Library

التدابير التي اتخذتها الحكومة اليونانية لم تمنع وصول النفط الى رودیسیا الجنوبية ، ولذلك فان مسئولية تلك الحكومة لا تزال قائمة على الصعيد الدولي .

٦١٠ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فرحب بجهود اولئك الذين ارادوا التوحيد لا التفرقة ، والذين سعوا الى العمل ، والذين بحثوا عن اساس للتفاهم . واضاف قائلا انه يبدو ان كلمة اعضاء المجلس متفقة على ضرورة منع تسليم النفط الى بيرا ووقف ضخ النفط في خط الانابيب . وقال ان التعديلات تمثل مقترحات هامة ؛ بيد انها مقترحات جديدة ، ولذلك فلا يمكنه ان يقبل بها دون ان يتلقى التعليمات اللازمة من حكومته . واضاف ان ذلك لا يعني ان المجلس ينبغي الا يبحث تلك المسائل الحيوية ، بل ان في وسع اى عضو من الاعضاء ان يطلب عقد اجتماع للمجلس لبحث تلك المسائل . وطالب الممثل بأن تتخذ في تلك الليلة نفسها التدابير اللازمة لمنع الناقلات من الوصول الى بيرا . واختتم كلامه قائلا ان المجلس يكون قد اتخذ قرارا خطيرا ان هو امتنع عن اتخاذ التدابير العاجلة في هذا الشأن .

٦١١ — وتكلم ممثل الاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان مشروع قرار المملكة المتحدة ناقص ولا يتطرق الى بعض النواحي الهامة من نواحي المسألة . واضاف قائلا ان اعتماد التعديلات التي اقترحتها الدول الثلاث قد يمكّن المجلس من ايجاد حل للمشكلة وقد يؤدى الى اتخاذ قرار اجماعي . واردف قائلا ان وفده لا يشارك في الرأى القائل بأن تلك الناحية التي يتناولها مشروع قرار المملكة المتحدة من المشكلة المنظورة مستعجلة الى الحد الذى ينبغي من اجله التضحية بكل النواحي الاخرى من المشكلة في سبيلها . واستطرد قائلا انه ما من وفد يريد ان يرى استمرار تزويد رودیسیا الجنوبية بالنفط سواء من طريق البحر او من طريق البر . واختتم كلامه قائلا انه لوكانت المملكة المتحدة صادقة في رغبتها في وقف شحنات النفط ، فان في امكانها ان تفعل ذلك على اساس قرار المجلس المتخذ في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ .

٦١٢ — وتكلم الرئيس بوصفه ممثلا لمالي ، فقال ان المناقشة الحالية لا يراد بها حل مشكلة رودیسیا الجنوبية . واضاف قائلا انه ينبغي للمملكة المتحدة ان تسعى الى ايجاد حلول ملموسة لهذه المشكلة بدلا من اثارة قضية ناقلة او ناقلتين . وذكر ان مالي كانت تود ان ترى المملكة المتحدة تستعمل القوة لاغلاق حدود رودیسیا الجنوبية . وعقب ان مالي تؤكد من جديد حق شعب زمبابوى في تقرير المصير والاستقلال . ومضى قائلا ان التدابير التي اقترحت تمثل الحد الادنى من التدابير التي ينبغي ان تتخذها المملكة المتحدة . واختتم كلامه قائلا ان مالي لا تزال تشك فيما اذا كانت بريطانيا تحتاج حقا الى مساعدة الامم المتحدة لاقرار النظام في مستعمراتها .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المنقح : في الجلسة ١٢٧٧ المعقودة في ٩ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ ، طرحت على الاقتراع التعديلات التي اقترحت اوغندا ومالي ونيجيريا (S/7243) ادخالها

Digitized by UNOG Library

على مشروع قرار المملكة المتحدة المنقح (S/7236/Rev1) ، وكانت نتيجة الاقتراع كما يلي : نال كل من التعديل المقترح ادخاله في الديباجة والتعديل المقترح ادخاله في الفقرة الاولى من المنطوق والتعديل القاضي بادخال فقرة جديدة بعد الفقرة ٣ من المنطوق ٧ اصوات (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والارجنتين ، والاردن ، واوغندا ، وبلغاريا ، ومالي ، ونيجيريا) مقابل لا شيء وامتناع ٨ اعضاء عن الاقتراع (الاوروغواى ، والصين ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، ونيوزيلندا ، وهولندا ، والولايات المتحدة ، واليابان) ، فلم تعتمد لعدم حصولها على الاغلبية اللازمة .

واقترع بعد ذلك على مشروع القرار المنقح (S/ 7236/Rev1) ، فاعتمد بأغلبية ١٠ اصوات مقابل لا شيء وامتناع ٥ اعضاء عن الاقتراع (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والاوروغواى ، وبلغاريا ، وفرنسا ، ومالي) (القرار ٢٢١ (١٩٦٦)) .

٦١٣ — وتكلم ممثل الاردن ، فقال ان وفده قد ايد جميع التعديلات ، لأنها ضرورية لاظهار حقيقة الحالة القائمة . واضاف قائلا ان من المؤسف انها لم تنل القبول . وعقب قائلا انه اقترع كذلك بتأييد مشروع قرار المملكة المتحدة لا بسبب الامور التي اغفلها بل لأنه يشكل خطوة في سبيل معالجة الحالة .

٦١٤ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان وفده قد اقترع بتأييد جميع التعديلات التي اقترحتها الدول الثلاث ، لأن اعتمادها كان سيفير ، من عدة نواح ، حالة تنفيذ القرار المتخذ في السنة المنصرمة والقاضي بتصفية الحالة التي لا تطاق القائمة في روديسيا الجنوبية . واضاف قائلا انه ينبغي لمجلس الامن ان يدين الحكومات التي تعرقل تنفيذ القرار ، ولا سيما افريقيا الجنوبية والبرتغال . واردف قائلا ان المملكة المتحدة قد برهنت عن رياتها برفضها التعديلات . واختتم كلامه قائلا ان كلا من بريطانيا والولايات المتحدة وحلفائهما قد رفض حتى الفقرة التي تنص على مطالبة افريقيا الجنوبية بمنع دخول النفط الى روديسيا الجنوبية .

٦١٥ — وتكلم ممثل نيجيريا ، فأعلن انه يتكلم باسم اوغندا ايضا ، وقال انه لا يفهم كيف يمكن لأى وفد ان يرفض تأييد فقرة كل ما فيها انها تطلب الى افريقيا الجنوبية الامتناع عن تزويد روديسيا الجنوبية بالنفط . واضاف قائلا ان القرار المتخذ قبيل ذلك لا يمنع اتخاذ تدابير جديدة ، ولذلك فيجب المبادرة الى بذل الجهود اللازمة لاحياء التعديلات . واشار الى ان نيجيريا انما اقترعت بتأييد مشروع قرار المملكة المتحدة بعد رفض التعديلات لأنه يرمي الى منع وصول المزيد من النفط الى روديسيا الجنوبية . واختتم كلامه قائلا ان اى شيء من شأنه منع تقديم المساعدة الى نظام السيد سميث جدير بالتأييد .

٦١٦ — وتكلم ممثل الصين ، فقال انه امتنع عن الاقتراع بتأييد التعديلات لأنه يعتقد ان هذه التعديلات تثير بعض المسائل الجديرة بالبحث والعلاج المستقلين ، ولا مكان لها في

Digitized by UNOG Library

قرار يرمي الى هدف محدود . واضاف قائلا انه اقترع بتأييد قرار المملكة المتحدة ، بالرغم من عدم كفايته ، لأن الضرورة تقتضي وقف تزويد رودیسیا الجنوبية بالنفط .

٦١٧ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال انه لم يكن مستعدا لقبول التعديلات الافريقية لعدم توفر الوقت الكافي لبحثها . واضاف قائلا انه لا مبرر اذن لممثل الاتحاد السوفياتي ان يتهمه بالرياء لأنه ليس اكثر رياء من ممثل الاتحاد السوفياتي في امتناعه عن الاقتراع على قرار المملكة المتحدة . واردف قائلا ان حكومته ستعلم مجلس الامن ، عن طريق الامين العام بالتدابير التي اتخذتها لإعمال القرار المتخذ .

٦١٨ — وتكلم ممثل بلغاريا ، فقال انه اقترع بتأييد جميع التعديلات لأنه يرى ان اعتمادها يحسن مشروع قرار المملكة المتحدة بعض الشيء . واضاف قائلا ان وفده قد امتنع عن الاقتراع على مشروع قرار المملكة المتحدة لأنه يعتبره ذا اهداف دعائية .

الفرع الخامس

الرسائل الاخرى الواردة بعد ٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٦

٦١٩ — ارسل ممثل المملكة المتحدة الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ١١ نيسان (ابريل) (S/7249) اعلمه فيها بالتدابير المتخذة لمنع ناقلة النفط 'مانويلا' من الوصول الى بيرا . كما ارسل رسالة اخرى (S/7256) مؤرخة في ١٤ نيسان (ابريل) افاد فيها ان الناقلة قد اتجهت صوب دربان .

٦٢٠ — وارسل ممثل الولايات المتحدة رسالة مؤرخة في ٢١ نيسان (ابريل) (S/7261) اورد فيها آراء حكومته بشأن الحالة التي نشأت بين ٧ و ٩ نيسان (ابريل) اثر طلب عقد اجتماع عاجل للمجلس . ومما ذكره الممثل ، في معرض بحثه للمواد المختصة ولأحكام الميثاق فضلا عن العمل الذي درج عليه المجلس في الماضي ، ان المادة ٢ الزامية ولا تمنح رئيس المجلس مكنة دعوته او عدم دعوته الى عقد اجتماع حين يطلب ذلك احد الاعضاء . واضاف قائلا انه ينبغي عقد الاجتماع حتى لو عارضت اغلبية الاعضاء عقده ، وللمعارضين ان يعربوا عن آرائهم بشأن جدول الاعمال اثر انعقاد الاجتماع ، كما ان لهم ان يطلبوا رفع الجلسة ؛ واما الرئيس ، فانه ملزم بدعوة المجلس الى الانعقاد . وعقب قائلا ان الرئيس اذ يحدد موعدا لعقد الاجتماع بموجب المادة ١ ، فهو انما يفعل ذلك لا بوصفه ممثلا لبلده بل كشخص وضعت خدماته تحت تصرف المجلس ، وهو لا يمارس في ذلك سلطة تحكمية او تقديرية مطلقة من كل قيد ؛ كما وينبغي له ان يراعي في قراراته احكام المادتين ٢٤ و ٢٨ من الميثاق والمادة ٢ من النظام الداخلي المؤقت فضلا عن صفة الاستعجال في الطلب او الحالة .

Digitized by UNOG Library

٦٢١ — ورد رئيس مجلس الامن لشهر نيسان (ابريل) ١٩٦٦ (ممثل مالي) على رسالة ممثل الولايات المتحدة برسالة مؤرخة في ٢٩ نيسان (ابريل) (S/7272) . وقد ذكر في رده انه يرى ان تصرفه كان يتفق كل الاتفاق مع النظام الداخلي المؤقت ، ولا سيما المادة ٢ منه ، وانه لم يحصل اى اخلال بأحكام ذلك النظام بقدر مايتعلق الامر بطلب المملكة المتحدة . واشار الى ان المشاورات المعتادة قد اجريت وفقا للعمل المستقر في هذا الشأن . وبين ان بعض اعضاء المجلس كانوا مستعدين لعقد اجتماع فورى ، في حين ان بعض الاعضاء الآخرين لم يكونوا مستعدين لذلك . وقال انه لا يمكن اعتبار الاجراء الذى اتبع في عقد الاجتماع الاخير منشئا لسابقة ، كما تشهد بذلك طلبات عقد اجتماع للمجلس في مناسبات محددة سابقة ، كالطلب المقدم في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢ والطلب المقدم في ١ ايار (مايو) ١٩٦٥ .

٦٢٢ — وارسل رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة رسالة مؤرخة في ٢١ نيسان (ابريل) (S/7263) احال بها الى المجلس نص قرار اتخذته اللجنة الخاصة في ٢١ نيسان (ابريل) بشأن مسألة روديسيا الجنوبية .

٦٢٣ — واتخذت اللجنة الخاصة قرارين آخرين في ٣١ ايار (مايو) و ٢٢ حزيران (يونيه) ، احالت اولهما الى المجلس في ١٤ حزيران (يونيه) (S/7371) وثانيهما في ١ تموز (يوليه) (S/7395) .

٦٢٤ — وارسل وزير خارجية البرتغال رسالة مؤرخة في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ (S/7271) ، انهى بها الى الامين العام تحفظات حكومته بشأن القرار الذى اتخذه المجلس في ٦ نيسان (ابريل) ، ومفادها : ان ديباجة القرار لا تتضمن غير فرضيات لا تسندها اية وقائع مثبتة ، كما ان تعارضها مع منطوق القرار لا يشكل ، فيما يبدو ، اساسا سليما لقرار ينطوى على كل تلك الآثار الخطيرة . والقرار وثيقة تتسم احكامها بطابع وقائي فقط وتتضمن بعض الارشادات العامة ؛ ولذلك فهو لا يعدو ذا صفة الزامية بل هو مجرد توصية . كذلك اعربت الرسالة عن بعض التحفظات فيما يتعلق بصحة قرار المجلس بالنظر الى امتناع عضوين دائمين عن الاقتراع عليه ، كما اثارت عددا من المسائل القانونية في هذا الشأن . ووصفت الرسالة القرار بأنه "انكار صريح لمبدأ حرية البحار ومبدأ حرية وصول البلدان غير الساحلية الى البحر" . وافادت ان الحكومة البرتغالية لا ترى ان في امكان مجلس الامن ان يشترع مايخالف القانون الدولي السارى . واضافت انه ينبغي كذلك التساؤل عما اذا كانت قضية روديسيا الجنوبية لا تزال داخلة في اختصاص المملكة المتحدة لوحدها او انها دخلت الآن في نطاق الاختصاص الدولي للمجلس ؛ اذ مالم تحسم هذه المسألة ، فلن يكون ثمة من سبيل لمعرفة من ستخول له سلطة الاشراف على تنفيذ القرار فيما لو اعتبر ملزما ، الا اذا رأينا ان المجلس قد تخلى عن جزء من مسئولياته لدولة واحدة من الدول الاعضاء . وطلب وزير الخارجية في رسالته الى الامين العام ان يقدم هذه التحفظات الى ادارة الشئون القانونية ويوافيه بردودها .

Digitized by UNOG Library

٦٢٥ — ورد الامين العام (S/7373) على هذه الرسالة في ٢١ حزيران (يونيه) قائلا ان ادارة الشئون القانونية قد اعدت دراسة تفصيلية عن النقاط المثارة . وذكر انه درس كذلك مسألة ما اذا كان من المناسب للامانة العامة ان تدرج على قاعدة الاستجابة موضوعيا على اية دولة من الدول الاعضاء تطلب المشورة بشأن صحة مقررات الهيئات الرئيسية للامم المتحدة وبشأن تفسير تلك المقررات . واضاف انه ينبغي الجواب على المسألة الاخيرة بالنفي ، حيث ان مجلس الامن هو وحده الذى يستطيع ان يعطي تفسيرا حجيا لقراره ولمواد الميثاق المبني عليها ، وللاجراءات المتبعة في اتخاذه . واستدرك قائلا ان حكومة البرتغال ربما كانت تجهل هذه الاعتبارات ، وانه يرى ، تفاديا لأى سوء فهم ، اعلام وزير الخارجية بأن الدراسة التفصيلية التي اعدت للامين العام لا تؤيد ، في نتائجها ، ايا من التحفظات التي ابدتها حكومة البرتغال .

٦٢٦ — وارسل ممثل افريقيا الجنوبية مذكرة مؤرخة في ٢٢ حزيران (يونيه) (S/7392) ، احال بها الى الامين العام رسالة من وزير خارجية افريقيا الجنوبية يبدى فيها تحفظات حكومته بشأن صحة القرار الذى اتخذه المجلس في ٩ نيسان (ابريل) والاجراء الذى ادعى مجلس الامن انه استند اليه في اتخاذه .

٦٢٧ — وتضمنت الرسائل الواردة خلال هذه المدة كذلك بيانات اخرى عن هذا الموضوع او وصفا للتدابير التي اتخذتها الدول الاعضاء عملا بقرارات المجلس . وكان في عداد هذه الرسائل الوثيقة S/7253 المؤرخة في ١٣ نيسان (ابريل) ، من فينيزويلا ؛ والوثيقة S/7258 المؤرخة في ١٥ نيسان (ابريل) ، من باكستان ؛ والوثيقة S/7294 المؤرخة في ١٣ ايار (مايو) ، من البرتغال ؛ والوثيقة S/7308 المؤرخة في ١٨ ايار (مايو) والوثيقة S/7345 المؤرخة في ٣ حزيران (يونيه) ، من كينيا ؛ والوثيقة S/7181/Add.1 المؤرخة في ١٨ ايار (مايو) ، من الامين العام ، وقد احال بها مذكرة من جمهورية المانيا الاتحادية ؛ والوثيقة S/7313 المؤرخة في ٢٠ ايار (مايو) ، من الجزائر ؛ والوثيقة S/7323 المؤرخة في ٢٧ ايار (مايو) ، من الشيلي ؛ والوثيقة S/7362 المؤرخة في ١٥ حزيران (يونيه) ، من اليابان ؛ والوثيقة S/7508 المؤرخة في ١١ تموز (يوليه) ، من البيرو .

الفرع السادس

النظر في المسألة في الجلسات ١٢٧٨ — ١٢٨٥
(١٧ — ٢٣ ايار (مايو) ١٩٦٦)

٦٢٨ — ارسل ممثلو اثنتين وثلاثين دولة افريقية الى رئيس المجلس رسالة مؤرخة في ١٠ ايار (مايو) ١٩٦٦ (S/7285) طلبوا فيها عقد اجتماع فورى لمجلس الامن لبحث الحالة في رود يسيا الجنوبية . وجاء في الرسالة ان اعضاء المجلس يدركون ان النظام العنصرى في رود يسيا الجنوبية

Digitized by UNOG Library

مازال قائما ، وان التدابير التي اتخذها المجلس لم تكف لاسقاطه . وذكرت ان المجلس قد اضطر ، في ٩ نيسان (ابريل) ، الى الاذن باللجوء الى الاحكام التي لا ينص عليها الا الفصل السابع من الميثاق لتأمين مراعاة الحظر الذي فرضه المجلس على ارسال النفط الى رود يسيا الجنوبية . واستدركت الرسالة قائلة ان استعمال القوة يقتصر على قطاع واحد صغير نسبيا ، بينما تدخل كميات كبيرة من النفط والمنتجات النفطية اقليم رود يسيا الجنوبية عن طريق القطاعات الاخرى ، كما يبدو ان الاستعدادات تجرى لاقامة نظام تموين دائم عن طريق تلك القطاعات . ومضت الرسالة تقول انه لمما يؤسف له ان الدولة القائمة بالادارة لم تبذل اى جهد للاضطلاع بالمفاوضات مع زعماء الاحزاب السياسية الافريقية . واستطردت قائلة انه اذا تم الوصول بين حكومة المملكة المتحدة والنظام العنصرى الحاكم في سالسبورى خلال المفاوضات المزمع اجراؤها بين الطرفين الى اية ترتيبات لا يكون الممثلون الحقيقيون لشعب زمبابوى طرفا فيها ولا تضمن حقوق الاغلبية ، فان ذلك يزيد من تدهور حالة تنذر من قبل بالانفجار ، ويؤدى بالتالي الى نشوب نزاع عنصرى في جميع انحاء الجزء الجنوبي من افريقيا . وعقب قائلا ان الحالة تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ، وانه ينبغي للمجلس ان يبحث ، بموجب الفصل السابع من الميثاق ، التدابير اللازمة لاقامة حكم الاغلبية وفقا للاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) .

٦٢٩ — وارفق بالرسالة المذكورة اعلاه مشروع قرار قدمته اوغندا ومالي ونيجيريا (S/7285/Add.1) فيما يلي نصه :

" ان مجلس الامن ،

" اذ يشير الى قراراته ٢١٦ (١٩٦٥) المتخذ في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، و ٢١٧ (١٩٦٥) المتخذ في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، و ٢٢١ (١٩٦٦) المتخذ في ٩ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ ، ولا سيما الدعوة التي وجهها الى جميع الدول لتبذل لغاية وسعها لقطع جميع العلاقات الاقتصادية مع رود يسيا الجنوبية ، بما في ذلك فرض الحظر على النفط والمنتجات النفطية ،

" واذ يلاحظ مع القلق ان هذه الدعوة لم تراع من جميع الدول وان التدابير الاقتصادية لم تؤد الى اسقاط النظام العنصرى الحاكم في سالسبورى ،

" واذ يشير الى ان التهديد الخطير للسلم والامن الدوليين الملازم للحالة القائمة في رود يسيا الجنوبية قد حمله من قبل على الاذن ، في قراره ٢٢١ (١٩٦٦) ، باستعمال القوة وفقا للسلطات التي لا يخوله اياها غير الفصل السابع من الميثاق ،

" واذ يساوره شديد القلق للانباء القائلة بوصول كميات كبيرة من النفط الى رود يسيا الجنوبية وبالعمل على اتخاذ الترتيبات اللازمة لاقامة نظام دائم لتزويد ذلك الاقليم بالنفط ،

" واذ يلاحظ مع الاسف ان الدولة القائمة بالادارة لم تبذل اى جهد للاضطلاع بالمفاوضات مع زعماء الاحزاب السياسية الافريقية بقصد اقامة حكومة في رود يسيا الجنوبية تتفق وامانى شعب زمبابوى ،

" واذ يساوره القلق لما يمكن ان يترتب على اجراء المفاوضات بين المملكة المتحدة ونظام

Digitized by UNOG Library

سالسبورى العنصرى دون اشتراك الممثلين الحقيقيين لشعب زمبابوى من عواقب وخيمة بالنسبة الى حقوق هذا الشعب في الحرية والاستقلال ،

"١ — يقرر ان الحالة في رود يسيا الجنوبية لا تزال تشكل تهديد اللسلم والامن الدوليين ؛

"٢ — ويطلب الى جميع الدول ان تطبق التدابير الرامية الى القطع التام للعلاقات الاقتصادية والمواصلات مع رود يسيا الجنوبية وفقا للمادة ٤١ من الميثاق ؛

"٣ — ويدعو خاصة حكومتي البرتغال وافريقيا الجنوبية الى القيام فورا باتخاذ التدابير اللازمة بمقتضى المادة ٤١ من الميثاق لقطع العلاقات الاقتصادية والمواصلات مع رود يسيا الجنوبية؛

"٤ — ويطلب الى جميع الدول ، ولا سيما حكومتي البرتغال وافريقيا الجنوبية ، اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع توفير النفط والمنتجات النفطية لرود يسيا الجنوبية ؛

"٥ — ويطلب الى المملكة المتحدة اتخاذ التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق لكي تمنع ، باستخدام القوات الجوية او البحرية او البرية ، وصول اية مؤن الى رود يسيا الجنوبية ، بمافي ذلك النفط والمنتجات النفطية ؛

"٦ — ويؤكد من جديد حق شعب رود يسيا الجنوبية غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال وفقا للاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) ، ويعترف بشرعية كفاحه في سبيل تأمين التمتع بحقوقه المقررة في ميثاق الامم المتحدة ؛

"٧ — ويطلب الى المملكة المتحدة التشاور مع زعماء الاحزاب السياسية الافريقية بغية اقامة نظام يتفق واماني شعب زمبابوى ؛

"٨ — ويلفت نظر حكومة المملكة المتحدة الى ماقد يترتب على المفاوضات الحالية من نتائج ضارة بالنسبة الى انشاء نظام يقوم على الاقتراع العام ؛

"٩ — ويطلب الى حكومة المملكة المتحدة اتخاذ جميع التدابير اللازمة ، بمافيها استعمال القوة ، لازالة نظام الاقلية العنصرية الحاكم في رود يسيا الجنوبية ، ولتأمين التنفيذ الفورى لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) . "

٦٣٠ — وقد ادرجت الرسالة الافريقية كبند فرعي للبند العام الذى يشكل نصه عنوان هذا الفصل عندما اعتمد المجلس جدول اعماله في الجلسة ١٢٧٨ المنعقدة في ١٧ ايار (مايو) .

٦٣١ — وقد دعي ممثلو الهند ، وباكستان ، والسنغال ، وزامبيا ، والجزائر ، وسيراليون ، وفقا لطلباتهم (S/7292 و S/7295 و S/7297 و S/7298 و S/7299 و S/7301) الى الاشتراك في مناقشات المجلس دون ان يكون لهم حق الاقتراع .

Digitized by UNOG Library

٦٣٢ — وتكلم ممثل زامبيا ، فقال ان التمرد الذى وقع في روديسيا الجنوبية مازال يهدد سلم زامبيا وافريقيا وسائر انحاء العالم . واضاف قائلا انه ينبغي للمجلس ان يطالب باتخاذ التدابير الملموسة الفعالة لقمع التمرد بسرعة . واردف قائلا ان حكومته قد التزمت جانب الصبر حرصا على صيانة السلم ، كما انها حثت المملكة المتحدة على تصفية نظام المتمردين . واشار الى ان اتحاد روديسيا ونياسالاند السابق قد ترك لبلده ارثا من المرافق المشتركة ، كسد كاريبا والسكك الحديدية الروديسية ، كما ان الاسس الاقتصادية لزامبيا مرتبطة بالاسس الاقتصادية لروديسيا الجنوبية . وافاد ان نظام سالسبورى هدد بقطع حصة زامبيا من الطاقة الكهربائية التي يولدها سد كاريبا كما هددت بخنق امته اقتصاديا ، ولهذا فان التمرد يقلق زامبيا اشد القلق ، وهي غير مستعدة لتحمل نظام الاقلية الى ما لانهاية . وذكر ان الحكومة البريطانية قد اوجدت جوا مناسبا لنشوء نظام سميث ، ثم اتبعت بعد قيامه سياسة الجزاءات الاقتصادية المعروف من البداية انها عقيمة لا اثر لها في نظام استعمارى غير قانوني . ومضى قائلا انه ينبغي للمملكة المتحدة ان تكف عن التنصل من واجباتها ومسئولياتها وان تفعل مافعلته في المستعمرات الاخرى فتتخذ التدابير الفورية عن طريق استعمال القوة لقمع التمرد . واستطرد قائلا ان حكومته ليست مدفوعة بالرغبة في قتل البيض في روديسيا الجنوبية بل بالرغبة في تفادى حالة من شأنها ان تؤدى الى مزيد من الخسائر في الارواح . وطالب ايضا بأن توقف المملكة المتحدة دستور عام ١٩٦١ ، وان تفرج عن جميع المعتقلين السياسيين ، وان تدعو بعد ذلك الى عقد مؤتمر دستورى تمثيلي وتحدد موعدا قريبا لاستقلال الاقليم في ظل حكم الاغلبية . واعلن عن تأييده لمشروع القرار المشترك . وبين ان المحادثات الدائرة الآن بين المملكة المتحدة ونظام سميث ، دون اشتراك ممثلي الشعب الافريقي ، قد اصابت زامبيا بصدمة شديدة لأن حكومة المملكة المتحدة كانت ترفض دائما اجراء اية محادثات مع ذلك النظام المتمرد وبشرت بأن الجزاءات الاقتصادية ستحقق النتائج المطلوبة . واختتم كلامه قائلا ان تصرفها الحالي هو بمثابة اعتراف واقعي بنظام الاقلية .

٦٣٣ — وتكلم ممثل السنغال ، فقال انه يصعب عليه ان يفهم لماذا ترفض المملكة المتحدة استعمال القوة ضد المتمردين في روديسيا الجنوبية في حين انها لم تتردد في استعمال القوة فضلا عن اتخاذ التدابير الاخرى في غيانا البريطانية وكينيا والجنوب العربي وغيرها من الاماكن . ورأى ان القضية الروديسية تمثل امتحانا للامم المتحدة . واردف قائلا انه بالرغم من جميع القرارات التي اتخذت والوعود التي قطعت ، فانه لم يحرز اى تقدم نحو التسوية السلمية . واستطرد قائلا ان نظام سميث لا يتمتع بتأييد البرتغال وافريقيا الجنوبية فحسب ، بل وكذلك بتأييد دوائر الاعمال في لندن . وذكر ان قرار مجلس الامن المتخذ في ٩ نيسان (ابريل) لم يثمر اية نتائج . واشار الى ان المملكة المتحدة قد بادرت من تلقاء نفسها الى مطالبة المجلس بمنحها السلطات على اساس الفصل السابع من الميثاق . واستدرك قائلا ان هنالك مقياسا مزدوجا ، اذ ان القرار يشير فقط الى النفط الذى ترسله البرتغال الى روديسيا الجنوبية عن طريق بيرا ، بينما يرسل النفط بكميات ضخمة من افريقيا الجنوبية الى ذلك الاقليم . واشار الى رفض

Digitized by UNOG Library

التعديلات الرامية الى منع دخول النفط الى روديسيا الجنوبية من افريقيا الجنوبية بالطرق البرية والسكك الحديدية . ومضى قائلا انه يسهل على المجلس ان يفهم المرارة التي تشعر بها الدول الافريقية ازاء الحالة القائمة في روديسيا الجنوبية ، تلك الحالة التي تشكل تهديدا متناميا للسلم الدولي ، وان يفهم كذلك سبب اصرارها على المطالبة بتطبيق الفصل السابع من الميثاق . واضاف ان على المملكة المتحدة ان تدرك انه ينبغي الا تنطوى اية اتصالات تجرى بينها وبين نظام سميث على الاعتراف الواقعي بذلك النظام . واختتم كلامه قائلا انه ينبغي للمجلس ان يعتمد مشروع القرار المعروض عليه لكي يهيئ الاساس اللازم للتدابير الحازمة التي آن اوان اتخاذها .

٦٣٤ — وتكلم ممثل الهند ، فقال ان واجب الامم المتحدة هو منع تطور الاحداث الى حالة تهدد السلم ، ومساعدة شعب زمبابوى على نيل الاستقلال . واضاف قائلا ان القرار الذى اتخذه المجلس في تشرين الثاني (نوفمبر) كان ضعيفا ، وان الجزاءات الاقتصادية قد فشلت لأنها لم تنفذ من جميع الدول . واشار الى ان البرتغال وافريقيا الجنوبية قد ساعدتا روديسيا الجنوبية على ازالة آثار المقاطعة المحدودة . وذكر ان سبب فشل الجزاءات يرجع كذلك الى الاستثمارات الكبيرة التي توظفها بلدان كثيرة في روديسيا الجنوبية . واردف قائلا ان الدراسات التي اجرتها لجنة الاربعة والعشرين تظهر ان للمساهمين البريطانيين مصالح في صناعات معينة من صناعات الاقليم ، وذلك كصناعات التبغ والسكر والمنسوجات والصناعات التعدينية ، ومضى قائلا ان شركات النفط الكبرى جميعا تشترك في توفير النفط لروديسيا الجنوبية من افريقيا الجنوبية بالطرق البرية والسكك الحديدية ، ولذلك فان الحظر لن ينجح مالم يطبق على جميع البلدان المجاورة . واستطرد قائلا انه ينبغي ان تتخذ تدابير اخرى لاسقاط ذلك النظام غير القانوني ، وان اعتماد المجلس لمشروع القرار الثلاثي يساعد شعب زمبابوى على نيل حريته . وذكر ان الهند لا تقبل على الاطلاق بالمفاوضات التي تجريها المملكة المتحدة في الوقت الحاضر مع نظام سميث . واضاف قائلا انه ينبغي للحكومة البريطانية ان تشير بكل وضوح الى ان استمرار التمرد يجعل استعمال القوة امرا محتما ، وان تعد بالغاء دستور عام ١٩٦١ ، وان تحدد موعدا لاستقلال زمبابوى في ظل حكم الاغلبية ، وان تعلن انه ستقام حكومة مؤقتة تمثل جميع فئات سكان الاقليم . وقال انه مالم تنفذ هذه الخطوات ، فانه لا يمكن تفادى العنف . واعلن ان الهند ، من جانبها ، ستواصل مساعدة شعب زمبابوى عن طريق الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . واعرب عن امله في ان يتخذ مجلس الامن تدابير ايجابية وملموسة .

٦٣٥ — وتكلم ممثل باكستان ، فقال ان حكومته قد ايدت بلا تحفظ مقررات الامم المتحدة الواردة في قرار مجلس الامن ٢١٧ المتخذ في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ . واضاف قائلا ان حكومته اتخذت عدة تدابير في هذا الشأن من بينها رفض الاعتراف بالنظام العنصرى غير القانوني الحاكم في روديسيا الجنوبية وقطع جميع علاقاتها الاقتصادية معه . واردف قائلا

Digitized by UNOG Library

ان حكومته قد رأت ، منذ البداية ، ان اعلان الاستقلال الانفرادى يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . واشار الى ان الجزاءات لم تؤد الى استسلام النظام المتمرد وذلك خلافا لتأكيدات رئيس الوزراء ولسون . ومضى قائلا ان المجتمع الدولي يريد قمع التمرد ، ولكن البرتغال وافريقيا الجنوبية ساعدتا الحكومة المتمردة الى حد كبير على مقاومة ضغط المنظمة بما قدمتاه اليها من تأييد وعون ادبي . واشار الى ان القرار الذى اتخذه المجلس في ٩ نيسان (ابريل) يشكل خطوة في الاتجاه السليم ، وينبغي الآن اتباعه بتدابير اقوى تستند الى الفصل السابع من الميثاق . واختتم كلامه قائلا انه ينبغي للمجلس ايضا ان يدعو الدولة القائمة بالادارة الى الوفاء بتعهداتها وتنفيذ المهمة التي عهدت المنظمة بها اليها .

٦٣٦ — وفي الجلسة ١٢٧٩ المنعقدة في ١٧ ايار (مايو) ، تكلم ممثل الجزائر ، فقال ان الاحوال التي ادت الى الاضطلاع بالمحادثات الدائرة الآن بين المملكة المتحدة ونظام سميث ، لا المحادثات ذاتها ، هي التي اثارت القلق الشديد في افريقيا . واضاف قائلا انه ثبت ان التشاؤم الذى قوبلت به التدابير المتخذة من المملكة المتحدة يقوم على اساس صحيح ، كما ان عدم جدوى تلك التدابير بدا سريعا للعيان . واردف قائلا ان المحادثات السرية الدائرة في لندن لا يراد بها بحث مستقبل الاقلية البيضاء في روديسيا الجنوبية الحرة ، بل يراد بها امر ينطوى على مفارقة غريبة ، هو بحث الحقوق التي تنوى حفنة من العنصريين ان تمنحها لشعب روديسيا الجنوبية . ومضى قائلا انه لا يمكن للمملكة المتحدة بعد الآن ان تتفادى الاختيار بين متابعة السياسات الاستعمارية والرغبة في اقامة دولة افريقية مستقلة . واستطرد قائلا ان التطور في سبيل تحرير افريقيا تحريرا كاملا قد حمل الدول الاستعمارية على اعادة تقييم الطرق التي تتبعها واستنباط استراتيجية جديدة لحماية المصالح الاقتصادية والسياسية الاستعمارية . واضاف قائلا ان المحادثات الجارية لا يمكن ان تنتهي الا بتعزيز سيطرة نظام سميث على شعب زمبابوى . وقال انه اذا ارادت المملكة المتحدة ان تحبط مآرب سميث ، فان عليها اتخاذ التدابير الفعالة الموجهة بالدرجة الاولى ضد افريقيا الجنوبية ، شريكة سميث . واشار الى ان الجزائر مقتنعة بأن تلك المحادثات انما ترمي الى اضفاء طابع الشرعية على العمل المرتكب في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، الامر الذى سيؤدى بسكان زمبابوى الى سلوك السبيل الوحيد المتبقي امامهم ، اى سبيل القوة المسلحة وحرب العصابات . وعقب قائلا ان مثل هذا العمل الثورى قد بدأ ، وذلك في سينويا في ٢٩ نيسان (ابريل) مثلا ، عندما قتل رجال الشرطة سبعة مقاتلين افريقيين . واختتم كلامه قائلا انه ينبغي لمجلس الامن انهاء تهديد السلم في روديسيا الجنوبية ، مشيرا الى ان ذلك التهديد لن يزول الا باستقلال شعب زمبابوى .

٦٣٧ — وتكلم ممثل نيجيريا ، فقال ان كلمة افريقيا متفقة فيما يتعلق بمسألة روديسيا الجنوبية . ثم قدم مشروع القرار المشترك ، مشيرا الى انه اعد بتعاون جميع اعضاء منظمة الوحدة الافريقية ، الذين ينتمون كذلك الى عضوية الامم المتحدة . واضاف قائلا انه بالرغم من الآمال التي عقدت

Digitized by UNOG Library

على الحكومة الجديدة للمملكة المتحدة، فان التدابير التي اتخذتها لمعالجة الحالة القائمة في رود يسيا الجنوبية لم تكن كافية . واعلن ان قرارها الاخير باجراء المحادثات مع حكومة سميث قد اثار مخاوف الافريقيين، وان نيجيريا، بوصفها عضوا في الكمنولث، تشعر بالالم والخجل ازاء الموقف البريطاني . وعقب قائلا ان صبر الافريقيين قابل للنفاد، وانهم قد عادوا الآن الى المجلس لمطالبته باتخاذ تدابير حازمة . واستطرد قائلا ان الدول الافريقية مستعدة للنظر في اية اقتراحات ترمي الى تحسين مشروع قرارها، ولكنها لن ترحب بأية تعديلات من شأنها اضعاف النص او ابطال اثره . وقال ان المقصود بالمادة ٤١ من الميثاق ان تطبق في حالات معينة، وان مسألة رود يسيا الجنوبية هي من بين تلك الحالات . ومضى قائلا ان البرتغال وافريقيا الجنوبية انما ذكرتا في القرار لكي تدركا انهما تعتبران الدولتين المذنبتين الرئيسيتين في هذا الشأن . واضاف قائلا انه يرجح ان الدول الافريقية ماكانت لتأتي الى المجلس لو ان المحادثات الدائرة الآن اجريت عن طريق حاكم رود يسيا الجنوبية باشتراك ممثلي جميع فئات سكان الاقليم . واعلن ان تلك المحادثات لا تتفق مع مصلحة افريقيا . وقال انه يبدو ان بعض اعضاء المجلس يترددون في استخدام عبارة "استعمال القوة" مع قبولهم بها في ٩ نيسان (ابريل) . وعقب قائلا ان الدول الافريقية لا تريد ان تستعمل القوة الا بالقدر اللازم . وحث الممثل المجلس على اعتماد مشروع القرار، كما حث المملكة المتحدة على عدم وضع العراقيل في طريق التدابير المقترحة فيه .

٦٣٨ — وتكلم ممثل سيراليون، فقال ان الدول الافريقية طلبت دعوة المجلس الى الانعقاد بسبب التدهور السريع في الحالة القائمة في رود يسيا الجنوبية . واضاف قائلا ان الطريقة التي يعالج بها كل من السيد ولسون وحكومته مشكلة رود يسيا الجنوبية ليس من شأنها، ولا شك، كسب ثقة شعوب افريقيا . واردف قائلا ان المشكلة قد وصلت اخيرا تلك المرحلة التي لم يعد للامم المتحدة من سبيل فيها غير سبيل اللجوء الى التدابير التي قد تقتضي الضرورة اتخاذها بموجب المادتين ٤١ و ٤٢ من الفصل السابع لانهاء ذلك النظام غير القانوني . وقال ان من التطورات الغريبة بمكان ان يعمد البريطانيون الذين كانوا منذ عهد قريب ينادون باستعمال القوة، عند الاقتضاء، لاحتجاز الناقلات المغامرة وذلك بغية الاسراع باسقاط نظام سميث، الى الدخول في مشاورات واسعة النطاق مع ممثلي ذلك النظام نفسه . واختتم كلامه قائلا انه ينبغي للمجلس ان يتصدى لمواجهة الاحداث فيتخذ تلك التدابير الكفيلة وحدها بايجاد الاستقرار والسلم والامن في رود يسيا الجنوبية .

٦٣٩ — وفي الجلسة ١٢٨٠ المنعقدة في ١٨ ايار (مايو)، اعلن الامين العام، في معرض الرد على سؤال وجهه اليه ممثل نيجيريا، انه تلقى رسائل من الدكتور لاردنر — بيرك، الذي دعا نفسه "وزير عدل" رود يسيا . وذكر الامين العام ان السيد لاردنر — بيرك قد استند الى المادة ٣٢ من الميثاق في المطالبة بدعوته الى الاشتراك في مناقشات مجلس الامن . واضاف الامين

Digitized by UNOG Library

العام قائلا ان اعضاء المجلس يدركون ان المركز القانوني لروديسيا الجنوبية هو مركز الاقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي ، وذلك وفقا لقرارات الجمعية العامة . واردف قائلا ان المادة ٣٢ لا تنطبق على هذه الحالة ؛ وان من شأن المجلس ، والحالة هذه ، ان يقرر نوع الاعتبار الذى يود ان يوليه لتلك البرقيات . ومضى قائلا انه عمد ، بناء على ذلك ، الى تعميم تلك البرقيات على اعضاء المجلس . واختتم كلامه قائلا انه لما كان المجلس قد وصف نظام ايان سميث بأنه غير قانوني ، ولما كانت الامانة العامة تتبع سياسة عدم الدخول في مراسلات مع النظم غير القانونية ، فانه قد قرر عدم الرد على البرقيات المختلفة الواردة من سالسبورى .

٦٤٠ — وتكلم رئيس المجلس ، فقال ان بيان الامين العام قد استوفى جميع نواحي المسألة وحسمها .

٦٤١ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال انه كان للقرار الذى اتخذه المجلس في نيسان (ابريل) دور محدود ولكنه حاسم في حملة الجزاءات الموجهة ضد روديسيا الجنوبية ؛ كما انه كان تدبيرا لا سابقة له في تاريخ الامم المتحدة . واعلن ان السياسة التي تتبعها المملكة المتحدة ازاء روديسيا الجنوبية كانت على الدوام سياسة واضحة لا تناقض فيها وتخلو من اى طابع انتهازى . واضاف قائلا ان سياسة حكومته القائمة على استقصاء كل امكانيات التفاوض تفسح المجال لانتهاج سبل مقبولة للتسوية غير سبيل النزاع . واشار الى ان حكومته قد نفذت على الفور قرار المجلس المتخذ في تشرين الثاني (نوفمبر) ، والى انها حظرت تصدير اى نوع من انواع السلع الى روديسيا الجنوبية ، كما حرمت ذلك الاقليم من اية افضليات ممنوحة لأعضاء رابطة الكمنولث ، ومنعت استيراد اى شيء منه . وذكر ان هذه التدابير كلفت حكومته نفقات باهظة جدا . وتطرق الى الحظر المفروض على النفط ، فبين ان حكومته اضطرت الى اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير النفط لزامبيا . واضاف قائلا ان نقل النفط جوا الى زامبيا لوحده قد كلف المملكة المتحدة ٣ ملايين دولار شهريا ، كما ان المملكة المتحدة خصصت مبلغ ١٠ ملايين دولار لتجهيز وصيانة الطرق البديلة لارسال النفط الى زامبيا . واستطرد قائلا ان المملكة المتحدة قد عملت ، في اتخاذ هذه التدابير المستعجلة ، بالتعاون التام الوثيق مع زامبيا ، وان قصدها الواضح من جميع هذه التدابير هو اقرار حكم القانون في روديسيا الجنوبية . واردف قائلا ان المملكة المتحدة لا تنكر ان الكثير من البلدان الاخرى التي انضمت اليها قد تكبدت خسائر تجارية من جراء ذلك ، كما انها تحترم البواعث التي دفعتها الى اتخاذ تلك المواقف . وبين ان التدابير المعنية تمثل في مجموعها جهدا دوليا كبيرا يبذل في سبيل قضية العدالة والمساواة العنصريين . وقال ان المملكة المتحدة قد رأت دوما انها مسئولة عن روديسيا الجنوبية ، وقد اخذت بزمام المبادرة لتحقيق الاغراض التي اعلنتها على الملأ . واضاف قائلا انه يفهم نفاد صبر اولئك الذين يقولون باستعمال القوة ، ولكن المملكة المتحدة قد آلت على نفسها ان تحقق اغراضها دون سفك الدماء ان امكن ذلك . وذكر ان اولئك الذين ينتقدون الجزاءات لا يزيدون فحسب من عناد ذلك النظام غير القانوني ، وانما يستهينون ويتشككون

Digitized by UNOG Library

باحدى ادوات السلطة الدولية التي ينص عليها الميثاق . وذكر ، في معرض الرد على الذين يقولون بأن الجزاءات لا تؤدى الى اية نتيجة ، انه بات معروفا في سالسبورى ان الجزاءات اخذت تزعزع هيكل الائتمان بأسره ؛ اذ ان مبيعات روديسيا من التبغ قد تضاءلت، كما اصيبت صناعة الصلب بضربة شديدة ، وانتشرت البطالة . واوضح ان الحكومة البريطانية لم تستخف ابدا بالمصاعب والمخاطر ، بيد ان الاهداف التي رسمتها لنفسها قريبة المنال . واختتم كلامه قائلا انه ينبغي ترك اختيار الوقت المناسب والطرق الملائمة للمملكة المتحدة .

٦٤٢ — ومضى الممثل في كلامه ، فقال ان الغرض من المحادثات غير الرسمية الدائرة في لندن هو مجرد التحقق مما اذا كان يوجد اساس للمفاوضات . وبين ان تلك المحادثات لا تنطوى على اية التزامات بالنسبة الى اى من الجانبين . واكد قائلا انه مامن عضو في البرلمان البريطاني يقبل بتسوية تكرّس عملا غير قانوني ، ولكن رفض عرض سالسبورى لاجراء المباحثات هو امر ماكان ليمكن تبريره . وقال الممثل ان المملكة المتحدة قد اصابت باتخاذ مقرراتها السبعة التالية : توجيه انذار صريح ، والسعي الى منع اصدار اى اعلان غير قانوني ، والرجوع الى المجلس فور اصدار الاعلان ، وتنفيذ سياسة شاملة من الجزاءات الاقتصادية ، والتشاور والعمل مع رابطة الكمنولث ، ووقف ناقلات النفط ، وابقاء الباب مفتوحا لاقرار الحكم الدستورى . واضاف ان هذه المقررات تمثل تدابير مقصودة ، وسياسة واضحة ثابتة . ورأى انه ينبغي عزل المشكلة وحصرها ، لا توسيع نطاقها على نحو يزيدها تفاقما . وحذر قائلا انه ان اتخذت تدابير متسرعة في هذا الوقت الذى لم تعرف فيه بعد نتائج المحادثات ، وان لم ينته الامر بمجلس الامن الى غير الدخول في مأزق ، فان ذلك يسيء الى مصلحة شعب روديسيا الجنوبية كما يمس بسلطة الامم المتحدة . واعلن ان المملكة المتحدة لن تخون مصالح الافريقيين وتقبل بما تبديه الامم المتحدة من اهتمام مشروع بالمسألة . واختتم كلامه قائلا انه ان لم تؤد المحادثات الى تسوية عادلة ، فانه ستنشأ حالة جديدة ، وستضطر المملكة المتحدة الى بحث المشكلة برمتها من جديد .

٦٤٣ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان عقد اجتماع عاجل للمجلس بناء على طلب الدول الافريقية هو في حد ذاته دليل على ان الحالة القائمة في روديسيا الجنوبية تشكل تهديدا متزايدا للسلم الدولي . واضاف قائلا ان قوى الاستعمار والعنصرية مازالت تنكر على شعب زمبابوى تحقيق امانيه المشروعة . واردف قائلا ان تلك القوى في روديسيا الجنوبية قد وجدت لنفسها حماة اقوياء في لندن وواشنطن وبون ، وفي بعض العواصم الاخرى . واستطرد قائلا ان المملكة المتحدة قد فشلت في تنفيذ مقررات الامم المتحدة بشأن الاقليم ، كما ان التواطؤ الواسع النطاق لقوى الاستعمار قد مكن نظام سالسبورى من تعزيز نفسه اقتصاديا وعسكريا . واشار الى ان الجزاءات الاقتصادية اصبحت عديمة الاثر نتيجة لامتناع عدد من حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة عن تطبيقها . ومضى قائلا ان القرار الذى اتخذه المجلس في ٩ نيسان (ابريل) لم يزد من فعالية الجزاءات الاقتصادية التي يعتبرها الرأى العام الدولي

Digitized by UNOG Library

الآن مهزلة من المهازل . واشار الى ان افريقيا الجنوبية والبرتغال يعملان على احباط الحظر على النفط بمأمن من العقاب ويقدمان المساعدة المالية الى النظام العنصرى الذى يرأسه ايان سميث . واضاف قائلا ان المملكة المتحدة والولايات المتحدة ، بامتناعهما عن الاقتراع بتأييد الاقتراحات التي قدمها اعضاء المجلس الافريقيون في ٩ نيسان (ابريل) ، قد استخدمتا في الواقع حق النقض بصورة مقنعة فحالتا بذلك دون اعتماد التعديلات . واعلن ان الاتحاد السوفياتي يشارك الافريقيين آراءهم بشأن الحالة القائمة في روديسيا الجنوبية . واشار الى ان المملكة المتحدة تحاول الوصول الى اتفاق مع نظام سميث على حساب شعب زمبابوى عوضا عن العمل على انهاء ذلك النظام . وبين ان الاتحاد السوفياتي يلتزم كليا بقرارات الامم المتحدة بشأن المسألة ويؤيد البلدان الافريقية والآسيوية في المطالبة باتخاذ التدابير العاجلة الفعالة لحل المشكلة . واضاف قائلا ان مطالب تلك الدول واضحة ، وهي تتلخص بما يلي : القضاء الفورى على نظام الفاصبين ؛ والغاء الدستور العنصرى لعام ١٩٦١ ؛ وتعيين موعد نهائي محدد لمنح الاستقلال ؛ واجراء الانتخابات على اساس الاقتراع العام وفقا لمبدأ " الصوت الواحد للناخب الواحد " ؛ والقيام فورا بنقل السلطة في الاقليم الى حكومة تعبر عن اماني الاغلبية الافريقية في روديسيا الجنوبية وفقا لاعلان الامم المتحدة بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . واردف قائلا انه ينبغي للمجلس ان يشجب المستعمرين البرتغاليين وعنصربي افريقيا الجنوبية وجميع الذين يؤيدون النظام العنصرى في روديسيا الجنوبية . وذكر ان القرار المعروض على المجلس غير كاف ، كما دعا الى تطبيق احكام الفصل السابع من الميثاق .

٦٤٤ — وفي الجلسة ١٢٨١ المنعقدة في ١٨ ايار (مايو) ، تكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان هناك اعتبارا ينبغي للمجلس تقديمه على كل اعتبار في معالجته للمسألة ، الا وهو عدم تحويل انتصار يتمثل في وحدة القصد والانجاز الى هزيمة منبثقة عن الخلاف والانشقاق . واضاف قائلا ان الاعضاء متحدون في عزمهم على الحيلولة دون نجاح اعلان الاستقلال الانفرادى من قبل نظام سميث ، كما انهم متحدون في السعي الى هدف تأمين تقرير المصير لجميع سكان روديسيا الجنوبية . واردف قائلا ان الولايات المتحدة تعمل على تطبيق المبادئ التي تؤمن بها ، وقد اتخذت تدابير اقتصادية كلفتها غاليا لتنفيذ قرارات مجلس الامن بشأن المشكلة . واعلن ان الولايات المتحدة قد اوقفت تقريبا جميع الصادرات الى روديسيا ، باستثناء ما كان مخصصا منها لخدمة الاغراض الانسانية . واستطرد قائلا ان اتهام ممثل الاتحاد السوفياتي للولايات المتحدة بسوء النية لا يستند الى اساس . وذكر ان مسألة روديسيا الجنوبية تنطوى على مشكلة اخلاقية اساسية ، وان الولايات المتحدة ترغب كل الرغبة في تأمين اقرار السلطة الدستورية في الاقليم . وقال ان مبدأ الاقتراع العام مبدأ تريده الولايات المتحدة لجميع البلدان كما تريده لنفسها . واشار الى ان المملكة المتحدة قد اعلنت ، بين امور اخرى ، انه ينبغي ان يقوم الاستقلال على اسس مقبولة لمجموع سكان روديسيا . وبين ان المحادثات الدائرة في لندن ليست مفاوضات ، وان نظام سميث ، الذى اقترح اجراء هذه المحادثات على المملكة المتحدة ، يعاني بالتأكيد ضغط

Digitized by UNOG Library

القيود الاقتصادية التي تطبقها ضده معظم الدول الاعضاء . ومضى قائلا انه كان لا بد للمملكة المتحدة من تلبية طلب اجراء المحادثات ، اذ من الحكمة استقصاء كل فرصة لحل المشكلة بالطرق السلمية لا بالعنف ، كما ان الامم المتحدة تؤيد قضية السلم . وقال انه لا يشك في ان الاعضاء يدركون ان التدابير التي اتخذتها المملكة المتحدة تشهد على حسن نيتها . وذكر ان وفده يرى انه ينبغي ان تبقى هذه المسألة فضلا عن مشروع القرار الذى قدمه الاعضاء الافريقيون الثلاثة قيد نظر المجلس . واختتم كلامه قائلا انه ينبغي للمجلس ان يتتبع سير المحادثات وان يبت فيما اذا كان هناك اى احتمال في ان تؤدى الى حل سليم للمشكلة الروديسية .

٦٤٥ — وتكلم ممثل الاوروغواى ، فكرر رفض حكومته لنظام الاقلية في روديسيا الجنوبية ، وقال انه بالنظر الى ان التدابير المتخذة حتى الآن لم تسفر عن اية نتيجة ، فقد آن اوان اتخاذ بعض التدابير الالزامية التي لا تنطوى على استعمال القوة المسلحة ، وذلك بمقتضى احكام الفصل السابع من الميثاق . واضاف قائلا انه ينبغي ان تدعى جميع الدول الى رفض الاعتراف بالنظام المتمرد ، ووقف شحن النفط الى روديسيا الجنوبية ، وقطع جميع العلاقات الاقتصادية معها باستثناء ما كان منها لأغراض انسانية كارسال الاغذية والالبسة والادوية . وذكر انه يعلم ان هذه التدابير تمثل خطوة خطيرة . واردف قائلا انه ينبغي ، لاسباب عملية ، الا يتولى مجلس الامن في الوقت الحاضر الاشراف على تنفيذ هذه التدابير . واشار الى ان هذه التدابير الزامية ، وانها اذا لم تنفذ ، فان المجلس سيضطر في المستقبل الى النظر في التدابير التي ينبغي اتخاذها . وعقب قائلا انه بقدر ما يتعلق الامر باستعمال القوة المسلحة ، فان وفد الاوروغواى يود ان يميز بين حالتين مختلفتين على الصعيد القانوني : احداهما هي استعمال القوة من قبل المملكة المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالادارة في روديسيا الجنوبية ؛ وثانيتهما هي استعمال القوة لتنفيذ التدابير التي يمكن ان تؤثر في بلدان اخرى غير البلدين المعنيين . واضاف قائلا انه مع ادراكه للنتائج المفيدة التي يمكن ان تسفر عنها توصية تتخذ على اساس هذه الحالة الاخيرة ، فانه يبدى تحفظاته بشأن ذلك الاجراء لأنه يمنح بلدا معينا سلطات تقديرية . كذلك رأى الممثل ان التوصية بتوفير القوات المسلحة لا تكون ملزمة بالنسبة الى اى بلد بصورة تلقائية ، وذلك لأن الاتفاقات المنصوص عليها في المادة ٤٣ من الميثاق لم توقع بعد . واستطرد قائلا انه لما كان بلده قد اخذ تقليديا بالرأى القائل بضرورة استنفاد جميع التدابير السلمية لتسوية النزاعات ، فانه لا يسعه تأييد نص يطلب الى المملكة المتحدة استعمال القوة . وذكر ان الاوروغواى لا تريد ان تحكم مسبقا على فائدة محادثات لندن ، وذلك على اساس انها لا تنطوى على الاعتراف بنظام سالسبورى . وقال انه ينبغي للمجلس ان يتخذ تدابير عملية لا تتجاوز حدود اختصاصه ، كما ينبغي ايجاد صيغة تنال موافقة المجلس . واعرب عن امله في ان تحظى تلك الصيغة بتأييد المملكة المتحدة وغيرها من الدول الكبرى .

٦٤٦ — وتكلم ممثل نيوزيلندا ، فقال ان بلده يدرك كل الادراك المشاكل التي تكتنف مسألة روديسيا الجنوبية فضلا عن اهمية تلك المشاكل بالنسبة الى مستقبل العلاقات بين الشعوب المختلفة

Digitized by UNOG Library

الالوان ، ومستقبل رابطة الكمنولث ، ومستقبل الامم المتحدة . واضاف قائلا ان حكومته تدرك كذلك المشاعر العميقة التي تساور الحكومات الافريقية بشأن هذه المسألة ؛ ولذلك فانها عمدت الى اتخاذ التدابير الاقتصادية المبينة في رسائلها الى الامين العام ووافقت على التدابير المستعجلة التي اتخذها المجلس في شهر نيسان (ابريل) . واستدرك قائلا ان حكومته ترى انه ينبغي الا يتخذ اى تدبير دون النظر في عواقبه وفي امكانيات تنفيذه . واردف قائلا انه ربما كان التصميم الذى ابداه المجلس في الاجتماع الذى عقده في نيسان (ابريل) من الاسباب التي حدت بزعماء النظام غير القانوني الى الاتصال بالمملكة المتحدة ليروا ما اذا كان هنالك مخرج من الحالة التي وجدوا انفسهم فيها . وعقب قائلا انه لا يمكن الاستخفاف بمغزى هذه المبادرة ، ولا بد انها تمثل رد فعل على الضغط الاقتصادى . واشار الى ان المملكة المتحدة قد اكدت من جديد عزمها على تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها ازاء شعب روديسيا الجنوبية في مجموعه ، والى انها قد قرنت اقوالها بأفعال كلفتها غاليا . ومضى قائلا ان المحادثات الدائرة في لندن امر ينبغي ان يقبل به الموقعون على ميثاق يوصي اطراف اى نزاع من النزاعات بأن يسعوا ، قبل كل شيء ، الى التسوية السلمية . واستطرد قائلا انه بالرغم من ان الافريقيين ليسوا ممثلين في المحادثات الجارية ، فليس ثمة مايدل على النية في حرمانهم او حرمان اية فئات اخرى من حقهم المشروع في الاشتراك في اية محادثات مقبلة اوثق اتصالا بموضوع المسألة . ومضى قائلا انه ليس ثمة من محل للكثير من التفاؤل بنتيجة المحادثات ، بيد ان الحكومة البريطانية قد اصابت بعدم رفضها لطلب النظام الواقعي رفضا مباشرا . وبين انه ينبغي ، في اثناء ذلك ، مواصلة الضغط الدبلوماسي والاقتصادى على سالسبورى ، ولكن بما ان مناقشات المجلس واتخاذه لبعض التدابير — بل ، والأسوأ من ذلك ، رفضه لاتخاذ بعض التدابير — قد تؤثر اثرا عكسيا في المحادثات وتشجع اولئك الذين يهدف المجلس الى اجبارهم على الانصياع ، فان نيوزيلندا لا تؤيد اتخاذ اية تدابير في تلك المرحلة . واضاف قائلا ان بلده لا يريد ان يقلل قبل الاوان من شأن الجزاءات الدبلوماسية والاقتصادية السارية ومن فعاليتها كوسائل للاقناع السلمي ، كما انه لا يريد نبذها قبل الاوان . وذكر ان الجزاءات لا تحدث اثرا فوريا ، ولكن يمكن تطبيقها على وجه يتيح التحكم في آثارها . واختتم كلامه قائلا ان استعمال القوة لا يكون مقبولا متى وجدت تدابير اخرى يمكن اللجوء اليها ، كما ان استعمالها لا يمكن ان يؤدى الى ان يقوم في روديسيا الجنوبية ذلك المجتمع المتعدد العناصر الذى لا يزال الجميع يقولون انهم يتطلعون الى قيامه فيها .

٦٤٧ — وتكلم ممثل اليابان ، فقال ان حكومته تدرك ان الجزاءات التي اقرها المجلس في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) لم تحدث آثارها بالسرعة المنشودة ، ولكنها ترى ان تلك الجزاءات قد بدأت تأتي بالنتائج المطلوبة . واضاف قائلا انه ينبغي للمجلس ان يتفادى التسرع في العمل او التصرف دون روية ، لأن ذلك قد يعيق الجهود الرامية الى ايجاد التسوية اللازمة . واردف قائلا انه ينبغي ايلاء كل تشجيع ممكن للجهود التي تبذل في سبيل احداث تغيير سلمي . واختتم

Digitized by UNOG Library

كلامه قائلا انه ينبغي للمجلس الا يتسرع في اتخاذ اى تدبير مادام هناك بصيص من الامل ، مهما كان من ضآلته ، في ايجاد تسوية سلمية .

٦٤٨ — وفي الجلسة ١٢٨٢ المنعقدة في ١٩ ايار (مايو) ، تكلم ممثل الاردن ، فقال ان النتائج التي اسفر عنها نهج المعالجة التدريجية التي اتبعتها بريطانيا كانت مخيبة للآمال . واضاف قائلا انه كلما طال بقاء نظام سميث ، ازدادت صعوبة حل المشكلة . واردف قائلا انه بالرغم مما امر به المجلس ، فان النفط مازال يصل الى رودیسيا الجنوبية ، بينما يجد السكر والتبغ الرودیسيان سبيلهما الى الاسواق الخارجية عن طريق افريقيا الجنوبية . وذكر ان البرتغال وافريقيا الجنوبية مازالا يمثلان الرئتين الاصطناعيتين اللتين تبعثان الحياة في النظام غير القانوني الحاكم في رودیسيا الجنوبية . وبين ان حظر ارسال النفط عن طريق بيرا لا يمكن ان يؤدى الى اسقاط النظام المتمرد ، لأن هناك خط انابيب آخر ينقل النفط بكل طاقته . واشار الى ان المملكة المتحدة قد دعت الى التحلي بالصبر ، ولكنها لم تقدم اية خطة واضحة كاملة لمعالجة الحالة . ورأى انه آن اوان التساؤل عن ماهية الخطوة التالية التي ستتخذ لاخضاع نظام سميث . ومضى قائلا انه ينبغي التساؤل عما اذا كان غرض المملكة المتحدة من اتباع النهج التدريجي هو تمهيد السبيل للتخلي عن مسئوليتها الاساسية في المسألة والقاء المشكلة بأكملها في احضان الامم المتحدة . واستطرد قائلا ان المملكة المتحدة تحاول حل المشكلة الناجمة عن فعل خيانة باجراء محادثات مع الخونة . واشار الى ان ثقة هؤلاء الخونة بأنفسهم قد ازدادت الى الحد الذى جعلهم يطالبون بتوجيه الدعوة اليهم للاشتراك في مناقشات المجلس بشأن المسألة . وتساءل عما اذا كانت المملكة المتحدة مستعدة لاغلاق الحدود بشكل فعال واستعمال القوة عند الاقتضاء فيما لو فشلت المحادثات الجارية ؛ ثم سأل : اذا طلب المجلس ارسال مراقبين الى المراكز الرئيسية على الحدود الفاصلة بين رودیسيا وافريقيا الجنوبية لتأمين تنفيذ تدابير الحظر على النفط ، فهل ستقبل المملكة المتحدة بذلك او انها ستكرر مافعلته في قضية فلسطين ، فتتخلى عن مسئولياتها للامم المتحدة ؟

٦٤٩ — وتكلم ممثل اوغندا ، فقال ان المشكلة في صميمها هي انعدام ثقة الافريقيين عامة بالمملكة المتحدة وبموقفها من رودیسيا الجنوبية . واضاف قائلا ان افريقيا قد فقدت ثقتها بقدرة البريطانيين على التصرف دون تحيز عندما يتعلق الامر بالسود والبيض . واردف قائلا ان البعض يرون انه عندما قفل ايان سميث عائدا الى رودیسيا الجنوبية ليصدر اعلان الاستقلال الانفرادى ، فهو انما فعل ذلك بموافقة السيد ولسون ، كما ان جميع الخطط دبرت بالاتفاق فيما بينهما ؛ وانتقد الممثل النقاط الست الواردة في بيان الحكومة البريطانية . وقال ان الامر الاساسي هو تطبيق مبدأ " الاقتراع العام " ، واذ ان تطبيقه معناه تطبيق النقاط الثلاث الاولى ؛ اما فيما يتعلق بالنقطة الرابعة — اى التقدم في سبيل انهاء التمييز العنصرى — فان كينيا وزامبيا قد اظهرتا ان الافريقيين لم ينتقموا لأنفسهم من سوء تصرف البيض تجاههم ، ولكن عرف عن البيض انهم يميزون ضد السود ؛ واما فيما يتعلق بالمبدأين الاخيرين ، اللذين يقضي احدهما بأن يكون اساس

Digitized by UNOG Library

التسوية مقبولا للشعب في مجموعه ، ويقضي ثانيهما بألا تضطهد الاقلية الاكثرية او الاكثريـــة الاقليـة ، فانهما مشمولان بمبدأ " الاقتراع العام " ايضا . واختتم كلامه قائلا ان حالة شبيهة بحالة الماوماو في كينيا توشك ان تنشأ في رود يسيا الجنوبية مالم تتخذ التدابير قريبا لمنعها .

٦٥٠ — وتكلم ممثل فرنسا ، فقال ان حكومته تشاطر الامم الافريقية مخاوفها ازاء تدهور الاحوال في رود يسيا الجنوبية . واضاف قائلا ان التحدى الصادر عن سلطات سالسبورى لا سابقة له وان الفصل العنصرى حقيقة واقعة في رود يسيا الجنوبية . واعلن ان فرنسا لا يسعها الا ان تشجب مثل تلك السياسة بكل قوة . واردف قائلا ان الاجماع المنعقد بين الدول الافريقية بشـــأن المسألة يشكل عاملا من العوامل الهامة ، وان فرنسا ترحب بذلك الاجماع ، بيد ان الاحـــداث الواقعة لم تزود الحكومة الفرنسية بأى سـبب لتغيير موقفها السابق . وعقب قائلا ان طبيعـــة التدابير المتخذة ضد النظام الحاكم في سالسبورى لم تتغير ؛ فقد اضطلع بالمحادثات بين لندن والسلطات الواقعية الحاكمة في رود يسيا الجنوبية ، ولكن وفده لا يرى في هذه المحادثـــات ماينطوى على الاعتراف بنظام سـميث ؛ كما ان مشكلة رود يسيا الجنوبية ، في نظره ، لا تـــزال داخلة في نطاق مسئوليات الحكومة البريطانية لوحدها ، ومن شأن تلك الحكومة ان تتخذ كـــل التدابير التي تقتضيها الظروف . واختتم كلامه قائلا ان وفده مقتنع بأن المملكة المتحدة تدرك خطـورة الحـــالة تمام الادراك .

٦٥١ — وتكلم ممثل الصـين ، فقال ان الجزاءات الاقتصادية لم تؤد حتى الآن الـــى اسقاط نظام سـميث ، ولكن آثارها قد ظهرت في الاقليم ، وستزداد ظهورا بمرور الزمن . واضاف قائلا ان الحكومات الافريقية قد اعلنت ، عن حق ، عدم ارتياحها للنتائج المتحققة حتى الآن ، ولكن المملكة المتحدة قد اكدت على رغبتها في ايجاد حل سلمي ، كما يبدو انها تقبل بالفكرة القائلـــة بضرورة استعمال القوة في وقت ما في المسـتقبل اذا تعذر الوصول الى تسوية سلمية للمسألة . وعقب قائلا انه لا يمكن تنفيذ اى قرار صادر عن المجلس اذا لم تؤيده المملكة المتحدة تأييدا كاملا . ومضى قائلا انه ينبغي للمجلس ان يترك مسألة استعمال القوة لتقدير المملكة المتحدة ، كما ينبغـي له ان يدعو جميع الدول ، ولا سيما الدول المتاخمة لرود يسيا الجنوبية ، الى تنفيذ المقررات الصادرة عن الامم المتحدة في السابق بشأن المسألة ، وتنفيذها بمزيد من الهمة والامانة . واختتم كلامه قائلا انه ينبغي ان يتفادى المجلس الظهور بمظهر المنقسم على نفسه فيما يتعلق بالمسألة ، لأن ذلك يشجع نظام سـميث على الاصرار على موقفه الحـــالي .

٦٥٢ — وفي الجلسة ١٢٨٣ المنعقدة في ١٩ ايار (مايو) ، تكلم ممثل الارجنتين فقال ان وجود انظمة قائمة على التمييز العنصرى يثير اشـمئزاز ضميره . واضاف قائلا انه بالرغم مـــن الحظر الذى فرضه مجلس الامن ، فان كميات متزايدة من النفط والمنتجات النفطية تتدفق علـى رود يسيا الجنوبية من الدول المجاورة . واردف قائلا ان وضع هذه الدول المجاورة وان يكن اصعب من وضع البلدان البعيدة عن رود يسيا الجنوبية ، فانه ينبغي لها ان تضحي بمصالحها الاقتصادية

Digitized by UNOG Library

والسياسية من اجل صيانة السلم والامن الدوليين . ومضى قائلا انه يحسن توجيه نداء اخير الى الذين رفضوا حتى الآن التقيد بقرار مجلس الامن ٢١٧ (١٩٦٥) . واستدرك قائلا انه يستحيل اصدار حكم على محادثات لندن في الوقت الحاضر ، وان وفده يرى انه ينبغي للمجلس ، في هذه الآونة على الاقل ، ان يتفادى اتخاذ التدابير المتسرعة التي يمكن ان تعيق التقدم نحو حل المسألة . ورأى انه يترتب على المملكة المتحدة ان تعلم المجلس بنتائج المحادثات في الوقت المناسب . واعلن انه لا يمكن لوفده ان يؤيد ماورد في مشروع القرار من اشارة الى استعمال القوة ؛ اذ انه ينبغي الا يلجأ الى مثل هذا التدبير الا كحل اخير ؛ هذا بالاضافة الى انه لا يجوز لمجلس الامن ان يلزم اى بلد باستعمال قواته المسلحة . واختتم كلامه قائلا ان المملكة المتحدة لا تحتاج الى مثل هذا الاذن من المجلس لحل مشكلة رود يسيا الجنوبية التي قبلت المملكة المتحدة بأن تكون مسئولة عنها .

٦٥٣ — وفي الجلسة ١٢٨٤ المنعقدة في ٢٠ ايار (مايو) ، تكلم ممثل بلغاريا ، فأثنى على الممثلين الافريقيين وقال انهم اعربوا بشكل فعال عن قلق حكوماتهم العميق للحالة القائمة في رود يسيا الجنوبية . واضاف قائلا ان المملكة المتحدة قد لجأت الى انصاف التدابير المتسمة بالطابع الاقتصادى وحاولت ، بالرغم من طلبات الدول الافريقية ، ان تحمل المجلس على الا يتخذ غير تدابير لم يكن لها اى اثر على الاطلاق . واردف قائلا ان المملكة المتحدة تجرى الآن محادثات مع نظام سميث ، وتلك خطوة لا فائدة منها غير التستر على اعتراف واقعي بحكومة كانت المملكة المتحدة قد اعلنت انها حكومة متمردة . واشار الى ان اعمال المملكة المتحدة تخالف مقررات الامم المتحدة بشأن ازالة الاستعمار . وقال ان العودة الى دستور عام ١٩٦١ لن يكون معناه غير ادامة الحكم الاستعمارى على شعب زمبابوى . ومضى قائلا انه ينبغي للمجلس ان يتخذ على الفور التدابير الفعالة الكفيلة بحل هذه المشكلة التي تهدد السلم والامن الدوليين . ورأى وجوب استعمال القوة للقضاء على النظام العنصرى الذى يرأسه ايان سميث . واختتم كلامه قائلا انه ينبغي قطع جميع طرق تموين رود يسيا الجنوبية ، وذلك ابتداء بافريقيا الجنوبية التي تعتبر المصدر الاساسي لتموين رود يسيا الجنوبية بالنفط والمنتجات الاخرى ؛ كما ينبغي تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن المشكلة .

٦٥٤ — وتكلم ممثل مالي ، فقال انه يبدو ان التمرد كان وليد التحريض ، ولقي بعد نشوئه التشجيع ، ثم ها هو في النهاية يحظى بالتأييد ؛ اذ ان الحكومة البريطانية تفاوض الآن السيد سميث بدلا من ممثلي السكان الافريقيين في رود يسيا الجنوبية الذين يعتقل زعماؤهم ويسجنون ويعذبون . واضاف قائلا ان المواقف البريطانية ازاء رود يسيا الجنوبية لا تزال تتقرر في ضوء اعتبارات الربح ، وقد جرى اعلام المجلس بالخسائر التي لحقت بالاقتصاد البريطاني نتيجة لتوقيع الجزاءات ، ولكن لم يحسب اى حساب للخسائر المادية والمعنوية التي لحقت بشعب زمبابوى وزامبيا . ومضى قائلا انه بالرغم من ذلك ، فان زامبيا مستعدة لتحمل تضحيات جديدة لمساعدة تحرير شعب زمبابوى الشقيق . واستطرد قائلا انه من الواضح ان

Digitized by UNOG Library

التدابير الاقتصادية التي اتخذتها بريطانيا غير فعالة ، وان سميث قد عزز مركزه ؛ وهذا ما حدا بالافريقيين الى المطالبة باتخاذ تدابير اشد واقوى . وعقب قائلا ان الافريقيين لا يطالبون باستئصال البيض من الاقليم ، اذ انهم ليسوا عنصريين ؛ ولكنهم يريدون الاقتناع بأن البريطانيين ليسوا عنصريين ايضا . واختتم كلامه قائلا ان الافريقيين يريدون ان تتحقق العدالة وان يزال نظام ايان سميث من الوجود .

٦٥٥ — وتكلم ممثل زامبيا ، فقال ان بلده يعارض كل المعارضة السياسة التي تتبعها بريطانيا بشأن روديسيا الجنوبية . واضاف قائلا ان بلده يريد الاستقلال لذلك الاقليم على اساس حكم الاغلبية ، مع الضمانات اللازمة لحقوق الاقلية . واردف قائلا ان العقوبات الالزامية تؤدي على الاقل الى الاسراع بالقضاء على نظام سميث . وقال انه لا يخامره اى شك في ان بريطانيا نكثت وعودها عدة مرات . واشار الى ان السيد ولسون قد اكد للبرلمان البريطاني بأنه لن يتفاوض قط مع المتمردين الا اذا قدموا انفسهم لحاكم روديسيا الجنوبية كأفراد عاديين ؛ ومع ذلك فان ممثلي ذلك النظام غير القانوني يجرون الآن محادثات سرية مع موظفين رسميين بريطانيين في لندن . وبين ان بريطانيا قد نكثت وعدها لزامبيا بشأن تعويضها عن خسارة الطائرات العسكرية والاسلحة التي سلمت الى البيض في روديسيا الجنوبية عند حل اتحاد افريقيا الوسطى . ومضى قائلا انه فيما يتعلق بالمساعدة والحماية التي يزعم منحهما لاقتصاد زامبيا ، فان المملكة المتحدة قد جنت منهما اكثر بكثير مما جنته زامبيا . واستطرد قائلا ان ما تكلفه التدابير من نفقات يرجع ، على اية حال ، الى السياسات غير الواقعية المتبعة في روديسيا الجنوبية ؛ ولو اتخذت الخطوات الفعالة في الوقت المناسب لما اضطرت بريطانيا الى اتخاذ تلك التدابير . وقال اخيرا ان الامم الافريقية التي تحلت بالصبر ستة اشهر تريد من المملكة المتحدة الآن ان تتخذ التدابير الفورية الكفيلة بمنع وقوع نزاع جسيم في افريقيا الوسطى . واهاب الممثل بمجلس الامن الا يصم اذنه عن سماع نداء البلدان الافريقية .

٦٥٦ — وتكلم الرئيس بوصفه ممثل هولندا ، فقال ان من المبالغة ان يقال ان التدابير المتخذة حتى الآن كانت عديمة الاثر ، وذلك بالرغم من ان النظام غير القانوني لا يزال موجودا . واضاف قائلا ان اقتصاد روديسيا يعاني مصاعب حقيقية ، وانه لا ينبغي اغفال واقع صدور طلب اجراء المحادثات من المتمردين انفسهم . واشار الى ان هناك بلدانا لها تجارة واسعة مع روديسيا الجنوبية قد قطعت علاقاتها معها ، والى ان المملكة المتحدة قد طبقت الحظر على النفط وتبعها في ذلك معظم البلدان المتاجرة بالنفط . ورأى ان الجزاءات المطبقة ضد روديسيا الجنوبية تمثل اكبر عملية من نوعها منذ قيام عصبة الامم بتوقيع الجزاءات على موسوليني في عام ١٩٣٥ . ومضى قائلا ان هذه التدابير قد رتبت كذلك تضحيات جسيمة على شركاء روديسيا الجنوبية التجاريين الرئيسيين . وتطرق الى طلب استعمال القوة الوارد في مشروع القرار ، فقال انه يقتضي الاضطلاع بعمليات عسكرية واسعة النطاق ويؤدي الى اراقة الكثير من الدماء ،

Digitized by UNOG Library

ولا يمكن ان يعلم احد ان الحرب لن تمتد الى امكنة اخرى . وقال انه ليس من واجب مجلس الامن ان يبت في امر استعمال القوة مادام هناك امل في امكان حل المشكلة بصورة سلمية ؛ ونظرا الى ان المملكة المتحدة لاتزال هي السلطة القانونية في رود يسيا الجنوبية ، فان امر البت في الوقت المناسب لاستعمال القوة وفي مدى استعمالها هو ، في الدرجة الاولى ، من شأن حكومة ذلك البلد . ومضى قائلا ان مشروع القرار يشكل تطبيقا للمادة ٤٢ بالرغم من انه لا يوجد في مشروع القرار مايدل على ان التدابير الاقتصادية المتخذة بموجب المادة ٤١ قد اثبتت عدم كفايتها . وعقب قائلا انه لا يمكن المطالبة باتخاذ تدابير اقتصادية بموجب المادة ٤١ ثم المطالبة ، في الوقت ذاته ، باستعمال القوة بموجب المادة ٤٢ ؛ هذا فضلا عن انه من غير المناسب تنفيذ احكام مشروع القرار في الوقت الذى تدور فيه محادثات استطلاعية في لندن . واستطرد قائلا ان من الجلي ان هذه المحادثات ليس معناها انتهاء النظام غير القانوني ، ولكن من الجلي ايضا ان المملكة المتحدة لو رفضت طلب اجراء تلك المحادثات لكان ذلك من جانبها تصرفا لا ينم عن الشعور بالمسئولية . وذكر ان الدعوة الى التشاور مع الزعماء السياسيين الافريقيين تمثل طلبا معقولا ، ولكن تنفيذ هذا الطلب سيجرى بصورة آلية اذا اخذنا بعين الاعتبار ان المملكة المتحدة عازمة على اقامة التسوية على اساس مبادئها المعلنة . واضاف قائلا ان اتخاذ مجلس الامن لقرار يطالب بتوقيع الجزاءات الالزامية يمكن ان يخل بأية امكانية لايجاد تسوية سلمية ، ولذلك فان وفده لا يسعه تأييد مثل تلك الخطوة . واختتم كلامه قائلا انه لما كان من المحتمل ان يكون لرفض مشروع القرار اثر مخالف لرغبات اصحابه ، فقد يكون من الافضل تأجيل كل من بحث المسألة والاقتراع على مشروع القرار حتى يتبين ما اذا كان من الممكن الوصول الى تسوية سلمية .

٦٥٧ — وفي الجلسة ١٢٨٥ المنعقدة في ٢٣ ايار (مايو) ، تكلم ممثل نيجيريا ، فأشار الى انه كان قد دعا الاعضاء الى اقتراح اية تحسينات يودون ادخالها في نص مشروع القرار المشترك ، كما اوضح ان اصحاب مشروع القرار لن يمكنهم قبول اية تعديلات من شأنها اضعاف النص . وبين ان الهدف المنشود هو ازالة النظام غير القانوني من رود يسيا الجنوبية . وقال ان عهد المماطلة والتسويف قد انقضى ، وانه ينبغي جعل الجزاءات الزامية .

٦٥٨ — وتكلم ممثل الارجنتين ، فقال ان وفده كان يود لو ان اصحاب مشروع القرار اتخذوا موقفا اكثر مرونة ازاء النص الذى قدموه . واضاف قائلا انه ينبغي للمجلس ان يناشد جميع الدول ، ولا سيما الدول المجاورة لرود يسيا الجنوبية ، تنفيذ توصيات الامم المتحدة السابقة بشأن المسألة ، وذلك قبل المطالبة باتخاذ تدابير جديدة . واعلن ان وفده لا يسعه تأييد مشروع القرار بالرغم من انه يتضمن احكاما بناءة كان يمكن للارجنتين تأييدها ، وذلك مثل الفقرات ٤ و ٦ و ٧ من المنطوق . وذكر انه كان يمكن لوفده ايضا ان يؤيد الفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار شرط حذف طلب استعمال القوة منه .

Digitized by UNOG Library

٦٥٩ — وتكلم ممثل الاوروغواى ، فقال انه ينبغي للمجلس ايجاد صيغة تتيح له اتخاذ خطوات جديدة في سبيل الوصول الى حل ، وذلك كالجزاءات الالزامية على الصعيد الدبلوماسي والاقتصادى ولكن من غير اللجوء الى استعمال القوة . وابدى اسفه لعدم اجراء المشاورات بالقدر الذى تقتضيه الحالة . واختتم كلامه قائلا ان وفده سيمتنع عن الاقتراع .

٦٦٠ — وتكلم ممثل الصين ، فقال ان وفده قد تلقى تعليمات تخوله تأييد مشروع القرار عموما باستثناء الاحكام المتعلقة بالفصل السابع من الميثاق . واضاف قائلا انه يرى ان مشروع القرار يظل قويا حتى لو حذفت تلك الاحكام ؛ ولكن لو طرح مشروع القرار على الاقتراع بصيغته الراهنة ، فانه سيضطر الى الامتناع عن الاقتراع .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : طرح مشروع القرار المشترك (S/7285/Add.1) على الاقتراع في الجلسة ١٢٨٥ المنعقدة في ٢٣ ايار (مايو) ١٩٦٦ ، فنال ٦ اصوات (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والاردن ، واوغندا ، وبلغاريا ، ومالي ، ونيجيريا) مقابل صوت واحد (نيوزيلندا) وامتناع ٨ اعضاء عن الاقتراع (الارجنتين ، والاوروغواى ، والصين ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، وهولندا ، والولايات المتحدة ، واليابان) ؛ ولم يعتمد مشروع القرار لعدم حصوله على الاغلبية المطلوبة .

٦٦١ — وتكلم ممثل اليابان ، فقال ان من الصعب انكار وجود تهديد للسلم في روديسيا الجنوبية ، ولكن ذلك لا يستتبع بالضرورة اتخاذ تدابير من نوع بعض التدابير الواردة في مشروع القرار . واضاف قائلا ان وفده تخامره شكوك جدية في صواب تدابير معينة ، وذلك مثل قطع العلاقات الاقتصادية والمواصلات مع روديسيا الجنوبية عملا بأحكام المادة ٤١ من الميثاق ؛ كما انه لا يستصوب اللجوء الى القوة .

٦٦٢ — وتكلم ممثل مالي ، فقال ان العالم بأسره قد سمع صوت افريقيا اثناء المناقشة التي دارت بشأن هذه المسألة الخطيرة . واضاف قائلا ان مشروع القرار الذى رفضه المجلس لم ينص على اية تدابير متطرفة . واردف قائلا ان الانسان يعرف اصدقاءه وقت المحن . وقال ان الافريقيين مازالوا مقتنعين بأن الحقيقة والحق في جانبهم ، وهم يتركون الحكم في ذلك للتاريخ .

٦٦٣ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال انه ظهرت اثناء المناقشة ادلة عديدة على احتدام مشاعر بعض اعضاء المجلس ، الامر الذى ادى احيانا الى تحريف الوقائع واصدار الاحكام الخاطئة ، فضلا عن التصريح بأمور بعضها بعيد الاحتمال وينم عن التجني ولا يقوم على اساس صحيح ، ولا سيما القول بأن الاعلان غير القانوني لاستقلال روديسيا الجنوبية صدر بالتواطؤ مع حكومة المملكة المتحدة . وذكر ان هذا البيان فند نفسه بنفسه . واردف قائلا ان المسألة التي يبحثها المجلس ليست مسألة مشاعر بل مسألة فكر وروية ، وان المملكة المتحدة مقتنعة بأنه يجب عزل المشاكل وحصرها لا توسيعها ، وان العقوبات اخذت تحدث آثارا تتزايد يوما بعد

Digitized by UNOG Library

يوم ، وان الضغط الاقتصادى افضل من النزاع ، وانه ينبغي ان تتوفر دائما الرغبة في المفاوضة . وبين ان حكومته قد اكدت انها لن تفرط بمصالح الافريقيين ، وان الحالة ستكون موضع دراسة جديدة اذا لم تؤد المحادثات الجارية الى تسوية عادلة بالنسبة الى مجموع سكان روديسيا الجنوبية . وقال ان الهدف الذى ينبغي ان ينشده اعضاء المجلس ليس تسجيل الانتصارات على بعضهم بعضا بل البحث عن السبيل المؤدية الى حل المسألة . واعرب عن اسفه لاضطرار المجلس الى الاقتراع ، الامر الذى احدث انقساما في المجلس . واستدرك قائلا ان هذا لا يبرر التخلي عن التماس الحل ، اذ يمكن للاعضاء ان يقرروا متابعة مشاوراتهم ومواصلة السعي الى ايجاد حل عادل يقبله مجموع سكان روديسيا الجنوبية .

٦٦٤ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان وفده قد اقترع بتأييد مشروع القرار بالرغم من نواقص هذا المشروع الذى لا يتناول جميع نواحي المشكلة . واضاف قائلا انه ينبغي اتخاذ التدابير السريعة لتصفية هذه الحالة المنذرة بالخطر ، بما في ذلك تطبيق الجزاءات بمقتضى الفصل السابع من الميثاق . واردف قائلا انه ينبغي للمجلس ان يدين بكل قوة الحكومات التي عملت على تقويض القرارات السابقة ، ولا سيما حكومتي البرتغال وافريقيا الجنوبية . وعقب قائلا ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يشارك في المطالبة بادانة الزمرة العنصرية في سالسبورى . ورأى ان السياسة المتبعة في روديسيا الجنوبية من قبل المملكة المتحدة ، التي لم تشأ تأييد مشروع القرار ، هي سياسة مضادة لمصلحة السلم والامن . واكد ان المملكة المتحدة والولايات المتحدة وحلفاءهما في منظمة حلف شمال الاطلسي يؤيدون العنصريين في سالسبورى . واشار الى ان المملكة المتحدة والولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى قد اقترعت ضد احكام معينة من مشروع القرار الذى قدمته الدول الافريقية هي الاحكام التي تكرر ، موضوعيا ، مقررات المجلس السابقة او التي تترتب مباشرة على مقررات المجلس التي لم تنفذ حتى الآن . واستطرد قائلا ان هذه البلدان قد استخدمت حق النقض المقنع ، ولكنها لا يمكنها ان تخفي انها لم تظهر اى اهتمام بشعب زمبابوى وانها وجهت تحديا سافرا لشعوب افريقيا . واختتم كلامه قائلا ان الدول الغربية قد اقترعت ضد منح الاستقلال لشعب زمبابوى .

٦٦٥ — وتكلم ممثل فرنسا ، فقال انه يفهم جيدا الاسباب التي حدت بممثلي نيجيريا ومالي الى قول ما قالاه ؛ بيد ان حل هذه المشكلة المؤلمة لا يكون في نيويورك .

٦٦٦ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال انه ليس من الصحيح على الاطلاق ان يقال ان الدول التي امتنعت عن الاقتراع على مشروع القرار انما اقترعت ، بذلك ، ضد قرارات المجلس السابقة . واضاف قائلا ان الوفود الافريقية قد طالبت بالاقتراع على مشروع القرار في مجموعه ، وان وفد الولايات المتحدة لم يوافق على هذا الموقف ، ولكنه

Digitized by UNOG Library

احترم رأى الذين اتخذوه . واردف قائلا ان مقررات المجلس السابقة مازالت نافذة . وذكر انه يرى ان الاعضاء الافريقيين كانوا مدفوعين بدوافع القلق الشديد لحالة سكان رود يسيا الجنوبية ، ولكنه لا يرى ان جميع الذين اقترعوا بتأييد مشروع القرار كانوا مدفوعين بهذا الدافع ، كما يشهد على ذلك البيان السوفياتي . واختتم كلامه قائلا انه ينبغي للمملكة المتحدة ان تستطلع جميع الامكانيات المتوفرة لايجاد تسوية سلمية ، كما ينبغي للمجلس ان يتتبّع المحادثات ليتأكد من انها تبشر بأمل الوصول الى حل عادل للمشكلة .

٦٦٧ — وتكلم ممثل بلغاريا ، فقال ان رد حقوق شعب زمبابوى اليه لا يكون باتخاذ انصاف التدابير ولا باجراء المحادثات مع النظام العنصرى الحاكم . واضاف قائلا ان مايهدف اليه مشروع القرار الافريقي هو اتخاذ التدابير الفعالة ؛ ولكن يبدو ان اهم مايهم بعض الحكومات هو تلبية حاجات ومطالب الاقلية البيضاء . واختتم كلامه قائلا ان بلغاريا ايدت على الدوام كل جهد يرمي الى ازالة نير الاستعمار .

٦٦٨ — وتكلم الرئيس بوصفه ممثل هولندا ، فقال انه ماكان في وسع وفده غير الامتناع عن الاقتراع لأنه رأى ان الوقت لم يكن مناسبا لطرح مشروع القرار على الاقتراع . وبين ان ذلك لا يمس بموقف وفده من موضوع الاحكام المختلفة الواردة في النص .

Digitized by UNOG Library

الفصل السادس

الرسالة المؤرخة في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ والموجهة من ممثل الولايات المتحدة الامريكية الدائم الى رئيس مجلس الامن

— • —

الفرع الاول

الرسائل الواردة بين ٣٠ تموز (يوليه) ١٩٦٥ و ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦

٦٦٩ — ارسل ممثل الولايات المتحدة الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٣٠ تموز (يوليه) ١٩٦٥ (S/6575 و Corr.1) اشار فيها الى التصريح الذي ادلى به رئيس الولايات المتحدة في ٢٨ تموز (يوليه) وقال فيه ان حكومته تتخذ التدابير لتقديم المزيد من المساعدة الى جمهورية فييتنام في مقاومتها للعدوان المسلح . وفي الوقت نفسه، اكد رئيس الولايات المتحدة للامين العام للامم المتحدة استعداد الولايات المتحدة للدخول في مفاوضات بشأن مسألة فييتنام لتسويتها سلميا دون شروط مسبقة ، كما دعا من جديد جميع الدول الاعضاء في المنظمة الى استخدام نفوذها لتأمين مناقشة المسألة على طاولة المفاوضة .

٦٧٠ — وقد اشار ممثل الولايات المتحدة في رسالته المؤرخة في ٣٠ تموز (يوليه) ١٩٦٥ الى الجهود التي بذلتها حكومته خلال السنوات الاربع والنصف المنصرمة لتسوية المشاكل القائمة في آسيا الجنوبية الشرقية عن طريق المفاوضات السلمية ، وذكر انه مما يدعو الى الاسف انه لم تقابل اية مبادرة من المبادرات التي قامت بها حكومته لهذا الغرض في خمس عشرة مناسبة على الاقل بأية استجابة على الاطلاق . وقال انه لمما يؤسف له على الاخص ان فييتنام الشمالية قد انكرت اختصاص الامم المتحدة بنظر المسألة بأية صورة من الصور، بل انها رفضت الاشتراك في مناقشات المجلس . واضاف قائلا ان الولايات المتحدة تود ان تؤكد من جديد على انها ستواصل تقديم المساعدة الى شعب جمهورية فييتنام للدفاع عن استقلاله وسيادته ، والمساهمة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي في آسيا الجنوبية الشرقية ، والعمل ، منفردة وبالاشتراك مع غيرها ، على استقصاء جميع الطرق الممكنة المؤدية الى سلم مشرف دائم في آسيا الجنوبية الشرقية ، كما انها على استعداد للتعاون بلاقيد او شرط مع اعضاء مجلس الامن في البحث عن صيغة مقبولة لاقرار السلم والامن في تلك المنطقة .

Digitized by UNOG Library

٦٧١ — وفي ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦، ارسل ممثل الولايات المتحدة الى الامين العام رسالة (S/7067) ذكر فيها ان حكومته قد اتخذت، خلال الاسبوعين المنصرمين، عددا من الخطوات في سبيل السلم، وان مما دعاها الى ذلك رغبتها في تلبية النداءين اللذين وجههما اليها قبل عيد الميلاد قداسة البابا والامين العام. وقال ان الرئيس جونسون قد ارسل الرسائل أو اوفد الممثلين الخاصين الى قداسة البابا والى الامين العام والى عدد كبير من رؤساء الدول او رؤساء الحكومات. وافاد انه لم يستأنف قصف فييتنام الشمالية منذ هدنة عيد الميلاد.

٦٧٢ — وبين الممثل ان الولايات المتحدة قد اعلنت، في الرسائل الموجهة الى عدد من الحكومات، انها مستعدة للدخول في مباحثات اومفاوضات دون شروط مسبقة او على اساس اتفاقات جنيف لعامي ١٩٥٤ و ١٩٦٢؛ وانه يمكن النظر في تقليص الاعمال العدائية على اساس متبادل وجعل مسألة وقف اطلاق النار اول مسألة تبحث في المفاوضات؛ وان الولايات المتحدة مستعدة لسحب قواتها من فييتنام الجنوبية بمجرد ان يصبح هذا البلد في مركز يمكنه من تقرير مستقبله بنفسه دون تدخل خارجي؛ وانها لا تريد ان يكون لها وجود عسكري مستمر ولا قواعد في فييتنام؛ وان مسألة اعادة توحيد فييتنام الشمالية وفييتنام الجنوبية يجب ان يقررها شعبا هذين البلدين بارادتهما الحرة. واختتم ممثل الولايات المتحدة رسالته بحث كل هيئات الامم المتحدة وجميع الدول على المزيد من التفكير لما يمكن ان تفعله للمساعدة على اقرار السلم والامن في فييتنام.

٦٧٣ — وارسل ممثل الولايات المتحدة رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ (S/7105)، طلب فيها الى رئيس مجلس الامن دعوة المجلس الى عقد اجتماع عاجل للنظر في الحالة القائمة في فييتنام. واشار الممثل في رسالته الى النداءات السابقة التي وجهتها الولايات المتحدة — وذلك في رسالة الرئيس جونسون المؤرخة في ٢٨ تموز (يوليه) ١٩٦٥ الى الامين العام، ورسالة ممثل الولايات المتحدة المؤرخة في ٣٠ تموز (يوليه) ١٩٦٥ الى رئيس مجلس الامن، ورسالته المؤرخة في ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ الى الامين العام — تلك النداءات التي دعت المجلس واعضاءه او اية هيئة اخرى من هيئات الامم المتحدة الى تقديم اية مساعدة يمكنها تقديمها لانهاء نزاع فييتنام. واشار كذلك الى ان الولايات المتحدة قد عمدت، بناء على ما اشير به عليها من ان التوقف عن قصف فييتنام الشمالية قد يحمل هذه الاخيرة على قبول عرض اجراء المفاوضات غير المشروطة، الى وقف القصف لمدة سبعة وثلاثين يوما وابلاغ آرائها في هذا الشأن الى عدد كبير من الحكومات؛ كما اشار الى ان هذه الآراء قد ارسلت الى حكومة فييتنام الشمالية بصورة مباشرة وغير مباشرة، والى ان تلك الحكومة قد تلقتها.

٦٧٤ — واضاف الممثل ان هانوى لم تظهر اى رد فعل ايجابي، بل قامت، في ٢٨ كانون الثاني (يناير) باذاعة رسالة موجهة من الرئيس هوشي منه الى بعض رؤساء الدول، وهي توضح

Digitized by UNOG Library

كل الوضوح انه غير مستعد للدخول في مفاوضات غير مشروطة ، وانه يصر على عدد من الشروط المسبقة التي يعني القبول بها الموافقة ، قبل بدء المفاوضات ، على الحل الذى تقترحه هانوى .

٦٧٥ — وذكر الممثل ان حكومة الولايات المتحدة قد خلصت ، نتيجة لذلك ، الى انه ينبغي لها الآن ان تعرض المشكلة رسميا على المجلس في ضوء الالتزامات المترتبة عليه بموجب الميثاق فيما يتعلق بصيانة السلم الدولي وبالنظر الى فشل جميع الجهود المبذولة خارج الامم المتحدة حتى الآن في سبيل اقرار السلم .

٦٧٦ — وفي اليوم ذاته ، قدم ممثل الولايات المتحدة مشروع قرار (S/7106) ينص على مايلي :

" ان مجلس الامن ،

" اذ يساوره عميق القلق لاستمرار الاعمال العدائية في فييتنام ،

" واذ يدرك مسئولياته فيما يتعلق بصيانة السلم والامن الدوليين ،

" واذ يلاحظ ان احكام اتفاقات جنيف لعامي ١٩٥٤ و ١٩٦٢ لم توضع موضع التنفيذ ،

" واذ يود الاسهام في ايجاد تسوية سلمية مشرفة للنزاع القائم في فييتنام ،

" واذ يعترف بحق جميع الشعوب ، ومن بينها شعبي فييتنام ، في تقرير المصير ،

" ١ — يطلب اجراء مباحثات فورية دون شروط مسبقة في ـــــ في (تاريخ) ـــــ ، بين الحكومات المعنية المختصة بقصد ترتيب امر عقد مؤتمر يرمي الى تأمين تطبيق اتفاقات جنيف لعامي ١٩٥٤ و ١٩٦٢ واقامة سلم دائم في آسيا الجنوبية الشرقية ؛

" ٢ — ويوصي بأن يعنى هذا المؤتمر ، اول مايعنى ، بالترتيبات التي يلزم اتخاذها لوقف الاعمال العدائية تحت اشراف فعال ؛

" ٣ — ويعرض مساعدته لتحقيق مقاصد هذا القرار بكل الوسائل المناسبة ، ومن بينها تعيين المحكمين او الوسطاء ؛

" ٤ — ويناشد جميع المعنيين ان يتعاونوا تعاونا تاما على تنفيذ هذا القرار ؛

" ٥ — ويلتمس من الامين العام تقديم المساعدة ، حسب الاقتضاء ، لتنفيذ هذا القرار . "

Digitized by UNOG Library

الفرع الثاني

النظـرفي المسألة في الجلسات ١٢٧١و١٢٧٢و١٢٧٣

(١ — ٢ شباط (فبرايـــر) ١٩٦٦)

٦٧٧ — في الجلسة ١٢٧١ المنعقدة في ١ شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، ادرجت المسألة فـي جدول الاعمال المؤقت للمجلس . وتكلم ممثل الـولايات المتحدة الامريكية ، فأعلن ان لجـــوء حكومته الى مجلس الامن لا يعني انتهاء حملة السلم التي تضطلع بها الولايات المتحدة بل توسـع نطاق تلك الحملة ، وان هذه المبادرة منبثقة من مساس الحاجة الى ايجاد طريقة لانهاء القتـال في فييـتنام ، وفشل جميع الجهود الاخرى التي بذلت في سبيل اجراء المفاوضات ، وكون المجلس هو الهيئة المسئولة الاولى عن صيانة السلم والامن . واضاف قائلا ان حكومته وان تكن وطيـدة العزم على مقاومة العدوان ، والعمل خاصة على انهاء الانتهاك الصارخ لاتفاقات جنيف من قبـل فييـتنام الشمالية التي تتولى ، بمساعدة بيـبينغ ، ادارة القتال في الجنوب وتوفير المعـــدات اللازمة لشـنه والدعم اللازم لمتابعته ، فانها لم تغفل ابدا ضرورة السعي الى ايجاد تسـوية سـلمية . واشار الى ان الولايات المتحدة قامت في عام ١٩٦٥ ، تحقيقا لهذا الغرض ، بتوجيه نداءات متكررة دعت فيها الامم المتحدة ، سواء بصورة جماعية او بصورة فردية عن طريق اية هيئة من هيئاتها ، بمافيها الامين العام ، الى تقديم اية مساعدة ممكنة لتأمين اجراء مباحثات ومفاوضات غير مشروطة بقصد الوصول الى صيغة مقبولة لاقرار السلم في فييـتنام . وبين ان الولايات المتحدة قد اقترحت ، على لسان الرئيس جونسون ، اجراء " مباحثات غير مشروطة " بشأن الحالة القائمة في فييـتنام ؛ كما انها ايدت وشجعت اقتراحـــا بريطانيا يرمي الى قيام المملكة المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بوصفهما الرئيسـتين المشاركتين لمؤتمر جنيف ، بدراســـة الاساس الممكن لايجاد تسوية فييـتنامية مع جميع البلدان التي اشتركت في مؤتمر جنيـف ؛ وردت بالايجاب على نداء وجهته سـبع عشرة امة من الامم غير المنحازة ودعت فيه الى اجراء " مفاوضات دون شـروط مسـبقة " ؛ ونظرت بعين العطف في اقتراح هندي يرمي الى وقف الاعمال العدائية وقيام قوة شـرطة افريقية — آسيوية بمراقبة الحدود بين فييـتنام الشمالية والجنوبية ؛ وعمـدت ، في منتصف ايار (مايو) ، الى وقف غاراتها الجوية على الاهداف العسكرية في فييتنام الشـماليـة لفترة قصـيرة ، واعلمت فييتـنام الشـمالية بالغاية من اتخاذها لذلك التدبير . واستطرد قائلا انه بالرغم من جميع تلك الجهود ، فلم تظهر من هـانوى ولا من بيـبينغ اية دلائل على الرغبة فـي نقل المشكلة الى طاولة المباحثـات . واختتم كلامه قائلا ان الولايات المتحدة قد ثابرت ، مـع ذلك ، على السـعي الى تحقيق السـلم ، وتوقفت مرة اخرى عن قصف فييـتنام الشـمالية فـي ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ بالرغـم من التصـلب الذى ابدته هـانوى بالقـول والفعـل علـــى الســـواء .

Digitized by UNOG Library

٦٧٨ — وتابع الممثل كلامه ، فقال انه كانت الغاية من ذلك الوقف ، الذى استمر سبعة وثلاثين يوما ، هي التأكد مما اذا كان القصف هو فعلا العقبة الكأداء التي تعترض سبيل البدء في المفاوضات ومما اذا كانت هانوى راغبة كذلك في تضييق نطاق النزاع المسلح وفي ايجاد تسوية سلمية .

٦٧٩ — ومضى الممثل في كلامه ، فقال ان حكومة الولايات المتحدة عمدت ، خلال فترة الوقف ، الى التشاور مع اكثر من ١١٥ حكومة ، كما اوضحت اهدافها لهانوى قبل ان يمر اسبوع واحد على وقف القصف ؛ الا انه من دواعي الاسف ان اعتدالها وصبرها ذهب ادراج الرياح ، فقد استمر تسلل الرجال والعتاد على نطاق واسع من الشمال الى الجنوب ؛ كما استمرت اعمال العنف في فييتنام الجنوبية على نفس المستوى القياسي الذى كانت عليه قبيل القصف .

٦٨٠ — واستطرد ممثل الولايات المتحدة في كلامه ، فقال ان هانوى قد عمدت اخيرا ، وذلك في ٢٩ كانون الثاني (يناير) ، الى نشر نص رسالة وجهها الرئيس هوشي منه الى بعض رؤساء الدول او الحكومات وضمنها ثلاثة شروط مسبقة للمفاوضات هي : ان تقبل الولايات المتحدة النقاط الاربع التي تمثل موقف جمهورية فييتنام الديموقراطية ؛ وان تنهي الولايات المتحدة دون قيد او شرط وبصورة دائمة جميع الغارات القاصفة وغيرها من الاعمال الحربية ضد جمهورية فييتنام الديموقراطية ؛ وان تعترف الولايات المتحدة بالجبهة القومية لتحرير فييتنام الجنوبية بوصفها الهيئة الوحيدة التي تمثل شعب فييتنام الجنوبية حقا .

٦٨١ — ومضى الممثل في كلامه قائلا ان الرئيس هوشي منه لم يعرض من جانبه شيئا مقابل تلبية هذه الطلبات . واضاف ان الرئيس هوشي منه ، بالاختصار ، قد رفض بصورة قاطعة الهدفين اللذين رمت الولايات المتحدة الى تحقيقهما بوقفها القصف كل تلك الفترة الطويلة : اى اتخاذ خطوة ما في سبيل اجراء المفاوضات وتخفيف الطرفين للاعمال العدائية ؛ بيد ان الولايات المتحدة تريد ان تواصل بحثها عن صيغة تتيح البدء في المفاوضات . وبين انها قد اشارت الى عناصر مثل تلك الصيغة في رسالة وجهتها الى الامين العام في ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ . واضاف قائلا ان الرئيس جونسون ، من ناحية اخرى ، قد اعلن في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ان الولايات المتحدة مستعدة للاجتماع على اية طاولة للمباحثات ، ولبحث اية مقترحات ، وللنظر في آراء اية جماعة من الجماعات . واختتم قائلا ان الولايات المتحدة قد عمدت الى عرض مسألة الحالة في فييتنام على المجلس ، وهو هيئة الامم المتحدة الرئيسية المعنية بصيانة السلم الدولي ، لتتيح له رسميا فرصة التحقق مما اذا كان في وسعه ايجاد صيغة جديدة تنجح حيث فشلت الصيغ الاخرى .

٦٨٢ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فاعترض على دعوة المجلس الى الاجتماع وعلى ادراج مسألة فييتنام في جدول اعماله ، قائلا ان تسوية هذه المسألة ينبغي

Digitized by UNOG Library

ان تتم في اطار اتفاقات جنيف وحدها . واضاف قائلا ان الولايات المتحدة ، بعرضها هذه المسألة على المجلس في الوقت الذى تستأنف فيه غاراتها الجوية البربرية على جمهورية فييتنام الديموقراطية ، انما لجأت الى مناورة تضليلية ترمي من ورائها الى تغطية توسيع نطاق حربها العدوانية والى استخدام المجلس مسرحا للدعاية . واردف قائلا ان الولايات المتحدة لا تريد ، في الواقع ، العودة الى المراعاة الدقيقة لاتفاقات جنيف المعقودة عام ١٩٥٤ ، اذ انها ترفض الاعتراف بأن جبهة التحرير القومية هي الهيئة الوحيدة التي تمثل شعب فييتنام الجنوبية حق التمثيل والتي ينبغي اجراء المفاوضات معها . وعقب قائلا انه في الوقت الذى تواصل الولايات المتحدة فيه استعمال القوة الفاشمة فيما يتعلق بمسألة فييتنام ، نجد ان حكومة جمهورية فييتنام الديموقراطية قد عادت مؤخرا الى اظهار استعدادها لتحقيق تسوية عادلة وذلك بارسالها الى رؤساء دول او حكومات بلدان كثيرة رسائل توضح فيها انه اذا كانت حكومة الولايات المتحدة مهتمة حقا بالوصول الى تسوية سلمية ، فان عليها ان تعترف بالنقاط الاربع التي تمثل موقف حكومة جمهورية فييتنام الديموقراطية وان توقف بلا قيد او شرط وبصورة نهائية اعمال القصف وجميع الاعمال العسكرية الاخرى الموجهة ضد اقليمها .

٦٨٣ — ومضى الممثل في كلامه ، فقال ان الولايات المتحدة عمدت الى استئناف القصف بعد مضي يومين على ارسال هذه الرسائل . واضاف قائلا ان الحكومة السوفياتية قد اعلنت ، في ٣١ كانون الثاني (يناير) ، ان هذا المسلك يدل على ان الولايات المتحدة لا تريد انهاء الحرب وان المبادرة السلمية المزعومة التي قامت بها لا ترمي في الحقيقة الا الى تمهيد السبيل لتصعيد الحرب من جديد .

٦٨٤ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فأيد مبادرة حكومة الولايات المتحدة الى عرض المسألة على مجلس الامن . واضاف قائلا ان حكومته كانت تأمل ان يغتنم ابناء فييتنام الشمالية فرصة وقف القصف فيستجيبوا للجهود المتكررة التي بذلتها الولايات المتحدة في سبيل تأمين اجراء المفاوضات ؛ بيد ان الفييتناميين الشماليين مازالوا على رفضهم ، ولذلك فان الحكومة البريطانية تفهم وتؤيد قرار حكومة الولايات المتحدة باستئناف القصف الذى اوقفته املا في الوصول الى تسوية سلمية .

٦٨٥ — وتكلم ممثل فرنسا ، فذكر ان طرفا واحدا فقط من الاطراف الرئيسيين المعنيين ، هو الولايات المتحدة ، ممثل في الامم المتحدة ؛ ومن ثم فان الامم المتحدة لا تهيئ الاطار المناسب للوصول الى حل سلمي . واضاف قائلا انه حتى لو دعي الاطراف الآخرون ، فانه لا يمكن اجراء المناقشة على قدم المساواة . واردف قائلا انه يمكن الطعن حتى في سلطة الامم المتحدة في بحث مسألة سبق وان سويت في اطار مؤتمر جنيف ولا تزال داخلة في نطاق اختصاص ذلك المؤتمر ؛ هذا بالاضافة الى ان تدخل الامم المتحدة لن يؤدى الا الى زيادة البلبلة الحاضرة ، حيث ان جميع اطراف النزاع يشيرون باستمرار الى ضرورة احترام مبادئ اتفاقات جنيف

Digitized by UNOG Library

لعامي ١٩٥٤ و ١٩٦٢ . واختتم قائلا ان فرنسا لن تؤيد ، لذلك ، ادراج مسألة فييتنام في جدول الاعمال .

٦٨٦ — وتكلم ممثل مالي ، فقال ان مالي لا تنازع في حق الولايات المتحدة في الدعوة الى عقد اجتماع لمجلس الامن ، لكنها ترى ان مناقشة مسألة فييتنام في المجلس ليست مناسبة في الظروف الراهنة . واضاف قائلا ان جميع الاطراف المعنيين ، باستثناء الولايات المتحدة ، ليسوا اعضاء في المنظمة ، كما انهم اعلنوا صراحة معارضتهم لأية مناقشة تجريها الامم المتحدة بشأن المسألة . وعقب قائلا ان استئناف القصف وعقد مجلس الامن في الوقت ذاته لا يمثلان استراتيجية حسنة ، كما انهما لا يشكلان الطريقة الفضلى لايجاد حل دائم لمأساة فييتنام . ومضى قائلا ان وجود اتفاقات جنيف قد يرتب على ادراج البند في جدول اعمال المجلس آثارا سياسية وقانونية يحتاج بحثها الى شيء من الوقت . واختتم كلامه قائلا انه يعارض ، لهذه الاسباب جميعا ، بحث المجلس للمسألة في هذه المرحلة .

٦٨٧ — وتكلم ممثل نيجيريا ، فذكر انه لما كانت المسئولية الاولى عن صيانة السلم والامن الدوليين تقع على عاتق مجلس الامن ، فانه لا يمكن لبلده قط ان يلوم الولايات المتحدة على عرضها على المجلس مسألة تشكل تهديدا او خرقا للسلم الدولي ؛ بيد انه تساءل عما اذا كان ذلك الوقت هو الوقت المناسب لبحث تلك المسألة ، واعرب عن اسفه لأن الولايات المتحدة رأت ان من الضرورى استئناف قصف فييتنام الشمالية . ورأى ان مسألة آسيا الجنوبية الشرقية تدور حول مسألة جمهورية الصين الشعبية ، وقال ان من المؤسف ان هذه الجمهورية ليست عضوا في الامم المتحدة . واعلن ان نيجيريا ستمتنع عن الاقتراع على ادراج البند في جدول الاعمال .

٦٨٨ — وفي الجلسة ١٢٧٢ المنعقدة في ١ شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، تكلم ممثل اوغندا ، فأعلن انه لا يشارك الرأى القائل ان مجلس الامن ليس المكان الملائم لبحث مسألة فييتنام . واضاف قائلا انه كان ينبغي ، في الواقع ، عرض هذه المسألة على المجلس قبل البدء في قصف فييتنام الشمالية بوقت طويل وقبل تورط الولايات المتحدة على نطاق واسع في فييتنام . واستدرك قائلا انه لا يمكن للمجلس ان يتخذ القرار السليم الا بالاستماع الى الافادات المباشرة للاطراف الاربعة المعنيين ، اى جمهورية الصين الشعبية وجبهة التحرير القومية وشعب فييتنام الجنوبية وشعب فييتنام الشمالية . واردف قائلا انه مالم يتأكد من ان المجلس سيدعو جميع الاطراف المعنيين ، فانه لا يمكن ان يوافق على ان ثمة جدوى في ادراج البند في جدول الاعمال . وتساءل عما اذا لم يكن مما يفي بالغرض ان يختم الرئيس المناقشة بأن يوجزها قدر استطاعته مع تبيان نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف ، وذلك دون طرح المسألة على الاقتراع ، ثم القيام بعد ذلك بفض الاجتماع والاتفاق على عرض المسألة على جهة اخرى ؛ وربما كان من الافضل احالتها الى جنيف .

٦٨٩ — وتكلم ممثل بلغاريا ، فقال ان حكومته لا تزال على موقفها القائل بوجوب بحث وحل مسألة فييتنام في اطار اتفاقات جنيف المعقودة عام ١٩٥٤ .

Digitized by UNOG Library

٦٩٠ — ومضى الممثل في كلامه ، فقال ان من الجدير بالملاحظة ان الولايات المتحدة لم تسأل الامم المتحدة قط عما اذا كان يصح لها الاضطلاع بالعدوان او القيام بأعمال القصف . واضاف قائلا انها لم تطرح هذا السؤال الا بعد ارتكاب الجريمة لأنها تعلم حق العلم ان المجلس لم يكن ليسمح لها باستئناف القصف . وذكر ان الاسباب التي تحدو وفده الى الاعتراض على ادراج المسألة في جدول اعمال مجلس الامن هي نفس الاسباب التي ادت الى عقد مؤتمر جنيف في عام ١٩٥٤ . واشار الى ان الامين العام قد شرح هذه الاسباب بوضوح في مؤتمر صحفي عقده في ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ وقال فيه ان بعض الاطراف المعنيين بصورة رئيسية في النزاع مازالوا غير متمتعين بعضوية الامم المتحدة ، وان تلك هي اكبر عقبة تحول دون تدخل الامم المتحدة في سبيل ايجاد تسوية سلمية للنزاع القائم في فييتنام .

٦٩١ — وانهى الممثل كلامه قائلا انه بما انه من المتعذر على المجلس ان يبحث المشكلة بطريقة فعالة ، ولما كانت هنالك هيئات اخرى يمكن معالجة المسألة فيها ، اذا توفرت الرغبة الحقة ، فانه يعارض ادراج المسألة في جدول الاعمال .

٦٩٢ — وتكلم ممثل نيوزيلندا ، فذكر انه بالرغم من بذل جهود دبلوماسية لا مثيل لها خلال الشهرين السابقين في سبيل اقرار السلم ، فلم يظهر من لا هانوى ولا من جبهة التحرير القومية مايدل على استعدادهما للاشتراك في المفاوضات الا على اساس شروطهما .

٦٩٣ — ومضى الممثل في كلامه ، فقال انه لما رأت الولايات المتحدة ان سكوتها على الصعيد العسكرى لم يثمر اية نتيجة على الصعيد الدبلوماسي ، فانها وجدت نفسها مضطرة الى استئناف القصف ، ولكنها اوضحت ان هدفها لا يزال يتمثل في تحقيق حل سياسي . واضاف قائلا ان الولايات المتحدة قد عبرت عن عزمها ذاك بتقريرها عرض المسألة على المجلس الذى لا ينبغي ، مع ذلك ، ان يعتبر بالضرورة الاطار المناسب لاجراء المفاوضات . واختتم كلامه قائلا ان مناقشات المجلس لو اجريت بروح بناءة لأمكن لها ان تتيح امكانيات جديدة لمعالجة هذه المشكلة الشائكة .

٦٩٤ — وتكلم ممثل الاردن ، فاقترح تأجيل الاقتراع على اعتماد جدول الاعمال الى موعد آخر .

٦٩٥ — وتكلم ممثل الارجنتين ، فرأى انه ينبغي لمجلس الامن ان يقوم بالمسئولية الاولى المترتبة عليه فيما يتعلق بصيانة السلم الدولي في حالة كحالة فييتنام لم يتعرض السلم الدولي فيها للخطر وحسب ، بل وجرى خرقه كذلك .

٦٩٦ — وتكلم ممثل الاوروغواى ، فقال انه يؤيد اعتماد جدول الاعمال لأن بلده كان على الدوام يدافع عن حق اية دولة في الرجوع الى المجلس باعتباره الهيئة العليا المسئولة عن صيانة السلم الدولي .

٦٩٧ — وتكلم ممثل هولندا ، فرأى ان مجلس الامن يكون مقصرا في اداء الواجب الذى عهد الميثاق به اليه ان هو رفض حتى ادراج المسألة في جدول الاعمال . واشار الى انه قد

Digitized by UNOG Library

قيل انه ليست كل البلدان المعنية هي اعضاء في الامم المتحدة ؛ ولكن لا يمكن لمثل هذا الامر ان يكون عاملا حاسما يحول دون مناقشة المسألة في المجلس ، وذلك لأن الفقرة ٦ من المادة ٢ من الميثاق تقضي على المنظمة بتأمين احترام الدول غير الاعضاء فيها لمبادىء الميثاق المتعلقة بصيانة السلم الدولي . واردف قائلا ان وفده لا يعترض على دعوة البلدان المعنية ، ولا سيما فييتنام الجنوبية وفييتنام الشمالية وجمهورية الصين الشعبية . واستطرد قائلا ان ثمة اعتراضا آخر اثير بشأن ادراج المسألة في جدول الاعمال مفاده انه ينبغي حل المشكلة في اطار مؤتمر جنيف المعقود عام ١٩٥٤ لا في اطار الامم المتحدة . واعلن انه يمكن لوفده ان يوافق على هذا الرأى من حيث الاساس ، ولكن ذلك لا يشكل سببا للاعتراض على اجراء المناقشة المقترحة في مجلس الامن . ورأى انه لا يراد بالمناقشة حل المشكلة في اطار الامم المتحدة ، بل تنظيم مؤتمر تمهيدى يرمي الى تأمين تطبيق اتفاقات جنيف المعقودة في عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٢ .

٦٩٨ — ومضى الممثل في كلامه قائلا ان استئناف القصف كان موضع اعتراض ثالث بحجة ان الحالة الناشئة عن ذلك لا تساعد على اجراء مناقشة مثمرة . واردف قائلا ان وفده يرى ، على خلاف ذلك ، ان التطورات الاخيرة تزيد من ضرورة بحث المسألة . واختتم كلامه قائلا ان ترك الاحداث تأخذ مجراها يؤدى حتما ، على مايبدو ، الى تصعيد الحرب من جديد .

٦٩٩ — وتكلم ممثل الصين ، فرأى انه لو رفض مجلس الامن ادراج البند في جدول الاعمال لتخلى بذلك عن مسئوليته الاولى فيما يتعلق بصيانة السلم . واعترض على رأى من يرى انه لا يمكن النظر في البند في غياب الصينيين الشيوعيين ، واكد ان حضورهم يجعل حل مسألة فييتنام ضربا من المحال .

٧٠٠ — وتكلم الرئيس بوصفه ممثل اليابان ، فأعلن ان حكومته تقر وتؤيد القرار الذى اتخذته الولايات المتحدة بعرض مسألة فييتنام على المجلس على اساس ان اللجوء الى هذه الهيئة يمثل احدى الوسائل الممكنة لايجاد حل سلمي للمشكلة .

٧٠١ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان حكومته سترحب ، بالطبع ، بدعوة مؤتمر جنيف الى الانعقاد من جديد ؛ الا انه ينبغي ان يلاحظ ان حكومة الاتحاد السوفياتي ، وهي احدى الحكومتين المشاركتين في رئاسة المؤتمر ، قد رفضت طلبا محددا قدمته اليها لهذا الغرض حكومة المملكة المتحدة ، وهي الحكومة الاخرى المشاركة في رئاسته . واردف قائلا انه لما كان باب جنيف موصدا مؤقتا ، فقد جاز لنا ان نتساءل عما اذا كان ينبغي ايصاد باب الامم المتحدة ايضا . وقال ان المسألة ليست مسألة معرفة ما اذا كان ينبغي بحث حالة فييتنام في المجلس او في جنيف ، بل انها مسألة معرفة ما اذا كان يراد اولا يراد بحثها على الاطلاق .

٧٠٢ — ومضى الممثل في كلامه ، فقال ان كون عدة اطراف في النزاع ليسوا اعضاء في الامم المتحدة لا يشكل عقبة في سبيل عرض قضيتهم ، وذلك لأنهم سيدعون بموجب المادة ٣٢ من الميثاق الى الاشتراك في مناقشات المجلس دون ان يكون لهم حق الاقتراع .

Digitized by UNOG Library

٧٠٣ — واستطرد ممثل الولايات المتحدة في كلامه ، فقال ان البعض تساءل عن سبب عدم قيام الولايات المتحدة بعرض مشكلة فييتنام على المجلس في السابق . واشار ، في هذا الصدد ، الى ان حكومته كانت قد عرضت ناحية من نواحي المشكلة ، هي حادثة خليج تونكين ، على المجلس في عام ١٩٦٤ ، واضاف ان حكومته ليست هي المسئولة عن عدم بحث تلك المسألة بحثا وافيا . وافاد ان الولايات المتحدة لا تتوقع من المجلس ذاته ان يحل مشكلة فييتنام برمتها . وبين ان ما تطلب الولايات المتحدة الى المجلس القيام به لا يختلف في شيء عما طلبته البلدان غير المنحازة في ندائها ، اذ ان كل ماتطلبه الولايات المتحدة هو ان يستخدم نفوذه ومكانته العظيمين لحل المشكلة ، وذلك بالدعوة الى اجراء مناقشات عاجلة بين الحكومات المعنية المناسبة ، دون وضع شروط مسبقة ، بغية ترتيب امر عقد مؤتمر يرمي الى تنفيذ اتفاقات جنيف المعقودة في عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٢ . واختتم كلامه قائلا ان الرأى العام في كل مكان تقريبا يعتبر حالة فييتنام اكبر تهديد للسلم يواجه البشرية ؛ وعلى ذلك فان ماهو في الميزان الآن هو : كيف ينظر العالم الى المجلس فيما لو رفض حتى مناقشة الحالة ؟

٧٠٤ — وتكلم ممثل مالي ، فأيد اقتراحا قدمه ممثلا اوغندا والاردن ويقضي بألا يطرح جدول الاعمال على الاقتراع ريثما يتاح الوقت الكافي لاجراء مشاورات غير رسمية بين اعضاء المجلس للبحث عن صيغة مناسبة يمكن ان تسهل اجراء المفاوضات وفقا لاتفاقات جنيف .

٧٠٥ — وتكلم ممثل نيجيريا ، فأيد النداءات الداعية الى تأجيل الاقتراع على جدول الاعمال .

٧٠٦ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأشار الى ما المح اليه ممثل الولايات المتحدة بشأن موقف الاتحاد السوفياتي بوصفه رئيسا مشاركا في مؤتمر جنيف . واضاف قائلا ان ممثل الولايات المتحدة لجأ الى تشويه الوقائع . واردف قائلا انه تكفي الاشارة الى انه لم يكن يوجد جندى امريكي واحد في فييتنام عندما عقدت اتفاقات جنيف ، بينما يوجد الآن مئات الآلاف منهم هناك .

٧٠٧ — ومضى الممثل السوفياتي في كلامه ، فلفت نظر المجلس كذلك الى الرسالة التي ارسلها السيد بودغورني ، رئيس اللجنة الرئاسية لمؤتمر السوفييت الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ردا على الرسالة التي تلقاها من الرئيس هوشي منه ، واشار فيها الى ان ارسال القوات الامريكية الى فييتنام الجنوبية ، واستخدامها لقتابل النابالم ضد سكان فييتنام الجنوبية ، وقصف جمهورية فييتنام الديموقراطية وخرق اقليمها الجوى ، كل هذه الامور تشكل اعمالا عدوانية واخلالا بمبادىء القانون الدولي وباتفاقات جنيف المعقودة عام ١٩٥٤ .

٧٠٨ — ومضى الممثل في كلامه ، فأعلن ان الاتحاد السوفياتي سيواصل في المستقبل مساعدته لجمهورية فييتنام الديموقراطية في تعزيز دفاعها ورد كل عدوان . واضاف قائلا ان الشعب السوفياتي يؤيد موقف حكومة ذلك البلد وبرنامج جبهة التحرير القومية .

Digitized by UNOG Library

٧٠٩ — واستطرد الممثل في كلامه ، فقال ان الرسالة السوفياتية تؤكد على انه اذا كانت حكومة الولايات المتحدة تسعى الى تسوية سلمية ، فان عليها ان تعترف بعدالة النقاط الاربع التي اعلنها الرئيس هوشي منه ، كما ينبغي لها ان توقف الى الابد اعمال القصف وغيرها من اعمال العدوان الموجهة ضد جمهورية فييتنام الديموقراطية . واختتم كلامه قائلا انه لمن سوء حظ الولايات المتحدة ان استئناف القصف البربرى في الشمال قد اظهر للعالم اجمع زيف " حملة السلم " المزعومة التي تقوم بها .

القرار المتخذ : بناء على اقتراح ممثل الاردن ، ارجئ البت في ادراج المسألة في جدول الاعمال الى الساعة الثالثة من عصر يوم ٢ شباط (فبراير) .

٧١٠ — وفي الجلسة ١٢٧٣ المنعقدة في ٢ شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، تكلم ممثل الاردن ، فأعلن انه يؤيد اعتماد جدول الاعمال لأن وفده يرى ان مجرد اعتماد ذلك لا يمس ، في اية حال من الاحوال ، بموضوع القضية ولا بالمبادئ التي تنطوى عليها .

٧١١ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فكرر قائلا انه لا يمكن تسوية مشكلة فييتنام الا على اساس الاحترام الدقيق غير المشروط لاتفاقات جنيف المعقودة في عام ١٩٥٤ ، كما لفت النظر الى النداء الذى وجهه الرئيس هوشي منه في ٢٤ كانون الثاني (يناير) والذى اكد فيه على ان الولايات المتحدة قد وعدت رسميا في جنيف عام ١٩٥٤ بالامتناع عن خرق اتفاقات جنيف لعام ١٩٥٤ سواء باستعمال القوة او التهديد باستعمالها .

٧١٢ — ومضى الممثل قائلا ان الهدف الاساسي الذى تتوخاه الولايات المتحدة من عرضها مشكلة فييتنام على المجلس هو طمس الوقائع الحقيقية ، ولا سيما خرقها لاتفاقات جنيف ، وذلك ليتسنى لها التنصل من الالتزامات المترتبة عليها بموجب تلك الاتفاقات .

٧١٣ — واشار الممثل السوفياتي الى رسالة نشرتها الجبهة القومية لتحرير فييتنام الجنوبية في ٢ شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، واعلنت فيها انه لا يحق لمجلس الامن ان يتخذ اية قرارات بشأن المسائل المتعلقة بفييتنام الجنوبية وانها ستعتبر جميع قرارات المجلس بشأن تلك المسألة باطلة وكأنها لم تكن . واكد الممثل انه ينبغي ان تبنى تسوية المشكلة على اساس اتفاقات جنيف وان يتم تحقيقها باشتراك جميع الاطراف المعنيين ، ومن بينهم جبهة التحرير القومية .

٧١٤ — ومضى الممثل في كلامه ، فقال ان مايسمى بفترة وقف القصف من قبل الولايات المتحدة في فييتنام الشمالية ليست الا خدعة . واختتم كلامه قائلا ان الولايات المتحدة تريد ، بتمثيلها لمهزلة دعائية في المجلس ومحاولتها الحصول على نوع من التبرير يتيح لها التخفي وراء سلطة المنظمة وهيبتها ، ان تحصل على تفويض مطلق لتوسيع نطاق حربها العدوانية في فييتنام .

Digitized by UNOG Library

٧١٥ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة، فقال ان الممثل السوفياتي قد اغفل ذكر جزء من البيان الذى اصدرته الولايات المتحدة في جنيف عام ١٩٥٤، وهو الجزء الذى اعلنت فيه انها ستنظر بعين القلق الشديد الى اى تجديد للعدوان تنتهك فيه الاتفاقات المذكورة اعلاه، وتعتبره تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . واضاف قائلا ان الولايات المتحدة ترفض كل الرفض الادعاء السوفياتي القائل بأنها خرقت اتفاقات جنيف ؛ فالواقع ان اللجنة الدولية للمراقبة والاشراف في فييتنام قد ذكرت في تقريرها الخاص المؤرخ في ٢ حزيران (يونيه) ١٩٦٢ والموجه الى الرئيسين المشاركين لمؤتمر جنيف ، انها خلصت الى ان هناك حالات محددة توفرت فيها الادلة على ارسال الافراد المسلحين وغير المسلحين والاسلحة، والذخائر واللوازم الاخرى من الشمال الى الجنوب، وعلى ان المنطقة الشمالية قد استخدمت في التحريض على الاضطلاع في الجنوب بنشاطات ترمي الى قلب الحكومة، وفي مؤازرة تلك النشاطات . واستطرد قائلا ان تلك الاعمال تشكل خرقا للمواد ١٠ و ١٩ و ٢٤ و ٢٧ من اتفاق انهاء الاعمال العدائية في فييتنام. واختتم كلامه قائلا ان احد الاهداف التي رمت اليها الولايات المتحدة في قدومها الى المجلس هو عرض الوقائع الحقيقية لا اخفاؤها .

٧١٦ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، فأشار الى ان الاثر الوحيد للجهود التي يبذلها ممثل الولايات المتحدة لتبرير العدوان الامريكي هو التأكيد على ان الولايات المتحدة ذاتها هي التي تخرق اتفاقات جنيف ذلك الخرق الصارخ . وقال ان قوات الولايات المتحدة الموجودة الآن في اقليم فييتنام الجنوبية تضطلع بعملية دامية تحاول بها قمع شعب ثار للدفاع عن حرية فييتنام واستقلالها .

القرار المتخذ بشأن اعتماد جدول الاعمال: اعتمد جدول الاعمال بأغلبية ٩ اصوات (الارجنتين، والاردن، والاوروغواى، والصين، والمملكة المتحدة، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة، واليابان) مقابل صوتين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا) وامتناع ٤ اعضاء عن الاقتراع (اوغندا، وفرنسا، ومالي، ونيجيريا) .

القرار المتخذ بشأن اجراء مشاورات غير رسمية وخاصة: في آخر الجلسة ١٢٧٣ قرر المجلس، بناء على اقتراح الرئيس، وبالنظر الى انتفاء اى اعتراض، اجراء مشاورات غير رسمية وخاصة للبت في انجع الطرق وانسبها لمتابعة المناقشات في المستقبل .

Digitized by UNOG Library

الفرع الثالث

الرسائل اللاحقة

٧١٧ — في ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، احال رئيس المجلس الى الامين العام (S/7168) ، نص رسالة وجهها الى اعضاء المجلس وذكر فيها انه قد اجريت المشاورات غير الرسمية التي قرر المجلس في ٢ شباط (فبراير) اجراءها . واضاف قائلا ان هناك خلافات شديدة لا تزال باقية من غير حل ، ولا سيما حول فائدة نظر المجلس في مشكلة فييتنام في الظروف الراهنة . واشار الى ان بعض الاعضاء لم يشتركوا في المشاورات وذلك تمشيا مع الموقف الذى اتخذوه اثناء المناقشة . واردف قائلا ان هذه الخلافات في الرأى قد ادت الى الشعور بأنه من غير المناسب ان يجرى المجلس مناقشات اخرى في الوقت الحاضر ، وبأن تقديم تقرير في صورة رسالة قد يكون افضل من عقد جلسة رسمية للمجلس . وبين انه تسنى له ان يلمس درجة معينة من الشعور المشترك بين الكثيرين من اعضاء المجلس . واستطرد قائلا انه يسود الاعضاء قلق شديد ومتزايد ازاء استمرار الاعمال العدائية في فييتنام ، كما انهم عبروا عن رغبة قوية في ان تتوقف تلك الاعمال عاجلا وفي تأمين حل سلمي لمشكلة فييتنام . ومضى قائلا انه يبدو كذلك ان هنالك شعورا بوجوب السعي الى انهاء النزاع في فييتنام عن طريق مفاوضات تجرى في الاطار المناسب وترمي الى تأمين تطبيق اتفاقات جنيف . واختتم الرئيس رسالته قائلا ان مشكلة فييتنام ستظل ، في هذه الاثناء ، قيد نظر مجلس الامن .

٧١٨ — وارسل ممثل فرنسا الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٦٦ (S/7173) ، ذكر فيها انه لم تجر اية مناقشة موضوعية للمسألة في المجلس ، وانه لا يمكن للمشاورات غير الرسمية والخاصة ، بالتأكيد ، ان تحل محل تلك المناقشات . ورأى انه لا ينبغي ، بالتالي ، استخلاص اية نتائج بشأن مشاعر المجلس او مشاعر اى عضو من اعضائه .

٧١٩ — وفي ١ آذار (مارس) ١٩٦٦ ، ارسل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى رئيس المجلس رسالة (S/7175) ذكر فيها ان تصرف الرئيس يثير اعتراضات شديدة ، وذلك لأن المجلس لم يكلف رئيسه بمهمة اصدار اية بيانات ، وبالتالي فانه لا يحق له ارسال مثل تلك الرسالة بوصفه رئيسا للمجلس . واضاف قائلا ان في تصرف الرئيس تجاوزا لحدود اختصاصه وخرقا للنظام الداخلي لمجلس الامن ، ولا يمكن الا ان يعتبر محاولة فاضحة لدعم مناورة الولايات المتحدة ؛ ولذلك فان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يعتبر بيان الرئيس بيانا غير شرعي ومجردا من اية قوة قانونية .

٧٢٠ — وارسل ممثل بلغاريا الى رئيس المجلس رسالة مؤرخة في ٣ آذار (مارس) (S/7174) ذكر فيها انه بالنظر الى ان المجلس لم يجر اية مناقشة موضوعية للمسألة ، وبالنظر الى انه لا يمكن

Digitized by UNOG Library

حل المشكلة في اطار الامم المتحدة ، فان المجلس لم يخول لرئيسه الخلوص الى اية مقررات او تلخيص فحوى مشاعر اعضائه في وثيقة رسمية . واعلن ان الوفد البلغاري يرى لزاما عليه ان يرد الرسالة التي وجهها اليه الرئيس في ٢٦ شباط (فبراير) .

٧٢١ — وارسل ممثل مالي الى رئيس المجلس رسالة مؤرخة في ٢ آذار (مارس) (S/7176/Rev.1)، اعلن فيها انه يود ان يسجل اصرح التحفظات بشأن كل من المبدأ الذي بنيت عليه رسالة الرئيس المؤرخة في ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٦٦ والبواعث الكامنة وراءها، لاسيما وان الجلستين المعقودتين في ١ و ٢ شباط (فبراير) اقتصرتا على مناقشات اجرائية لا تتعلق بغير اعتماد جدول الاعمال . واضاف قائلا انه بالنظر الى ان المجلس لم يجر اية مناقشة للمسألة ، فانه لا محل لبحث اية نتيجة . واعلن ان الرسالة المؤرخة في ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٦٦ لا يمكن ان تشكل سابقة صحيحة في العمل المستقر في المجلس .

٧٢٢ — وفي ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ ، انهى ممثل الولايات المتحدة الى رئيس مجلس الامن (S/7391) ان حكومته اضطرت الى اتخاذ تدابير جديدة لمواجهة اشتداد عدوان فييتنام الشمالية على جمهورية فييتنام وحصر نطاقه . واضاف قائلا انه نظرا الى الزيادة الملموسة في مستوى تسلل الرجال المسلحين والمؤن الحربية من فييتنام الشمالية الى فييتنام الجنوبية ، فان الولايات المتحدة قد اضطرت الى ارسال طائراتها لضرب مرافق النفط الكبرى في فييتنام الشمالية ، اى تلك المرافق الواقعة قرب هانوى وهايفونغ، وذلك لأن المنتجات النفطية كانت عاملا اساسيا في زيادة التسلل من الشمال . واضاف قائلا ان من الادلة الاخرى على ذلك ما تقوم به فييتنام الشمالية ، وذلك خارج حدودها في كثير من الاحيان ، من انشاء الطرق الجديدة وتحسين الطرق القائمة ، الامر الذي يتيح التسلل بسيارات الشحن الى فييتنام الجنوبية مهما كانت حالة الطقس .

٧٢٣ — وقال الممثل انه قد بذلت جميع الجهود اللازمة لمنع الحاق الاذى بالمدنيين وتجنب تدمير المرافق غير العسكرية .

٧٢٤ — واضاف قائلا انه لأمر مفجع ان يكون رد فييتنام الشمالية على الجهود المتكررة التي بذلت لفتح باب التفاوض هو زيادة الحشود والعمليات العسكرية .

٧٢٥ — وبين الممثل ان اهداف الولايات المتحدة في فييتنام محدودة : فهي لا تريد تغيير او تدمير حكومة فييتنام الشمالية ولا شعبها ؛ وهي لا ترغب في ان تجعل من فييتنام الشمالية حليفة دائمة للغرب ؛ كما انها لا تزمع انشاء قواعد عسكرية فيها . وقال ان كل ما تريده الولايات المتحدة هو اتاحة الفرصة لشعب فييتنام الجنوبية لتقرير مصيره بلا اكراه .

٧٢٦ — وذكر الممثل ان الولايات المتحدة قد تعلمت من وقفها للقصف الجوي مرتين انه لا يكفي التوقف عن قصف فييتنام الشمالية بينما تستمر العمليات العسكرية الاخرى . وقال انه ينبغي انهاء الحرب ذاتها لا القصف فحسب .

Digitized by UNOG Library

٧٢٧ — وارسل ممثلو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بييلو روسيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية الى رئيس مجلس الامن رسائل متماثلة مؤرخة في ١١ تموز (يوليه) ١٩٦٦ (S/7401 و S/7402 و S/7403) اشاروا فيها الى رسالة ممثل الولايات المتحدة المؤرخة في ٣٠ حزيران (يونيه)، وبينوا ان حكومة الولايات المتحدة قد اقدمت على توسيع نطاق حربها المخزية الموجهة ضد جمهورية فييتنام الديموقراطية وشعب فييتنام في مجموعه. واضافوا قائلين ان الولايات المتحدة تضاعف حملتها الدعائية فيما يتعلق برغبتها في ايجاد "تسوية سلمية" في الوقت الذى تعمل فيه، بغاراتها القاصفة البربرية على منطقتي هانوى وهايفونغ، على توسيع نطاق عدوانها في فييتنام والكشف عن اهدافها الحقيقية كشفا تاما.

٧٢٨ — وقد شجب اولئك الممثلون في رسالتهم بكل قوة الاعمال العدوانية التي تقوم بها الولايات المتحدة في فييتنام، كما اكدوا على انه لا يمكن ان يستتب السلم في ذلك البلد الا اذا كفت الولايات المتحدة عن العدوان وعن التدخل في الشئون الداخلية لشعب فييتنام.

٧٢٩ — وارسل ممثل بلغاريا الى رئيس المجلس رسالة مؤرخة في ١٢ تموز (يوليه) (S/7407) اشار فيها الى رسالة ممثل الولايات المتحدة المؤرخة في ٣٠ حزيران (يونيه)، وذكر ان تلك الرسالة تمثل مناورة جديدة قوامها اصدار التصريحات المرائية الداعية الى السلم وذلك بقصد تغطية وتبرير توسيع نطاق الحرب في فييتنام. واضاف قائلا ان الغارات الجوية الاخيرة على هانوى وهايفونغ تثبت مرة اخرى ان حكومة الولايات المتحدة تنتهك اتفاقات جنيف المعقودة عام ١٩٥٤ انتهاكا صارخا.

٧٣٠ — ومضى الممثل قائلا في رسالته انه لا يمكن للولايات المتحدة ان تمنع وقوع كارثة كبرى بتوجيه الرسائل "الايضاحية" بل بانهاء حربها العدوانية، والكف عن شن الغارات الجوية في الشمال، وسحب قواتها العسكرية من فييتنام الجنوبية، وغير ذلك من الامور.

٧٣١ — وفي الرسائل الاربع المذكورة اعلاه، ذكر ممثلو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهوريات بييلو روسيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا انهم يردون رسالة ممثل الولايات المتحدة المؤرخة في ٣٠ حزيران (يونيه) والتي عممت كوثيقة من وثائق مجلس الامن.

Digitized by UNOG Library

البـــاب الثانـــي

المســـائل الاخرى التي نظر فيهـــا المجلس

Digitized by UNOG Library

الفصل السابع

قبـول الاعضاء الجدد

— ٠ —

الفرع الاول

طلب جزر ملـــديف

٧٣٢ — ارسل رئيس وزراء جزر ملـديف رسالة مؤرخة في ١ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ (S/6645) قدم فيها طلب جزر ملديف لقبولها في عضوية الامم المتحدة ، مع اعلان موقع منه بقبول الالتزامات الواردة في ميثـاق الامم المتحـــدة .

٧٣٣ — ونظر مجلس الامن في طلب جزر ملـديف في جلسته ١٢٤٣ المنعقدة في ٢٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ . وقدمت الاردن وماليزيا والمملكة المتحدة مشروع القرار التالي (S/6695) :

" ان مجلس الامن ،

" وقد درس طلب جزر ملديف لقبولها في عضوية الامم المتحدة ،

" يوصـي الجمعية العامة بقبول جزر ملديف في عضوية الامم المتحـدة . "

٧٣٤ — وبعد ان ادلى جميع اعضاء المجلس ببيانات اشار فيها ممثلا فرنسا والولايـات المتحدة الى امكانية قيام الرغبة لدى المجلس في المستقبل في اللجوء الى المادة ٥٩ من النظـام الداخلي المؤقت ، اقترع المجلس على مشروع القرار المشـترك .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : في الجلسة ١٢٤٣ المنعقدة في ٢٠ ايلـــول (سـبتمبر) ١٩٦٥ ، اعتمـد المجلس مشروع القرار (S/6695) بالاجماع (القرار ٢١٢ (١٩٦٥)) .

الفرع الثاني

طلب ســـنغافورة

٧٣٥ — ارســل وزير خارجية ســنغافورة برقية مؤرخة في ٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ (S/6648) قدم فيها طلب سنغافورة لقبولها في عضوية الامم المتحدة ، مع اعلان موقع منه بقبول الالتزامات الواردة في ميثاق الامم المتحـــدة .

٧٣٦ — ونظر مجلس الامن في طلب سنغافورة في جلسته ١٢٤٣ المنعقدة في ٢٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ . وقدمت الاردن وساحل العاج وماليزيا والمملكة المتحدة مشروع القرار التالي (S/6696) :

Digitized by UNOG Library

" ان مجلس الامن ،

" وقد درس طلب سنغافورة لقبولها في عضوية الامم المتحدة ،

" يوصي الجمعية العامة بقبول سنغافورة في عضوية الامم المتحدة . "

٧٣٧ — وقام المجلس، اثر البيانات التي ادلى بها جميع اعضائه ، بالاقتراع على مشروع القرار المشترك .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : في الجلسة ١٢٤٣ المنعقدة في ٢٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، اعتمد المجلس مشروع القرار (S/6696) بالاجماع (القرار ٢١٣ (١٩٦٥)) .

الفرع الثالث

طلب غيانا

٧٣٨ — ارسل رئيس وزراء غيانا برقية مؤرخة في ٤ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ (S/7341) ، ثم رسالة مؤرخة في ٤ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ (S/7349) ، قدم فيهما طلب غيانا لقبولها في عضوية الامم المتحدة ، مع اعلان موقع منه بقبول الالتزامات الواردة في ميثاق الامم المتحدة .

٧٣٩ — ونظر مجلس الامن في طلب غيانا في جلسته ١٢٨٧ المنعقدة في ٢١ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ . وقدمت الارجنتين والاوروغواى واوغندا والمملكة المتحدة ونيجيريا ونيوزيلندا مشروع القرار التالي (S/7361) :

" ان مجلس الامن ،

" وقد درس طلب غيانا لقبولها في عضوية الامم المتحدة ،

" يوصي الجمعية العامة بقبول غيانا في عضوية الامم المتحدة . "

٧٤٠ — وفي اثناء المناقشة ، ادلى ممثل فينيزويلا ببيان ، وكان قد اذن له بحضور جلسة المجلس واشترك في نظر الطلب دون ان يكون له حق الاقتراع .

٧٤١ — وقام المجلس ، اثر البيانات التي ادلى بها اعضاؤه ، بالاقتراع على مشروع القرار المشترك .

القرار المتخذ بشأن مشروع القرار المشترك : في الجلسة ١٢٤٣ المنعقدة في ٢٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، اعتمد المجلس مشروع القرار المشترك (S/7361) بالاجماع (القرار ٢٢٣ (١٩٦٦)) .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثامن

انتخاب اعضاء محكمة العدل الدولية

— • —

الفرع الاول

تحديد موعد لاجراء انتخاب لملء منصب شاغر في محكمة العدل الدولية

٧٤٢ — لاحظ مجلس الامن ، في قراره ٢٠٨ (١٩٦٥) الذى اتخذه في جلسته ١٢٣٦ المنعقدة في ١٠ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ، شغور احد المناصب في محكمة العدل الدولية نتيجة لوفاة القاضي عبد الحميد بدوى في ٤ آب (اغسطس) ١٩٦٥ . وقرر المجلس ، وفقا لاحكام المادة ١٤ من النظام الاساسي للمحكمة ، وجوب اجراء انتخاب لملء المنصب الشاغر لما تبقى من مدة ولاية القاضي بدوى ، اى حتى ٥ شباط (فبراير) ١٩٦٧ ، وذلك اثناء انعقاد الدورة العشرين للجمعية العامة .

الفرع الثاني

اجراء انتخاب لملء منصب شاغر في محكمة العدل الدولية

٧٤٣ — عملا بالقرار ٢٠٨ (١٩٦٥) المتخذ في ١٠ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ، اتخذت الاستعدادات اللازمة لكي يقوم كل من مجلس الامن والجمعية العامة بانتخاب عضو في محكمة العدل الدولية اثناء الدورة العشرين للجمعية العامة . وفي ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) ، عمم الامين العام على مجلس الامن والجمعية العامة قائمة بالمرشحين الذين قدمت اسماءهم الجماعات القومية (S/6817) ، وذلك لملء المنصب الشاغر نتيجة لوفاة القاضي بدوى . وعممت اضافات في ١٢ و١٥ و١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) (S/6817 / ADD.1-3) ، كما عممت مذكرة من سوريا بشأن هذا الموضوع في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) (S/ 6937) .

Digitized by UNOG Library

٧٤٤ — واثناء الاقتراع الذى اجراه مجلس الامن في جلسته ١٢٦٢ المنعقدة في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ، نال السيد فؤاد عمون (لبنان) ١١ صوتا . وفي الجلسة العامة ١٣٧٨ التي عقدتها الجمعية العامة في اليوم ذاته ، نال السيد عمون اغلبية الاصوات ، فأعلن الرئيس انه لما كان السيد عمون قد نال الاغلبية المطلوبة في كل من مجلس الامن والجمعية العامة ، فانه انتخب لملء المنصب الشاغر في محكمة العدل الدولية .

Digitized by UNOG Library

Blank page

Page blanche

Digitized by UNOG Library

الباب الثالث

لجنة الاركان العسكرية

Digitized by UNOG Library

الفصل التاسع

اعمال لجنة الاركان العسكرية

٧٤٥ — واصلت لجنة الاركان العسكرية عملها دون انقطاع خلال الفترة المستعرضة في ظل نظامها الداخلي المؤقت ، وعقدت ستا وعشرين جلسة دون النظر في مسائل موضوعية .

Digitized by UNOG Library

الباب الرابع

المسائل التي لفت نظر مجلس الامن اليها ولم يناقشها خلال الفترة المستعرضة

Digitized by UNOG Library

الفصل العاشر

الرسالتان المتعلقتان
بجمهورية الكونغو الديموقراطية

٧٤٦ — ارسل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٢ آب (اغسطس) ١٩٦٥ (S/6589) قال فيها ان قيام الامانة العامة للامم المتحدة ، باسم الامم المتحدة ، بدفع مبلغ قدره ١٫٥ مليون دولار الى الحكومة البلجيكية تسوية لمطالب بعض المواطنين البلجيكيين المتعلقة بالخسائر التي يزعم انها لحقت بهم نتيجة لعمليات قوات الامم المتحدة ، هو تصرف غير قانوني ومخالف للمقررات التي اتخذتها الامم المتحدة . واضاف قائلا ان بلجيكا قد ارتكبت عدوانا ضد الكونغو ، وليس لها ، بوصفها المعتدية ، اى اساس معنوى او قانوني تستند اليه في المطالبة بحقوق من الامم المتحدة سواء باسمها او باسم مواطنيها . واردف قائلا ان بلجيكا مسؤولة امام الكونغو وامام الامم المتحدة عن عدوانها على الكونغو وعن النتائج المترتبة على ذلك العدوان ، وليس العكس هو الصحيح . وعقب قائلا انه لا يحق للامانة العامة ، في هذه الحالة ، ان تعقد باسم الامم المتحدة اى اتفاق بشأن دفع تعويض دون تفويض من مجلس الامن .

٧٤٧ — ومضى الممثل قائلا في رسالته ان الحكومة البلجيكية لم تنفذ القرارات التي اتخذها المجلس في ١٢ و ٢٢ تموز (يوليه) و ٩ آب (اغسطس) ١٩٦٠ بشأن السحب الفورى للقوات البلجيكية من اقليم الكونغو ، وانها ارتكبت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤ عملا عدوانيا جديدا بالقائها المظليين على اقليم جمهورية الكونغو الديموقراطية .

٧٤٨ — واستطرد الممثل قائلا في رسالته ان قيام الامانة العامة للامم المتحدة ، في هذه الظروف ، بدفع تعويض للحكومة البلجيكية عن الاضرار المزعومة التي سببتها قوات الامم المتحدة للرعايا البلجيكيين في الكونغو لا يمكن ان يعتبر الا تشجيعا للمعتدى ، وهو يمثل نوعا من المكافأة على عمل من اعمال قطع الطرق . واضاف قائلا انه ينبغي ، وفقا للقواعد المقررة في القانون الدولي بشأن تحمل المعتدى مسؤولية عدوانه ، ان تتحمل الحكومة البلجيكية دون غيرها كامل المسؤولية المعنوية والمادية عن جميع نتائج عدوانها على الكونغو . واردف قائلا ان وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة يعلن انه يتوقع من الامين العام ان يتخذ التدابير الفورية لالغاء الاتفاق المذكور اعلاه المتعلق بالتعويض الذى عقدته الامانة العامة للامم المتحدة .

٧٤٩ — ورد الامين العام على الممثل السوفياتي برسالة مؤرخة في ٦ آب (اغسطس) (S/6597) بين فيها ان الامم المتحدة قد عملت على الدوام ، عن طريق الامين العام ، على اتباع

Digitized by UNOG Library

سياسة تعويض الافراد الذين تلحق بهم اضرار تكون الامم المتحدة مسؤولة عنها قانونا ، سواء كانوا مواطنين بلجيكيين او ينتمون الى جنسيات اخرى . واضاف قائلا ان تلك السياسة تتمشى مع المبادئ القانونية المقررة ، واتفاقية الامتيازات والحصانات ، والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية ارواح واموال المدنيين اثناء قيام الاعمال العدائية ، واعتبارات العدالة والانسانية . واردف قائلا ان الامانة العامة قد رفضت طلبات التعويض عن الاضرار الناجمة عن العمليات العسكرية لوحدها ، فضلا عن طلبات التعويض عن الاضرار التي سببها اشخاص لا ينتمون الى ملاكات الامم المتحدة . واشار الى ان المرافق المختصة التابعة لبعثة " عملية الامم المتحدة في الكونغو " ولمقر الامم المتحدة قد قامت بالتحقيق في الطلبات ، وان الامم المتحدة قبلت ٥٨١ طلبا فقط من حوالي ١٤٠٠ طلب قدمها المواطنون البلجيكيون .

٧٥٠ — واضاف الامين العام قائلا في رسالته انه تبين انه من الافضل ، سواء من الناحية العملية او القانونية ، ان يتم تسديد التعويضات للمتضررين عن طريق حكومتهم . وذكر ان الحكومة البلجيكية قد وافقت على ذلك وانه دفع لها تعويض اجمالي قدره ١ر٥ مليون دولار عن طريق حسم هذا المبلغ من تبرعات بلجيكا غير المدفوعة لبعثة " عملية الامم المتحدة في الكونغو " ، وتبلغ حوالي ٣ر٢ مليون دولار . واردف قائلا انه قد تم التباحث مع حكومات البلدان الاخرى بشأن عقد اتفاقات مماثلة تشمل حوالي ٣٠٠ طلب لم تتم تسويتها بعد . واختتم رسالته قائلا ان الامين العام قد تصرف باعتباره الرئيس الاداري للامم المتحدة وذلك وفقا للعمل المستقر في الامم المتحدة الذي يقضي بالنظر في مطالب الافراد العاديين وتسويتها على مسؤولية الامين العام .

Digitized by UNOG Library

الفصل الحادى عشـــر

مسألة النزاع العنصرى في افريقيا الجنوبية الناشيء عن سياسة الفصـل العنصـــرى الستي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية

— • —

الفرع الاول

تقـــــرير اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصرى الستي تتبعها حكومـة جمهورية افريقيا الجنوبية الصادر في ١٠ آب (اغسطس) ١٩٦٥

٧٥١ — في ١٠ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ، احالت اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية الى مجلس الامن والجمعية العامة تقـــريرا (S/6605) استعرضت فيه التطورات الحاصلة في جمهورية افريقيا الجنوبية منذ صدور تقريرها المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤ ، وحللت العناصر الرئيسية للحالة القائمة في افريقيا الجنوبية ، واكـــدت على ضرورة **اتخاذ** تدابير دولية عاجلة وحاسمة ، كما احالت فيه عددا من التوصيات .

٧٥٢ — وذكرت اللجنة الخاصة ان عدم **اتخاذ** هيئات الامم المتحدة المختصة التدابيـــر المناسبة في الماضي ، لاسيما منذ مذبحة شاريفيل والقرار الذى اتخذه مجلس الامن في ١ نيسـان (ابريل) ١٩٦٠ ، قد ادى الى تفاقم الحالة في افريقيا الجنوبية تفاقما سريعا مستمرا . واضافت قائلة ان التطورات التي حدثت في العام الماضي تظهر ان حكومة افريقيا الجنوبية قد وجدت مـــا يشجعها على مواصلة السير في طريقها الوبيل **وذلك بسبب مايلي : (أ)** عدم قيام الجمعية العامـــة ، اثناء النصف الاول من الدورة التاسعة عشرة ، ببحث الحالة في افريقيا الجنوبية ، والشعور بأن الامم المتحدة **قـد** ضعفت ؛ (ب) ووقوع تطورات دولية ادت الى الايهام بأن الانظار قد تحولـــت عن الحالة السائدة في افريقيا الجنوبية ، وان من المستبعد ان تتفق الدول الكبرى **عـلـى** عمـــل موحد لمعالجتها ؛ (ج) وجود انطباع في افريقيا الجنوبية بأن تقرير لجنة الخبراء التابعة لمجلس الامن يظهر ضآلة احتمال فرض الجزاءات الاقتصادية الفعالة في المستقبل القريب ، بسبب استمـرار المعارضة في ذلك من جانب بعض الدول الكبرى والمتاجرين الرئيسيين مع افريقيا الجنوبية .

Digitized by UNOG Library

٧٥٣ — ولذلك رأت اللجنة الخاصة انه لابد من اتخاذ التدابير اللازمة بموجب الفصل السابع من الميثاق ، بالتعاون التام من جانب جميع اعضاء مجلس الامن الدائمين والمتاجرين الرئيسيين مع افريقيا الجنوبية ، وذلك لتغيير مجرى الحوادث المفجع والسير نحو الحل اللازم .

٧٥٤ — واكدت اللجنة الخاصة من جديد توصيتها بأن تعترف الجمعية العامة ومجلس الامن بأن الحالة في جمهورية افريقيا الجنوبية تشكل تهديدا خطيرا للسلم ، يستدعي تطبيق التدابير الالزامية المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، وان الجزاءات الاقتصادية هي السبيل الوحيد الفعال لتسوية الحالة القائمة في افريقيا الجنوبية بصورة سلمية . وكررت توصيتها الرامية الى توقيع الجزاءات الاقتصادية الكاملة ضد جمهورية افريقيا الجنوبية الى ان توافق حكومة افريقيا الجنوبية على التقيد بالالتزامات المترتبة عليها بموجب الميثاق . واشارت اللجنة الى ان فعالية هذه الجزاءات تتطلب صدور قرار بها من مجلس الامن بموجب الفصل السابع من الميثاق والعمل على ضمان تنفيذ جميع الدول لها تنفيذا تاما .

٧٥٥ — ومضت اللجنة الخاصة قائلة انها توصي ، دون المساس بهذه التدابير الحاسمة ، بأن تبحث الدول بصورة مستعجلة سلسلة من التدابير الجزئية الرامية الى تأمين تلبية حكومة افريقيا الجنوبية لمطالب حيوية معينة تعتبر حدا ادنى لمنع تفاقم الحالة . واضافت قائلة ان هذه التدابير تتضمن التنفيذ الكامل ، دون اى تفسير ضيق وانفرادى ، لقرارات المجلس الداعية الى وقف بيع وشحن الاسلحة الى افريقيا الجنوبية وكذلك المعدات والمواد اللازمة لصنع وصيانة الاسلحة والذخائر في افريقيا الجنوبية . واوصت اللجنة كذلك بوقف تصدير الطائرات والسفن والمعدات اللازمة لصنعها ، والامتناع عن كل تعاون عسكرى مع افريقيا الجنوبية ؛ وحظر الاستثمار في افريقيا الجنوبية او تقديم المساعدات التقنية لصنع الاسلحة وانماء صناعة النفط فيها ، وكذلك منع هجرة التقنيين الى افريقيا الجنوبية للمساعدة على انماء تلك الصناعات فيها ؛ واستعراض جميع الاتفاقات المعقودة مع افريقيا الجنوبية بشأن القواعد العسكرية ، ومرافق الرصد الفضائي ، وحصص الاستيراد والتصدير ، والتعريفات الجمركية التفضيلية ؛ واستدعاء رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية ؛ ومنح حق اللجوء للاجئين من افريقيا الجنوبية .

٧٥٦ — واوصت اللجنة الخاصة كذلك باتخاذ بعض التدابير المحددة الاضافية ، مع اعلان التصميم على فرض الجزاءات الاقتصادية الكاملة ، اذا اقتضى الامر ، لاقناع حكومة افريقيا الجنوبية بالعدول عن سياستها والتقيد بالقرارات التي اتخذها مجلس الامن والجمعية العامة . وقد تضمنت هذه التدابير اصدار التوصيات اللازمة الى الدول لمنع او تثبيط الاستثمار في افريقيا الجنوبية او منح القروض والائتمانات لشركات افريقيا الجنوبية ؛ ورفض تقديم التسهيلات الى السفن والطائرات التي تتوقف في افريقيا الجنوبية ؛ ومنع الهجرة الى ذلك البلد او تثبيطها ؛ وحظر ارسال النفط والمنتجات النفطية الى افريقيا الجنوبية ومنع تقديم اية مساعدة لانتاج النفط في ذلك البلد

Digitized by UNOG Library

ومنع الاتجار مع افريقيا الجنوبية بالمطاط ، والمواد الكيماوية ، والمعادن ، وغيرها من المواد الخام ؛ والامتناع عن تقديم اية مساعدة لصنع السيارات وعربات السكك الحديدية في تلك الجمهورية .

٧٥٧ — واوصت اللجنة الخاصة كذلك ، في صدد التدابير المذكورة اعلاه ، بأن يثني مجلس الامن والجمعية العامة على الدول التي اتخذت التدابير الفعالة اللازمة لتنفيذ قراراتهما ، وان يدعو جميع الدول الاخرى الى اتخاذ تدابير مماثلة والاعلام عنها دون تأخير ، وان يعربا عن الاسف لتصرف بعض الدول على نحو يتنافى مع تلك القرارات .

٧٥٨ — وتضمنت المسائل الاخرى التي تناولها تقرير اللجنة الخاصة توصية بانشاء صندوق استئماني تابع للامم المتحدة لتلقي التبرعات النقدية والعينية من الدول والمنظمات والاشخاص لتعزيز جهود المنظمات الخيرية المعنية بتقديم الاغاثة والمساعدة القضائية الى الاشخاص المضطهدين بسبب معارضتهم للفصل العنصري في افريقيا الجنوبية ، وكذلك اغاثة معاليهم ومساعدة اللاجئين . واكدت اللجنة الخاصة ان هذه الجهود الانسانية يجب ان تأتي مكملة للتدابير الفعالة اللازمة لتسوية الحالة القائمة في افريقيا الجنوبية ، لا ان تعتبر بديلة لهذه التدابير . وحثت اللجنة الخاصة ، بالاضافة الى ذلك ، على اتخاذ التدابير المختلفة اللازمة لنشر المعلومات على اوسع نطاق عن اخطار الفصل العنصري ، وذلك لابقاء الرأى العام العالمي على علم بالتطورات الجارية وتشجيعه على تأييد الجهود التي تبذلها الامم المتحدة لتسوية الحالة . وكررت كذلك الاعراب عن قلقها الشديد ازاء الاتهامات الجديدة بسوء معاملة معارضي سياسة الفصل العنصري وتعذيبهم ، كما كررت توصيتها باجراء تحقيق دولي نزيه متجرد في تلك الاتهامات .

٧٥٩ — واكدت اللجنة الخاصة على ضرورة التعاون التام بين الوكالات المتخصصة والمنظمات الاقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية في تأمين تنفيذ الجزاءات الاقتصادية ، واوصت بأن تتخذ جميع الوكالات الدولية الخطوات اللازمة لمنع تقديم اية مساعدة اقتصادية او تقنية الى حكومة افريقيا الجنوبية ، وذلك باستثناء المساعدات الانسانية لضحايا سياسة الفصل العنصري . ورأت انه ينبغي تشجيع تلك الوكالات على النظر في اتخاذ التدابير الايجابية الفعالة المشتركة لمقاومة آثار الفصل العنصري ، وتقديم المساعدة الانسانية اللازمة الى ضحاياه ، والمساعدة على نشر المعلومات عن اخطاره وعن الجهود التي تبذلها الامم المتحدة لتسوية الحالة .

الفرع الثاني

طلب اجتماع مجلس الامن

٧٦٠ — في رسالة مؤرخة في ٢٨ تموز (يوليه) ١٩٦٥ (S/6584) ، طلب ممثلو اثيوبيا ، واوغندا ، وبوروندى ، والتشاد ، والتوغو ، وتونس ، والجزائر ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، والجمهورية

Digitized by UNOG Library

التنزانية المتحدة ، والجمهورية العربية المتحدة ، وجمهورية الكونغو الديموقراطية ، والداهومي ، ورواندا ، وزامبيا ، وساحل العاج ، والسنغال ، والسودان ، وسيراليون ، والصومال ، وغانا ، وغينيا ، والفولتا الاعلى ، والكاميرون ، وكينيا ، وليبيا ، وليبيريا ، ومالاوى ، ومالي ، ومدغشقر ، والمغرب ، وموريتانيا ، ونيجيريا ، دعوة مجلس الامن الى الانعقاد في اقرب فرصة ممكنة لاستئناف النظر في الحالة الناشئة عن سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها جمهورية افريقيا الجنوبية .

٧٦١ — وارسل وزراء خارجية تونس ، وسيراليون ، وليبيريا ، ومدغشقر رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ (S/6791) ، ذكروا فيها ان منظمة الوحدة الافريقية قد اوعزت اليهم بعرض مسألة الفصل العنصرى في افريقيا الجنوبية على مجلس الامن ، وطلبوا عقد جلسة عاجلة لمجلس الامن لبحث المسألة .

٧٦٢ — وارسل وزراء خارجية الدول الاربع المذكورة اعلاه رسالة اخرى مؤرخة في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ (S/6964) طلبوا فيها ارجاء بحث المسألة الى موعد آخر نظرا الى خطورة الحالة السائدة آنذاك في رود يسيا الجنوبية وما يترتب عليها من آثار اكيدة فيما يتعلق بمسألة الفصل العنصرى .

الفرع الثالث

القرار ٢٠٥٤ (الدورة ٢٠)
الذى اتخذته الجمعية العامة في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥

٧٦٣ — احال الامين العام الى مجلس الامن ، برسالة مؤرخة في ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ (S/7090) ، نص القرار ٢٠٥٤ (الدورة ٢٠) الذى اتخذته الجمعية العامة في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ بشأن سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية . ولفت الامين العام نظر المجلس الى الفقرة ٦ من منطوق الجزء الف من القرار وهي الفقرة التي تنص على ان الجمعية العامة " تلفت نظر مجلس الامن الى كون الحالة القائمة في افريقيا الجنوبية تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ، والى ضرورة اتخاذ التدابير المقررة بموجب الفصل السابع من الميثاق لحل مشكلة الفصل العنصرى ، والى ان التطبيق العالمي للجزاءات الاقتصادية هو السبيل الوحيد للوصول الى حل سلمي " .

Digitized by UNOG Library

الفرع الرابع

تقرير الامين العام عن برنامج الامم المتحـــــدة لتعليم وتدريب ابناء افريقيا الجنوبية في الخـــارج المنشأ عملا بقرار مجلس الامن ١٩١ المتخذ في ١٨ حزيران (يونيـــه) ١٩٦٤

٧٦٤ — قدم الامين العام ، في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، تقريرا (S/6891) عن انشاء برنامج الامم المتحدة لتعليم وتدريب ابناء افريقيا الجنوبية في الخارج عملا بالقـــرار ١٩١ الذى اتخذه مجلس الامن في ١٨ حزيران (يونيه) ١٩٦٤ ، ودعا فيه الامين العام الى ان يقوم ، " بعد التشاور مع الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة ، بانشاء برنامج تعليمي وتدريبي يستهدف ترتيب امر تعليم ابناء افريقيا الجنوبية وتدريبهم في الخارج " .

٧٦٥ — واستعرض الامين العام المشاورات التي اجراها ونتائج الدراسة التي اجريت للبرامج الثنائية والبرامج غير الحكومية المتصلة بتعليم وتدريب ابناء افريقيا الجنوبية في الخارج ، وللتوزيع الجغرافي لابناء افريقيا الجنوبية الموجودين في الخارج والمحتاجين الى المساعدة لاكمال تعليمهم العالي وتدريبهم ، او الراغبين في الحصول على فرص هذا التعليم والتدريب ، ولعددهم ، ولمدى توفـــر التسهيلات اللازمة ، وللمشاكل الخاصة التي ينطوى عليها تهيئة الاماكن لابناء افريقيـــا الجنوبية .

٧٦٦ — وذكر الامين العام انه قد قام ، ريثما يتم وضع البرنامج في صورته النهائية ، باتخاذ الترتيبات اللازمة لتقديم عدد محدود من منح استكمال التخصص والاعانات للدراسة على المستويين الثانوى والعالي اثناء العام الدراسي ١٩٦٥ — ١٩٦٦ . وقال ان بعض الدول الاعضاء قـــد قدمت ، لتمويل هذا البرنامج المحدود ، تبرعات تبلغ ٢٣٧٠٠٠ دولار وفيما يلي بيانها : الدانمارك ، ٣٧٠٠٠ دولار ؛ والسويد ، ٣٠٠٠٠ دولار ؛ والمملكة المتحدة ، ٧٠٠٠٠ دولار ، والنرويـــج ، ٢٥٠٠٠ دولار ؛ والولايات المتحدة ، ٧٥٠٠٠ دولار . واضاف قائلا ان من المتوقع ان تقـــدم بموجب هذا البرنامج ، منح يتراوح عددها بين اربعين وخمسين منحة وذلك للدراسة في ميادين التعليم ، والقانون ، والطب العام والاختصاصي ، والتمريض ، وادارة المستشفيات ، والمحاسبة ومسك الدفاتر ، والعلوم الطبيعية والاجتماعية الخ .

٧٦٧ — وذكر الامين العام في تقريره انه قائم فورا بانشاء "برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي لابناء افريقيا الجنوبية" ، وانه يتوقع ان يعمل البرنامج بكامل طاقته في مطلع عـــام ١٩٦٦ بعد تدبير الملاك اللازم والاموال اللازمة . ورأى انه من الضرورى لفعالية البرنامـــج ان يتناول فترة معقولة من الوقت . وذكر انه سيرسل في القريب نداء الى الدول الاعضاء لدفـــع التبرعات او عقدها وذلك بغية الوصول الى الهدف المحدد بمبلغ ٢ مليون دولار لتسديد نفقات التعليم والتدريب والنفقات الادارية لفترة مبدئية مدتها ثلاث سنوات .

Digitized by UNOG Library

٧٦٨ — وافاد الامين العام ان الاشراف على البرنامج سيتم من مقر الامم المتحدة ، وان هذا الاشراف سيسند الى موظف برتبة مدير سيكون مسؤولا بتوجيه الامين العام ، عن استدرار التبرعات ، والحفاظ على التنسيق مع برامج الامم المتحدة التعليمية والتدريبية الاخرى لافريقيا الجنوبية ، عن البت في المسائل المتعلقة بالسياسة الواجبة الاتباع .

٧٦٩ — واستطرد الامين العام قائلا انه سيتم انشاء مكتبين في جنيف ولوساكا لادارة البرنامج ، وان اللجنة الاقتصادية لافريقيا ستدعى الى المساعدة على ضمان الاستفادة الى اقصى حد ممكن من امكانيات التعليم والتدريب في افريقيا ، كما ستجرى الاستعانة ، حسب الاقتضاء ، بخدمات الممثلين المقيمين والمكاتب الاقليمية الاخرى التابعة للامم المتحدة . واردف قائلا ان البرنامج سيفيد من التعاون الوثيق مع الوكالات المتخصصة المختصة التابعة للامم المتحدة المعنية ومن مشاركتها الايجابية .

٧٧٠ — وتابع الامين العام قائلا انه بالرغم من ان الكثير من تفاصيل طريقة سير البرنامج سيلزم وضعها في ضوء التجربة المكتسبة وحسب تطور الظروف ، فانه يمكن القول بان البرنامج سيمثل مجهودا متعدد الجوانب ، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة وبتأييد منظمات خيرية عديدة ، لتنفيذ قرار مجلس الامن في ضوء تقرير فريق الخبراء . واعرب الامين العام عن امله في ان يلقى البرنامج التأييد الكافي ، المالي وغيره ، لتحقيق اهدافه المتمثلة في تمكين اكبر عدد ممكن من ابناء افريقيا الجنوبية من الاسهام ، بدورهم التام في تحقيق التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدهم ، والمتمثلة كذلك في اظهار الرغبة الدولية العامة ، متجسدة في عمل ايجابي ، في مساعدة شعب افريقيا الجنوبية في الجهود التي يبذلها من اجل تحقيق تقدمه وفقا لمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه .

الفرع الخامس

تقرير اللجنة الخاصة

المؤرخ في ٢٧ حزيران (يونيه) ١٩٦٦

٧٧١ — قامت اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية ، في ٢٧ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ ، بتقديم تقرير الى مجلس الامن والجمعية العامة (S/7387) عن مسألة تنفيذ الفقرة ٣ من منطوق قرار الجمعية العامة ٢٠٥٤ ألف (الدورة ٢٠) المتخذ في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ . وكانت الجمعية العامة قد قررت ، في هذه الفقرة ، توسيع عضوية اللجنة الخاصة بضم ستة اعضاء يتولى رئيس الجمعية العامة تعيينهم وفقا للمعايير التالية :

Digitized by UNOG Library

" (أ) المسئولية الرئيسية في ميدان التجارة العالمية ؛

(ب) المسئولية الرئيسية ، بموجب ميثاق الامم المتحدة ، عن صيانة السلم والامن الدوليين ؛

(ج) التوزيع الجغرافي العادل . "

٧٧٢ — وكان رئيس الدورة العشرين للجمعية العامة قد وجه الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٦ ذكر فيها ان المشاورات مع الدول الاعضاء لم تسفر عن الدلائل المرجوة على قرب امكان اختيار الاعضاء الستة الاضافيين في اللجنة وفقا للشروط المحددة على وجه الدقة في قرار الجمعية العامة . واضاف قائلا انه لا يرى مناصا ، في الظروف الحاضرة ، من عرض المسألة على الجمعية العامة لبحثها من جديد في دورتها القادمة .

٧٧٣ — وقد طلبت اللجنة الخاصة مع ذلك الى رئيس الجمعية العامة اجراء اتصالات رسمية مع الدول الاعضاء المعنية وافادتها عن نتائج تلك الاتصالات . وقد بين رئيس الدورة العشرين للجمعية العامة ، في رسالة وجهها الى الامين العام في ١٤ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ ، انه اجرى بعض الاتصالات الرسمية بناء على طلب اللجنة الخاصة وانه لا يزال عاجزا عن تعيين الاعضاء الستة الاضافيين وفقا للشروط الواردة في قرار الجمعية العامة ، اذ ان اربع عشرة دولة من الدول الاعضاء التي اتصل بها ابدت عدم استعدادها لقبول تعيينها في عضوية اللجنة .

٧٧٤ — واثنت اللجنة الخاصة على الاتحاد السوفياتي لاعرابه عن استعداده للاشتراك في عضوية اللجنة والتعاون معها في اتخاذ التدابير الفعالة لانهاء سياسة الفصل العنصري ، ولكنها رأت ان الحالة الناجمة عن ردود الدول الاعضاء الاخرى تستدعي نظر الجمعية العامة حسبما اوضح ذلك رئيس الدورة العشرين . وقررت اللجنة الخاصة لذلك ان تقدم تقريرا خاصا الى الجمعية العامة ومجلس الامن لتمكين جميع الدول الاعضاء من ايلاء الاهتمام اللازم للمسألة وتيسير بحث الجمعية العامة لها . ورأت ان رفض الاشتراك في اللجنة ، لا سيما من جانب المتاجرين الرئيسيين مع افريقيا الجنوبية ، ومنهم ثلاثة من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن (فرنسا ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة) الذين يضطلعون بمسئولية خاصة عن المسائل المتصلة بصيانة السلم والامن الدوليين ، امر يشكل سابقة تثير الانزعاج البالغ وتنطوي على عواقب خطيرة . وذكرت اللجنة ان هذا الرفض يسيء الى سلطة الامم المتحدة وهيبتها بوصفها مركزا دوليا لتنسيق مواقف الدول الاعضاء وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية .

٧٧٥ — ورأت اللجنة الخاصة كذلك انه اذا كان الموقف المذكور اعلاه يعني معارضة الدول المعنية في اللجوء الى التدابير السلمية الفعالة لتسوية الحالة ، على النحو المنصوص عليه

Digitized by UNOG Library

في الفصل السابع من الميثاق ، فان تلك الدول ستتحمل مسئولية هائلة في حالة نشوب صـــــراع عنيف لا يمكن الا ان تكون له اخطر الآثار على السلم الدولي ومجرى التاريخ . واضافت قائلـــة انها تناشد لذلك تلك الدول مرة اخرى ان تعيد النظر في مواقفها وان تيسر اتخاذ التدابـــير السلمية الفعالة اللازمة برعاية الامم المتحدة . واعربت عن املها في ان يتسنى للدول الاعضـــاء الاخرى وللرأى العام العالمي اقناع تلك الدول بسلوك هذا الاتجاه .

٧٧٦ — وقد ارفقت بتقرير اللجنة الخاصة الردود الواردة من الدول الاعضاء التي اتصـــل بها رئيس الدورة العشرين للجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثانـي عشـــر

الرسائل المتصلة بالتطورات المتعلقـة باليمـــن

٧٧٧ — ارسل ممثل المملكة المتحدة ، في ٢٦ تموز (يوليه) ١٩٦٥ رسالة موجهة الـــى رئيس مجلس الامن (S/6364) ، ذكر فيها ان اليمن خرقت الاقليم الجوى لاتحاد الجنوب العربـــي مرتين منذ قيامها للغارة الجوية على اقليم الاتحاد في ٢٩ حزيران (يونيه) .

٧٧٨ — وارسل ممثل الجمهورية العربية اليمنية رسالة مؤرخة في ٣٠ تموز (يوليه) (S/6591) نفى فيها قيام الطائرات اليمنية بخرق الاقليم الجوى للاتحاد . وقال ان حكومته ابلغت السلطات البريطانية ، بوقوع عملية عسكرية في المنطقة إثر تسلل جماعة معادية للثورة من محمية بيحـــان البريطانية ، وبأن الاوامر صدرت الى طائرتين بملاحقة المتسللين ، ولكن القوات اليمنية كانت لديها اوامر واضحة بعدم اجتياز حدود بيحان . وذكر ان محمية بيحان البريطانية تتخذ قاعـــدة للتسلل تستخدم ضد الجمهورية العربية اليمنية .

٧٧٩ — وارسل ممثل المملكة المتحدة ، في ١٣ آب (اغسطس) رسالة موجهـــة الـــى الامين العام (S/6617) قال فيها ان حكومته وان كانت ترحب بالمعلومات القائلة بان الســـلطات الجمهورية في اليمن قد اصدرت الاوامر الى قواتها بعدم اجتياز الحدود القائمة بين اليمن والاتحاد ، فانها لا تستطيع ان تقبل تفسير السلطات اليمنية لحادث ٢٩ حزيران (يونيه) . وذكر انـــه فيما يتعلق بالاتهامات القائلة بأن القوات البريطانية قد قصفت قعطبة في ١٩ ايار (مايـــو) و ١ و ٣ و ١٢ و ١٣ تموز (يوليه) ، فان حكومة المملكة المتحدة قد اجرت تحقيقا كاملا لهـــذه الحوادث المزعومة تبين منه انه لم يحدث قط ان اطلقت القوات البريطانية او قوات الاتحاد النار عبر الحدود في اى تاريخ من التواريخ المذكورة .

٧٨٠ — وارسل ممثل اليمن رسالة مؤرخة في ١ تشرين الاول (اكتوبر) (S/6733) اتهـــم فيها الطائرات البريطانية بخرق الاقليم الجوى لليمن في ٤ و ٥ و ٩ و ١٢ و ٢٧ آب (اغســطس) ، والقوات البريطانية باطلاق نيرانها على الاقليم اليمني .

٧٨١ — وارسل ممثل المملكة المتحدة ، برسالة جوابية مؤرخة في ٨ تشرين الثاني (نوفمبـــر) (S/6887) قال فيها انه جرى تحقيق شامل في جميع الاتهامات اليمنية تبين منه انه لا يمكن ان تكون اية طائرة بريطانية مسئولة عن التحليقات المزعومة فوق الاقليم اليمني وان القوات البريطانية لم تقـــم لا هي ولا قوات الاتحاد باطلاق النيران على الاقليم اليمني في ٢٠ و ٢٨ آب (اغســـطس) .

Digitized by UNOG Library

واضـــاف قائلا ان مدفعيـة البيضاء اطلقت نيرانها ، في ٢٥ ايلول (سبتمبر) ، على مكيراس في اتحاد الجنوب العربي ؛ ولما استمر اطلاق النار في ٢٦ ايلول (سبتمبر) ، اضطرت قـــوات الاتحاد الى الرد على النيران اليمنية على سبيل الدفاع الشرعي . واكد على ان هذا الـــرد استهدف فقط المدافع التي اطلقت نيرانها على اقليم الاتحاد ، وانه لم تحلق اية طائرات بريطانية ، في ذلك التاريخ ، فوق الاقليم اليمني .

٧٨٢ — وارسل ممثل اليمن رسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) (S/6983) ، اشار فيها الى ارتكاب اربعة عشر عملا عدوانيا جديدا ضد بلده . واعلن ان الحكومة اليمنية ، اذ تلفـت نظر مجلس الامن الى هذه الحالة الخطيرة ، تحتفظ لنفسها بحق الدفاع الشرعي اذا اسـتمرت الحالة القائمة او تدهورت .

٧٨٣ — وارسل ممثل اليمن ، في ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ ، رسالة موجهة الى رئيس مجلس الامن (S/7266) شكا فيها من خرق الطائرات العسكرية البريطانية للاقليم الجوى للجمهورية العربية اليمنية في ١٠ و ٢٠ و ٢٥ آذار (مارس) ، وفي ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ ، ومـــن تعرض بلدة قطبة اليمنية لقصف بريطاني شديد في ١٤ نيسان (ابريل) . واعلن ان حكومـــة الجمهورية العربية اليمنية تحتج بشدة على اعمال الاستفزاز البريطانية المستمرة . واضاف قائـــلا ان التدابير التي تتخذها بريطانيا في عدن وفي الجنوب اليمني المحتل تشكل انتهاكا صارخـــا لميثاق الامم المتحدة وللقواعد الاولية للقانون الدولي .

٧٨٤ — ومضى الممثل قائلا ان حكومة الجمهورية العربية اليمنية تكرر الاعراب عن ايمانهـــا الراسخ بان الحل الوحيد لهذه الحالة المتدهورة هو انسحاب بريطانيا انسحابا فوريا تاما مـــن الجنوب اليمني المحتل . واردف قائلا ان حكومته تحتفظ بحقها الكامل ، الذى يضمنه الميثـاق ، في ان تتخذ اية تدابير تراها ضرورية للدفاع الشرعي . واختتم قائلا ان السلطات البريطانيـــة تتحمل كامل المسئولية عن جميع العواقب المترتبة على السياسة البريطانية .

٧٨٥ — وارسل ممثل المملكة المتحدة ، رسالة مؤرخة في ٩ ايار (مايو) (S/7284) ، اعلـــن فيها ان الاتهامات اليمنية ستكون موضع تحقيق كامل سترسل نتائجه الى سلطات الجمهورية اليمنية . واضاف قائلا انه لا يـوجد اى اساس لمطالب اليمن في دويلات محمية الجنوب العربي ؛ اذ ان هذه الدويلات مشمولة بحماية حكومة المملكة المتحدة المسئولة عن علاقاتها الخارجية . واردف قائـــلا ان حكومة المملكة المتحدة عازمة فضلا عن ذلك على انالة الجنوب العربي ، بما فيه عدن ، السـيادة والاستقلال عام ١٩٦٨ . واختتم قائلا ان العنف والارهاب الحاصلين تنظيم وتحريض علـــني من خارج الجنوب العربي يعيقان نيل الاستقلال المبكر عن طريق المفاوضات السلمية .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث عشـــر

الرسائل المتعلقة بشكاوى اليونان ضـــد تركيـــــا
وشكاوى تركيـــا ضـد اليونـــــــان

٧٨٦ — تلقى الامين العام ، اثناء الفترة المستعرضة ، سلسلة من الرسائل من ممثلي اليونان وتركيا .

٧٨٧ — وتتضمن الرسائل الواردة من ممثل اليونان ما يلي : الرسائل المؤرخة في ١٥ تموز (يوليه) (S/6358) و ١٦ و ١٩ آب (اغسطس) (S/6618 وS/6619 وS/6623) ؛ و ١١ و ١٤ و ٢٥ و ٢٩ ايلول (سبتمبر) (S/6679 وS/6684 وS/6721 وS/6729) ؛ و ١ و ١٢ و ٢٥ و ٣٠ تشريـن الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ (S/6732 وS/6787 وS/6830 و S/6853) ؛ و ٨ و ١٠ و ١٢ و ٢٢ و ٢٣ شـــباط (فبراير) ١٩٦٦ (S/7129 وS/7131 وS/7137 وS/7158 وS/7165) ؛ و ١٣ و ١٩ نيسان (ابريـــل) (S/7255 وS/7260) ؛ و ٦ و ١٠ و ١٧ و ٣٠ ايار (مايو) (S/7282 وS/7287 وS/7307 و S/7329) ؛ و ٢٤ حزيران (يونيه) (S/7383) ، و ١٢ تموز (يوليه) ١٩٦٦ (S/7406) ، وهي تتنـــاول ادعاءات بانتهاك الطائرات العسكرية لاقليم اليونان الجوى ؛ والرسائل المؤرخة في ٢٤ ايلـول (سبتمبر) (S/6718) و ١ و ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ (S/6734 وS/6820) وهي تتناول ادعاءات بحصول ترحيل جماعي لليونانيين من تركيا ؛ والرسالتان المؤرختان في ٢٧ ايلول (سبتمبر) (S/6723) و ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ (S/6783) وتتناولان التدابير المنســـــوب الى حكومة تركيا اتخاذها ضد البطريركية المسكونية في استانبول ؛ والرسالة المؤرخـــــة في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ (S/6872) وتتناول بيانا ادلى به رئيس وزراء تركيـــا ؛ والرسائل المؤرخة في ٩ آذار (مارس) (S/7193) و ١٢ و ٢٣ ايار (مايو) (S/7302 و S/7318) و ١١ تموز (يوليه) ١٩٦٦ (S/7405) وهي تتضمن ردودا على الشكاوى الواردة في رسائـــل تركيـــا .

٧٨٨ — اما الرسائل الواردة من ممثل تركيا فتتضمن ما يلي : تتضمن الرسائل المؤرخـــة في ٢٢ تموز (يوليه) ١٩٦٥ (S/6551) و ٨ شباط (فبراير) (S/7125) و ١٢ و ٢٧ نيسـان (ابريل) ١٩٦٦ (S/7252 و S/7269) وهي تتناول ادعاءات بانتهاك الطائرات العسكرية اليونانية للاقليم الجوى التركي ؛ والرسالتان المؤرختان في ٢٢ تموز (يوليه) ١٩٦٥ (S/6550) و ٣ ايار

Digitized by UNOG Library

(مايو) ١٩٦٦ (S/7278) وتتناولان ادعاءات بانتهاك السفن اليونانية للمياه الاقليمية التركية ؛ والرسالة المؤرخة في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٦٦ وتتناول ادعاء باطلاق النار على طائرة تركيـــة على الحدود اليونانية ؛ والرسائل المؤرخة في ١٤ تموز (يوليه) (S/6526) و ٢٩ ايلـــول (سبتمبر) (S/6728) و ٧ و ١٨ و ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) (S/6758وS/6809 و S/6831) و ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ (S/6914) و ٣ كانون الثاني (يناير) (S/7065)و ٢٥ آذار (مارس) (S/7224) و ٢٣ ايار (مايو) (S/7317) و ١٣ حزيران (يونيه) (S/7368) و ٥ و ١١ تموز (يوليه) ١٩٦٦ (S/7398 و S/7404) وهي تتضمن الرد على الشكاوى الواردة في رسائل اليونان .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع عشـــر

الرسائل المتعلقة بمسألة افريقيا الجنوبية الغربيـــة

٧٨٩ — ارسل رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلـــدان والشعوب المستعمرة ، رسالة مؤرخة في ٢١ تموز (يوليه) ١٩٦٥ (S.6565) ، احال بها الى مجلس الامن نص قرار اتخذته اللجنة الخاصة في ١٧ حزيران (يونيه) ١٩٦٥ . ولفت نظـــر المجلس الى نص الفقرتين ٥ و ٦ من منطوق القرار اللتين تنصان على ان اللجنة الخاصة " توصـي الجمعية العامة ومجلس الامن باتخاذ الخطوات الملائمة لضمان سيادة شعب افريقيا الجنوبيـــة الغربية وسلامة الاقليم ، باتخاذ التدابير الملموسة الكافية اللازمة ، لهذا الغرض ، بالتعـــاون مع منظمة الوحدة الافريقية " و " وتلفت نظر مجلس الامن الى الحالة الخطيرة السائدة في افريقيـــا الجنوبية الغربية " .

٧٩٠ — وارسل الامين العام رسالة مؤرخة في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ (S/7091) ، احال بها الى مجلس الامن نص القرار ٢٠٧٤ (الدورة ٢٠) الذى اتخذته الجمعية العامة بشان مسألة افريقيا الجنوبية الغربية في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ . ولفت النظر الى نـــص الفقرة ١٣ من منطوق القرار التي تنص على ان الجمعية العامة " تطلب الى مجلس الامن مراقبـــة الحالة الحرجة السائدة في افريقيا الجنوبية الغربية " وذلك في ضوء " التهديد الخطير الذى يتعرض له السلم والامن الدوليان في ذلك الجزء من افريقيا ، والذى زاد من تفاقمه التمرد العنصرى في روديسيا الجنوبية " .

٧٩١ — وارسل رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلـــدان والشعوب المستعمرة رسالة مؤرخة في ١٤ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ (S/7370) احال بهـــا نص قرار اتخذته اللجنة الخاصة في اديس ابابا باثيوبيا في ٩ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ . وقـــد لفتت اللجنة الخاصة ، في الفقرات ٥ و ٦ و ٧ من منطوق القرار ، نظر مجلس الامن الى الحالـــة الخطيرة السائدة في افريقيا الجنوبية الغربية ، وتفاقمها الناشيء عن التمرد العنصرى فـــي روديسيا الجنوبية وعواقبها بالنسبة الى السلم والامن الدوليين ؛ واوصت مجلس الامن بالزام جميع الدول بتنفيذ التدابير الواردة في قرار الجمعية العامة ١٨٩٩ (الدورة ١٨) المتخذ في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ ، ولا سيما التدابير المذكورة في الفقرة ٧ ؛ واوصت كذلك بأن يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لتأمين انسحاب جميع القواعد والمنشآت العسكرية من ذلك الاقليم .

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس عشر

الرسالة المتعلقة بمسألة باسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند

٧٩٢ — ارسل رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، رسالة مؤرخة في ٢١ تموز (يوليه) ١٩٦٥ (S/6566) احال بها الى مجلس الامن نص قرار اتخذته اللجنة الخاصة في ١٧ حزيران (يونيه) ١٩٦٥ بشأن مسألة باسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند . واشار خاصة الى احكام الفقرتين ٤ و ٥ من منطوق القرار اللتين تنصان على ان اللجنة " تلفت نظر مجلس الامن الى التهديد الموجه الى السلامة الاقليمية لهذه الاقاليم بسبب السياسة التوسعية التي تنتهجها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية" و " توصي الجمعية العامة ومجلس الامن بان يقوما على وجه الاستعجال بالنظر في التدابير اللازمة لتأمين السلامة الاقليمية لهذه الاقاليم وضمان سيادتها ، وباتخاذ تلك التدابير ".

Digitized by UNOG Library

الفصل السادس عشر

الرسالة الواردة بشأن العلاقات بين هايتي والجمهورية الدومينيكية

٧٩٣ — ارسل وزير خارجية هايتي الى رئيس مجلس الامن برقية مؤرخة في ١٠ تموز (يوليه) ١٩٦٥ (S/6533) عممت على اعضاء المجلس في ١٦ تموز (يوليه) وقد احال بها نص مذكرتين ارسلتهما حكومة هايتي الى منظمة الدول الامريكية والى اجتماع التشاور العاشر لوزراء خارجية البلدان الامريكية للفت النظر الى التهديد الخطير لسلامة هايتي الاقليمية الصادر من الاقليم الدومينيكي . وذكرت حكومة هايتي ان عددا من الاشخاص الذين يدعون انهم هايتيون رغم اكتسابهم مركز المقيمين في الجمهورية الدومينيكية يعدون العدة في منطقة باراهونا للتحرك نحو حدود هايتي بقصد التغلغل الى داخل هايتي . وقالت ان بين اولئك الاشخاص نواة من العناصر الشيوعية المدربة على اعمال الهجوم الخاطف . وطلبت حكومة هايتي ان يأمر اجتماع التشاور العاشر باجراء دراسة تفصيلية للوقائع وان يأمر ، في حالة التثبت من صحة هذه الوقائع ، باتخاذ التدابير الكفيلة بوضع حد للخطط الشيوعية الكاسترية الرامية الى تخريب هايتي .

Digitized by UNOG Library

الفصل السابع عشر

التقارير الواردة عن اقليم جزر المحيط الهادىء الاستراتيجي المشمول بالوصاية

٧٩٤ — احال الامين العام الى مجلس الامن ، في ٣ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ، تقرير مجلس الوصاية (S/6490) عن اقليم جزر المحيط الهادىء المشمول بالوصاية ، وذلك عن الفترة الممتدة من ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٤ الى ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٥. وقد تضمن التقرير في مرفق تابع له بيانا ادلى به الامين العام في جلسة مجلس الوصاية ١٢٥٤ المعقودة في ٢٨ ايار (مايو) ١٩٦٥.

٧٩٥ — واحال الامين العام الى اعضاء مجلس الامن في ٢٧ ايار (مايو) ١٩٦٦ التقرير الوارد من حكومة الولايات المتحدة (S/7322) بشأن ادارة اقليم جزر المحيط الهادىء المشمول بالوصاية ، وذلك عن الفترة الممتدة من ١ تموز (يوليه) ١٩٦٤ الى ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٥.

Digitized by UNOG Library

الفصل الثامن عشر

الرسائل المتصلة بالشكاوى المتعلقة بالاعمال العدوانية المرتكبة ضد اقليم كمبوديا وسكانها المدنيين

٧٩٦ — ارسل ممثل كمبوديا الى رئيس مجلس الامن ، اثناء الفترة المستعرضة ، عددا من الرسائل يلفت فيها نظره الى انتهاكات جديدة لاقليم كمبوديا البرى واقليمها الجوى، منسوبة الى قوات جمهورية فييتنام والولايات المتحدة .

٧٩٧ — وارسل وزير خارجية كمبوديا رسالة مؤرخة في ١٨ آب (اغسطس) ١٩٦٥ (S/6640) ، احتج فيها على ما ورد على لسان ممثل الولايات المتحدة الدائم ، في رسالته المؤرخة في ٣٠ تموز (يوليه) والموجهة الى رئيس مجلس الامن (Corr.1 to S/6575) ، من اشارة الى تأييد حكومة الولايات المتحدة لفكرة قيام الامم المتحدة بدور اكبر في جنوب شرقي آسيا ، لا سيما وضع بعثة من المراقبين على طول الحدود بين فييتنام وكمبوديا ، وارسال بعثة من الامم المتحدة للتحقيق في الادعاءات الخاصة بكبت حقوق الاقليات في فييتنام . وقد رفضت الرسالة اقتراح الولايات المتحدة بوصفه اقتراحا يرمي الى انتهاك سيادة كمبوديا القومية . واضافت قائلة ان اقتراح الولايات المتحدة الرامي الى قيام الامم المتحدة بالتحقيق في " الادعاءات الخاصة بكبت حقوق الاقليات في فييتنام " هو دليل على ما يتسم به مسلك حكومة الولايات المتحدة من وقاحة ورياء ، لان سياسة ابادة الاجناس التي تتبعها سلطات سايغون ضد جميع الاقليات في فييتنام الجنوبية بادية للعيان امام جميع المراقبين في المنطقة ، بما فيهم مراقبو الولايات المتحدة .

٧٩٨ — وفي ٣٠ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ، انهى ممثل كمبوديا الى رئيس مجلس الامن (S/6641) ان زهاء ستين جنديا من القوات المسلحة لجمهورية فييتنام الجنوبية قاموا ، في ٢٥ آب (اغسطس) ، باطلاق النار على قرى كمبودية في داخل اقليم كمبوديا ، فقتلوا ثلاثة اشخاص وجرحوا شخصا واحدا .

٧٩٩ — واصدرت حكومة كمبوديا بيانا ارسلته الى مجلس الامن في ٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ (S/6670) ، واحتجت فيه بشدة على الاتهامات القائلة بأن قوات فييتنام الشمالية موجودة في اقليم خمير . وقالت ان هذه الاتهامات قد ثبت بطلانها ، ضمن غيرها ، من قبل اللجنة الدولية للمراقبة والاشراف في كمبوديا ومكتب الممثل الشخصي للامين العام في تايلند وكمبوديا .

Digitized by UNOG Library

٨٠٠ — وارسل ممثل كمبوديا رسائل مؤرخة في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ (S/6802/ Rev.1) و ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ (S/6803 وCorr.1) و ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ (S/7265) وموجهة الى رئيس مجلس الامن، احتج فيها على الغارات والاعتداءات والاعمال الاستفزازية العديدة التي ارتكبتها قوات الولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية ضد اقليم كمبوديا.

٨٠١ — وافادت الرسالة الاولى ان عدة طائرات، من بينها طائرتان عموديتان، توغلت حوالي ثلاثين كيلومترا داخل اقليم كمبوديا في مقاطعة برايفنغ ثم خاطب افراد الطائرتين العموديتين السكان، باستعمال مكبرات الصوت، محرضين اياهم على النزوح الى فييتنام الجنوبية خلاصا من الهجوم الذى توشك فييتنام الجنوبية ان تشنه على كمبوديا.

٨٠٢ — واتهمت الرسالة الثانية القوات الجوية التابعة للولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية بشن ثلاث غارات متتالية على ثلاث قرى في مقاطعة سفاى رينغ، ادت الى وفاة سبعة اشخاص واصابة ستة اشخاص بجراح خطيرة، ووقوع اضرار فادحة. وقالت ان اللجنة الدولية للمراقبة والملحقين العسكريين الاجانب قد تحققوا من صحة ذلك.

٨٠٣ — واوردت الرسالة الثالثة حادثين: اولهما يتناول قيام ١٠٠ جندى من قوات الولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية بعدوان على قرية كمبودية في مقاطعة تاكيو التي تقع على مسافة ٢٥٠٠ متر من الحدود مع فييتنام الجنوبية، مما تسبب عنه قتل اثنين من القرويين واصابة ستة بجراح. وتناول الحادث الثاني قيام حوالي خمسين جنديا من القوات ذاتها بالتغلغل داخل الاقليم الكمبودى لغرض مهاجمة احد المخافر المحلية والاعتداء على قرية تقع على مسافة ٦٠٠ متر داخل الحدود في مقاطعة تاكيو ذاتها، مما ادى الى قتل احد القرويين واصابة احد عشر شخصا بجراح.

٨٠٤ — وارسل ممثل الولايات المتحدة رسالة مؤرخة في ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ وموجهة الى الامين العام (S/7072 وCorr.1)، كرر فيها القول بأن حكومته لا تنازع مطلقا في رغبة كمبوديا في سلوك السبيل الذى تختار في ظلال السلم والامن ودون اى انحياز خارجي. واستدرك قائلا ان الامن لن يتوفر لكمبوديا مع ذلك ما دامت حكومة فييتنام الشمالية تواصل توجيه اعمال العنف الواسع النطاق في فييتنام الجنوبية. واضاف قائلا ان حكومة الولايات المتحدة قد لاحظت مع الاهتمام اقتراح كمبوديا الرامي الى ان تقوم اللجنة الدولية للمراقبة بدور اشرافي اكبر في كمبوديا، واعرب عن امله في ان يؤدى ذلك الى اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لمنع اساءة استعمال الاقليم الكمبودى.

Digitized by UNOG Library

الفصل التاسع عشـــر

الرسائل المتعلقة بالعلاقـات بين كمبوديا وتايلنـــد

٨٠٥ — ارسل ممثل كمبوديا الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ (S/6689) ، احتج فيها على العدوان الذى قام به زهاء ثلاثين شخصا من العناصـــر التايلندية المسلحة في ١١ ايلول (سبتمبر) حيث توغلوا عدة كيلومترات داخل الاقليم الكمبودى ، واطلقوا النيران على القرى ، وقتلوا رجلا وفتاة ، واصابوا ثلاثة اشخاص آخرين بجراح ، واختطفوا عائلتين كمبوديتين كرهائن .

٨٠٦ — وارسل ممثل تايلند رسالة مؤرخة في ١٨ ايلول (سبتمبر) (S/6693) ، رفض فيهـــا رفضا باتا جميع الادعاءات الكمبودية المتعلقة بحوادث الحدود وغيرها من الحـوادث الاخـــرى المنسوبة الى تايلند ، وقال ان حكومته تود بالاحرى ان تلفت النظر الى التواطوء المتزايد بيـــن كمبوديا ومجموعة من الامم الشيوعية الاستعمارية بغية تدبير عدوان ضد تايلند .

٨٠٧ — وارسل ممثل كمبوديا رسالة مؤرخة في ٤ تشرين الاول (اكتوبر) (S/6749) ، نفى فيها تلك الاتهامات ، واعلن ان كمبوديا تتبع سياسة السلم والحياد ولا تقدم اية مساعدة فـــي ميدان العمليات او في مجال النقل والايواء والتموين الى القوات الشعبية التي تكافح كفاحـــا مشروعا ضد الولايات المتحدة الاستعمارية وشريكتها تايلند .

٨٠٨ — وفي ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ، انهى ممثل تايلند الى اعضاء مجلس الامـــن (S/6846) ان التحقيق الدقيق في الحادث الذى زعمت كمبوديا وقوعه في ١١ ايلول (سبتمبر) ، اثبت عدم دخول اية عناصر مسلحة من تايلند الى الاقليم الكمبودى .

٨٠٩ — وارسل ممثل كمبوديا رسالة مؤرخة في ٢ كانون الاول (ديسمبر) (S/6989) ، احتج فيها رسميا على عمل عدواني جديد قام به ، في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ، زهاء خمســـين جنديا من القوات المسلحة التايلندية ، واتهمهم بمهاجمة مخفر كمبودى يقع على مسافة ٨٠٠ متر داخل الحدود . واضاف قائلا انه قتل ، اثناء ذلك الحادث ، عدة مدنيين وجندى كمبودى .

٨١٠ — وارسل ممثل تايلند رسالة مؤرخة في ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) (S/7047) ، رفض فيها الاتهام الكمبودى ، ووصفه بانه عار تماما عن الصحة . واضاف قائلا ان التحقيق الدقيق اظهـــر ان هنالك حادثا وقع بالفعل في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) على الجانب الكمبودى من الحدود ولكنه لم يظهر صدور اى حادث عن الجانب التايلندى من الحدود .

Digitized by UNOG Library

٨١١ — وفي ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ، وجه ممثل تايلند رسالة الى رئيس مجلس الامن (S/7071) ، رفض فيها الاتهامات الكمبودية المتعلقة بحادث ١١ كانون الاول (ديسمبر) في الاقليم الكمبودي ، وشكا من ان الجنود الكمبوديين قاموا ، على العكس من ذلك ، بالتوغل حوالي كيلومترين داخل اقليم تايلند في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، وباطلاق النار على قرية تايلندية في ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ .

٨١٢ — وارسل ممثل تايلند الى رئيس مجلس الامن ، رسالة مؤرخة في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ (S/7047) ، رفض فيها اتهاما كمبوديا ضد بلده بشأن حادث وقع في اوسماش في ٣٠ و ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، ولاحظ ان الانباء الواردة من كمبوديا نفسها تشير الى حدوث عدة فورات خطيرة داخل كمبوديا مبعثها الاستياء من السياسة التي يتبعها رئيس الدولة الكمبودي . واضاف قائلا ان الجنود الكمبوديين عادوا ، في ليلتي ٥ و ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ، الى اطلاق نيران بنادقهم ورشاشاتهم بصورة متقطعة على اقليم تايلند .

٨١٣ — وارسل ممثل تايلند ، رسالة اخرى مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ (S/7098) ، ذكر فيها ان الجنود الكمبوديين قاموا ، في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ، باطلاق النار عبر الحدود على اقليم تايلند وذلك بالقرب من قرية بان هيدليك ، في مقاطعة ترات .

٨١٤ — وارسل ممثل كمبوديا الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٧ شباط (فبراير) ١٩٦٦ (S/7126) ، نفى فيها بصورة قاطعة الادعاءات التي اثارتها تايلند في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ، وذكر ان قوات تايلند المسلحة هي التي اثارت حادث ٢١ كانون الثاني (يناير) بتوغلها حوالي ٨٠٠ متر في اقليم كمبوديا . واضاف قائلا ان هذا العمل العدواني التايلندي الجديد هو الثالث من نوعه ضد مركز شني خساش في غضون اسابيع قليلة . واشار الى مرور السفن الحربية التايلندية امام هيدليك وتحليق اربع طائرات نفاثة تايلندية مرارا فوق عاصمة مقاطعة كولي كونغ ، وذلك في يومي ٢٣ و ٢٤ كانون الثاني (يناير) .

٨١٥ — وارسل ممثل تايلند الى رئيس المجلس ، رسالة مؤرخة في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٦٦ (S/7147) ، انهى اليه فيها ان عددا من الجنود الكمبوديين قاموا في ١٢ و ١٣ شباط (فبراير) ، باجتياز الحدود ثلاث مرات الى اقليم تايلند ، واعتدوا مرتين على الوحدات العسكرية التايلندية القائمة بالحراسة في قرية هيدليك .

٨١٦ — وارسل ممثل تايلند ، رسالة مؤرخة في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٦٦ (S/7166) ، ذكر فيها ان الرسالة الكمبودية المؤرخة في ٧ شباط (فبراير) لا تتضمن غير الاختلافات والدعايات . وقال ان الوقائع الملابسة للحوادث التي دارت في مقاطعة ترات الكائنة في منطقة

Digitized by UNOG Library

الحدود بين تايلند وكمبوديا ، هي في غاية البساطة . واردف قائلا ان كمبوديا استغلت التوتر القائم في تلك المنطقة لتثير حملة من الاعمال الاستفزازية هنالك خدمة لاهداف حلفائها الشيوعيين .

٨١٧ — وارسل وزير خارجية كمبوديا رسالة مؤرخة في ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ (S/7279) ، عرض فيها على مجلس الامن شكوى بلده ضد تايلند لاعتداءاتها المتكررة على اقليم خمير واحتلالها بالقوة لمعبد برياه فيهيار ، خلافا لميثاق الامم المتحدة وحكم محكمة العدل الدولية الصادر في ١٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٢ والذى يؤكد قيام معبد برياه فيهيار في الاقليم الكمبودى . وذكر ان ١٠٠ جندى تايلندى قاموا ، في ٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ ، بمهاجمة واحراق مخفر كمبودى يشغله تسعة حراس عينوا لحراسة معبد برياه فيهيار . واضاف قائلا ان المعتدين اسروا خمسة من اولئك الحراس واحتلوا المعبد . وافاد ان القوات الكمبودية عاودت ، في ٦ نيسان (ابريل) ، احتلال المعبد بعد مقاومة شديدة من التايلنديين الذين قتلوا الاسرى الخمسة قبل انسحابهم . واستطرد قائلا ان كتيبة من الجنود التايلنديين قاموا ، في ١٩ نيسان (ابريل) بمهاجمة الموقع الخميرى في برياه فيهيار ، محاولين الاستيلاء على المعبد بهجوم خاطف . وقال ان من المحتمل ان تكون الحوادث والاستفزازات المتكررة التي بدأتها القوات التايلندية في ١٦ — ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) وفي ٣٠ — ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ و ٣ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ مقدمة لهجوم واسع النطاق على كمبوديا .

٨١٨ — واختتم وزير خارجية كمبوديا رسالته مشيرا الى الفقرة ٢ من المادة ٩٤ من الميثاق التي تنص على انه يجوز لاى طرف في اية قضية اللجوء الى مجلس الامن ان تخلف الطرف الآخر عن تنفيذ حكم تصدره المحكمة ، ويجوز لمجلس الامن ، إن رأى ضرورة لذلك ، اصدار التوصيات المناسبة او تقرير التدابير اللازمة لتنفيذ هذا الحكم .

٨١٩ — وارسل ممثل كمبوديا رسالة اخرى مؤرخة في ١٧ ايار (مايو) ١٩٦٦ (S/7305) ، انهى فيها وقوع سلسلة جديدة من اعمال العدوان تتضمن قيام القوات التايلندية بعمليات واسعة النطاق ذات صبغة حربية في برياه فيهيار في الفترة ما بين ١٤ و ٢٢ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ .

٨٢٠ — وارسل ممثل كمبوديا رسائل اخرى مؤرخة في ١٩ و ٢٤ ايار (مايو) و ٨ و ١٤ و ١٥ حزيران (يونيه) (S/7309 و S/7319 و S/7348 و S/7353 و S/7356) شكا فيها من ارتكاب القوات المسلحة التايلندية لاعمال عدوانية جديدة ضد كمبوديا .

٨٢١ — وارسل ممثل تايلند رسالة مؤرخة في ١٧ حزيران (يونيه) (S/7366) قال فيها ان الاتهامات الواردة في رسالتي ممثل كمبوديا المؤرختين في ١٩ و ٢٤ ايار (مايو) فيها تزوير

Digitized by UNOG Library

بقصد تضليل الرأى العام العالمي . وذكر ان التحقيق الدقيق لم يسفر عن ظهور اى دليل يثبت ان الجنود التايلنديين اجتازوا الحدود الى كمبوديا . واضاف قائلا ان الذى حدث هو على العكس من ذلك فقد قام الجنود الكمبوديون مرارا من مخفر فرا فيهارن ، في ١٨ و ١٩ و ٢١ و ٢٣ و ٢٥ نيسان (ابريل) و ٥ ايار (مايو) ١٩٦٦ ، باطلاق نيران البنادق والرشاشات والبنادق الآلية ومدافع الهاون على الاقليم التايلندى .

٨٢٢ — وارسل ممثل كمبوديا رسالتين مؤرختين في ١٧ و ٢٧ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ (S/7364 و S/7381) ، شكا فيهما من اعمال العدوان الجديدة التي ارتكبتها بعض العناصر التايلندية في ١٢ و ١٧ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ .

٨٢٣ — وارسل ممثل تايلند ردا مؤرخا في ٢٨ حزيران (يونيه) (S/7384) ذكر فيه ان التحقيقات التي اجرتها السلطات التايلندية لم تكشف عن اى دليل على صحة الاتهامات الكمبودية . واضاف قائلا ان حكومة تايلند ترى ان ميل الحكومة الكمبودية الى الاستمرار في اطلاق سيل من الاتهامات الكاذبة ، أمر يدعو الى القلق الشديد .

٨٢٤ — وارسلت تايلند رسالة مؤرخة في ١ تموز (يوليه) ١٩٦٦ (S/7393) شكت فيها من عملين من اعمال العدوان ارتكبتهما كمبوديا في المياه الاقليمية التايلندية ضد مراكب الصيد التايلندية وطواقمها .

Digitized by UNOG Library

الفصل العشـــرون

الرسائل المتعلقة بالمسألة الفلســـــطينية

٨٢٥ — ارسل ممثل سوريا رسالة مؤرخة في ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ (S/6731) احال بها الى الامين العام مذكرة من منظمة التحرير الفلسطينية بشأن وقوع اعتداء غوغائي على السكان العرب في الرملة في ٢٢ آب (اغسطس) ١٩٦٥ .

٨٢٦ — وارسل ممثل اسرائيل رسالة مؤرخة في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) (S/6780) رد فيها بأن رئيس وزراء اسرائيل قد استنكر علنا هذا الحادث العنيف واكد من جديد ان قوانين اسرائيل تضمن حقوقا متساوية وحماية متساوية لجميع المواطنين ، وان السلطات ستطبق ذلك بشدة .

٨٢٧ — وارسل ممثل الاردن رسالة مؤرخة في ١ تشرين الثاني (نوفمبر) (S / 6852) ، شكا فيها الى رئيس مجلس الامن من قيام فصيلة كاملة التجهيز من جيش اسرائيل النظامي بمرافقة اربعة وعشرين جرارا الى داخل المنطقة الحرام في قطاع اللطرون ، وذلك في ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) . واضاف قائلا ان سلطات الامم المتحدة طلبت انسحاب القوات الاسرائيلية المسلحة على الفور من المنطقة ، ولكن اسرائيل ، بدل الاستجابة الى هذا الطلب ، بادرت الى ايفاد مزيد من التعزيزات . وارسل ممثل الاردن رسالة اخرى مؤرخة في ١ تشرين الثاني (نوفمبر) (S/6854) ، طلب فيها الى الامين العام اتخاذ التدابير المناسبة ازاء التدهور السريع للحالة في المنطقة .

٨٢٨ — وارسل ممثل اسرائيل الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) (S/6866) رد فيها بأن البيان الاردني عن حوادث الحدود في منطقة اللطرون لا يعبر تعبيرا صحيحا عن الوقائع . واضاف قائلا ان المزارعين من القرى المجاورة على الجانبين يقومون ، منذ عقد اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ ، بزراعة الحقول الواقعة ضمن المنطقة الحرام في قطاع اللطرون . وذكر كذلك ان هذه الحوادث تعالج عن طريق جهاز الهدنة .

٨٢٩ — وارسل ممثل لبنان رسالة مؤرخة في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) (S/6898) ، انهى فيها الى اعضاء مجلس الامن ان بعض عناصر القوات المسلحة الاسرائيلية توغلت ، بزيها الرسمي ، داخل الاقليم اللبناني في ليلة ٢٨—٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) حيث قامت باعمال التخريب في مكانين مختلفين ، الامر الذى اثبته مراقبو الامم المتحدة . وذكر ان هذه الاعمال العدوانية تشكل خرقا خطيرا ومهددا لاتفاقية الهدنة ، كما تخلق تهديدا خطيرا للسلم في المنطقة .

Digitized by UNOG Library

٨٣٠ — وارسل ممثل اسرائيل الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) (S/6956) ذكر فيها ان العمل الذى قامت به اسرائيل ليلة ٢٨ — ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) قد سبقته ثلاثة حوادث تخريبية ضد القرى الاسرائيلية الواقعة على الحدود، وذلك في ٢ حزيران (يونيه) و ٢٦ — ٢٧ آب (اغسطس) و ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر). واعلن انه قد تم القيام بهذا العمل لاشعار جميع المعنيين بالخطورة البالغة التي تنظر بها حكومته الى استمرار هذه النشاطات التخريبية، وبالحاجة الملحة الى وضع حد لها.

٨٣١ — وارسل ممثل الاردن رسالة مؤرخة في ١ ايار (مايو) ١٩٦٦ (S/7275) شكا فيها الى رئيس مجلس الامن من ان القوات المسلحة النظامية الاسرائيلية قد اجتازت، في ٢٩ — ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٦، خط الهدنة الفاصل الى منطقة الخليل. واضاف قائلا ان تلك القوات شنت اعتداء لم يسبقه اى استفزاز على قرية رافات الموجودة في الاردن على بعد ثلاثة كيلومترات من خط الهدنة، ونسفت تسعة عشر مسكنا. واردف قائلا ان الجنود الاسرائيليين اطلقوا، قبل الانسحاب، نيران مدفعيتهم على مركز الشرطة مما سبب وقوع اضرار بالغة واصابة عسكريين اردنيين بجراح. واستطرد قائلا ان وحدة اخرى تابعة للقوات المسلحة النظامية الاسرائيلية توغلت، في الوقت ذاته، اربعة كيلومترات داخل الاقليم الاردني، وعبرت نهر الاردن وهاجمت مساكن المزارعين العزل من السلاح ومركز شرطة الشيخ حسين. واختتم قائلا ان اربعة مدنيين على الاقل قد قتلوا، واصيب عدة اشخاص بجراح بالغة، ونسفت اربعة مساكن.

٨٣٢ — وارسل ممثل اسرائيل رسالة مؤرخة في ٢ ايار (مايو) (S/7277) اعلم فيها رئيس مجلس الامن ببعض الحوادث التي وقعت مؤخرا في منطقة الحدود الاردنية الاسرائيلية، والمنسوبة الى جماعة من الارهابيين والمخربين العرب تعرف باسم 'الفتح'. وقال ان هذه الجماعة بدأت، في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥، تنظيم اقتحامات مسلحة للاقليم الاسرائيلي من الدول العربية المجاورة. واضاف قائلا ان هذه الحوادث سبق وضعها في وثائق مجلس الامن (S/6208 و S/6387 و S/6414 و S/6956) وهي تشكل السبب المباشر لما قامت به اسرائيل ليلة ٢٩ — ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٦.

٨٣٣ — وارسل ممثل الاردن رسالة مؤرخة في ٤ ايار (مايو) (S/7280)، اشار فيها الى رسالته المؤرخة في ٨ آذار (مارس) ١٩٦٥ (S/6222) والتي نفى فيها بصورة قاطعة وأكيدة علم حكومته بالاعمال التي اشتكت منها اسرائيل في رسالتها المؤرخة في ٢ ايار (مايو) او مسئوليتها عنها، واشار الى عدم وجود اى دليل قاطع يثبت قدوم المخربين المزعومين من الاردن وعودتهم اليه. واشار كذلك الى رسالته المؤرخة في ٢٨ ايار (مايو) ١٩٦٥ (S/6390) بصدد الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية على قرية المنشية وبلدتي جنين وقلقيلية في الاردن. وذكر

Digitized by UNOG Library

رئيس المجلس برسالته المؤرخة في ٣ ايار (مايو) التي طلب فيها دعوة الامين العام الى تقديم تقرير كامل عن التحقيقات المتعلقة بالانتهاكات الخطيرة لاتفاقية الهدنة التي ارتكبتها اسرائيل ، وذلك لتعميمه على جميع اعضاء مجلس الامن .

٨٣٤ — وارسل ممثل الاردن الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٥ ايار (مايو) (S/7281) ، اشار فيها الى الجلسة ١٠٦٣ التي عقدها مجلس الامن في ٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٣ بشأن المسألة الفلسطينية والتي التمس خلالها ممثل المغرب من الامين العام ان يطلب الى رئيس المراقبين في هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة اعداد تقرير يشرح فيه بالتفصيل الى اى مدى يجرى تطبيق اتفاقيات الهدنة على طول الخطوط الفاصلة وفي جميع المناطق المجردة من السلاح ومدى مراعاة الاطراف المعنيين للهدنة . وقال انه نظرا الى تكرار اسرائيل لانتهاكاتها الخطيرة لاتفاقية الهدنة العامة ، فان الاردن يطلب تعميم التقرير المذكور اعلاه كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الامن .

٨٣٥ — وارسل الامين العام ، بصدد رسالة الاردن المؤرخة في ٥ ايار (مايو) ، رسالة مؤرخة في ٦ ايار (مايو) (S/7283) ، ذكر فيها انه تلقى من رئيس المراقبين مشروع تقرير في قالب موجز يتناول الفترة الممتدة من بداية سريان اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ الى نهاية تموز (يوليه) ١٩٦٤ ، ولكنه يرى مع ذلك انه ليس من المستصوب تعميم ذلك التقرير لانه لا يمكن ، باعتباره موجزا ، ان يشمل جميع الشكاوى ، ولذلك فانه قد يكون مدعاة لاعتراض الطرفين بسبب اغفال قضايا معينة . ووافق الامين العام ، مراعاة للتعهد الذى قطع اصلا للمجلس ، على اعداد تقرير لتعميمه على اعضاء المجلس يكون في قالب مصنف مختصر معدل بحيث يتضمن ما يلي : (١) بيان موجز بالوقائع الاساسية لكل شكوى ؛ (٢) بيان موجز بالتدابير التي اتخذت بشأن الشكاوى ؛ (٣) موجز بالمواقف التي اتخذها رؤساء لجان الهدنة المشتركة في الحالات التي اعلنت فيها تلك المواقف بصورة رسمية ؛ (٤) النتائج والمقررات التي توصلت اليها لجان الهدنة المشتركة في الحالات التي انتهت فيها الى قرار .

٨٣٦ — وارسل ممثل سوريا الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ١١ ايار (مايو) (S/7288) ، انهى اليه فيها ان السلطات الاسرائيلية اصدرت ، منذ ٢٩ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ وحتى تاريخه ، بيانات ذات صبغة حربية تنطوى على تهديد لسوريا والدول العربية المجاورة . واضاف قائلا انه على اثر ادلاء رئيس وزراء اسرائيل ببيان من هذه البيانات في ٢٩ نيسان (ابريل) ، قامت القوات الاسرائيلية النظامية ، في منتصف ليلة ٢٩ — ٣٠ نيسان (ابريل) ، بتنفيذ اعتداء محكم التدبير على الاردن .

٨٣٧ — وارسل ممثل اسرائيل الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ١١ ايار (مايو) (S/7289) لفت فيها نظره الى قيام قوات الاردن بانتهاك فاضح لاتفاقية الهدنة العامة

Digitized by UNOG Library

الاردنية الاسرائيلية، وذلك في الحادث الذى وقع في ١٠ ايار (مايو) على طريق الدوريات الواقع على الحدود شمال بئر السبع . وذكر ان جماعة من العمال قد تعرضت فجأة ودون انذار لاطلاق النار ، رغم انه قد سبق اشعار الاردن بوجودها هنالك وذلك عن طريق الهيئات المختصة التابعة للامم المتحدة . وبين ان اسرائيليين قد قتلا كما اصيب ثلاثة آخرون بجراح . وقال ان اسرائيل قدمت شكوى الى لجنة الهدنة المشتركة وطلبت عقد جلسة طارئة للجنة .

٨٣٨ — وارسل ممثل اسرائيل رسالة لاحقة مؤرخة في ١٢ ايار (مايو) (S/7291) انهى فيها الى رئيس مجلس الامن ان الامم المتحدة قد اجرت تحقيقا في مكان الحادث ، وان العمل في الطريق استؤنف في الوقت ذاته بحضور مراقبي الامم المتحدة العسكريين وقد اكتمل دون وقوع اى حادث او تدخل جديد من جانب الاردن .

٨٣٩ — وارسل ممثل الاردن رسالة مؤرخة في ١٣ ايار (مايو) (S/7293) بشأن حادث ٢٩ — ٣٠ نيسان (ابريل) المشار اليه في رسالته المؤرخة في ١ ايار (مايو) (S/7275) ، انهى فيها الى رئيس مجلس الامن ان عدد المزارعين الذين قتلوا نتيجة للاعتداءات الاسرائيلية التي لم يسبقها اى استفزاز ، قد ارتفع الى احد عشر قتيلا .

٨٤٠ — وارسل ممثل اسرائيل رسالة مؤرخة في ١٦ ايار (مايو) (S/7296 و Corr.1) ردا على رسالة ممثل سوريا المؤرخة في ١١ ايار (مايو) (S/7288) ، انهى فيها الى رئيس مجلس الامن ان سوريا هي مصدر المنظمة الارهابية التي تسمى تارة ' الفتح ' وتارة ' العاصفة ' ، وهي التي تقدم ارضها مقرا لتدريب تلك المنظمة ، وتزودها بمعظم الموارد وتقدم اليها التأييد الاساسي . واضاف قائلا ان الارهابيين المأجورين التابعين للمنظمة ارتكبوا ، منذ عام ١٩٦٥ ما مجموعه ٤٧ عملا من اعمال العنف في اسرائيل ، والحقوا الموت والاذى والدمار بالجماعات الزراعية الكادحة الموجودة في المناطق الاسرائيلية المتاخمة للحدود . واردف قائلا ان آخر هذه الحوادث قد وقع في حقول قرية الماغور بجوار بحيرة طبريا على بعد الف متر تقريبا من الاقليم السورى . وذكر ان مزارعين شابين قد قتلا فيه .

٨٤١ — وارسل ممثل الاردن رسالة مؤرخة في ١٨ ايار (مايو) (S/7306) وموجهة الى رئيس مجلس الامن بشأن رسالة اسرائيل المؤرخة في ١١ ايار (مايو) (S/7289) والمتعلقة بالحادث الذى وقع في ١٠ ايار (مايو) ، ذكر فيها ان القوات الاسرائيلية اطلقت نيران اسلحتها الاوتوماتيكية على عدد من المزارعين الاردنيين المسالمين الذين كانوا يعملون في حقولهم داخل الاقليم الاردني ، وارغمتهم على الفرار الى قريتهم بيت مرسم . واضاف قائلا ان القوات الاسرائيلية اطلقت نيرانها بعد ذلك على القرية ذاتها . واختتم قائلا ان القوات العسكرية الاردنية اضطرت الى رد النيران على سبيل الدفاع الشرعي .

Digitized by UNOG Library

٨٤٢ — وارسل ممثل الاردن رسالة مؤرخة في ١٩ ايار (مايو) (S/7311) ، انهى فيها الى رئيس مجلس الامن ان لجنة الهدنة المشتركة عقدت جلسة طارئة في ١٦ ايار (مايو) ادانت فيها اسرائيل لقيامها ليلة ٢٩ — ٣٠ نيسان (ابريل) باعمال عدوانية مدبرة . وطلب تعميم النص الكامل لقرار لجنة الهدنة المشتركة ، كوثيقة رسمية ، على اعضاء مجلس الامن . وانهى كذلك الى رئيس مجلس الامن ان وحدة عسكرية اسرائيلية اطلقت نيران اسلحتها الآلية على قرية بدرس الاردنية اثناء قيامها ، في ١٥ أيار (مايو) ، بمناورة بالقرب من تلك القرية وقد اصابت ثلاثة اطفال بجراح وتعتبر اصابة اثنين منهما خطيرة .

٨٤٣ — وارسل ممثل سوريا الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٢٤ ايار (مايو) (S/7320) بشأن الشكوى الاسرائيلية المؤرخة في ١٦ ايار (مايو) (S/7296) ، ذكر فيها ان المزاعم الاسرائيلية القائلة بان سوريا هي مصدر المنظمة المعروفة باسمي الفتح والعاصفة وهي مقر تدريبها ، انما هي مزاعم باطلة تماما ومضللة عن عمد . واضاف قائلا ان هذه المزاعم هي مجرد ترداد للتصريحات ذات الصبغة الحربية المعادية لسوريا التي يدلي بها الزعماء الاسرائيليون الصهيونيون في فلسطين . ووصف الاشارة الواردة في الشكوى الاسرائيلية الى قيام مجلس الامن بادانة سوريا بانها كاذبة ومضللة بالتالي . واختتم قائلا ان مجلس الامن لم يصدر على الاطلاق اية ادانة لسوريا .

٨٤٤ — وارسل رئيس مجلس الامن الى ممثل الاردن رسالة مؤرخة في ٢٥ ايار (مايو) (S/7321) اشار فيها الى الطلب الوارد في رسالة ممثل الاردن المؤرخة في ١٩ ايار (مايو) (S/7311) ، فقال ان الرجوع الى ما جرى عليه العمل في هذا الشأن يبين ان قرارات لجنة الهدنة المشتركة لا تنشر — فيما يبدو — كوثائق منفصلة من وثائق مجلس الامن . واضاف قائلا قرارات اللجنة تنشر في مكانها وزمانها الملائمين وفقا لما جرى عليه العمل عادة . واستدرك قائلا ان بعض قرارات لجنة الهدنة المشتركة في المنطقة قد نشرت في عداد وثائق المجلس في الماضي ولكنها كانت اما مدرجة في رسائل الممثلين الدائمين لاحدى الدول الاطراف في هذه الاتفاقية او الاتفاقات المماثلة ، او مرفقة بتلك الرسائل .

٨٤٥ — وارسل ممثل الاردن رسالة مؤرخة في ٢٧ ايار (مايو) (S/7325) ، رد فيها بأن قرارات لجنة الهدنة المشتركة كانت تحال الى اعضاء مجلس الامن منذ آذار (مارس) ١٩٥٥ وحتى نهاية عام ١٩٦١ . واضاف قائلا انه كان يصير اعلام مجلس الامن فضلا عن ذلك ، مرة كل خمسة عشر يوما ، بعدم اتخاذ اللجنة لاى قرار عندما يكون الامر كذلك . واردف قائلا ان المجلس ، على حد علمه ، لم يبطل هذا الاجراء كما انه لم يخطر باى تغيير ازاء هذه المسألة . واستدرك قائلا انه لما كان وفده لا يريد حدوث اى تأخير جديد في تعميم قرارات لجنة الهدنة المشتركة ، فانه يحيل طيه النص الكامل لقرار لجنة الهدنة المشتركة المتخذ في ١٦ ايار (مايو) ١٩٦٦ والذى يدين اسرائيل لارتكابها اعمالا عدوانية ضد الاردن ليلة ٢٩ — ٣٠ نيسان (ابريل) .

Digitized by UNOG Library

٨٤٦ — وارسل ممثل اسرائيل الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٢٩ ايار (مايـــو) (S/7326) ،اشار فيها الى رسالة ممثل سوريا المؤرخة في ٢٤ ايار (مايو) (S/7320) ،ولفت فيها نظر رئيس مجلس الامن الى الملاحظات التالية : (أ) انه جدير بالذكر ان الرسالة السورية قد انكرت المسؤولية بالنسبة الى منظمة الفتح الارهابية انكارا عاما ، ولكنها لم تحاول ان تدحض الوقائع المحددة التي تبين تلك المسئولية والتي اوردتها الرسالة الاسرائيلية المؤرخة في ١٦ ايار (مايو) ١٩٦٦ (S/7296) ؛ (ب) ان اسرائيل تواجه منذ سنوات سلسلة مستمرة مـــن الاعتداءات المسلحة واعمال التخريب والارهاب والقتل تقوم بها قوات نظامية وغير نظامية خاضعة مباشرة لاشراف الحكومات السورية وعاملة بتشجيع وتحريض علنيين منها ؛ (ج) فيما يتعلق بعدد الشكاوى المشار اليها في الرسالة السورية ، يصعب على المرء ان يتبين من الذى تستطيع سوريا ايهامه وتضليله بذلك ،لان هذه الشكاوى هي شكاوى روتينية ولدى لجنة الهدنة المشتركة زهـــاء ٦٠٠٠ شكوى من هذا النوع ؛ (د) لم تقدم الرسالة السورية ادنى دليل حديث الاستناد اليه في نسبة النوايا العدوانية الى اسرائيل . واضاف الممثل الاسرائيلي قائلا ان رئيـــس الوزراء حدد موقف حكومة اسرائيل ازاء هذه المزاعم السورية في بيان ادلى به للصحافة فـــي ٢٨ ايار (مايو) . وذكر ان السيد اشكول كذب تكذيبا قاطعا الشائعات والمزاعم التـــي تذيعها سوريا فيما يتعلق بما تسميه تهديدات اسرائيل لامنها .

٨٤٧ — وارسل رئيس مجلس الامن الى ممثل الاردن رسالة اخرى مؤرخة في ٣١ ايار (مايـــو) (S/7330) بشأن طلب نشر قرارات لجنة الهدنة المشتركة الوارد في الرسالة الاردن المؤرخـــة في ٢٧ ايار (مايو) (S/7325) ،ذكر فيها انه لا يقصد تقديم اية حجج قانونية قد تعتبر مانعة لتصميم تلك القرارات . وذكر ان المناقشة التي دارت في جلسة مجلس الامن رقم ٦٩٤ لم يفضل امرها عند البحث في الحل المطبق في هذا الشأن ، وانه صار يجرى نتيجة لها انهاء قرارات اللجنة دوريا الى اعضاء مجلس الامن على سبيل الاعلام رفق مذكرة شفوية . واستدرك قائلا ان هـــذا التوزيع غير الرسمي لا يغير من واقع ان القرارات موضوع البحث لم تكن توزع في الماضي كوثائق رسمية للمجلس ،الا في حالة ورودها من احد الاطراف المعنيين .

٨٤٨ — وارسل ممثل الاردن الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ١ حزيران (يونيـــه) (S/7333) احال بها نص قرار آخر اتخذته لجنة الهدنة المشتركة في الجلسة الطارئة ٤٢٨ التي عقدتها في ١٧ ايار (مايو) ١٩٦٦ ،ادانت فيه السلطات الاسرائيلية بسبب الاعتداء المدبـــر الذى شنته دون استفزاز سابق ليلة ٢٩ — ٣٠ نيسان (ابريل) على قرية رافات الاردنيـــة ومركز شرطة رجم المدفع في منطقة الخليل .

٨٤٩ — وارسل ممثل الاردن رسالة مؤرخة في ١ حزيران (يونيه) (S/7334) ،اشـــار فيها الى رسالة رئيس مجلس الامن المؤرخة في ٣١ ايار (مايو) (S/7330) ،وذكر ان وفده لـــم

Digitized by UNOG Library

يتلق ، بصورة دورية او غير دورية ، ايا من تلك القرارات الصادرة عن لجنة الهدنة المشتركة . وطلب، الى حين اقرار المجلس بصورة نهائية تعميم جميع قرارات اللجنة كوثائق رسمية لمجلس الامن ، ان تحال هذه القرارات الى اعضاء المجلس على سبيل الاعلام رفق مذكرة شفوية . واضاف قائلا ان هذا الاجراء يتفق مع العمل الجاري في مجلس الامن ، وليس ذلك فحسب ، بل يبرره ايضا كون المسألة الفلسطينية لا تزال معروضة على المجلس .

٨٥٠ — وارسل ممثل الاردن الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٢٠ حزيران (يونيه) (S/7367) ، احال بها نص القرار الذى اتخذته لجنة الهدنة المشتركة في ٩ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ بشأن حادث بدرس المشار اليه في رسالته المؤرخة في ١٩ ايار (مايو) (S/7311) .

٨٥١ — وارسل رئيس مجلس الامن الى ممثل الاردن رسالة اخرى مؤرخة في ٣٠ حزيران (يونيه) (S/7388) بشأن مسألة تعميم قرارات لجنة الهدنة المشتركة دوريا على اعضاء مجلس الامن ، وهي المسألة المشار اليها في الرسالة الاردنية المؤرخة في ١ حزيران (يونيه) (S/7334) . وقد ذكر الرئيس في رسالته انه الى حين ان يبت مجلس الامن بمجموعه في مسألة تعميم القرارات كوثائق رسمية للمجلس او اعادة الاجراء السابق غير الرسمي ، فقد تم الاتفاق ، بالتشاور مع الامين العام ، على تزويد ممثل الاطراف المعنيين مباشرة لدى الامم المتحدة ، على سبيل الاعلام وبصورة غير رسمية ، بنسخ من النصوص المختصة فور ورودها الى الامانة العامة . ولاحظ رئيس المجلس ان النصوص التي تتلقاها الامانة العامة لا تتمتع بمركز النسخ المصدقة المطابقة للاصل ، وانه لا يمكن بالتالي ان يكون للنسخ التي تقدمها الامانة العامة مركز افضل .

٨٥٢ — وارسل ممثل اسرائيل الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ١٤ تموز (يوليه) ١٩٦٦ (Corr.1 S/7411) ، ذكر فيها ان اعمال التخريب الصادرة عن سوريا والتي تشمل بث الالغام في الطرق في المناطق الاسرائيلية المتاخمة للحدود قد تجددت فجأة ؛ وقد وقعت اربعة اعتداءات من هذا النوع خلال اليومين المنصرمين . ومضى قائلا انه على اثر هذه الاعتداءات صدر الامر ، في ١٤ تموز (يوليه) ، الى طائرات السلاح الجوى الاسرائيلي ، بالقيام بهجوم قصير على الجرارات والمعدات الآلية السورية الواقعة شمال شرق الماغور . واردف قائلا ان هذا العمل استهدف اشعار السلطات السورية بالخطورة التي تنظر بها اسرائيل الى استمرار اعمال العنف السورية ضد شعبها واقليمها .

٨٥٣ — (وتجدر الاشارة ، في هذا الصدد ، الى ان ممثل سوريا قد ارسل الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ١٨ تموز (يوليه) (S/7412) ، اى بعد انتهاء الفترة التي يتناولها التقرير ، ذكر فيها ان اسرائيل قامت باعتداء جوى على سوريا في ١٤ تموز (يوليه) ونفى مسئولية بلده عن الحوادث التي زعمتها اسرائيل) .

Digitized by UNOG Library

الفصل الحادى والعشرون

الرسالة المتعلقة بتنظيم التسلح وتخفيض الاسلحة عموما والمعلومات عن القوات المسلحة التابعة للامم المتحدة

٨٥٤ — ارسل رئيس لجنة نزع السلاح رسالة مؤرخة في ٢١ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ (S/6707) ، لفت فيها النظر الى الدورة التي عقدتها اللجنة في المقر من ٢١ نيسان (ابريل) الى ١٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، واحال نصي القرارين (DC/224 و DC/225) اللذين اتخذتهما اللجنة اثناء تلك الدورة .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني والعشرون

الرسالة المتصلة بالعلاقات

بين

جمهورية الكونغو (برازافيل) وجمهورية الكونغو الديموقراطية

٨٥٥ — ارسل ممثل جمهورية الكونغو (برازافيل) الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٢٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ (S/6706) ، ذكر فيها ان ٣٠٠ جندي من جنود جمهورية الكونغو الديموقراطية انتهكوا اقليم الكونغو (برازافيل) في ١٤ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، في ناحية مفواتي في منطقة الحدود الجنوبية . واضاف قائلا ان حكومته تود ان تلفت النظر مرة اخرى الى العواقب التي قد تترتب على تكرار مثل هذه الاعمال العدوانية الارهابية .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث والعشرون

الرسالة المتعلقة بزيارة قداسة البابا بولس السادس للامم المتحدة

٨٥٦ — ارسل وزير خارجية الاوروغواى رسالة مؤرخة في ٢١ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ (S/6701) ، لفت فيها النظر الى الزيارة المقبلة التي سيقوم بها قداسة البابا بولس السادس للامم المتحدة ، واقترح ، نظرا الى اهمية الحدث البالغة من الناحيتين السياسة والادبية ، ان يعقد مجلس الامن جلسة رسمية خاصة لاستقبال الحبر الاعظم .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع والعشرون

الرسائل المتعلقة بالحالة القائمة في عـــــدن

٨٥٧ — ارسل ممثل اليمن رسالة مؤرخة في ١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ (S/6733) لفت فيها نظر مجلس الامن الى الاعمال العدوانية الخطيرة التي قامت بها مؤخرا السلطات البريطانيـة ضد شعب عدن . وقال ان السلطات البريطانية في الجنوب اليمني المحتل عمدت ، بدلا من التقيد بقرار مجلس الامن ١٨٨ (١٩٦٤) المتخذ في ٩ نيسان (ابريل) ١٩٦٤ وقرار الجمعيـــة العامة ١٩٤٩ (الدورة ١٨) ، الى تعطيل الدستور ، وحل المجلس التشريعي ، وعزل مجلـــس الوزراء ، وتشديد حالة الطوارىء في الاقليم .

٨٥٨ — وفي ٥ تشرين الاول (اكتوبر) ارسل ممثلو الاردن ، والجزائر ، والجمهورية العربية المتحدة ، والسودان ، وسوريا ، والعراق ، والكويت ، ولبنان ، وليبيا ، والمغرب ، والمملكة العربيـة السعودية ، واليمن ، رسالة موجهة الى رئيس مجلس الامن (S/6748) شكوا فيها من تعطيـــل الحكومة البريطانية لدستور عدن وعزلها لمجلس وزراء عدن . وقالوا ان المفوض السامي البريطانـي يحكم الآن عدن بصفة مباشرة ، وان حالة الطوارىء قد شددت . واعلنوا ان هذه التدابيـــر التحكمية مخالفة لاحكام الميثاق وقرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيـــذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

٨٥٩ — وارسل ممثل المملكة المتحدة في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) (S/6786) رسالـــة جوابية ذكر فيها ان حكومته اعلنت مرارا عن عزمها الوطيد على منح الجنوب العربي استقلاله في موعد لا يتجاوز عام ١٩٦٨ . واضاف قائلا انه نظرا الى قيام حملة ارهابية في عدن رفض وزراء عـــدن السابقون شجبها ، فقد اضطرت المملكة المتحدة الى تعطيل بعض احكام الدستور . واردف قائـلا ان المملكة المتحـدة قد استهدفت بالتدابير التي اتخذتها في هذه المسألة التي تقع تمامـــا ضمن نطاق مسئولياتها ، اقرار الاوضـاع السلمية في عدن والمضي قدما بالجنوب العربي نحو تقرير المصير والاستقلال .

٨٦٠ — وارسل ممثل المملكة المتحدة رسالة تالية مؤرخة في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبـــر) (S/6887) ، ذكر فيها انه قد تم التحقيق في جميع الاعمال العدوانية المزعومة ضد الاقليم اليمنـــي والواردة في الوثيقة S/6733 ، وتبيـــن انه لا اساس لها من الصحة .

Digitized by UNOG Library

٨٦١ — وفي ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ، احال رئيس الجمعية العامة الى مجلس الامن (S/6900) نص القرار ٢٠٢٣ (الدورة ٢٠) الذى اتخذته الجمعية العامة بشأن عدن في جلستها ١٣٦٨ المنعقدة في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ .

٨٦٢ — وارسل رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، رسالة مؤرخة في ١٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ (S/7372) ، نص القرار الذى اتخذته اللجنة الخاصة بشأن مسألة عدن في ١٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ . وقد لفتت اللجنة ، في الفقرة ١٠ من منطوق القرار ، نظر مجلس الامن الى " الحالة الخطيرة السائدة في المنطقة نتيجة للتدابير العسكرية البريطانية ضد شعب الاقليم " .

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس والعشـــرون

الرسائل الواردة بشأن " المؤتمر الاول لتضامـــن شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية " المعقـــود في هافانـــا

٨٦٣ — ارسل ممثلو الارجنتين ، والاكوادور ، والاوروغواى ، والباراغواى ، وباناما ، والبرازيل ، وبوليفيا ، والبيرو ، والجمهورية الدومينيكية ، والسلفادور ، والشيلي ، وغواتيمالا ، وفينيزويـــلا ، وكوستاريكا ، وكولومبيا ، ونيكاراغوا ، وهايتي ، وهوندوراس ، رسالة مؤرخـة في ٧ شباط (فبرايـــر) ١٩٦٦ (S/ 7123) ، لفتوا فيها نظر رئيس مجلس الامن الى انعقاد " المؤتمر الاول لتضامن شـعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية " في هافانا بكوبا في ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ . واعلنوا ان المؤتمر كان يهدف الى الحض والتشجيع على تغيير الحكومات والمؤسسات السياسية الاساسية بالعنف في مختلف البلدان . وذكروا ان بعض الشخصيات الهامة في حكومات بعض الدول الاعضاء في الامم المتحدة قد اشتركت في المؤتمر ، بالاضافة الى زعماء الاحزاب الشيوعية فـي بلدان عديدة ، وان عدة حكومات ، لاسيما حكومة كوبا ، قد اعلنت تأييدها له . واضافوا قائلين ان الاعلان الصادر عن المؤتمـر بشأن استخدام القوة تحقيقا لاهـدافه ، وانشاء جهاز دائم لهذا الغرض ، والتوصيات المتعلقـــة بطرق التسلل والتخريب تشكل انتهاكا لمبادىء القانون الدولي الاساسية المنصوص عليها في ميثـاق الامم المتحدة وفي الاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ٢١٣١ (الدورة ٢٠) . ولفتوا نظر مجلس الامن الى تلك الوقائع وما قد يترتب عليها من عواقب على السلم والامن الدوليين .

٨٦٤ — وارسل الامين العام لمنظمة الدول الامريكية الـى الامين العام للامم المتحـــدة ، برقـية مؤرخة في ٩ شباط (فبراير) ١٩٦٦ (S/7133 وCorr1) انهى اليه فيها نص قرار اتخذه مجلس منظمة الدول الامريكية . ومما قرره مجلس منظمة الدول الامريكية ، في ذلك القرار ، شجب " مؤتمـــر التضامن بين شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية " المنعقد في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ فـي هافانا بكوبا واشتراك وفود رسمية او متمتعة بالرعاية الرسمية لدول اعضاء في الامم المتحدة ، فـــي ذلك المؤتمر . كما عهد المجلس في هذا القرار الى لجنة خاصة تابعة لمنظمة الدول الامريكيـــــة بدراسة وتحليل مداولات المؤتمر ومقرراته وقراراته وتقديم تقرير اليه في هذا الشأن .

٨٦٥ — وارسل القائم باعمال كوبا بالنيابة الى الامين العام للامم المتحدة ، رسالة مؤرخـــة في ١٠ شباط (فبراير) ١٩٦٦ (S/ 7134) ، احال بها رسالة من رئيس وزرائه السيد فيدل كاسترو روز قال فيها ان من دواعي السخرية ان تتهم رسالة دول امريكا اللاتينية الثماني عشرة (S/7123) كوبا

Digitized by UNOG Library

و " مؤتمر تضامن شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية " بالتدخل في شؤون دول امريكا اللاتينية . واضاف قائلا ان حكومة الولايات المتحدة ، لا المؤتمر ، هي التي تتدخل عسكريا في القارة الامريكية كلما رأت ضرورة ذلك . ومضى قائلا ان الولايات المتحدة تنتهج سياسة التدخل ليس في امريكا اللاتينية فحسب ، بل ايضا في افريقيا وآسيا وبقية العالم . واستطرد قائلا ان حكومات امريكا اللاتينية التي احتجت لدى الامم المتحدة على " مؤتمر التضامن الاول " هي شريكة في الجريمة مع الولايات المتحدة ، وبعضها شارك بصورة مباشرة في احتلال الولايات المتحدة العسكرى للجمهورية الدومينيكية . وارد ف قائلا ان من الصحيح ان ممثلي شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية قرروا تعزيز الكفاح ضد التدخل ومساعدة الشعوب المكافحة ضد الاستعمار وتدخله العدواني . واشار الى انه لا يمكن وصم موقفهم بالتدخل الا بقدر ما ينطبق هذا الوصف على الثوار الفرنسيين في القرن الثامن عشر او ثوار امريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر . واختتم قائلا ان الحكومة الكوبية تلتزم دون تحفظ بالقرارات التي اتخذها المؤتمر الاول لتضامن شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، وتدرك تماما ان الغرض المستتر من الاحتجاج الذى قدمته حكومات امريكا اللاتينية الثماني عشرة هو تبرير اعمال التدخل المقبلة للولايات المتحدة في بلدان امريكا اللاتينية الاخرى وتمهيد الطريق للاعتداء على كوبا .

٨٦٦ — وارسل ممثل المكسيك الدائم رسالة مؤرخة في ١١ شباط (فبراير) ١٩٦٦ (S/7142)، انهى بها الى الامين العام ان الحكومة المكسيكية قد امتنعت عن الاقتراع على القرار الذى اتخذه مجلس منظمة الدول الامريكية (S/7133) ، بالرغم من الاشارة المتكررة في هذا القرار الى الاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ٢١٣١ (الدورة ٢٠) الذى حظى بالتأييد الكامل من جانب الحكومة المكسيكية في الدورة العشرين للجمعية العامة . واضاف قائلا انه رغبة منه في توضيح موقف الحكومة المكسيكية في هذه المسألة ، فانه يرفق برسالته مقتطفات من بيان ادلى به الممثل المكسيكي اثناء المناقشة التي دارت في مجلس منظمة الدول الامريكية ومن البيان الذى ادلى به الممثل تعليلا لاقتراعه . وارد ف قائلا ان كلا من البيانين قد شجب كل عمل يشكل خرقا للمبادئ الواردة في الفقرتين ١ و ٢ من منطوق الاعلان ، لكنه اكد ان المكسيك لا تعتبر من المناسب ان يمضي مجلس منظمة الدول الامريكية الى ابعد من الاحتجاج الاجماعي الذى اثبته ازاء الدعاية المثيرة للفتن وتهديدات التدخل الصادرة عما يسمى بمؤتمر التضامن . واشار الى ان حكومة المكسيك تعتبر ان مبدأ عدم التدخل لا يمكن ان يتمشى الا مع التدابير الجماعية التي تكون ذات صفة استثنائية ويكون منصوصا عليها صراحة في المعاهدات . واستطرد قائلا ان لكل دولة الحق في ان تقرر بنفسها الطرق التي تحمي بها مؤسساتها . واختتم قائلا ان الحكومة المكسيكية لا تستطيع ان توافق على قيام الهيئات الدولية ، دون معاهدة ، بانتحال سلطات لم تمنحها اياها شعوب امريكا اللاتينية .

٨٦٧ — وارسل الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، رسالة مؤرخة في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٦٦ (S/7152)، ذكر فيها ان مؤتمر هافانا كان ندوة تناول فيها ممثلو الرأى العام في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية بالبحث المسائل المتصلة بكفاح الشعوب ضد الاستغلال الامبريالي ، والاستعمارى ، والاستعمارى الجديد . واضاف قائلا انه يتبين بجلاء ، من رسالة ممثلي

Digitized by UNOG Library

بلـــدان امريكا اللاتينية الى رئيس مجلس الامن (S/7123) ، انهـــم يستهدفون امورا لا تتصل البتـــة بمهام مجلس الامن كما حددها ميثاق الامم المتحدة . واردف قائلا ان الرسالة تمثل في الواقع محاولة لتحويل النظر عما تقوم به الولايات المتحدة من انتهاكات حقيقية لاعلان الامم المتحدة بشأن عـــدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وعما ترتكبه من عدوان مسلح في فييتنام الجنوبية ومـــن تدخل مسلح في الجمهورية الدومينيكية . واستطرد قائلا ان القول نفسه يصدق على رسالة الاميـــن العام لمجلس منظمة الدول الامريكية (S/7133) . ومضى قائلا ان الحكومة السوفياتية ترى ان من واجب جميع الدول المعنية بتعزيز السلم ان تدعو الولايات المتحدة والدول المرتبطة بها الى وضع حـــد لنشاطاتها التي تشكل تهديدا للسلم . واعلن ان الحكومة السوفياتية تشجب كل تدخل اجنبي فـــي الشؤون الداخلية للدول وفي الحقوق السياديـــة للشعوب . واختتم قائلا ان ذلك هو موقف الحكومة السوفياتية ازاء بلدان امريكا اللاتينية التي لا يرغب الاتحاد السوفياتي في ان تكون له معهـــــا الا اطيب العلاقات الودية .

٨٦٨ — وارسل الممثل الدائم لجمهورية منغوليا الشعبية ، رسالة مؤرخة في ١ آذار (مارس) ١٩٦٦ (S/7178) ، ذكر فيها ان الرسالة الواردة من دول امريكا اللاتينية الثماني عشرة (S/7123) تتفق ومخططات الولايات المتحدة التي تود تحويل الانظار عن المشاكل الحقيقية في الوقت الحاضر . واضاف قائلا ان الرسالة لا تستهدف التطبيق العملي لمبدأ عدم التدخل على مثل اعمال التدخـــل والعدوان الفعلية التي ترتكبها الولايات المتحدة في فييتنام وفي الجمهورية الدومينيكية . واردف قائلا انه لا يمكن استخدام مبدأ عدم التدخل ذريعة للحد من نشاطات المنظمات العامة التي يحق لها ان تعرب عن موقفها في المسائل المتصلة بالاستعمار ، والاستقلال القومي ، والتقدم الاجتماعي ، والسلم . واستطرد قائلا ان كل ما فعله المشتركون في مؤتمر هافانا هو الاعراب عن موقفهم ازاء هذه المسائل . ومضى قائلا ان هذه النشاطات لا تدخل مطلقا في ولاية مجلس الامن بالامم المتحـــدة . واختتم قائلا انه ينبغي عدم استخدام المجلس ، واعلان الجمعية العامة بشأن عدم جواز التدخـــل ، ستارا لتغطية عدوان الولايات المتحدة .

Digitized by UNOG Library

الفصل السادس والعشرون

الرسائل المتعلقة بمسألة عضوية الامم المتحدة

— • —

الفرع الاول

رسالة ممثل بلغاريا الدائم التي يطلب فيها تعميم طلب جمهورية المانيا الديموقراطية الانضمام الى عضوية الامم المتحدة والرسائل الاخرى المؤيدة لطلب الانضمام

٨٦٩ — احال الامين العام ، في ٢ آذار (مارس) ١٩٦٦ ، الى اعضاء مجلس الامن نسخا عن رسالة تلقاها من رئيس مجلس الدولة لجمهورية المانيا الديموقراطية ، بواسطة ممثل بولندا الدائم. وجرى بعد ذلك ، بناء على طلب كتابي من ممثل بلغاريا الدائم ، تعميم هذه الرسالة على اعضاء مجلس الامن مشفوعة باعلان ومذكرة (S/7192). وذكرت المذكرة ان جمهورية المانيا الديموقراطية هي دولة ذات سيادة ومحبة للسلم ومستوفية لجميع شروط العضوية في الامم المتحدة ومستعدة للقيام بجميع الالتزامات المترتبة على هذه العضوية وقادرة على الوفاء بها . ومضت المذكرة قائلة ان انضمام جمهورية المانيا الديموقراطية الى الامم المتحدة يساعدها على تنفيذ سياستها التي تستهدف صيانة السلم في اوروبا ، ويعزز في الوقت ذاته ، عالمية الامم المتحدة .

٨٧٠ — واستطردت المذكرة قائلة ان جمهورية المانيا الديموقراطية تقدم طلب انضمامها وهي تدرك ادراكا تاما ان الاقليم الالماني قامت عليه ، طيلة السنوات الست عشرة الماضية ، دولتان المانيتان ذاتا سيادة ، وان هاتين الدولتين قد تطورتا تطورا مستقلا عن بعضهما البعض . واضافت قائلة ان التفاهم السلمي وعودة العلاقات الطبيعية بين الدولتين الالمانيتين هما شرطان اساسيان لتوحيدهما السلمي ، وان حكومة جمهورية المانيا الديموقراطية مقتنعة بأن انضمامها الى الامم المتحدة سيساعد على بلوغ ذلك الهدف ، كما انها ترى بالاضافة الى ذلك ان انضمام الجمهورية الاتحادية لالمانيا الغربية الى الامم المتحدة امر من شأنه ان يخدم هذا الغرض كذلك .

٨٧١ — ومضت المذكرة قائلة ان جمهورية المانيا الديموقراطية قد وفت بامانة وباستمرار بجميع الالتزامات الناشئة عن اتفاق بوتسدام ، وان سياستها كانت مطابقة دائما لميثاق الامم المتحدة . واضافت المذكرة ان هذه الجمهورية مارست ، منذ عام ١٩٥٤ ، دون تحفظ جميع الحقوق السيادية ، واقامت العلاقات الدبلوماسية والقنصلية وغيرها من العلاقات الرسمية مع دول عديدة ؛ وهي تتابع ،

Digitized by UNOG Library

منذ سنوات ، اعمال الامم المتحدة باهتمام ، وقد اسهمت بصورة ايجابية ، في حدود امكانياتها ، في اعمال عدة هيئات ووكالات متخصصة تابعة للامم المتحدة . وقالت ان هذه الامثلة تعتبر دليلا واضحا على استعداد الجمهورية الديموقراطية لتنفيذ الالتزامات الناشئة عن الميثاق وعلى قدرتها على الاسهام بصورة هامة ، في تحقيق اهداف الامم المتحدة . واختتمت الرسالة قائلة ان انضمام جمهورية المانيا الديموقراطية الى عضوية الامم المتحدة سييسر كذلك ، دون شك تسوية المسائل الناجمة عن الحرب العالمية الثانية التي لا تزال معلقة .

٨٧٢ — وارسل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية رسالة مؤرخة في ٧ آذار (مارس) ١٩٦٦ (S/7184) ، اعلن فيها ان حكومته تؤيد تماما طلب انضمام جمهورية المانيا الديموقراطية الى عضوية الامم المتحدة ، وترى من الضروري ان يقوم مجلس الامن بايلاء ذلك الطلب النظر اللازم . واضاف قائلا ان قبول جمهورية المانيا الديموقراطية يتفق كليا مع مقتضيات انماء التعاون الدولي وصيانة السلم والامن العالميين . واردف قائلا ان جمهورية المانيا الديموقراطية تحتل مكانا هاما في نظام العلاقات الدولية وتشكل عاملا هاما في سلم اوروبا . وذكر ان الوضع الحالي الذي يتسم ببقاء بلدان كبيرة معينة في اوروبا الوسطى غير ممثلة في الامم المتحدة يقلل في ذاته من فعالية المنظمة . ومضى قائلا انه غني عن البيان ان الامم المتحدة لا يمكن ان تعتبر نفسها عالمية بالمعنى الصحيح اذا حرمت الدول الراغبة في الاسهام في نشاطها والمستوفية للشروط المنصوص عليها في الميثاق ، من فرصة الاشتراك فيها . واوضح ان عضوية الامم المتحدة مفتوحة لجميع الدول المحبة للسلم التي تقبل الالتزامات الواردة في الميثاق . واضاف قائلا ان كون جمهورية المانيا الديموقراطية محبة للسلم امر تؤكده جميع اعمالها طوال السنوات الست عشرة التي انقضت منذ قيامها ، وهكذا فانها تعتبر مستوفية تماما لشروط العضوية المنصوص عليها في المادة ٤ من الميثاق .

٨٧٣ — واستطرد الممثل في رسالته قائلا انه ينبغي الا يغرب عن البال ان اتفاقات بوتسدام تضمنت نصا خاصا مفاده انه ينبغي اعطاء الشعب الالماني ، في الوقت المناسب ، فرصة تبوء مكانه بين الشعوب الحرة والمسالمة في العالم . واشار الى ان النظرية التي تؤكدها بعض البلدان والقائلة بأن احدى الدولتين الالمانيتين القائمتين تمثل الشعب الالماني كله نظرية تتعارض تماما مع الوضع الفعلي ومع الاتفاقات الدولية القائمة . واردف قائلا ان وجود دولتين المانيتين هما جمهورية المانيا الديموقراطية وجمهورية المانيا الاتحادية في اقليم الرايخ السابق ، هو واقع لا نزاع فيه . واضاف قائلا ان قبول جمهورية المانيا الديموقراطية ، واتخاذ اى قرار مماثل بشأن الدولة الالمانية الاخرى ، لا يخل اطلاقا باحكام المادة ١٠٧ من الميثاق فيما يتعلق بصحة الاتفاقات المعقودة بين الحلفاء في اعقاب الحرب العالمية الثانية .

٨٧٤ — ووردت بعد ذلك رسائل مؤيدة لطلب الانضمام ارسلتها كوبا (٨ آذار (مارس) ١٩٦٦ ، S/7185) ، ومنغوليا (٩ آذار (مارس) ١٩٦٦ ، S/7190) ، وبلغاريا (١٠ آذار (مارس) ١٩٦٦ ، S/7192) ، وهنغاريا (١١ آذار (مارس) ١٩٦٦ ، S/7195) ، ورومانيا (٤ آذار (مارس)

Digitized by UNOG Library

١٩٦٦، S/7199/Rev.1)، وبولندا (١٤ آذار (مارس) ١٩٦٦، S/7204)، وتشيكوسلوفاكيا (١٧ آذار (مارس) ١٩٦٦، S/7210)، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية (٢٣ أيار (مايو) ١٩٦٦، S/ 7314).

٨٧٥ — وارسل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، رسالة مؤرخة في ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ (S/ 7259)، اكد فيها من جديد تأييده لطلب الانضمام الذى قدمته جمهورية المانيا الديموقراطية. وقال الممثل، في رسالته، ان الامم المتحدة، باعتبارها المنظمة المسؤولة عن صيانة السلم والامن، تقوم على الوضع الفعلي القائم في العالم، وهي تضم، وفقا لمبدأ العالمية، دولا مختلفة بصرف النظر عن انظمتها الاجتماعية وعقائدها. واضاف قائلا انه لا يمكن في الظروف الراهنة لاى بلد يشارك في الشئون الدولية ان يتجاهل الدور الذى تقوم به جمهورية المانيا الديموقراطية بوصفها دولة ذات سيادة، في السياسة العالمية وفي تحقيق الاستقرار في اوروبا. واردف قائلا ان المادة ٤ من الميثاق تنص على ان عضوية الامم المتحدة مباحة لجميع الدول المحبة للسلم والتي ترضي الارتباط بالالتزامات الواردة في الميثاق وترى المنظمة انها قادرة على تنفيذ تلك الالتزامات وراغبة فيه. وجزم بأن ذلك هو الموقف القانوني السليم الوحيد، وانه ما من شك في انطباقه ايضا عند البت في مسألة قبول جمهورية المانيا الديموقراطية. وخلص من ذلك الى بطلان الحجج المؤيدة لحق جمهورية المانيا الاتحادية المزعوم في تمثيل سكان جمهورية المانيا الديموقراطية الى جانب تمثيلها سكانها هي.

٨٧٦ — ومضى ممثل الاتحاد السوفياتي في كلامه فقال انه عندما تدّعي بعض الدول في الامم المتحدة انها تمثل سكان بلدان اخرى، فانها لا ترمي بذلك الا الى خرق المبادئ الاساسية للامم المتحدة. واضاف قائلا ان هنالك محاولة، في القضية الحالية، لارضاء المطامع الثأرية لدوائر معينة في جمهورية المانيا الاتحادية. واردف قائلا ان الاتحاد السوفياتي لا يسعه الا ان ينظر باستهجان الى هذه المحاولات التي تساعد، سواء عن قصد او عن غير قصد، على زيادة حدة التوتر الدولي وتشجيع القوى العدوانية في الجمهورية الاتحادية التي تريد تغيير الحدود القائمة في اوروبا بالقوة.

٨٧٧ — واستطرد الممثل قائلا انه لمن المهم كذلك ان يلاحظ ان قبول جمهورية المانيا الديموقراطية، وكذلك قبول جمهورية المانيا الاتحادية ايضا في نهاية الامر، في الامم المتحدة امر من شأنه ان يسهم في تحقيق التفاهم اللازم بين الدولتين الالمانيتين وفي تحقيق تقاربهما التدريجي. واختتم قائلا ان كل اعتراض يثار في وجه قبول جمهورية المانيا الديموقراطية او كلا الدولتين الالمانيتين، هو في الواقع، اعتراض موجه في النهاية وبالقدر ذاته الى تحقيق اى تقارب بينهما.

Digitized by UNOG Library

الفـرع الثانـــي

الرسالة الواردة من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحـــدة والقائلة بعدم اهلية ما يسمى بجمهورية المانيا الديموقراطيـــة لنيـــل عضوية الامم المتحدة غير المباحة الا للدول

٨٧٨ — ارسلت فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، رسالة مشتركة مؤرخة فـــي ١٦ آذار (مارس) ١٩٦٦ (S/7207) ، ذكرت فيها ان حكومة جمهورية المانيا الاتحادية هي الحكومة الوحيدة التي تملك حق التكلم باسم الشعب الالماني في الشئون الدولية ، وهي ، بالاضافة الى ذلك ، السلطة الوحيدة المنبثقة ، في المانيا ، عن انتخابات حرة . واضافت قائلة ان الغالبية العظمى من المجتمع الدولي قد رفضت الاعتراف بما يسمى جمهورية المانيا الديموقراطية . وقالت الرسالة انه لم يسبق لأية وكالة متخصصة في الامم المتحدة ان سمحت لتلك الجمهورية بأى شكل من اشكال المشاركة الايجابية . واكدت ان جمهورية المانيا الديموقراطية ليست اهلا لنيل عضوية الامم المتحدة لان هذه العضوية ، حسب المادة ٤ من الميثاق ، غير مباحة الا للدول .

٨٧٩ — واستطردت الرسالة المشتركة ، فقالت ان فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تشارك ، بموجب الاتفاقات المعقودة في نهاية الحرب العالمية الثانية ، الاتحاد السوفياتي المسؤولية عن تسوية المسألة الالمانية واعادة توحيد المانيا . واردفت قائلة انه ينبغي الاشارة ، في هـــذا الصدد ، الى ان رؤساء حكومات الدول الاربع قد اتفقوا ، في مؤتمر جنيف المنعقد في ٢٣ تمـــوز (يوليه) ١٩٥٥ ، على وجوب اتمام تسوية المسألة الالمانية واعادة توحيد المانيا عن طريق الانتخابات الحرة طبقا للمصالح القومية للشعب الالماني ومصالح الامن الاوروبي .

٨٨٠ — ومضت تلك الدول قائلة ان فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة قد جاهـدت دائمـا من جانبها لحل المسألة عن طريق تنفيذ مبدأ تقرير المصير . وقالت انها ستواصل جهودها لتحقيق ذلك الهدف . واختتمت قائلة ان المحاولات المبذولة لتوطيد اقدام ما يسمى بجمهوريـــة المانيا الديموقراطية كدولة منفصلة لا يمكن الا ان تفوّت بلوغ ذلك الهدف وان تزيد بالتالي مـــن صعوبة تحقيق التسوية السلمية في اوروبا .

Digitized by UNOG Library

الفصل السابع والعشرون

الرسالتان المتعلقتان بالحادث الذى وقع لطائرة تحمل اسلحة نووية فوق الساحل الاسباني

٨٨١ — ارسل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى رئيس مجلس الامن ، رسالة مؤرخة في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٦٦ (S/7151) احال اليه بها ، نص مذكرة مؤرخة في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٦٦ وجهها الاتحاد السوفياتي الى الولايات المتحدة المتحدة بشأن حادث وقع لطائرات عسكرية امريكية كانت احداها تحمل اسلحة نووية . وذكرت المذكرة السوفياتية انه قد اذيع رسميا ان قاذفة قنابل من طراز ب — ٥٢ تابعة للولايات المتحدة كانت تحمل اسلحة نووية قد وقع لها حادث فوق الشواطيء الاسبانية في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ . واضافت قائلة انه قد سقطت ، نتيجة لذلك الحادث ، اربع قنابل هيدروجينية على الاقليم الاسباني وفي البحر المتوسط قرب الساحل الاسباني ، وقد تسربت من قنبلة واحدة على الاقل من هذه القنابل ، مواد اشعاعية . ومضت قائلة ان الحكومة السوفياتية ترى ان تصرفات الولايات المتحدة وسياستها التي ادت الى خلق ظروف هذا الحادث ، هي تصرفات وسياسة مخالفة لمبادىء القانون الدولي ، ولا سيما معاهدة موسكو المعقودة عام ١٩٦٣ التي ترمي الى وضع حد لتلويث بيئة الانسان بالمواد الاشعاعية . وذكرت ان تلويث المياه الساحلية الاسبانية يثير خطرا حقيقيا هو تلويث اعالي البحار ، الامر الذى يخالف كذلك مبدأ حرية اعالي البحار ، ويشكل انتهاكا لاتفاقية اعالي البحار لعام ١٩٥٨ التي وقعتها وصدقت عليها حكومة الولايات المتحدة . واستطردت قائلة انه بالرغم من التحذيرات المتكررة التي وجهتها حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن الاخطار الناجمة عن تلك الممارسات ، فان الولايات المتحدة ما زالت ترسل طائرات محملة بالاسلحة النووية فوق اقاليم الدول الاخرى واعالي البحار . وتابعت قائلة ان تلك الطائرات تثير احتمالات وقوع حوادث تؤدى الى عواقب وخيمة ، الامر الذى يثبته ما حصل فوق الساحل الاسباني . ورأت انه ينبغي ، للقضاء على كل احتمال لتكرر مثل هذه الحوادث الخطيرة ، وضع نهاية لتحليق الطائرات الحاملة للاسلحة الذرية والهيدروجينية خارج حدودها القومية . واشارت الى ان وقوع حوادث من نوع الحادث الذى وقع فوق اسبانيا امر لا يهدد فقط أمن الشعوب التي تسمح حكوماتها للولايات المتحدة باستخدام اقليمها الجوى لتلك الاغراض بل يهدد كذلك أمن شعوب البلدان الاخرى . وقالت المذكرة انه يجب الا يترك امن شعوب مختلفة كثيرة متوقفا على اهواء بعض الحكومات التي اعطت موافقتها على تحليق تلك الطائرات . واختتمت

Digitized by UNOG Library

قائلة ان الحكومة السوفياتية ترى ضرورة الوقف الفورى لتحليق الطائرات الحاملة للاسلحة النووية خارج حدودها القومية ، والتقيد بدقة بالاتفاقات الدولية في هذه الميادين ، وذلك حرصا على تلافي وقوع الحوادث الخطرة وخدمة لقضية السلم .

٨٨٢ — وارسل ممثل الولايات المتحدة الدائم الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٦٦ (S/7169) ، احال اليه بها نص رد حكومة الولايات المتحدة على مذكرة الحكومة السوفياتية المؤرخة في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٦٦ بشأن حادث الطائرة ب — ٥٢ فوق الساحل الاسباني . ورفض الرد المزاعم الواردة في المذكرة السوفياتية ، واعلن ان الحادث المؤسف الذى وقع فوق ساحل اسبانيا لم ينطو على اى تجريب للاسلحة النووية ، ولم يقترن به اى انفجار نووى من اى نوع ، ولم يترتب عليه اى تلوث اشعاعي للبحر . وبين انه لم يحدث بالتالي اى انتهاك للمبادئ القانونية الدولية والاتفاقات الدولية كما زعمت المذكرة السوفياتية . وذكر ان من الشائع المعروف ان الطائرات العسكرية الامريكية تقوم بتحليقاتها بموافقة الامم المعنية تحرزا لامنها الجماعي ضد التهديد الذى تمثله القوات النووية الضخمة التابعة للاتحاد السوفياتي . وقال ان الولايات المتحدة لم تقرر سياساتها وممارساتها الرامية الى مواجهة ذلك التهديد الا بعد تقدير دقيق للغاية لاحتياجات الامن وبعد توفير الضمانات اللازمة . واستطرد الرد قائلا انه لا غرابة في ان تعارض الحكومة السوفياتية تدابير الامن العسكرية المتخذة لمواجهة التهديد الذى تشكله قوتها المسلحة ، الا انه من دواعي الاسف العميق ان يبدى الاتحاد السوفياتي استعداده لتشويه مدلول المعاهدات الدولية خدمة لاغراض حملاته الدعائية . وورد في ختام الرد ان الحكومة السوفياتية ، لو كانت مهتمة وقلقة حقا لاحتمال وقوع انتهاكات للاتفاقات الدولية والقانون الدولي ، لطلبت الرد والايضاح بشأن الحادث من حكومة الولايات المتحدة ، ولتريثت الى حين تلقيهما .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثامن والعشرون

الرسالتان المتصلتان بالعلاقات بين غانا وغينيا

٨٨٣ — ارسل ممثل غانا الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ (S/7268) ، لفت فيها النظر الى " بعض الاعمال والتصريحات الاستفزازية " الصادرة عن رئيس جمهورية غينيا ضد غانا ، وخاصة " اعلان الحرب " على غانا الذى ورد في اذاعة خاصة بثها راديو كوناكرى في ١٠ آذار (مارس) ١٩٦٦ . واضاف قائلا ان رئيس غينيا قد علل تدخله في شئون غانا التي هي دولة ذات سيادة ، بوجود الاتحاد الذى انشيء سنة ١٩٥٩ بين غانا وغينيا ومالي والذى اعتمدته ، على حد قوله ، برلمانات البلدان الثلاثة .

٨٨٤ — ومضى ممثل غانا فقال ان حكومة غانا تود ان تشير الى ان هذا الاتحاد الجهيض، قد سقط ، شأنه في ذلك شأن جميع التكتلات السياسية الاقليمية الافريقية الاخرى ، وذلك بانشاء منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ . واضاف قائلا ان حكومة غانا لم تكن لتعترض على ايواء كوامي نكروما في غينيا بوصفه لاجئا سياسيا ولكنها تحتج بشدة على ان يسمح لرئيس غانا المعزول باستخدام غينيا قاعدة للاعمال الهدامة الموجهة ضد غانا . واردف قائلا ان تصريحات رئيس غينيا وتهديداته وتأييده لرئيس غانا المعزول في محاولاته الرامية الى قلب حكومة غانا ، تشكل تدخلا فاضحا لا مبرر له في الشئون الداخلية لغانا كما انها قد تشكل خطرا يهدد صيانة السلم والامن الدوليين .

٨٨٥ — وارسل ممثل غينيا الى رئيس مجلس الامن رسالة مؤرخة في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ (S/7270) ذكر فيها ان الاتهام الوارد في رسالة غانا بشأن اعلان الحرب المنسوب الى رئيس غينيا هو من محض الخيال . واضاف قائلا ان حكومة جمهورية غينيا ترى انه ينبغي على الدول الافريقية ان تأخذ بعين الاعتبار التام احكام ميثاق الامم المتحدة ، لا سيما الفقرة ٢ من المادة ٥٢ المتعلقة بواجبات الدول الاطراف في التنظيمات الاقليمية ، كذلك احكام ميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

Digitized by UNOG Library

الفصل التاسع والعشرون

الرسالتان المتصلتان بالعلاقات بين نيكاراغوا وكوبا

٨٨٦ — ارسل الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٢٤ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ (S/7386/Rev.1) لفت فيها نظره الى البيانين اللذين ادلى بهما رئيس جمهورية نيكاراغوا في مقر الامم المتحدة بنيويورك في ٨ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ ، وفي واشنطن في ١٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ ، واللذين اعلن فيهما استعداده لاتاحة استخدام اقليم نيكاراغوا في شن غزو مسلح لجمهورية كوبا . واشار الممثل السوفياتي ، في هذا الصدد ، الى المحاولة التي قام بها المرتزقة الاستعماريون عام ١٩٦١ لغزو كوبا من جهة بلايا جيرون ، والى حكم الادانة الشديد الذى اصدره الرأى العام العالمي على الذين اوعوا بتلك المغامرة ونظموها ، ومن بينهم حكومة نيكاراغوا . واضاف قائلا ان حكومة نيكاراغوا ، بدعوتها الى تنظيم غزو مسلح جديد لكوبا ، ترتكب انتهاكا صارخا لميثاق الامم المتحدة والاعلان الذى اقرته الجمعية العامة بشأن عدم جواز التدخل في الشئون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها . واختتم قائلا ان الحكومة السوفياتية تشارك حكومة كوبا سخطها الحق ازاء البيانات الاستفزازية التي يدلي بها رئيس نيكاراغوا كما تشاركها رأيها القائل بأن سياسة الاستفزاز والتهديد هذه تشكل خطرا على السلم .

٨٨٧ — وارسل ممثل نيكاراغوا الدائم المساعد الى الامين العام رسالة مؤرخة في ٥ تموز (يوليه) ١٩٦٦ (S/7513) ، علق فيها على رسالة الاتحاد السوفياتي المؤرخة في ٢٤ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ ، فقال ان هذه الرسالة مخالفة تماما لواقع النهج الديموقراطي الذى تتبعه حكومة نيكاراغوا في اعمالها ، حافظة لتعهداتها الدولية وملتزمة لمسلك الاحترام والانصاف والعدالة الذى يمكنها من احتلال مكانها في المجتمع الدولي . ونفى اتهامات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن تأييد نيكاراغوا لغزو كوبا ؛ واشار الى ان البيانات التي ادلى بها المشتركون في " مؤتمر التضامن بين شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية " المنعقد في هافانا في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ قد بينت معالم السياسة العدوانية التي تنتهجها الشيوعية الدولية ، ولا سيما حكومة كوبا الشيوعية ، والموجهة ضد شعوب افريقيا وآسيا ، وامريكا اللاتينية قبل سواها . واردف قائلا ان منظمة الدول الامريكية قد اضطرت الى ان تتخذ ، في ٢ شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، قرارا يشجب هذه السياسة القائمة على التدخل والعدوان والتي تنتهك انتهاكا صارخا قرار الجمعية العامة ٢١٣١ (الدورة ٢٠) . واعلن كذلك ان رئيس نيكاراغوا السيد شيك قد قاد نيكاراغوا على اسس ديموقراطية حرصا على رفاه شعبها ، مما يثبت سخف المحاولة الخبيثة الرامية الى وصم نيكاراغوا بأنها خطر على السلم في القارة .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثلاثون

الرسالتان المتصلتـــــان
بالعلاقات بين البرتغال وجمهوريـــة الكونغو (برازافيـــل)

٨٨٨ — ارسل ممثل جمهورية الكونغو (برازافيل)، رسالـة مؤرخة في ٩ حزيران (يونيـــه) ١٩٦٦ (S/7352)، ذكر فيها ان طائرتين برتغاليتين قد قامتا ، في ٨ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ ، بالتحليق على ارتفاع منخفض والقاء القنابل على قريتين من قرى الحدود الكونغوية الواقعة بيـــــن منطقة كيمونغو وكابندا البرتغالية . واضاف قائلا ان طائرة برتغالية اخرى قد حلقت ، في اليوم نفسه ، فوق الحدود على ارتفاع منخفض ولكنها لم تخرق الاقليم الجوى الكونغوى . واختتم قائلا ان حكومتـــه تحتج بشدة على هذه الاعمال الاستفزازية التي قد تعرض السلم في افريقيا للخطر .

٨٨٩ — وارسل ممثل البرتغال رسالة مؤرخة في ١٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ (S/7360)، ذكر فيها ان حكومته قد اجرت تحقيقا دقيقا في الاتـهامات الواردة في رسالة حكومة جمهورية الكونغو المؤرخة في ٩ حزيران (يونيه) (S/7352) ، وهي تستطيع على أثر هذا التحقيق ان تؤكد ان تلك الاتهامات لا اساس لها اطلاقا . واعلن انه لم تقم اية طائرات برتغالية بخرق الاقليم الجوى الكونغوى او بالقاء اية قنابل على الاقليم الكونغوى . واضاف قائلا انه حيث ان الحكومة الكونغوية ادعت ان الطائرات كانت تحلق على ارتفاع منخفض ، فان الحكومة البرتغالية تدعوها الى تعيين انواع تلـــك الطائرات ، وسرعتها ، واتجاه طيرانها ، ونوع القنابل المزعوم انها القيت ، والى ابراز الادلة الاخرى التي تكون لديها دون شك فيما لو صحت الوقائع المزعومة . واختتم قائلا ان الحكومة البرتغاليـــة ترفض بشدة الاحتجاج الكونغوى الذى ترى انه لا يرمي الا الى تحويل النظر عن الاعمال العدوانيـة التي يرتكبها الارهابيون المتجمعون في المناطق المشار اليها في الرسالة الكونغوية .

Digitized by UNOG Library

Blank page

Page blanche

Digitized by UNOG Library

تذييـــــلات *

التذييـــــل الاول

الممثلون والممثلون المساعدون والممثلون المناوبـون والممثلون بالنيابة المعتمدون لدى مجلس الامـــــن

نورد فيما يلي اسماء الممثلين والممثلين المساعدين والممثلين المناوبين والممثلين بالنيابـــة المعتمدون لدى مجلس الامن خلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد نيقولاى تروفيموفتش فيدورينكو
السيد بلاتون ديمتريفيتش موروزوف
السيد افجني نيكولا يفيتش ماكييف
السيد نيقولاى بانتليمونوفيتش كولبياكن

الارجنتين (أ)

الدكتور خوسيه ماريا رودا
الدكتور راؤول كيخانو
السيد كارلوس البيرتو غوني ديمارتشي

الاردن

السيد عبد المنعم الرفاعي
الدكتور محمد الفرّا
الدكتور وليد السعدى

الاوروغواى

الدكتور كارلوس ماريا فيلازكيز
السيد لويس فيدال زغليو
الدكتور هكتور بيسّي ريّس
الدكتور بدرو ب . بيرو
السيد ماتيو ماركس سيرى

---

* لم يترجم التذييل الرابع الوارد في الاصـل الانجليزى والمتضمن اسماء الممثلين والرؤساء والامناء الرئيسيين في لجنة الاركان العسكرية .

(أ) بدأت الولاية في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ .

Digitized by UNOG Library

اوغنـــدا (أ)

السيد ابولو ك • كيروندى
السيد ا • اوتيما اليمادى
السيد ماثياس ك • ل • لوبيفا

بلغاريـا (أ)

السيد ميلكو تارابانوف
السيد كونستانتين تيلالوف

بوليفيـا (ب)

السيد فرناندو اورتيز سانز
السيد غيلييرمو سكوت مورغا

ساحل العاج (ب)

السيد ارسين اسوان اوشر

الصـين

السيد ليو تشيه
السيد يوتشي هسويه
الدكتور تشون منغ تشانغ

فرنســا

السيد روجيه سيدو
السيد جاك تينيه
السيد كلود ارنو
السيد جون بليهون

مالـي (أ)

السيد سورى كوليبالي
السيد موسى ليوكيتا

(أ) بدأت الولاية في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ .
(ب) انتهت الولاية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ .

Digitized by UNOG Library

ماليزيـــا (أ)

السيد رادا كريشنا راماني
السيد راجا ازنام

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

اللورد كارادون
السير روجر جاكلينغ
السيد هوب

نيجيريـــا (ب)

الرئيس س . و. اديبو
السيد ج . ت . ف . ايالا
السيد ب . ا . كلارك

نيوزيلنـــدا (أ)

السيد فرانك هنرى كورنر
السيد جون جورج ماك آرثر

هولنـــدا

الدكتور ج . ج . دى بوس
السيد ج . بولدرمان
اليونكير ل . كوارلس فان اوفورد

الولايات المتحدة الامريكية

السيد ادلاى ا . استيفنسون
السيد آرثر ج . غولدبرج
السيد فرنسيس ت . ب . بلمبتون
السيد تشارلز و . يوست
السيد جيمس م . نابريت ، الابن
السيد جيمس روزفلت
السيدة اوجيني م . اندرسون

(أ) انتهت الولاية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ .
(ب) بدأت الولاية في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ .

Digitized by UNOG Library

اليابـــان (أ)

السيد اكيرا ماتسوى
السيد ايساو ابي

التذييـل الثاني

رؤوسـاء مجلـس الأمـــن

نورد فيما يلي اسماء الممثلين الذين شغلوا منصب رئيس مجلس الامن خلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد بلاتون د يمتريفيتش موروزوف (من ١٦ الى ٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٥)

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

السير روجر جاكلينغ (من ١ الى ٣١ آب (اغسطس) ١٩٦٥)

الولايات المتحدة الامريكية

السيد آرثر ج . غولدبرج (من ١ الى ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥)

الاوروغواى

الدكتور هكتور بيسي ريّس (من ١ الى ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥)

بوليفيـــا

السيد فرناندو اورتيز سانز (من ١ الى ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥)

الصـــين

السيد ليو تشيه (من ١ الى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥)

فرنســـا

السيد روجيه سيدو (من ١ الى ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦)

اليابـــان

السيد اكيرا ماتسوى (من ١ الى ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٦٦)

(أ) بدأت الولاية في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ .

Digitized by UNOG Library

الاردن

الدكتور محمد الفـرّا (من ١ الى ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٦)

مالـــي

السيد موسى ليوكيتا (من ١ الى ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٦)

هولنـــدا

الدكتور ج . د ى بوس (من ١ الى ٣١ آيار (مايو) ١٩٦٦)

نيوزيلنـدا

السيد فرانك هـ . كورنر (من ١ الى ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٦)

نيجيريـــا

الرئيس س . و . اديبو (من ١ الى ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٦)

التذييل الثالث

جلسات مجلس الامن خلال الفـترة الـممتـدة من ١٦ تموز (يوليـه) ١٩٦٥ الى ١٥ تموز (يوليـــه) ١٩٦٦

رقم الجلسة	الموضـــوع	التـــاريـــخ
١٢٢٩	الرسالة المؤرخة في ١ أيار (مايو) ١٩٦٥ والموجهة من ممثل اتحاد الجمهوريـــات الاشتراكية السوفياتية الدائم الى رئيـــس مجلس الامن (S/6316) (بشأن الجمهورية الدومينيكية)	٢٠ تموز (يوليه) ١٩٦٥
١٢٣٠	" " "	٢٠ تموز (يوليه) ١٩٦٥
١٢٣١	" " "	٢٢ تموز (يوليه) ١٩٦٥
١٢٣٢	" " "	٢٦ تموز (يوليه) ١٩٦٥
١٢٣٣	" " "	٢٦ تموز (يوليه) ١٩٦٥

Digitized by UNOG Library

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
١٢٣٤	الرسالة المؤرخة في ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ والموجهة من ممثل قبرص الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/5488)	٣ آب (اغسطس) ١٩٦٥
١٢٣٥	" " "	٥ آب (اغسطس) ١٩٦٥
١٢٣٦	" " "	١٠ آب (اغسطس) ١٩٦٥
	تحديد موعد لاجراء انتخاب لملء منصب شاغر في محكمة العدل الدولية	
١٢٣٧	المسألة الهندية ـ الباكستانية	٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥
١٢٣٨	" " "	٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥
١٢٣٩	" " "	١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥
١٢٤٠	" " "	١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥
١٢٤١	" " "	١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥
١٢٤٢	" " "	٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥
١٢٤٣	قبول الاعضاء الجدد	٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥
١٢٤٤	المسألة الهندية ـ الباكستانية	٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥
١٢٤٥	" " "	٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥
١٢٤٦ (سرية)	النظر في تقرير مجلس الامن الى الجمعية العامة	٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥
١٢٤٧	المسألة الهندية ـ الباكستانية	٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥
١٢٤٨	" " "	٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥
١٢٤٩	" " "	٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥
١٢٥٠	المسألة المتعلقة بالحالة القائمة في الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية : الرسالة المؤرخة في ١١ تموز (يوليه) ١٩٦٣ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي اثنتين وثلاثين دولة من الدول الاعضاء (S/5347)	٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥
١٢٥١	المسألة الهندية ـ الباكستانية	٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥
١٢٥٢	الرسالة المؤرخة في ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ والموجهة من ممثل قبرص الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/5488)	٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥

Digitized by UNOG Library

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
١٢٥٣	المسألة المتعلقة بالحالة القائمة في الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية: الرسالة المؤرخة في ١١ تموز (يوليه) ١٩٦٣ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي اثنتين وثلاثين دولة من الدول الاعضاء (S/5347)	٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥
١٢٥٤	" " "	٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥
١٢٥٥	" " "	١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥
١٢٥٦	" " "	١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥
١٢٥٧	المسألة المتعلقة بالحالة القائمة في رود يسيا الجنوبية: الرسالتان المؤرختان في ٢ و٣٠ آب (اغسطس) ١٩٦٣ والموجهتان الى رئيس مجلس الامن باسم ممثلي اثنتين وثلاثين دولة من الدول الاعضاء (S/5382 و S/5409)	١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥
١٢٥٨	" " "	١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥
١٢٥٩	" " "	١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥
١٢٦٠	" " "	١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥
١٢٦١	" " "	١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥
١٢٦٢	انتخاب عضو من اعضاء محكمة العدل الدولية لملء المركز الشاغر بوفاة القاضي **عبد الحميد بدوى** (S/6817 و Add.1 و Add.2 و S/6818)	١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥
	المسألة المتعلقة بالحالة القائمة في رود يسيا الجنوبية: الرسالتان المؤرختان في ٢ و٣٠ آب (اغسطس) ١٩٦٣ والموجهتان الى رئيس مجلس الامن باسم ممثلي اثنتين وثلاثين دولة من الدول الاعضاء (S/5382 و S/5409)	
١٢٦٣	المسألة المتعلقة بالحالة القائمة في رود يسيا الجنوبية: الرسالتان المؤرختان في ٢ و٣٠ آب (اغسطس) ١٩٦٣ والموجهتان الى رئيس مجلس الامن باسم ممثلي اثنتين وثلاثين دولة من الدول الاعضاء (S/5382 و S/5409)	١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥

Digitized by UNOG Library

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
١٢٦٤	» » »	١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥
١٢٦٥	» » »	٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥
١٢٦٦	المسألة المتعلقة بالحالة القائمة في الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية: الرسالة المؤرخة في ١١ تموز (يوليه) ١٩٦٣ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي اثنتين وثلاثين دولة من الدول الاعضاء (S/5347)	٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥
١٢٦٧	» » »	٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥
١٢٦٨	» » »	٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥
١٢٦٩	تنظيم العمل	١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
١٢٧٠	الرسالة المؤرخة في ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ والموجهة من ممثل قبرص الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/5488)	١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥
١٢٧١	الرسالة المؤرخة في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ والموجهة من ممثل الولايات المتحدة الامريكية الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/7105) (بشأن فييتنام)	١ شباط (فبراير) ١٩٦٦
١٢٧٢	» » »	١ شباط (فبراير) ١٩٦٦
١٢٧٣	» » »	٢ شباط (فبراير) ١٩٦٦
١٢٧٤	الرسالة المؤرخة في ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ والموجهة من ممثل قبرص الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/5488)	١٥ آذار (مارس) ١٩٦٦
١٢٧٥	» » »	١٦ آذار (مارس) ١٩٦٦
١٢٧٦	المسألة المتعلقة بالحالة القائمة في رودیسيا الجنوبية: الرسالتان المؤرختان في ٢ و ٣٠ آب (أغسطس) ١٩٦٣ والموجهتان الى رئيس مجلس الامن باسم ممثلي اثنتين وثلاثين دولة من الدول الاعضاء (S/5382 و S/5409)	٩ نيسان (ابريل) ١٩٦٦
١٢٧٧	» » »	٩ نيسان (ابريل) ١٩٦٦

Digitized by UNOG Library

رقم الجلسة	الموضوع	التاريخ
١٢٧٨	" " "	١٧ أيار (مايو) ١٩٦٦
١٢٧٩	" " "	١٧ أيار (مايو) ١٩٦٦
١٢٨٠	" " "	١٨ أيار (مايو) ١٩٦٦
١٢٨١	" " "	١٨ أيار (مايو) ١٩٦٦
١٢٨٢	" " "	١٩ أيار (مايو) ١٩٦٦
١٢٨٣	" " "	١٩ أيار (مايو) ١٩٦٦
١٢٨٤	" " "	٢٠ أيار (مايو) ١٩٦٦
١٢٨٥	" " "	٢٣ أيار (مايو) ١٩٦٦
١٢٨٦	الرسالة المؤرخة في ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ والموجهة من ممثل قبرص الدائم الى رئيس مجلس الامن (S/5488)	١٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٦
١٢٨٧	قبول الاعضاء الجدد	٢١ حزيران (يونيه) ١٩٦٦

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول

على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم ٠
استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى :

الامم المتحدة ، قسم البيع بنيويورك أو جنيف ٠

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

طبع في الامم المتحدة　　الثمن : دولاران امريكيان　　٦٧ — ٢٩٨٢٦ — ٦٣٠

كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧　　(او ما يعادلهما من النقود الاخرى)

Litho in U.N.　　Price: $U.S. 2.00 (or equivalent in other currencies)　　67-29826-January 1968-630

REPORT OF THE SECURITY COUNCIL—16 July 1965—15 July 1966
Official Records: Twenty-First Session, Supplement No. 2 (A/6302)

Digitized by UNOG Library